



مجلس شورای اسلامی ایران
مرکز اسنادات

الشيخ الطوسي مفسراً

دراسة أكاديمية
مخصصة ببيان المنهج التفسيري عنده

خضير جعفر



الشيخ الطوسي مفسراً

خُصَّيَّرَ جَعْفَرُ

خضیر جعفر، ۱۳۲۸-

الشیخ الطوسی مفسراً / خضیر جعفر - قم: دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم،
مرکز انتشارات، ۱۳۷۸.

ISBN: 964-424-589-X ۹۶۴-۴۲۴-۵۸۹-X شابک: ۱۶ ریال - شابک: ۹۶۴-۴۲۴-۵۸۹-X

۳۲۰ ص - (دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، مرکز انتشارات، ۱۳۷۸):

سلسل انتشارات: ۱۳۳۰).

کتابنامه: ص. ۳۰۹ - ۱۳۱۶ همچنین به صورت زیر نویس.

۱. طوسی، محمد بن حسن، ۳۸۵-۴۶۰ ق. - نقد و تفسیر. ۲. طوسی، محمد بن

حسن، ۳۸۵-۴۶۰ ق. التبیان فی تفسیر القرآن - نقد و تفسیر. الف. دفتر تبلیغات اسلامی حوزه
علمیه قم، مرکز انتشارات. ب. عنوان.

۲۹۷/۱۹۲۴

BP ۹۲/۸ ط ۹۰۸ خ ۶



مجلس شورای اسلامی ایران
مرکز انتشارات

الشیخ الطوسی مفسراً

المؤلف: خضیر جعفر

صفّ الحروف والنشر: مرکز انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی

(مرکز النشر التابع لمكتب الاعلام الاسلامي)

المطبعة: مطبعة مكتب الاعلام الاسلامي

الطبعة: الأولى / ۱۴۲۰ ق، ۱۳۷۸ ش

الكمية: ۱۵۰۰

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

میران قم، طرح فیهام (اصلاحی)، مرکز انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی،

میراب ۹۱۷، ملک ۷۱۷۱۵۵، نامر ۷۱۷۱۵۱، توزیع: ۷۱۳۴۲۶

فیهام بھیرد BUSTAN@APADANA.COM

فیهام خارج BUSTAN (تلفن ۲-۷۴۴۱۵۳)

Printed in the Islamic Republic of Iran

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقدير

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الاخوة الذين ساهموا في انجاز هذا الاثر :

مراجعة: بوذر ديلمي ، لطيف فرادي ، محمد حسين مولوي .

صف الحروف: رضائيان ، محمدي .

ترتيب الصفحات: مصطفي ساعدي ، احمد أخلي .

مقابلة: اسماعيل ييگي ، عبدالكاظم كاظمي ، غلامرضا معصومي .

الاشراف الفني: علي قابلي .

المشرف على الطبع: محمد عيسى غورقاندلو .

المنابع الفني للطباعة: سيدرضا موسوي منش .

مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي

ارديهشت ١٣٧٨ / محرم الحرام ١٤٢٠

الإهداء

إلى الذي كان خُلِقَ القرآن...

إلى الرسول القائد...

محمد بن عبد الله ﷺ

أهدي هذا الجهد المتواضع...

تقدير

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الاخوة الذين ساهموا في انجاز هذا الأثر :

مراجعة: بوذر ديلمي ، لطيف فرادي ، محمد حسين مولوي .

صف الحروف: رضائيان ، محمدي .

ترتيب الصفحات: مصطفى ساعدي ، احمد أخلي .

مقابلة: اسماعيل بيگي ، عبدالكاظم كاظمي ، غلامرضا معصومي .

الاشراف الفني: علي قابلي .

المشرف على الطبع: محمد عيسى غورقاندلو .

المتابع الفني للطباعة: سيدرضا موسوي منش .

مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي

ارديبهشت ۱۳۷۸ / محرم الحرام ۱۴۲۰

الإهداء

إلى الذي كان خُلِقَ القرآن...

إلى الرسول القائد...

محمد بن عبد الله ﷺ

أهدي هذا الجهد المتواضع...

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين.

و بعد: فقد كان القرآن الكريم ولا يزال موضع احترام المسلمين وتقديسهم، فمنه يستمدون أسس اعتقاداتهم، ويستلهمون من آياته ما تصلح به أمور دينهم ودنياهم، وينهلون من فيضه قيمهم وأفكارهم ومعايير سلوكهم، فنشأت العلاقة بين القرآن والإنسان المسلم على هذا الأساس، وظلت تتعمق الصلات بينهما وتتجدد الأواصر بتناسبٍ طردي مع وعي الإنسان والتزامه.

ولقد استطاع القرآن الكريم أن يقفزَ بالمؤمنين به قفزاتٍ عملاقةً على صعيد الفكر والسلوك والبناء الحضاريّ والمحتوى الداخلي للإنسان؛ وبالتالي فقد جعل منهم أمةً وسطاً شاهدةً على الخلق، ونصب من العاملين به خلفاء لله على أرضه وحُجَجاً على عباده.

وارتبط المسلمون بهذا الدستور الإلهي أيما ارتباطٍ، ومنحوه من العناية والاهتمام ما وسعَتْهم الحيلةُ وأسعَفَهُم الجهدُ والإمكان، ولذلك انصبَّت جهودُ العلماء على اكتشاف خزائن عطائه وكنوز خيراته من خلال توضيح معانيه واستنطاق آياته واستجلاء حقائقه وتبيان مفاهيمه، وتنافسوا في ذلك مستفرغين الوسع، فتشعبت مذاهبهم وأثفوا المكتبة

الإسلاميّة بما لاحصر له من التفاسير التي ستبقى - رغم ما فيها من جوانب مشرقية - قاصرةً عن إدراك كُنْهِ المعجزة الإلهيّة وأسرار النصّ القرآني.

وقد حظي القرآن الكريم باهتمام المسلمين جميعاً بمختلف مذاهبهم وطرائقهم، إذ انبرى له من كلّ مذهب جمع من خيرة العلماء والمتخصّصين لدراسته والغوص في بحار مفاهيمه ومعانيه؛ وقد كان للشيعة الإماميّة شرف المساهمة في استجلاء معاني النصّ القرآني، حيث تطوّع جمعٌ من علمائهم على مرّ العصور المتعاقبة لتفسير القرآن الكريم، وتوضيح آياته واستنباط أحكامه وتشريعاته.

وقد شهد القرن الخامس الهجري ولادة كتابٍ يحتوي على تفسير جميع القرآن، ويشتمل على فنون معانيه^١ لواحدٍ من أكبر علماء عصره هو الشيخ الطوسي - زعيم المذهب الإمامي آنذاك - الذي استطاع أن يقوم بعملية تطوير واضحة المعالم في المنهج التفسيري الذي تبنّاه في تبيانته.

وقد تصدّيتُ بعد التوكّل على الله تعالى لخوض غمارٍ دراسيةٍ حول الشيخ الطوسي ومنهجه في التفسير، فكانت رسالتي الموسومة الطوسي مفسراً جهداً متواضعاً على شواطئ بحر العظمة القرآنيّة التي غاص في عُباب رحمتها الشيخ الطوسي؛ ليحمل من لآلئها ما يُزيّن بها تبيانته، ويتقلّدها وسامٌ فخر يغالب الزمن، وتنقشه ريشة الخلود عطاءً ثراً وسيفراً خالداً وشجرةً مباركةً تُؤتي أكلها كلّ حينٍ ذكراً حسناً وثناءً جميلاً.

ولعلّ بواعثَ اختياري لهذا الموضوع هي ما يلي:

١. كونُ تفسير التبيان أولَ محاولةٍ تفسيريةٍ كاملةٍ عند الشيعة الإماميّة.
٢. كونُ الشيخ الطوسي، فقيهاً مجتهداً استطاع أن يتعامل مع النصّ القرآني بِذهنيّةٍ إسلاميّةٍ ذات طابع شمولي لإحاطة المفسّر بأكثر جوانب العلوم والثقافة الإسلاميّة فضلاً عن كونه مؤسساً للحوزة العلميّة في النجف الأشرف، والتي أصبحت فيما بعد من أهم وأكبر الجامعات في العالم الإسلامي.

٣. سلكَ المفسِّرُ في تفسيره منهجاً ثنائياً الاتِّجاهِ جمع فيه منهجَ التفسير بالرأي إلى جانب منهج التفسير بالأثر، وبهذا يكون الشيخ الطوسي قد أقام التفسير على دعامتي العقل والنقل بعد أن كان مستنداً إلى دعامَةِ النقل وحدها.

٤. استطاع الشيخ الطوسي من خلال تطرُّقه إلى الأبواب المتعدِّدة في تفسيره، أن يحفظُ ثرائاً فكرياً وثقافياً ولغوياً ضخماً سواء عند مناقشته لآراء أصحاب المذاهب الإسلامية أو آراء النحاة واللغويين فيما يذهبون إليه.

٥. كان الشيخ الطوسي يتحلَّى بروح موضوعية عالية ونزعة علمية نزيهة، ويظهر ذلك جلياً من خلال سرده لآراء من يختلف معهم من علماء المدارس الإسلامية وأصحاب المذاهب والمقالات وذلك أثناء مناقشته لهم وردوده عليهم بعيداً عن كل تعصُّب ذميمة أو تحجّر ممقوت، حيث كان يقبل من آراء الآخرين ما يراه صحيحاً، بينما يرفض أو يُضعف ما لا ينسجمُ والمنهج العلمي الذي آمن به، وإن كان من المرويات المنسوبة إلى أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وبهذا يكون الطوسي عالماً باحثاً عن الحقيقة مؤمناً بها رافضاً لما سواها بغضُّ النظر عن كل اعتبارٍ آخر.

ولهذا فقد جاءت دراستي هذه محاولةً منِّي للكشف عن جوانب العظمة في شخصيّة الشيخ الطوسي وآثاره العظيمة التي يشكّل التبيانُ أحدَ دعائمها. وقد تناولتُ في هذه الدراسة ثلاثة أبوابٍ وخاتمة:

ففي الباب الأولُ تحدّثُ بفصلين عن حياة الشيخ الطوسي وبيئته وعصره مبيناً ثقافته وهجرته ومراحل دراسته وشيوخه وتلاميذه وتأليفه شارحاً بالتفصيل الظروف السياسية والفتن الطائفية التي عصفت به في بغداد ومن ثمَّ هجرته إلى مدينة النجف الأشرف وإنشاءه لمدرسته الجديدة فيها.

وفي الباب الثاني قسّمتُ الحديث إلى فصول أربعة: الفصل الأول، أجمَلْتُ فيه البحثَ حول نشأة التفسير وتطوُّر مناهجه، ثمَّ أردفته بوصفٍ مُجملٍ عن التبيان.

أمَّا الفصلُ الثاني، فقد تكلمتُ فيه عن الجانبِ العقلي في التبيان، وبيّنتُ منهجَ المفسِّرِ

وآراءه وطريقته في التعامل مع النص القرآني بوحى من العقل والرأي المقبول موضحاً مناقشته لآراء المفسرين، وأصحاب المذاهب من المعتزلة والمشيبهة والمجسمة والمفوضة وغيرهم.

وفي الفصل الثالث، تناولت الجانب الأثري في التبيان موضحاً تفسيره للقرآن بالقرآن وتفسيره للقرآن بالسنة، وطريقة استخدام الشيخ الطوسي للسياق والنظم بين الآيات في فهم النصوص القرآنية.

أما الفصل الرابع، فقد تكلمت فيه بشيء من التفصيل عن الجانب اللغوي في التبيان موضحاً طريقة استخدام المفسر للغة والإعراب والقراءة والشعر والأمثال في استيضاح المعنى المراد ببيانه.

وفي الباب الثالث تطرقت بفصلين مستقلين عن علوم القرآن وعقائد الإمامية على التوالي:

ففي الفصل الأول تعرضت لموقف الشيخ الطوسي من علوم القرآن كالناسخ والمنسوخ والتأويل وأسباب النزول والمحكم والمتشابه وآيات الأحكام.

أما الفصل الثاني من هذا الباب فقد أفردته للحديث عن عقائد الإمامية، وتطرقت فيه إلى أصول الدين: التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد، وما يتفرع من مسائل كالنقية والعصمة والصفات وخلق القرآن وأفعال العباد والحسن والقبح والمنعة وغيرها.

وبهذا حاولت الكشف عن المنهج التفسيري للشيخ الطوسي مستعيناً بالله تعالى ومستمدداً منه القوة؛ إذ لا حول لي ولا قوة سواه، والله أسأل أن يهدينا سبيل الرشاد، ويوفقنا للعلم والعمل بكتاب الله، إنه نعم المولى ونعم النصير، والحمد لله رب العالمين.

البابُ الأوّل

الطوسي؛ حياته، ثقافته، عصره

الفصل الأوّل: حياته، ثقافته

الفصل الثاني: عصره

الفصل الأول:

حياة الشيخ الطوسي وثقافته

حياة الشيخ الطوسي

الشيخ الطوسي هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي.
«المولود في شهر رمضان عام ٣٨٥هـ^١ في طوس^٢ بإيران، والذي كان قد نشأ فيها^٣.
وترعرع وإلى أن بلغ الثالثة والعشرين من عمره، عندها عزم على الهجرة إلى العراق، فنزل
بغداد عام ٤٠٨هـ.
وقد تعرضت مدينة طوس للعديد من النكبات، وصارت هدفاً لأعداء أهل البيت، شأنها

١. البحراني، لؤلؤة البحرين، ص ٥٩٣؛ الإسترابادي، منهج المقال، ص ٢٩٢؛ القمي، سفينة البحار، ج ٢، ص ٩٧؛
الصدر، تأسيس الشيعة، ص ٢٦٧؛ كحالة، معجم المؤلفين، ج ٩، ص ٢٠٢؛ المامقاني، تنقيح المقال، ج ٣، ص ١٠٤.
٢. بحر العلوم، دليل القضاء الشرعي، ج ٣، ص ١٧٧؛ الطاهر، الشعر العربي، ج ١، ص ٦٦.
٣. طوس، وإليها يُنسب الشيخ الطوسي، وهي مدينة بخراسان تشتمل على بلدين يُقال لأحدهما:
الطابران وللأخرى نوقان، ولهما أكثر من ألف قرية، وفيها قبر الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام وقبر
الخليفة العباسي هارون الرشيد؛ انظر البغدادي، مراصد الاطلاع، ج ٢، ص ٨٩٧؛ والقزويني، آثار البلاد،
ص ٤١١؛ والطبري، جامع المقال، ص ١٦٥؛ والأمين، دائرة المعارف الإسلامية الشيعية، ج ١٢،
ص ١٤٣.

شأن غيرها من المُدن الإسلاميّة المقدّسة التي ضَمَّتْ مرَاقِدَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فقد ضُربت هذه المدينة ثلاث مرّات: هدمها للمرّة الأولى الأمير سبكتكين، وقوَّضها للمرّة الثانية الغزنويون، وأُتلفتها للمرّة الثالثة عاصفةُ الفتنَةِ المغوليّة عام ٧١٦هـ على عهد الطاغية جنكيز خان، وقد تجدّدت أبنيتها، وأُعيدت آثارها بعد كلّ مرّة^١، وهي اليوم - مع ما حلّ فيها من تخريب ودمار - من أَجَلِّ معاهد العلم عند الشيعة.

«وفيها خزانة كتب للإمام الرضا ﷺ»^٢.

وقد كانت طوس إحدى المراكز العلميّة المهمّة في إقليم خراسان، والذي «يُنسبُ إليه خَلْقُ كثيرٍ من العلماء في كلّ فنٍّ»^٣، حيث نَبَغَ فيها فحولُ العلماء من المهاجرين إليها والمتولّدين فيها، ومن بين هؤلاء أبو أحمدُ مُحَمَّدُ بن مُحَمَّدٍ بن أحمدَ الغزالي صاحب كتاب إحياء العلوم مدرّس النظاميّة ببغداد، وحسن بن فضل بن حسن الطبرسي صاحب تفسير مجمع البيان الذي يُعدّ من مراجع كتب التفسير، ومحمّد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي المعروف بالشيخ البهائي، أو بهاء الدين العاملي، ومنهم الشيخُ مُحَمَّدُ بن الحسن بن عليّ الحرّ العاملي صاحب وسائل الشيعة، والجواهر السنيّة، من مراجع كتب الحديث، وأبو القاسم محمود بنُ عمر بن مُحَمَّدٍ الملقّب بالزّمخشري صاحب كتاب تفسير الكشاف، وأبو جعفر مُحَمَّدُ بن الحسن الطوسي صاحب التهذيب والاستبصار و تفسير التبيان - مفسرنا - والفيلسوفُ العالم نصير الملة والدين مُحَمَّدُ بن مُحَمَّدٍ الطوسي الحكيم والفلكي المعروف، والمحدّثُ الفقيه أبو عبد الرحمن أحمد بن عليّ بن شعيب النسائي صاحبُ كتاب الخصائص والسنن، وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الفقيه الشافعي، وأبو الفتح مُحَمَّدُ بن عبد الكريم الشهرستاني صاحب كتاب الملل والنحل، والعالم اللغوي الشهير عبد الملك بن مُحَمَّد بن إسماعيل الثعالبي الملقّب بالفراء صاحب كتاب فقه اللغة و يتيمة الدهر وسحر البلاغة، ثمّ

١. الطهراني، مقدّمة التبيان، ج ١، ص ٧.

٢. نفس المصدر.

٣. ابن الاثير، اللباب، ج ٢، ص ٩٣.

العالم المنطقي المعروف سعد بن عمر بن عبد الله التفتازاني مصنف كتاب التهذيب في المنطق والمطول في المعاني والبيان، وأبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي المعلم الثاني، والعالم الرياضي الحكيم الخيام؛ هؤلاء هم بعض الذين نبغوا من أرض طوس، وتركوا للعالم آثاراً أبدية^١.

ومما أضفى على هذه المدينة أهمية كبرى هو مرقد الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام ثامن أئمة الشيعة الاثني عشرية، وهي لذلك مهوى أفئدتهم، يؤمنونها من الأماكن البعيدة والبلدان النائية، ويتقاطرون إليها من كل حدب وصوب للتبرك بالعتبة المقدسة^٢. وقد ترعرع الشيخ الطوسي في مسقط رأسه، ودرس فيها علوم اللغة والأدب والفقه والحديث وعلم الكلام؛ ليهاجر بعدها إلى العراق^٣ «حاملًا من الثقافة الإسلامية فنونها»^٤.

وهناك استقر الطوسي في بغداد، حيث كانت تعج بالثقافة والعلوم، ويقصدها طلاب المعرفة من كل بلاد، وصادف وصوله إلى بغداد بعد تربع الشيخ المفيد على كرسي الزعامة الفكرية للمذهب الجعفري، وبعد أن قطع شوطاً بعيداً في مجال العلم والمعرفة، الأمر الذي جعل حلقات درسه زاخرة بطلبة العلوم «فكان يحضر مجلسه خلق كثير من العلماء من سائر الطوائف»^٥.

مما يؤكد موضوعية الشيخ المفيد احترام الناس له، وإن اختلفوا معه في الرأي أو الانتماء المذهبي، فكان لهذه الأجواء تأثير بالغ في اجتذاب الطلاب إلى بغداد والتي كانت في ذلك الوقت عاصمة للخلافة، حتى صار شيخنا الطوسي واحداً من بين العديدين الذين

١. الأمين، دائرة المعارف الإسلامية الشيعية، ج ١٢، ص ٣٠٠.

٢. بحر العلوم، مقدمة الأمالي للشيخ الطوسي، ج ١، ص ٤.

٣. الطهراني، الذريعة، ج ٢، ص ١٤؛ بحر العلوم، موسوعة العتبات، ج ٢، ص ٢٣.

٤. بحر العلوم، مقدمة الأمالي، ج ١، ص ٤.

٥. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٥.

أموا بغداد وقصّدها، وقد تلمذ صاحبنا على يد الشيخ المفيد آنذاك ونهل من معارفه وعلومه ما شاء الله.

وتلمذ الطوسي على يد الشيخ المفيد، تدلّ على أن مفسرنا كان قد قطع شوطاً كبيراً من دراسته في مسقط رأسه قبل هجرته إلى بغداد، ممّا أهّله لأن يحظى بموقع متقدّم في مجال الدراسة التي يشرف عليها الشيخ المفيد مباشرة، وهو صاحب الزعامة الفكرية للشيعة الإمامية آنذاك.

وقد أثنى على الشيخ الطوسي جمع من العلماء والمؤرخين، وهنا نورد بعض أقوالهم: فالعلامة الحلي (ت ٧٢٦) يصفه بأنّه:

شيخ الإمامية ووجههم ورئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب إليه، صنّف في كلّ فنون الإسلام، وهو المهدّب للعقائد في الأصول والفروع الجامع لكلمات النفس في العلم والعمل^١.

وقال الشيخ المجلسي بحقه: «ثقة، وفضله وجلالته أشهر من أن يحتاج إلى بيان^٢».

وقال السيد بحر العلوم في الفوائد الرجالية عند ترجمته للشيخ الطوسي: شيخ الطائفة المحققة، ورافع أعلام الشريعة الحقة، إمام الفرق بعد الأئمة المعصومين، وعماد الشيعة الإمامية، في كلّ ما يتعلق بالمذهب والدين، محقق الأصول والفروع، ومهدّب فنون المعقول والمسموع، شيخ الطائفة على الإطلاق، ورئيسها الذي تلوّى إليه الأعناق، صنّف في جميع علوم الإسلام، وكان القدوة في كلّ ذلك^٣.
ويصفه الأردبيلي بأنّه «رئيس الطائفة^٤».

١. الحلي، خلاصة الأقوال في معرفة أحوال الرجال، ص ٧٣.

٢. المجلسي، الوجيزة، ص ١٦٣.

٣. بحر العلوم، الرجال، ج ٣، ص ٢٢٧.

٤. محمد علي الأردبيلي، جامع الرواة، ج ٢، ص ٩٥، ط طهران ١٣٣٤.

وابن كثير يصفه: «فقيه الشيعة»^١.

وابن الجوزي ينعتُه بعبارة: «متكلم الشيعة»^٢، والمتكلمُ يعني فيما يعني، اهتمامُه بالعقائد والفلسفة، ومثل هذه الأقوالِ أو ما يشبهُها من الثناء والإطراء اقترنت مع اسم الشيخ الطوسي، حال ذكره أو ترجمته من قِبَل العلماء والرواة وأصحاب التراجم والسير، وهنا نوردُ بعضاً ممن أطراه من الأعلام:

أ) من أعلام أهل السنة

١. ابن الأثير عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري^٣ (ت ٦٠٦هـ).
٢. ابن حجر شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلاني^٤ (ت ٨٥٢هـ).
٣. ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي^٥ (ت ٧٧٤هـ).
٤. أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي^٦ (ت ٥٩٧هـ).
٥. تاج الدين أبو نضر عبد الوهاب بن عليّ بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ)^٧.
٦. الشيخ محمود أبو زهرة المصري^٨.
٧. الدكتور محمود محمد الخضير^٩.

١. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٩٧.

٢. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١٧.

٣. انظر الكامل لابن الأثير، في حوادث ٤٤٩هـ.

٤. انظر لسان الميزان، ج ٥، ص ١٣٥.

٥. انظر البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٧.

٦. انظر المنتظم، ج ٨، ص ١٧٣، ١٧٩.

٧. انظر طبقات الشافعية، ج ١٢، ص ٥١.

٨. انظر كتاب الامام الصادق، ص ٢٦٠، ٤٤٨.

٩. انظر مجلة الإسلام القاهرية، العدد الأول، السنة السابعة، ص ٤٠.

ب) من أعلام الشيعة

١. معاصره الشيخ أبو العباس النجاشي (ت ٤٥٠هـ).^١
 ٢. العلامة الحلّي جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف الحلّي (ت ٧٢٦هـ).^٢
 ٣. الشيخ محمد باقر المجلسي (صاحب البحار) (ت ١١١١هـ).^٣
 ٤. المحدث الشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦هـ).^٤
 ٥. الشيخ حسين بن الشيخ عبدالصمد الحارثي (ت ٩٨٤هـ) والد الشيخ البهائي.^٥
 ٦. المحدث الشيخ ميرزا محمد حسين النوري النجفي (ت ١٣٢٠هـ).^٦
 ٧. العلامة الشيخ محمد باقر الخوانساري (ت ١٣١٣هـ).^٧
 ٨. العلامة الميرزا محمد بن عليّ الاسترآبادي (ت ١٠٢٨هـ).^٨
 ٩. الحافظ محمد بن عليّ بن شهر آشوب المازندراني (ت ٥٨٨هـ).^٩
 ١٠. الشيخ أبو علي الحائري (ت ١٢١٥هـ).^{١٠}
 ١١. العلامة السيّد حسن الصدر الكاظمي (ت ١٣٥٤هـ).^{١١}
- هذا وقد حظي شيخنا الطوسي بعناية خاصّة من لدن الكتاب والعلماء والباحثين، حيث

١. انظر رجال النجاشي، ص ٢٨٧.

٢. انظر خلاصة الأقوال في معرفة أحوال الرجال، ص ٧٣.

٣. انظر الوجيزة، ص ١٦٣.

٤. انظر لؤلؤة البحرين، ص ٢٤٥.

٥. انظر وصول الأخيار، ص ٧١.

٦. انظر مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ٥٠٥.

٧. انظر روضات الجنات، ص ٥٨٠.

٨. انظر نهج المقال.

٩. انظر معالم العلماء، ص ١١٤.

١٠. انظر منتهى المقال، ص ٢٦٩.

١١. انظر تأسيس الشيعة، ص ٣٣٩.

ترجم له الكثيرون، ويكفي أن نشير هنا إلى ما كتبه الشيخ الدكتور محمد هادي الأميني تحت عنوان «مصادر الدراسة عن شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي» إذ ذكر في كتابه هذا (٢٤٠) مائتين وأربعين مصدراً عربياً وفارسياً، كان بعضها مطبوعاً والبعض الآخر مخطوطاً، وكلُّها تُترجم للشيخ الطوسي، أو تذكر شيئاً عن أحواله^١، الأمر الذي يعكس مكانة الطوسي وعلو شأنه، فاستحوذ على اهتمام الدارسين والمؤرخين وأصحاب التراجم والسِّير، وهذا ما لا يحصل عليه إلا أولئك الخاصّة من العلماء والمهتمّين في التاريخ.

شيوخه

تلمذ الشيخ الطوسي على يد جملة من العلماء والشيوخ سواء في طوس أو في بغداد. وكان هؤلاء الأساتذة والشيوخ ينتمون إلى مذاهب إسلاميّة مختلفة، ففهم علماء الإماميّة والزيديّة وأهل السنّة، الأمر الذي ساهم وبشكل فعّال في خلق الثقافة الموسوعيّة لمفسّرنا، كما وطبع شخصيّة بشيء من الانفتاح، ومنحها خاصيّة التحرّي والاستقصاء، بعد أن وقف على مالدي جمع من علماء الإسلام من مختلف المذاهب الإسلاميّة، وبهذا يكون الطوسي قد درس جملة من المذاهب والأفكار على يد أصحابها وعلمائها، لذا نجدّه حينما يناقش آراء العلماء أو يحاورهم يمتاز بالدقّة والموضوعيّة وسعه الاطلاع، وقد استفاد ذلك كلّ من الأجواء العلميّة المنفتحة والحرية الفكرية التي كانت سائدة في عصره، وخاصّة أيام العهد البويهي، فنهل من العلوم ماشاء الله على يد جمع كثير من علماء المسلمين. ويبدو أن مشايخ الطوسي في الرواية وأساتذته في القراءة كثيرون، وقد بلغ عدد هؤلاء الشيوخ سبعة وثلاثين شخصاً^٢، كان قد ذكرهم الشيخ الطوسي في مؤلفاته العديدة، إلّا أنّ الذين أكثر الرواية عنهم وتكرّر ذكرهم في الفهرست وفي كلّ من كتابيه: التهذيب والاستبصار كانوا خمسة، وهم:

١. الشيخ أبو عبدالله أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز المعروف بابن الحاشر، أو

١. الأميني، مصادر الدراسة عن الشيخ الطوسي، ط نجف.

٢. انظر الطهراني، مقدمة تفسير التبيان، ج ١، ص ٢٨ وما بعدها.

ابن عبدون والمتوفى سنة ٤٢٣ هـ.

وفيه يقول الطوسي: «سمعنا منه وأجاز لنا بجميع ما رواه»^١.

٢. الشيخ أحمد بن محمد بن موسى المعروف بابن الصلت الأهوازي، المتوفى سنة ٤٠٩ هـ.

٣. الشيخ أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله بن الغضائري المتوفى سنة ٤١١ هـ.

وقال فيه الطوسي: «سمعنا منه وأجاز لنا بجميع ما رواه»^٢.

٤. الشيخ أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن أبي جيد القمي والمتوفى بعد سنة ٤٠٨ هـ، حيث كان حياً عند وصول الشيخ الطوسي إلى بغداد في ذلك التاريخ.

٥. شيخ الأمة أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد والمتوفى سنة ٤١٣ هـ.

أما غير هؤلاء من شيوخه، فقد ذكرهم، ولكن لا بهذه الكثرة، وفيما يلي أسماء هؤلاء الشيوخ الذين روى عنهم والذين ذكرهم أهل التراجم والسير^٣ مرتبة على حروف الهجاء:

١. أبو الحسين الصفار، أو ابن الصفار.

٢. أبو الحسين بن سوار المغربي، وهو من مشايخ الطوسي من علماء أهل السنة.

٣. الشيخ أبو طالب بن غرور.

٤. القاضي أبو الطيب الطبري الحويزي.

٥. أبو عبد الله أخو سروة.

٦. أبو عبد الله بن الفارسي.

٧. أبو علي بن شاذان المتكلم، وهو من شيوخه من علماء أهل السنة.

١. الطوسي، الرجال، ص ٤٥، النجف.

٢. نفس المصدر.

٣. الطهراني، مقدمة التبيان، ج ١، ص ٢٨ وما بعدها؛ وانظر السيد بحر العلوم، مقدمة الأسالي، ج ١، ص ٢٠-٢٣؛

ومقدمة رجال الطوسي، ط نجف.

٨. أبو منصور السكري وهو من علماء الزيدية^١.
٩. أحمد بن إبراهيم القزويني.
١٠. أبو الحسين وأبو العباس أحمد بن علي النجاشي، صاحب كتاب الرجال المتولد سنة ٣٧٢هـ والمتوفى سنة ٤٥٠هـ.
١١. جعفر بن الحسين بن حسكة القمي.
١٢. الشريف أبو محمد الحسن بن أحمد بن القاسم بن محمد بن علي بن أبي طالب (ع) المحمدي نسبةً إلى محمد بن الحنفية بن الإمام علي عليه السلام.
١٣. أبو علي الحسن بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن أشناس المعروف، بابن الحماشي البزاز المولود سنة ٣٥٩هـ والمتوفى في الثالث من ذي القعدة سنة ٤٣٩هـ^٢.
١٤. أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن داود الفحام المعروف بابن الفحام، السر من رائي - السامرائي - المتوفى سنة ٤٠٨هـ.
١٥. أبو الحسين حسنبش القمري.
١٦. أبو عبدالله الحسين بن إبراهيم القزويني.
١٧. أبو عبدالله الحسين بن إبراهيم بن علي القمي المعروف بابن الخياط.
١٨. الحسين بن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري.
١٩. أبو محمد عبد الحميد بن محمد المقرئ النيسابوري.
٢٠. أبو عمرو عبد الواحد بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مهدي بن خشنام المولود سنة ٣١٨هـ، والمتوفى سنة ٤١٠هـ، وهو من مشايخ الطوسي من علماء السنة.
٢١. أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص المقرئ المعروف بابن الحماشي المولود سنة ٣٢٨هـ والمتوفى سنة ٤١٧هـ.
٢٢. السيد المرتضى علم الهدى أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن

١. الطهراني، مقدمة التبيان، ج ١، ص ٣٩.

٢. الخطيب، تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٤٢٥.

- إبراهيم بن الإمام موسى الكاظم عليه السلام المتوفى سنة ٤٣٦هـ، وهو من أشهر أساتذته.
٢٣. أبو القاسم علي بن شبل بن أسد الوكيل المتوفى سنة ٤١٠هـ.
٢٤. القاضي أبو القاسم علي التنوخي ابن القاضي أبي علي المحسن بن تميم القحطاني، وهو من مشايخ الطوسي من علماء أهل السنة، وكان قد ولد سنة ٣٧٠هـ، وتوفي سنة ٤٤٧هـ^١.
٢٥. أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعروف بابن بشران المعدل، وهو من علماء أهل السنة.
٢٦. محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ، وهو من علماء أهل السنة.
٢٧. أبو زكريا محمد بن سليمان الحراني من أهل طوس.
٢٨. محمد بن سنان وهو من مشايخ الطوسي من علماء أهل السنة.
٢٩. أبو عبد الله محمد بن علي حموي البصري المتوفى سنة ٤١٣هـ.
٣٠. محمد بن علي بن خشيش بن نضر بن جعفر بن إبراهيم التميمي، وهو من مشايخ الطوسي من علماء أهل السنة، وقد روى عنه في أماليه أخباراً كثيرة.
٣١. أبو الحسن محمد بن محمد بن محمد بن مخلص البزاز المولود سنة ٣٢٩هـ والمتوفى سنة ٤١٩هـ، وهو من مشايخه من علماء أهل السنة^٢.
٣٢. السيد أبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفار المولود سنة ٣٢٢هـ والمتوفى سنة ٤١٤هـ وهو من مشايخ الطوسي من علماء أهل السنة^٣.
- وبإضافة الخمسة الأوائل من شيوخه، والذين أكثر الرواية عنهم يبلغ عددهم سبعة وثلاثين شخصاً، وقد أكد هذا العدد السيد محمد صادق بحر العلوم، عندما ترجم للشيخ الطوسي في مقدمة كتبها لرجال الشيخ الطوسي، ولكتاب الأمالي، بشيء من التفصيل،

١. الحموي، معجم الأدباء، ج ١٤، ص ١١٠-١٢٤.

٢. الخطيب، تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٣٣١.

٣. الطوسي، الرجال، ص ٤٥٢.

وأخرى مختصرة لكتاب الفهرست للشيخ نفسه، وبهذا يتفق ما أورده السيد بحر العلوم مع ما أورده المؤرخ الشهير آية الله آغا بزرك الطهراني، حينما كتب عن حياة الشيخ الطوسي رسالة قيّمة، قدّم بها لتفسير التبيان المطبوع في النجف الأشرف.

تلاميذ الشيخ الطوسي

ما إن استقلّ الشيخ الطوسي بزعامته المذهب الإمامي عند وفاة الشريف المرتضى عام ٤٣٦ في بغداد حتّى صارت داره في الكرخ مأوى الأئمة ومقصد الوفاة وقد انهال العلماء على دروسه، واجتمع تحت منبره جمعٌ من التلاميذ بلغ عددهم أكثر من ثلثمائة مجتهد^١، ومن العامة ما لا يحصى كثرة^٢.

وقد أورد العلامة آية الله آغا بزرك الطهراني في مقدّمة التبيان، وكذلك السيد محمّد صادق بحر العلوم في مقدّمة رجال الطوسي وأماليه قائمةً بأسماء تلامذة الشيخ الطوسي بلغ عددهم فيها ستة وثلاثين شخصاً، ويبدو أنّ هؤلاء الذين ذكرت أسماءهم في كتب التراجم كانوا من المشاهير فعفوا، بينما خفيت أسماء غيرهم إمّا لقلّة آثارهم، أو لضياعها، أو لأنّهم لم يتركوا أثراً أصلاً.

وهنا نورد ما ذكره علماء الرجال والمفهرسون من أسماء تلاميذ الشيخ الطوسي^٣ حسب حروف الهجاء:

١. الشيخ الفقيه آدم بن يونس بن أبي المهاجر النسفي.
٢. الشيخ المؤلف أبو بكر أحمد بن الحسين بن أحمد الخزاعي النيسابوري.
٣. الشيخ أبو طالب إسحاق بن محمّد بن الحسن بن الحسين بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القميّ.

١. أسد حيدر، الإمام الصادق، ج ٢، ص ٣١٧؛ وانظر القميّ، الكنى والألقاب، ج ٢، ص ٣٦٣.

٢. المامقاني، تنقيح المقال في أحوال الرجال، ج ١، ص ١٩٤.

٣. الطهراني، مقدّمة تفسير التبيان، ج ١، ص ٤٢ وما بعدها؛ وبحر العلوم، مقدّمة أمالي الشيخ الطوسي، ص ٢٤ وما بعدها، ومقدّمة الفهرست.

٤. الشيخ أبو إبراهيم إسماعيل شقيق إسحاق بن بابويه القمي المتوفى سنة ٥٠٠هـ.
٥. الشيخ الثقة أبو الخير بركة بن محمد بن بركة الأسدي.
٦. الشيخ الثقة المصنف أبو الصلاح تقي بن نجم الدين الحلبي.
٧. السيد المحدث أبو إبراهيم جعفر بن علي بن جعفر الحسيني.
٨. الشيخ الإمام المصنف أبو محمد شمس الإسلام الحسن بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بحسكا، المتوفى سنة ٥١٢هـ.
٩. الشيخ الفقيه أبو محمد الحسن بن عبد العزيز بن الحسن الجبهاني.
١٠. الشيخ أبو علي الحسن بن شيخ الطائفة الشيخ الطوسي.
١١. الشيخ الإمام موفق الدين الفقيه الحسين بن الفتح الواعظ البكرآبادي الجرجاني.
١٢. الشيخ الإمام محيي الدين أبو عبدالله الحسين بن مظفر بن علي بن الحسين الحمداني نزيل قزوين.
١٣. السيد عماد الدين أبو الوضاح ذو الفقار بن محمد بن معبد الحسيني المروزي.
١٤. السيد الفقيه أبو محمد زيد بن علي بن الحسين الحسيني أو الحسن.
١٥. السيد الفاضل زين بن الداعي الحسيني.
١٦. الشيخ الفقيه سعد الدين بن البراج.
١٧. الشيخ الفقيه أبو الحسن سليمان بن الحسن بن سليمان الصهرشتي.
١٨. الشيخ المحدث شهر آشوب السروي المازندراني، جدّ الشيخ محمد بن علي مؤلف معالم العلماء والمناقب.
١٩. الشيخ الفقيه صاعد بن ربيعة بن أبي غانم.
٢٠. الشيخ أبو الوفاء عبد الجبار بن عبدالله بن علي المقرئ الرازي المعروف بالمفيد المتوفى سنة ٥٠٦هـ.
٢١. الشيخ أبو عبدالله عبد الرحمن بن أحمد الحسيني الخزاعي النيسابوري المعروف بالمفيد أيضاً.
٢٢. الشيخ الفقيه موفق الدين أبو القاسم عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن بابويه.

٢٣. الشيخ أبو القاسم سعد الدين عزّ المؤمنين عبدالعزيز بن نحرير بن عبدالعزيز المعروف بابن البراج قاضي طرابلس المتوفى سنة ٤١٨هـ.
٢٤. الشيخ الفقيه عليّ بن عبدالصمد التميمي السيزواري.
٢٥. الأمير الفقيه غازي بن أحمد بن أبي منصور الساماني.
٢٦. الشيخ الإمام جمال الدين محمد بن أبي القاسم الطبري الآملي.
٢٧. الشيخ الأمين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن شهر يار الخازن لمشهد الإمام علي عليه السلام وهو صهر الشيخ الطوسي على إحدى بناته^١.
٢٨. الشيخ محمد بن الحسن بن عليّ الفتال صاحب كتاب (روضة الواعظين) المتوفى سنة ٥٠٨.

٢٩. الشيخ الفقيه أبو الصلت محمد بن عبدالقادر بن محمد.
٣٠. الشيخ المؤلف الفقيه أبو الفتح محمد بن عليّ الكراچكي.
٣١. الشيخ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسن الحلبي.
٣٢. الشيخ الفقيه أبو عبدالله محمد بن هبة الله الطرابلسي.
٣٣. السيد صدر الأشراف المرتضى أبو الحسن المطهر بن أبي القاسم علي بن أبي الفضل محمد الحسيني الديباجي.
٣٤. السيد الفقيه المنتهى بن أبي زيد بن كيايكي الحسيني الجرجاني.
٣٥. العالم الفاضل الفقيه الوزير ذوالمعالي زين الكفاة أبو سعيد منصور بن الحسين الآبي.
٣٦. السيد الثقة الفقيه المحدث أبو إبراهيم ناصر بن الرضابن محمد بن عبدالله العلوي الحسيني.

ثقافة الشيخ الطوسي

ابتدأ الشيخ الطوسي حياته العلمية في طوس، حيث كانت هذه المدينة إحدى مراكز

العلم المهمة في خراسان، ذلك الإقليم الواسع الذي أنجب الكثير من العلماء والأدباء والمفكرين، وبها درس الطوسي علوم اللغة والأدب والفقه وأصوله والحديث وعلم الكلام، والتي هي مقدمات أساسية لمن أراد أن يواصل دراسته العلمية العالية في الجامعات الإسلامية ذات النمط الحوزوي.

وعندما أتقن الشيخ الطوسي تلك المقدمات شد الرحال إلى بغداد، وذلك عام ٤٠٨ هـ، حيث كانت هذه المدينة نقطة جذب لكل طامع في الاستزادة من المعارف والعلوم الإسلامية.

وعندما نزل الشيخ الطوسي بغداد كانت الزعامة للمذهب الجعفري قد آلت للشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد وبابن المعلم، وقد تتلمذ شيخنا الطوسي على يد الشيخ المفيد، وبقي على اتصال به حتى وفاته سنة ٤١٣ هـ.^١

ولأجل الوقوف على الحالة الثقافية لمفسرنا لابد من معرفة أحوال أساتذته ومكانتهم العلمية وسعة اطلاعهم التي اغترف منها، فكونت فيما بعد شخصيته الثقافية والفكرية: فأستأذه الأول في بغداد الشيخ المفيد الذي كان موضع إعجاب من ترجم له من الكتاب والمؤرخين.

حيث يقول ابن كثير فيه:

محمد بن محمد بن نعمان أبو عبدالله المعروف بابن المعلم شيخ الإمامية والمصنف لهم والمحامي عن حوزتهم، كانت ملوك الأطراف تعتقد به لكثرة الميل للشيعة في ذلك الزمان، وكان يحضر مجلسه خلق عظيم من العلماء من جميع الطوائف والملل.^٢

وأما ابن العماد الحنبلي، فكان يصفه بما يلي:

عالم الشيعة وإمام الرافضة ولسان الإمامية، رئيس الكلام والفقه والجدل، صاحب

١. السيد بحر العلوم، مقدمة الأمل للطوسي، ج ١، ص ٤.

٢. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٥.

التصانيف الكثيرة^١.

وينعت ابن حجر العسقلاني بأنه كثير التقشّف والتخشّع والإكباب على العلم، تخرّج منه جماعة، وبرع في المقالة الإماميّة حتّى كان يقال: «له على كل إمام منّة»^٢.

أمّا الذهبي فقد امتدحه بقوله: «كان ذا جلاله عظيمة وكان خاشعاً متعبداً متألّها»^٣.

وقد ترجم له أحد معاصريه وهو ابن النديم فقال:

ابن المعلّم أبو عبدالله في عصرنا انتهت إليه رئاسة متكلّمي الشيعة، مقدّم في صناعة الكلام على مذهب أصحابه، دقيق الفطنة ماضي الخاطر، شاهدته فرأيتُه بارعاً^٤.

وذكره أبو حيان التوحيدي فقال: «كان ابن المعلّم حسن اللسان والجدل، صبوراً على الخصم ضنين السر جميل العلانيّة»^٥.

وذكره أيضاً اليافعي فقال:

كان يناظر أهل كلّ عقيدة مع الجلالة والعظمة في الدولة البويهية، وكان كثير الصدقات عظيم الخشوع كثير الصلاة والصوم، حسن الملبس، وكان شيخاً ربعة نحيفاً أسمر، عاش ستاً وسبعين سنة، وله أكثر من مائتي مصنّف، وكان يوم وفاته مشهوراً، وشيعته ثمانون ألفاً^٦.

ويقول ابن الجوزي فيه:

كان لابن المعلم مجلس نظر بداره بدرب رياح يحضره كافّة العلماء، وكانت له منزلة عند أمراء الأطراف، يميلهم إلى مذهبه^٧.

أما شيخنا الطوسي فقد ترجم لأستاذه الشيخ المفيد بما نصّه:

١. ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٣، ص ١٩٩.

٢. ابن حجر، لسان الميزان، ج ٥، ص ٣٦٨.

٣. الذهبي، تاريخ دول الإسلام، ج ١، ص ١٨٠.

٤. ابن النديم، الفهرست، ص ٢٦٦.

٥. أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، ج ١، ص ١٤١.

٦. اليافعي، مرآة الجنان، حوادث سنة ٤١٣ هـ.

٧. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١١.

انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، وكان مقدماً في العلم وصناعة الكلام، وكان فقيهاً متقدماً فيه، حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، وله قريب من مائتي مصنف كبار وصغار، وفهرست كتبه معروف، وتوفيَّ لليلتين خلتا من شهر رمضان سنة ٤١٣هـ، وكان يوم وفاته يوماً لم يُرَ أعظم منه من كثرة الناس الذين حضروا للصلاة عليه، وكثرة البكاء من المخالف والموافق^١.

ثم عدَّ الشيخ الطوسي بعض كتبه، وذكر قراءتها عليه وسماعها عنه. وقد تتلمذ شيخنا الطوسي على يد أستاذه المفيد لمدة خمس سنوات، ابتدأها منذ أول نزوله بغداد عام ٤٠٨هـ، ولم ينقطع عنه حتَّى وفاته عام ٤١٣هـ، وكان خلال هذه الفترة قد درس الأصول والكلام^٢، كما وأنه شرع بالتأليف منذ ذلك الوقت المبكر، حيث شرح كتاب أستاذه المفيد، والمسَمَّى بكتاب المُقْنِعة، وقد سَمَّى كتابه بـ تهذيب الأحكام والذي ضمَّنه الأدلة الفقهية والأحاديث، وردَّ الشبه المثارة حول العقيدة والأحاديث المروية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، وقد ظهر تأثر الشيخ الطوسي بأستاذه المفيد واضحاً في هذا الكتاب الذي أصبح فيما بعد أحد الأصول الأربعة التي يرجع إليها المجتهدون من الإمامية عند استنباطهم للأحكام الشرعية.

ومعلوم أنَّ الشيخ الطوسي كان قد استفاد كثيراً من علوم أستاذه المفيد، خاصة إذا علمنا أنَّ مجلسه كان يحضره جماعة من العلماء من مختلف المذاهب الإسلامية^٣. ومن الطبيعي أنَّ الاحتكاك بمثل هؤلاء العلماء من شأنه أن يمنح الشيخ الطوسي فرصة أكبر في الاستزادة ممَّا عند الآخرين، ويوفّر له الكثير من المجالات في معرفة أفكارهم وآرائهم ومذاهبهم، خاصة وإنَّ تلك الفترة كانت من أخصب الفترات التاريخية التي مرَّت بها الحياة الفكرية بسبب توفّر الحرية واستتباب الأمن والهدوء إبانها ممَّا طبع شخصية مفسرنا الثقافية والعلمية بطابع الشمول والعمق والموسوعية.

١. بحر العلوم، مقدمة أمالي الطوسي، ج ١، ص ٦.

٢. السبكي، طبقات الشافعية، ج ٤، ص ١٢٧.

٣. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٥.

وبعد وفاة الشيخ المفيد انتهت الزعامة الفكرية للشيعة الإمامية إلى الشريف المرتضى (٣٣٥ - ٤٣٦هـ)، والذي كان في وقتها يتولّى نقابة الطالبين^١ وإمارة الحجّ وديوان المظالم^٢، ويشغل منصب قاضي القضاة^٣، كما وأنه يتصلّ من حيث النسب بالإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ومع هذا كلّهُ فهو يمتلك من الثقافة والمعارف والعلوم ما تجعلهُ مؤهلاً؛ لأنّ يحظى بمكانة خاصّة على الصعيدين الشعبي والرسمي، إذ أنّه كان قد حاز على العلوم ما لم يدانهُ فيه أحدٌ في زمانه^٤.

«وكان أكثرُ أهلِ زمانه أدياءً وفضلاءً»^٥.

«كما وأنه أخذ يُجري على تلامذته رزقاً كلّ بنسبته»^٦. ويمكننا هنا أن تُدرِك مدى فضل مفسرنا ومقدار علمه، إذا ما عرفنا أنّ راتبه كان اثني عشر ديناراً شهرياً، بينما كان راتب القاضي ابن البرّاج عبد العزيز بن تحرير ثمانية دنانير شهرياً^٧.

«وكان للمرتضى مجلسٌ يُناظرُ عنده في كلّ المذاهب»^٨، مما وقرّ لشيخنا الطوسي فرصة أخرى للاستفادة في هذا المجال، حيث الأجواء الفكرية المشبعة بالإبداع والمهارة في فنّ المخاطبة والحوار وطرح الرأي والدفاع عنه.

وفي أيّام تلمذة الشيخ الطوسي على يد الشريف المرتضى شرع مفسرنا في تلخيص كتاب الشافي لأستاذه المرتضى، ووضع له عنواناً تلخيص الشافي، وقد بسط فيه المسائل بغية تقريبها لأذهان المتعلّمين، وذلك نظراً لأهميّة الكتاب الذي نقض به الشريف المرتضى

١. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١٢٠؛ الخطيب، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٤٠٢.

٢. النوري، مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ٥١٦؛ ابن عتبة، عمدة الطالب، ص ١٩٤.

٣. النوري، مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ١٦.

٤. النجاشي، الرجال، ص ٢٠٦.

٥. الطوسي، الرجال، ص ٤٨٥.

٦. البحراني، لؤلؤة البحرين، ص ٢٥٩.

٧. الخوانساري، روضات الجنات، ص ٣٨٣؛ البحراني، لؤلؤة البحرين، ص ٣١٧.

٨. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٥٣.

كتاب المغني لعبد الجبار بن أحمد الهمداني أحد شيوخ المعتزلة المتوفى سنة ٤١٥هـ^١. وقد أنهى الشيخ الطوسي تلخيص الشافي في رجب سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة^٢. ويبدو أن الشيخ الطوسي كان قد نشط في مجال التأليف إبان حياة أستاذه المرتضى، إذ كتب مجموعة من أهم مؤلفاته، منها كتاب الرجال الذي بحث فيه عن أحوال الرجال الذين رووا عن الرسول الأكرم (ص)، أو عن أحد الأئمة من أهل البيت عليه السلام، أو الذين رووا عنهم بالواسطة، وعند ترجمته لأستاذه المرتضى نجده يقول: «أدام الله أيامه، أو عبارة مد الله في عمره^٣»، مما يؤكد أن الشريف المرتضى لا زال حياً وقت كتابة الرجال، وإلا لترحّم عليه كعادته حينما يمر على ذكر المتوفين من الرجال أثناء ترجمته لحياتهم، وفي ذلك وجدناه يقول عندما يترجم لأستاذه الشيخ المفيد:

«والشيخ أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، رضي الله عنهم جميعاً»^٤. كما كتب الشيخ الطوسي كتاباً آخر بعنوان الفهرست في حياة الشريف المرتضى، حيث كتب فيه: «وأخبرنا به الأجل المرتضى علي بن الحسين الموسوي (أدام الله تأييده)^٥».

وكان الشريف المرتضى قد عني بتلميذه الطوسي، وبالغ في توجيهه أكثر من سائر تلامذته؛ لما شاهدته فيه من اللياقة التامة، وبقي الطوسي ملازماً لأستاذه المرتضى ثلاثة وعشرين عاماً من سنة ٤١٣هـ، حيث توفي الشيخ المفيد، وإلى عام ٤٣٦هـ، حيث وفاة الشريف المرتضى، وقد أفاد الشيخ الطوسي من هذه الصحبة والتلمذة شيئاً كثيراً، خاصة وأن الشريف المرتضى كان يعيش أجواء الانفتاح الفكري بين مختلف المذاهب الإسلامية، يناظر العلماء، ويرد الشبهات، ويدافع عن مذهبه بكل ما أتى من علم ومعرفة، وقد كانت للشريف المرتضى مكتبة عامرة يقول عنها أبو القاسم التنوخي: «حصّرنّا كتبهُ فوجدنا

١. أبو الفداء، المختصر، ج ٢٧، ص ١٥٥؛ الخطيب، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١١٣.

٢. الطوسي، تلخيص الشافي، ص ٤٧٩.

٣. الطوسي، الرجال، ص ٤٨٥.

٤. الطوسي، الفهرست، ص ٢٩.

٥. الطوسي، الفهرست، ص ٦.

ثمانين ألف مجلدٍ من مصنفاته ومحفوظاته ومقروآته»^١ حتى قيل: «أنها قد قَوِّمَتْ بثلاثين ألف دينار، بعد أن أخذ منها الوزراء والرؤساء شطراً عظيماً»^٢، ومعلوم أن الشريف المرتضى كان شاعراً مجيداً، له ديوانٌ شعرٍ في ثلاثة أجزاء، طُبِعَ بمصر سنة ١٩٥٨م، وقد حقَّقهُ ورَتَّبَ قوافيه وشرح معانيه المحامي رشيد الصفار، وترجم أعيانه الدكتور مصطفى جواد، وقَدَّم له الشيخ محمَّد رضا الشبيبي.

إنَّ كلَّ تلك المؤهَّلات التي اتَّصفَ بها الشريف المرتضى والجوُّ الفكري السائد في ذلك العصر وتوفَّر النادر من الكتب والمخطوطات أثَّرت تأثيراً مباشراً وكبيراً على شخصيَّة مفسِّرنا، ومنحته القُدرة في أن يبلغ مرحلة النضوج العلمي، وأهلته لأن يكون فيما بعد شيخاً للطائفة وعِلْماً من أعلام التشيِّع.

ولعلَّ معارضة الشيخ الطوسي لآراء أستاذه الشريف المرتضى في بعض المسائل مثل حجَّية خبر الواحد والإجماع تدلُّ وبشكل واضح على مدى تعمُّق الشيخ الطوسي وطول باعه في علم الأصول، وكذلك تؤكِّد مدى استيعاب أجواء الحرية الفكرية آنذاك لمثل هذه الخلافات التي قد تحدث بين التلميذ وأستاذه دون أن تُثير شيئاً من عدم الرضا لدى أيٍّ من المتعارضين، وفي هذا المجال يقول الشريف المرتضى:

أبطلنا في الشريعة العمل بأخبار الأحاد؛ لأنها لا توجبُ علماً ولا عملاً، وأوجبنا أن يكون العمل تابعاً للعلم؛ لأنَّ خبر الواحد إذا كان عدلاً فغاية ما يقتضيه الظنُّ لصدقه، ومن ظننت صدقه يجوز أن يكون كاذباً، وإن ظننت به الصدق، فإنَّ الظنَّ لا يمنع من التجويز، فعاد الأمر في العمل بأخبار الأحاد إلى أنه إقدامٌ على ما لا نأمنُ من كونه فساداً^٣؛

كما وأكَّد الإجماع في ذلك بقوله «إنَّ أصحابنا كلَّهم سلفهم وخلفهم ومتقدِّمهم ومتأخِّرهم يمنعون من العمل بأخبار الأحاد^٤».

١. السيّد بحر العلوم، مقدمة أمالي الطوسي، ج ١، ص ٩.

٢. الباخرزي، دمية القصر، ص ٧٥.

٣. ابن إدريس، السرائر، ص ٢.

٤. نفس المصدر.

وقد عارضه الشيخ الطوسي على ذلك تماماً فقال بحجّة خبر الآحاد، وأكّد الإجماع أيضاً بقوله:

أما ما اخترته من المذهب فهو أن خبر الواحد إذا كان وارداً عن أصحابنا القائلين بالإمامية، وكان ذلك مروياً عن النبي ﷺ أو عن أحد الأئمة عليه السلام، وكان ممن لا يطعن في روايته، ويكون سديداً في نقله، ولم يكن هناك قرينة تدلّ على صحّة ماتضمنه الخبر؛ لأنّه إن كان هناك قرينة تدلّ على صحّة ذلك كان الاعتبار بالقرينة، وكان ذلك موجباً للعلم، ونحن نذكر القرائن فيما بعد جاز العمل بها والذي يدلّ على ذلك إجماع الفرقة المحقّقة، فإنني وجدتُها مجمعة على العمل بهذه الأخبار التي رووها في تصانيفهم ودونوها في أصولهم، لا يتناكرون ذلك ولا يتدافعونه، حتى أنّ واحداً منهم إذا أفتى بشيء لا يعرفونه سألوه من أين قلتَ هذا؟ فإذا أحالهم على كتاب معروفٍ أو أصلٍ مشهورٍ، وكان راويه ثقةً لا ينكر حديثه سكتوا، أو سلّموا الأمر في ذلك، وقبلوا قوله، وهذه عادتُهم وسجيّتهم من عهد النبي ﷺ ومن بعده من الأئمة عليه السلام: ومن زمن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام الذي انتشر العلمُ عنه، وكثرت الرواية من جهته، فلولا أنّ العمل بهذه الأخبار كان جائزاً لما أجمعوا على ذلك ولأنكروه؛ لأنّ إجماعهم فيه معصوم لا يجوزُ عليه الغلطُ والسهُو^١.

ومثل هذه الأجواء العلمية الحرّة التي تُبيحُ للتلميذ أن يعارض أستاذه ما زال يملك في معارضة دليلاً، هي التي منحت الشيخ الطوسي قدراً كافياً من الإقدام لأن يضم إلى حلقات الدرس التي كان يشرف عليها بعض أعلام أهل السنّة من أمثال: هلال بن محمد جعفر الحفّار المتوفّى سنة ٤١٤ هـ^٢.

ومحمّد بن محمد بن محمد بن مخلّد المتوفّى سنة ٤١٩ هـ^٣.
وأحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشي المتوفّى سنة ٤٣٢ هـ^٤.

١. الطوسي، العدة، ص ٥١.

٢. الخطيب، تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٧٥.

٣. انظر نفس المصدر، ج ٣، ص ٣٢.

٤. الطهراني، مصفى المقال، ص ٢٨؛ الطوسي، الرجال، ص ٤٥٠.

ومحمد بن أحمد بن شاذان المتوفى سنة ٤٢٥هـ^١.

وكان لهذه الحلقات أكبر الأثر في تفهم الشيخ الطوسي للمذاهب الإسلامية المختلفة، والإحاطة بها عن قرب، وعلى السبيل أتمتها وأعلامها المشهورين.

والمتتبع لحياة الشيخ الطوسي سواء في أيام دراسته الأولى بمدينة طوس، أو أثناء وجوده في بغداد يستطيع القول بأن عوامل عديدة استطاعت أن تُضيق ثقافة الشيخ الطوسي، وتمنحه هذه المكانة العلمية الكبيرة والتميزة التي يمكننا إجمالها في مايلي:

١. المؤهلات الذاتية التي يمتلكها الشيخ الطوسي من ذكاء وفطنة وسرعة حافظة، ولعل نظرة واحدة في كتابه الأمالي توضح للقارئ ما حظي به الشيخ من موهبة عقلية عالية، فهو يروي خطباً أو رسائل كاملة أو أحاديث مطولة على ظهر قلب مع ذكر السند وأسماء الرواة وآبائهم وأجدادهم وألقابهم حتى يوصلهم إلى مصدر الحديث أو الخطبة أو الرسالة سواء كانت عن النبي ﷺ أو عن أحد الأئمة عليهم السلام، مثال ذلك قوله: «وعنه» عن شيخه عليه السلام قال: حدثني أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان عليه السلام قال:

أخبرني أبو الحسن علي بن محمد بن الحسن الكاتب، قال: أخبرني الحسن بن علي الزعفراني، قال: أخبرني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الثقفي، قال: حدثني عبد الله بن محمد بن عثمان، قال: حدثنا علي بن محمد بن أبي سعيد عن فضيل بن جعد عن أبي إسحاق الهمداني قال: لما ولي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (صلوات الله عليه) محمد بن أبي بكر مصر وأعمالها كتب له كتاباً، وأمره أن يقرأه على أهل مصر، وليعمل به، أوصاه به فيه، وكان الكتاب: «بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب إلى أهل مصر ومحمد بن أبي بكر»^٢.

ثم يستمر في قراءة رسالة مطولة استغرقت أكثر من ست صفحات من كتاب الأمالي، الأمر الذي يؤكد قوة الحافظة لديه، وتمكنه من الاستيعاب، وقدرته على التلقي.

٢. توفر للشيخ الطوسي من الأساتذة مالم يتوفر مثلهم لغيره من الطلبة كالشيخ المفيد

١. اليافعي، مرآة الجنان، ج ٣، ص ٤٤.

٢. الطوسي، الأمالي، ج ١، ص ٢٤ - ٣٠.

والشريف المرتضى وآخرين كثيرين، فَتَهَلَّ من علومهم ماشاء الله.

٣. توقّرت للشيخ الطوسي مكتباتٌ ودورٌ علمٌ زاخرةٌ بجميعِ المصنّفاتِ النفيسةِ، وفي مختلفِ الفنونِ والعلومِ والآدابِ ما أهله لأن يغترفَ من محتوياتها وكتبها ما وهبه ثقافةٌ موسوعيةٌ رائعةٌ، ومن أهمّ تلك المكتباتِ مكتبةُ الوزيرِ البويهى سابورين أردشير، والتي كانت تضمُّ أكثرَ من عشرة آلافِ مجلّدٍ^١. والمكتبةُ الأخرى هي مكتبةُ الشريفِ الرضى، والتي كانت تمنحُ الطلابَ ما يحتاجونَ إليه من وسائلِ مادّيّةٍ، ثمّ مكتبةُ الشريفِ المرتضى، والتي كان فيها ثمانون ألفَ مجلّدٍ^٢.

٤. التقارب بين علماء المذاهب الإسلامية المختلفة، وماسبّب ذلك من انفتاحٍ فكريٍّ بين مختلفِ الطوائفِ الإسلامية يظهرُ جليّاً من خلالِ المناظراتِ والمناقشاتِ وشبوعِ الجدلِ والحوارِ في المسائلِ المختلفِ عليها، مما يشجّع على التعمّق والاستقصاءِ لإثراءِ الموضوعاتِ وإشباعها بحثاً وتفصيلاً «وكان لدى الشيخ المفيد مجلس يحضره خلقٌ كثيرٌ من العلماء من سائرِ الطوائفِ»^٣. «وكان للشريف المرتضى أيضاً مجلس يناظر عنده في كلّ المذاهبِ»^٤.

٥. جاء اختيارُ بغدادَ من قبلِ الشيخِ الطوسي لأن تكون مكاناً لدراسته موقفاً جديداً، حيث كانت هذه المدينةُ في وقتها ملتقى لرجالِ الفكرِ والعلمِ والأدبِ وعاصمةً للدولة ومقرّاً للخلافةِ ومركزاً للحضارةِ الإسلاميةِ العظيمة^٥. وكان التنافُسُ فيها بين الدارسين على أشده، لذلك نبغ فيها الكثيرون من الفقهاء، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت التسهيلاتُ للطلبة الوافدين إلى بغداد مبدولةً، حيث يجد الطلابُ المقامَ والمأوى^٦.

١. محمّد كرد علي، خطط الشام، ج ٦، ص ١٨٥.

٢. ابن عتبة، عمدة الطالب، ص ١٩٥.

٣. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٥.

٤. نفس المصدر، ج ١٢، ص ٥٣.

٥. فياض، محاضرات عن الشعر الفارسي، ص ٩٧.

٦. منتصر، تاريخ العلم، ص ٧٢.

٦. كان باب الاجتهاد مفتوحاً على مصراعيه بسبب الحرية واتساع الفكر ومرونته، الأمر الذي حفّز الشيخ الطوسي لأن يكمل الأشواط الدراسية المطلوبة، وفعلًا فقد تمّ له ما أراد بعد جهدٍ جهيدٍ ومثابرةٍ عالية، حتى صار «شيخَ الطائفة وعمدتها»^١، «ولقبَ بالإمام الأعظم»^٢.

مؤلفات الشيخ الطوسي

استطاع الشيخ الطوسي - بما يملك من ثقافة وموهبة وسعة اطلاع - أن يُثري المكتبة الإسلامية بمؤلفاتٍ هي غاية في الأهمية والجودة، حيث استقى مادةً مؤلفاته من تصانيف القدماء التي تتميز بأهمية خاصة بسبب قربها من عصر الرسالة، والتحامها بفترة وجود الأئمة من أهل البيت (عليه السلام)، وتأثرها بأجواء العلم والمعرفة التي كانوا يشيعونها في الأوساط الإسلامية آنذاك، ومن هنا اتسمت مؤلفات الشيخ الطوسي بميزاتٍ خاصة لا توجد فيما عداها من مؤلفات السلف ومن تلك المميزات:

١. أصبحت بمثابة المنبع الأول والمصدر الوحيد لمعظم مؤلفي القرون الوسطى، حيث استقوا منها مادّتهم وكتبوا كتبهم.

٢. حوت مؤلفات الشيخ الطوسي خلاصة الكتب المذهبية القديمة، حيث كانت مكتبة سابور في الكرخ ومكتبات بغداد الأخرى تحتضن الكتب القديمة الصحيحة التي هي بخطوط مؤلفيها وأقلامهم، وقد كانت استفادة الشيخ الطوسي من تلك الكتب والمكتبات كبيرة جداً، إذ لم يدع كتاباً فيها إلا وعمد إلى مراجعته واستخراج ما فيه من منفعة، وبهذا يكون الطوسي قد أسدى للعلم خدمة جلّى من خلال انتقائه لأفضل ما حوى عصره من علوم، ومن ثمّ عرضها بلغة ميسرة وفي كتب مبوّبة وبأسلوب متين، فحفظ بذلك إرثاً ثقافياً وتراثاً حضارياً نادراً، خاصة بعد أن تحولت مكتبة سابور في الكرخ إلى طعمة للنار إبّان

١. ابن داود، الرجال، ق ١، ص ٣٠٦.

٢. الشهيد الأول، كتاب الأربعين حديثاً، ص ١٨٢.

العهد السلجوقي.

٣. كما وتميّزت مؤلفات الشيخ الطوسي بالتنوع والكثرة، حيث بلغ تعدادُ ما توصل إليه الباحثون من كتبه (٤٧) مؤلفاً في مختلفِ الفنون والعلوم والآداب، إذ لم يدع باباً من العلم إلا وطرقه، فقد كتب في الفقه والأصول وعلم الكلام والتفسير وعلم الحديث والرجال والأدعية والعبادات وغيرها.

وفيما يلي قائمة بأسماء الكتب التي ألفها الشيخ الطوسي مرتبة حسب حروف الهجاء:

١. الأبواب ويسمى كتاب الرجال، وهو في تراجم الرجال الذين رَوَوْا عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، ومن تأخر عنهم^١ وهو أحد الأصول المعتمدة عند علماء الإمامية.

٢. اختيار الرجال وهو كتاب الرجال المتداول المشهور برجال الكشي المطبوع سنة ١٣١٧هـ، الذي ذكر في أوله الأحاديث السبعة في فضل الرواة، وأول السبعة حديث أبي عبدالله عليه السلام: «اعرفوا منازل الرجال منا على قدر رواياتهم عنا»، وهو مختار من رجال الكشي الذي اسمه معرفة الناقلين^٢.

٣. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، وهو أحد الكتب الأربعة والمجاميع الحديثية التي عليها مدار استنباط الأحكام الشرعية عند الفقهاء الاثني عشرية، منذ عصر المؤلف حتى اليوم ويحتوي على خمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر (٥٥١١) حديثاً، وقد طبع في الهند سنة ١٣٠٧هـ، وفي إيران سنة ١٣١٧هـ، ثم في النجف الأشرف سنة ١٣٧٥هـ.^٣

٤. أصول العقائد وهو كتاب في الأصول كبير خرج منه الكلام في التوحيد والعدل.

٥. الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد وهو فيما يجب على العباد من أصول العقائد والعبادات الشرعية على وجه الاختصار^٤.

١. انظر الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ١، ص ٧٣ و ج ١٠، ص ١٢٠، مادة (الرجال).

٢. الطهراني، الذريعة، ج ١، ص ٣٦٥-٣٦٦.

٣. نفس المصدر، ج ٢، ص ١٤-١٦.

٤. نفس المصدر، ج ٢، ص ١٩٨.

٥. نفس المصدر، ج ٢، ص ٢٦٩-٢٧٠.

٦. الأُمالي في الحديث^١ ويقال له: المجالس، لأنّه أملاه مرتباً في عدّة مجالس وقد طبع لأوّل مرّة في طهران عام ١٣١٣هـ.

٧. أنس الوحيد مجموعة للشيخ الطوسي، عدّه في فهرسه من تصانيفه^٢.

٨. الإيجاز في الفرائض، وهو كتابٌ مختصرٌ، وقد أحال فيه التفصيل إلى كتابه النهاية، وقد شرحه قطب الدين الراونديّ فسّمّاه الإنجاز^٣.

٩. التبيان في تفسير القرآن^٤، يقع في عشرة مجلّدات، وطبع لمّرات عديدة في طهران والنجف.

١٠. تلخيص الشافي في الإمامة^٥ وهو اختصارٌ لكتاب الشافي الذي كتبه علم الهدى السيّد المرتضى^٦، وقد طبع في إيران سنة ١٣١١هـ.

١١. تمهيد الأصول، وهو شرحُ كتابِ جمل العلم والعمل^٧ لأستاذه الشريف المرتضى، ولم يخرج منه إلّا شرح ما يتعلّق بالأصول.

١٢. تهذيب الأحكام، في الحديث^٨ وهو أحدُ الكتبِ الأربعة والمجامع القديمة المعولِ عليها عند الإماميّة من تاريخ تأليفها وحتى اليوم، وقد استخرجهُ الشيخ الطوسي من الأصول المُعتمَدة للقدماء، وللتهذيب شروحٌ وحواشيٌ عديدة، ذكر منها الشيخ الطهراني ستّة عشرَ شرحاً وعشرين حاشيةً مع ذكر أسماء مؤلفيها.

١٣. الجمل والعقود، في العبادات^٩؛ وقد ألفه بطلبٍ من القاضي الشيخ عبدالعزيزين

١. الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ٢، ص ٣٠٩-٣١١، ص ٣١٣-٣١٤.

٢. نفس المصدر، ج ٢، ص ٣٦٨.

٣. نفس المصدر، ج ٢، ص ٣٦٤ و ٤٨٦.

٤. نفس المصدر، ج ٣، ص ٣٢٨-٣٣١، ج ٤، ص ٢٦٦-٢٦٧.

٥. نفس المصدر، ج ٤، ص ٤٢٣.

٦. نفس المصدر، ج ٤، ص ٤٣٣.

٧. نفس المصدر، ج ٤، ص ٥٠٤-٥٠٧.

٨. نفس المصدر، ج ٥، ص ١٤٥.

- نحري بن عبد العزيز البراج قاضي طرابلس (ت ٤٨١هـ).
١٤. الخلاف، في الأحكام^١ ويقال له: مسائل الخلاف وقد ناظر فيه المخالفين جميعاً، وذكر آراء كل مذهب ثم بين الصحيح منها.
١٥. رياضة العقول، وقد شرح فيه المقدمة في المدخل إلى علم الكلام^٢.
١٦. شرح الشرح في الأصول^٣ وقد صنّفه في آخر أيام حياته، وفيه يقول تلميذه الحسن بن مهدي السليقي: «كتاب مبسوط، أملى علينا منه شيئاً صالحاً، ومات ﷺ ولم يتمّه».
١٧. العدة في الأصول^٤ وقد قسمه إلى قسمين: الأول في أصول الدين والثاني في أصول الفقه، وهو أبسط ما ألف في هذا الفن عند القدماء.
١٨. الغيبة في غيبة الإمام الحجة المهدي المنتظر ﷺ^٥ وقد كتبه الطوسي في سنة سبع وأربعين وأربعمائة.
١٩. الفرق بين النبي والإمام، في علم الكلام، وقد ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست.
٢٠. الفهرست في تراجم أصحاب الكتب والأصول^٦، وقد شرحه العلامة المحقق الشيخ سليمان الماحوزي (ت ١١٢١هـ) وسمّاه معراج الكمال إلى معرفة الرجال.
٢١. ما لا يسع المكلف الإخلال به، في علم الكلام^٧، وقد ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست.
٢٢. ما يعلل وما لا يعلل، في علم الكلام^٨، وقد ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست.

١. نفس المصدر، ج ٧، ص ٢٣٥-٢٣٦.

٢. نفس المصدر، ج ١١، ص ٣٤٠.

٣. نفس المصدر، ج ١٣، ص ٣٢٢.

٤. نفس المصدر، ج ١٥، ص ٢٢٧.

٥. نفس المصدر، ج ١٦، ص ٧٩.

٦. نفس المصدر، ج ١٦، ص ٣٨٤.

٧. نفس المصدر، ج ١٩، ص ٢٥-٢٦.

٨. نفس المصدر، ج ١٩، ص ٣٦.

٢٣. المبسوط، في الفقه ويشتمل على نحو سبعين باباً من أبواب الفقه، وقد طبع في إيران سنة ١٢٧٠هـ^١.

٢٤. مختصر أخبار المختارين أبي عبيدة الثقي ويعبر عنه بأخبار المختار^٢.

٢٥. مختصر المصباح في الأدعية والعبادات، ويقال له: المصباح الصغير، وقد اختصر فيه كتابه الكبير مصباح المتعبد^٣.

٢٦. مختصر في عمل يوم وليلة: في العبادات، وقد ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست، وقد اقتصر فيه على الفرائض والنوافل وبعض التعقيبات في غاية الاختصار.

٢٧. مسألة في الأحوال، وقد ذكرها الشيخ الطوسي في الفهرست ووصفها بأنها: «مليحة».

٢٨. مسألة في تحريم الفقاع، وقد ذكرها الشيخ الطوسي في الفهرست.

٢٩. مسألة في العمل بخبر الواحد وبيان حجّيته^٤.

٣٠. مسائل في وجوب الجزية على اليهود والمنتسبين إلى الجباية.

٣١. مسائل ابن البراج، وقد ذكرها في الفهرست.

٣٢. المسائل الإلياسيّة، وهي مائة مسألة في فنون مختلفة^٥، وقد ذكرها الطوسي في

الفهرست.

٣٣. المسائل الحنبليّة في الفقه، وهي أربع وعشرون مسألة^٦، وقد ذكرها الطوسي في

الفهرست.

٣٤. المسائل الحائريّة، وهي نحو من ثلثمائة مسألة في الفقه^٧.

١. نفس المصدر، ج ١٩، ص ٥٤ - ٥٥.

٢. نفس المصدر، ج ١، ص ٣٤٨، مادة (أخبار المختار).

٣. نفس المصدر، ج ٨، ص ١٧٦، مادة (الدعاء).

٤. نفس المصدر، ج ٦، ص ٢٧٠، مادة (حجّة الأخبار).

٥. نفس المصدر، ج ٥، ص ٢١٤، مادة (جوابات).

٦. نفس المصدر، ج ٥، ص ٢١٨، مادة (جوابات).

٧. نفس المصدر، ج ٥، ص ٢١٨، مادة (جوابات).

٣٥. المسائل الحليّة في الفقه^١.

٣٦. المسائل الدمشقيّة، وهي اثنتي عشرة مسألة، في تفسير القرآن^٢ وقد ذكرها في الفهرست.

٣٧. المسائل الرازيّة وهي خمس عشرة مسألة في الوعيد^٣ وردت من الري إلى أستاذه السيّد المرتضى فأجاب عنها، وأجاب عنها الشيخ الطوسي أيضاً، وذكرها في الفهرست.

٣٨. المسائل الرجبية في التفسير، وقد ذكرها الطوسي في الفهرست، وقال بأنّها لم يصنّف مثلها.

٣٩. المسائل القميّة^٤.

٤٠. مصباح المتهجد من أعمال السنة والأدعية والزيارات^٥ وقد طبع في طهران سنة ١٣٣٨هـ.

٤١. المفصح في الإمامة: وتوجد منه نسخة «مكتبة راجه فيض آباد» في الهند^٦.

٤٢. مقتل الحسين عليه السلام وقد ذكره الطوسي في الفهرست.

٤٣. مقدّمة في المدخل إلى علم الكلام، وقد ذكرها الشيخ الطوسي في الفهرست ووصفها فيه بقوله: لم يعمل مثلها^٧.

٤٤. مناسك الحجّ في مجرّد العمل، وقد ذكرها الطوسي في الفهرست.

٤٥. النقض على ابن شاذان في مسألة الغار، وقد ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست.

١. نفس المصدر، ج ٥، ص ٢١٩، مادّة (جوابات).

٢. نفس المصدر، ص ٢٢٠، مادّة (جوابات).

٣. نفس المصدر، ص ٢٢١، مادّة (جوابات).

٤. نفس المصدر، ص ٢٣٠، مادّة (جوابات).

٥. نفس المصدر، ج ٨، ص ١٧٥ - ١٧٦، مادّة الدعاء.

٦. الطهراني، مقدّمة التبيان، ج ١، ص ٣٤.

٧. الطهراني، الذريعة، ج ٥، ص ٢٧٧.

٤٦. النهاية في مجرد الفقه والفتوى^١.

٤٧. هداية المسترشد وبصيرة المتعبد في الأدعية والعبادات، وقد ذكره الطوسي في
الفهرست.

هذا وقد عثرنا على نموذج بخط الشيخ الطوسي، فصورناه كما في نموذج رقم (١) وهو
من كتاب الطهارة من التهذيب والموجود حالياً في مكتبة المرحوم آية الله العلامة
محمد حسين الطباطبائي صاحب تفسير الميزان.

كما عثرنا أيضاً على نموذج آخر بخط الشيخ الطوسي كتبه في الصفحة الأولى من
الجزء الثالث من كتاب التبيان، وأصله مخطوط في المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد
شهاب الدين النجفي المرعشي في مدينة قم بإيران، وكما هو مبين في النموذج رقم (٢).

مخطوطة

قَالَ لَهُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
عَمْرُو بْنُ الْحُسَيْنِ مِنْ مَجْدِ عَمْرِو بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَامِعٍ وَكَانَ
عَنِ الْجَبْرِ وَالْجَائِزِ الْخَفِيفِ وَالْمَلَأْسِ الْخَفِيفِ
عَنْ أَبِي الْخَلَاءِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الصَّلَاحِ قَالَ بَلَغَ الْأَمَلُ
قَالَ الْأَمَلُ عَنْ الْأَمَلِ عَنْ الْعَمَلِ عَنْ الْعَمَلِ
سَعِيدٌ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ دَارِزٍ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
يُقَلِّقُ عَلَى الْحَائِزِ قَالَ الْأَمَلُ وَالْبَزَاءُ وَكَانَ وَالْبَزَاءُ

باب في القيمة وأحكامها

قَالَ السَّيِّدُ أَيْدِي اللَّهِ وَأَذْأَقُوا الْحَرْثَ الْمَاؤُفَقُ وَالْبَطْلُ
الْمَاؤُفَقُ مِنْهُ رَمَنَ الْمَاؤُفَقِ مِنْ عَمْرِو بْنِ الْحُسَيْنِ
لَوْ كَانَ مِنْهُ خَافَ الْخَفِيفَ اسْتَعَالَ الْمَاؤُفَقُ بَرْدُ
خَافَ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَاؤُفَقِ الْخَفِيفِ
فَهُ الْخَفِيفُ الْمَاؤُفَقُ جَلَّ اسْمُهُ لَنْ كَمْ رَضَى عَلَى عَمْرِو بْنِ الْحُسَيْنِ
الْعَمَلُ الْخَفِيفُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ
وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ هَلْ كَوْنُهُ الدَّالَّةُ مِنْ آيَةٍ أَنْ كَسَمَ الْخَفِيفُ الْمَاؤُفَقُ
وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ الْخَفِيفُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ
لَا لَوْ جَوَّادُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ
الْقِسْمُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ الْمَاؤُفَقُ

الشيخ الطوسي وزعامته الفكرية للإمامية

بعد وفاة الشريف المرتضى عام ٤٣٦هـ استقلَّ الشيخ الطوسي بالزعامة الدينية للمذهب الشيعي الإمامي، وأصبحَ علماً من أعلام الإمامية وزعيماً لهم، وكانت داره في الكرخ ببغداد مأوى الأمة ومقصد الوفاد يؤمنونها لحلِّ مشاكلهم وإيضاح مسائلهم^١؛ ولقَّب بالإمام، وهو أسمى الألقاب العلمية عند الشيعة الإمامية، وقد تقاتر العلماء للحضور تحت منبره حتَّى بلغ عددُ تلاميذه أكثرَ من ثلاثمائة من مختلف المذاهب الإسلامية^٢.

وقد أدرك العباسيون مكانة الشيخ الطوسي العلمية فقام الخليفة العباسي القائم بأمر الله^٣ (٤٢٢ - ٤٦٧هـ) بمنح شيخنا كرسيَّ الكلام، وكان هذا الكرسيُّ لا يُعطى إلَّا لرئيس علماء وقته^٤ وقد حصل عليه الشيخ الطوسي رغم الاختلاف المذهبي القائم بينه وبين الخليفة العباسي، مما يؤكد علوَّ كعب الشيخ في بغداد، وعدم وجود من يصلحُ له غيره، ولا حتَّى من يدانيه في العلم والمعرفة، الأمر الذي اضطرَّ معه القائم بأمر الله أن يمنح الكرسيَّ العلمي لواحد من علماء الشيعة وفقهائها، ولم يُرقِّ لحساد الطوسي ومخالفه أن يتربّع على كرسيَّ الكلام، فأثار ذلك حسدهم فوشوا به إلى الخليفة بتهمة شتم الصحابة وسبهم في كتابه المصباح، في زيارة عاشوراء حيث يقول فيها:

«اللهم خصَّ أنت أولَ ظالم باللعن متي وأبدأ به أولاً ثمَّ الثاني ثمَّ الثالث ثمَّ الرابع والعن يزيد خامساً»^٥.

فأرسل عليه الخليفة واستجوبه عنها، فنفي عن نفسه التهمة قائلاً:

المراد بأول ظالم قابيل قاتل هابيل، وهو أول من بدأ بالقتل وسنّه، والمراد بالثاني

١. بحر العلوم، مقامة الأمايلي للشيخ الطوسي، ج ١، ص ١٠.

٢. أسد حيدر، الإمام الصادق، ج ٢، ص ٣١٧؛ القمي، الكنى والألقاب، ج ٢، ص ٣٦٣.

٣. القائم بأمر الله هو عبدالله بن القادر بالله أحمد.

٤. هروي، حديقة الرضوية، ص ١٩.

٥. المامقاني، تنقيح المقال، ج ٣، ص ١٠٥؛ التستري، مجالس المؤمنين، ص ٢٠١.

عاقراً ناقه صالح، واسمه قي دار بن سالف، والثالث قاتل يحيى بن زكريا، وبالرابع
عبدالرحمن بن ملجم قاتل علي عليه السلام^١.

فاقتنع الخليفة بالجواب وأكرم الشيخ الطوسي، وانتقم ممن سعى به^٢.
ولم يكن شيخنا الطوسي أول من اتهم من علماء الإمامية بشتيم الصحابة وسبهم، بل هي
ورقة طالما لعب بها أعداء التشيع لخلق الفتن وإثارة المشاكل والمتاعب لعلماء الشيعة
وفقهاؤها، وظلت مثل هذه الأساليب تستغل وتفتعل حتى بلغت المحنة أشدها عندما دخل
السلالة بغداد عام ٤٤٧هـ، فاستفحلت المشاكل، وثار القلاقل، وحدثت الفتن بين
جبهة الشيعة والسنة^٣، وامتدت لتصبح دار الطوسي ومكتبته ضحية لها، حيث كُيس دارة،
ونُهبت وأحرقت، كما وأحرقت كتبه وآثاره ودفاته مرات عديدة وبمحضر من الناس^٤،
وأحرق كرسي التدريس الذي منحه الخليفة القائم له^٥.

وقد كتب الشيخ الطوسي أكثر مؤلفاته أثناء زعامته للمذهب الإمامي، حيث كتب العدة
في أصول الفقه، وقد تعرض فيه لآراء من سبقه في هذا العلم، وقفز به إلى مرحلة متطورة
من مراحل التكامل والنضج دون أن يقلد في ذلك أحداً، وإنما كان مجتهداً مبدعاً في
كل ما طرحه من المسائل في هذا الكتاب، إذا لم يصنف مثله قبله في غاية البسط و
التحقيق^٦.

وأقر فيه حجية خبر الأحاد بعد أن أبطل العمل بها أستاذة الشريف المرتضى، مما يدل
على ثقة الشيخ الطوسي بنفسه وأصالته تفكيره، ثم ألف بعد العدة كتابه الآخر والموسوم
بالمقدمة إلى علم الكلام حيث فرغ منه في رجب سنة أربع وأربعين وأربعمائة في مدينة

١. البحراني، الدرة البهية، ورقة ٦٦، ب: التستري، مجالس المؤمنين، ص ٢٠١.

٢. نفس المصدر.

٣. بحر العلوم، مقدمة الأمل، ج ١، ص ١٠.

٤. السبكي، طبقات الشافعية، ج ٤، ص ١٢٧.

٥. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١٧٣.

٦. الصدر، الشيعة وفنون الإسلام، ص ٥٧.

السلام^١.

ثم ألف الشيخ الطوسي بعد ذلك المصباح الكبير وكان المقصود من هذا الكتاب مجرد العمل وذكر الأدعية^٢.

وقد أكثر الشيخ الطوسي من التأليف في هذه الفترة، حيث كتب المبسوط في الفقه، وهو من أهم الكتب الفقهية، إذ اشتمل على ثمانين كتاباً، فيه فروع الفقه كلها^٣، ويعتبر كتاب المبسوط تحولاً كبيراً في هذا المجال، يشبه التحول الذي أحدثه كتاب العدة في مجال الأصول، حيث كان الشيخ قد بلغ قمة النضوج الفكري، فكان مجتهداً في آرائه التي طرحها في كتابه الجديد، ومن ذلك استدلاله بالأدلة العقلية والبراهين القطعية وتجدد الرأي في المجتهدين^٤، وبذلك يكون الشيخ الطوسي قد قفزت كبيرة في هذا المضمار، بعد أن كان كتابه النهاية لا يعدو كونه محاولة لتجميع الروايات الفقهية، فلنستمع إليه وهو يقول:

وكنْتُ عملتُ على قديم الوقتِ كتابَ النهاية، وذكرتُ فيه جميعَ ما رواه أصحابنا في مصنّفاتهم من المسائل، وفرّقوهُ في كتبهم، ورتّبته ترتيبَ الفقه^٥.

ويظهر من خلال النقلة التي أوجدها كتاب المبسوط أن شيخنا الطوسي كان صاحب مدرسة فقهية استطاعت أن تسهم في دفع الفقه الإمامي إلى الأمام وتطويره، حيثُ العمق والأصالة والاتساع، ويعتبر كتاب المبسوط آخر كتب الفقه التي ألفها الشيخ الطوسي، وبهذا يشير ابن إدريس حين يقول:

وهذا الكتاب آخر ما صنّفه شيخنا أبو جعفر في الفقه، فإنّه بعد النهاية والتهذيب والاستبصار والجمل والعقود ومسائل الخلاف^٦.

١. الطوسي، مصباح المتجّد، ص ٢.

٢. نفس المصدر، ص ٢.

٣. الطوسي، الفهرست، ص ١٨٩.

٤. سيد شفيع، الروضة البهية، ص ١٨٥.

٥. الطوسي، المبسوط، ص ٣.

٦. ابن إدريس، السرائر، باب في ذكر الأنفال ومن يستحقّها.

كما كتب الشيخ الطوسي كتاباً قيماً في الفقه المقارن حمل اسم الخلاف أو مسائل الخلاف مع الكل في الفقه وكانت أجواء الانفتاح في بغداد هي التي دفعت الشيخ الطوسي لكتابة هذا الكتاب، حيث كانت المناظرة والجدل والحوار سمة من سمات الحركة العلمية في بغداد آنذاك، وبذلك فإن كتاب الخلاف قد تضمن الكثير من آراء المذاهب الإسلامية إضافة إلى ما اجتمعت عليه الفرقة - الإمامية - من مسائل الدين^١.

وفي مسائل الخلاف مع الكل في الفقه تألق نجم الشيخ الطوسي في دنيا الاجتهاد، حيث كان يناقش الآراء، وينتقدُها مستنداً إلى الأدلة العلمية، وقد بين ذلك في مقدمة كتابه إذ يقول:

وذكر مذهب كل مخالفٍ على التعيين وبيان الصحيح منه وما ينبغي أن يعتقد، وأن أقرن كل مسألةٍ بدليلٍ نحتجُ به على من خالفنا موجب للعلم من ظاهر قرآنٍ أو سنةٍ مقطوعٍ بها أو إجماعٍ أو دليلٍ خطابٍ أو استصحابٍ حالٍ - على ما يذهب إليه كثيرٌ من أصحابنا - أو دلالةٍ أصلٍ أو محتوى خطابٍ^٢.

ومما ألف الشيخ الطوسي - إبان زعامته الفكرية للإمامية وأثناء إقامته في بغداد، والتي دامت اثنتي عشرة سنةً من ٤٣٦هـ إلى سنة ٤٤٨هـ كتاب المفتح في الإمامة والغيبة والإيجاز في الفرائض والاقتصاد والجمل والعقود كما لا يستبعد ضياع بعض آخر بسبب الفتن والاضطرابات التي عصفت ببغداد بعد دخول السلاجقة إليها عام ٤٤٧هـ، الأمر الذي اضطر معه الشيخ الطوسي للهجرة إلى مدينة النجف الأشرف؛ ليرسي هناك دعائم مدرسته الجديدة فيها، والتي كتب لها أن تكون من أهم الجامعات الإسلامية في العالم وإلى يومنا هذا.

الشيخ الطوسي ومدرسته في النجف الأشرف

عادر الشيخ الطوسي بغداد مُرغماً، وتوجّه صوب مدينة النجف، حيث قبر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد دخل المدينة عام ٤٤٨هـ، ويبدو أن اختيار الشيخ

١. بحر العلوم، الرجال، ج ٣، ص ٢٣٠.

٢. الطوسي، الخلاف، ج ١، ص ٢.

- الطوسي مدينة النجف الأشرف؛ لأن تكون مستقرأ له كان له مرجحات عديدة منها:
١. وجود نواة لحركة علمية في تلك المدينة، قد تسد فراغاً بعد بغداد، فيجد فيها الشيخ الطوسي بديلاً عن مدرسته في دار السلام.
 ٢. وقوع النجف الأشرف على مفرية من الكوفة والتي هي موطن التشيع، حيث سيجد الشيخ الطوسي فيها قاعدة جماهيرية تتجاوب مع أفكاره ومبتنيات ووجهات نظره المذهبية، وبالتالي سوف لن يواجه مشكلة أخرى كتلك التي عانى منها كثيراً في بغداد بسبب الخلافات المذهبية.
 ٣. الموقع الجغرافي لمدينة النجف الأشرف، وبعدها عن مركز الأحداث المتفاقمة عن العاصمة بغداد يؤهلها لأن تكون مكاناً آمناً خاصة لأولئك الذين صاروا وقوداً للفتنة، وسلطت عليهم الأضواء، وأصبحوا تحت المراقبة.
- كل هذه الأمور حفزت الشيخ الطوسي لأن يختار مدينة النجف الأشرف مكاناً لاستقراره، وفعلاً فقد كان اختياره صائباً، حيث استطاع أن يخلق من تلك المدينة مدرسة علمية كبرى يؤمها الناس من شتى أنحاء الدنيا.
- وقد بقي الشيخ الطوسي في مدينة النجف الأشرف اثني عشر عاماً منذ أن نزلها عام ٤٤٨هـ وحتى وفاته فيها سنة ٤٦٠هـ، ولا زال بيته موجوداً فيها، وقد تحول فيما بعد إلى مسجد يحمل اسم الشيخ الطوسي، ويقع شمال ضريح الإمام علي عليه السلام وعلى مفرية منه في الجهة اليسرى من شارع يحمل اسم الشيخ الطوسي أيضاً.
- يعود تاريخ الحركة العلمية في النجف الأشرف إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وبعد بناء مدينة بغداد على وجه التحديد، حيث شيد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور عاصمته الجديدة على نهر دجلة في النصف الثاني من القرن الهجري الثاني^١ واتخذها عاصمة له، فاستقطبت تلك المدينة الحديثة علماء الكوفة وفقهاءها، ونزلوا بها، وتبعهم بذلك جمع من طلبة العلوم، مما أضعف مدرسة الكوفة، وقد تزامن ذلك مع بدء الحركة العمرانية في النجف

الأشرف وتشييد مدرستها، فانتقلت البقية الباقية من مدرسة الكوفة إليها وعند ذلك استوعبت النجف كلها كان في الكوفة^١.

وفي نفس الوقت أيضاً أمر الداعي الصغير محمد بن زيد بن محمد العلوي^٢ وكان يؤمها ملكاً لطبرستان بأن يبني في النجف الأشرف قبة وحائطاً وحصناً فيه سبعون طاقاً^٣ وهي على هيئة غرف ليسكن بها طلاب العلوم، كما وأنه قد وردت إشارات أخرى تؤكد وجود حركة علمية في النجف الأشرف قبل وصول الشيخ الطوسي إليها، حيث يقول صاحب كتاب فرحة الغري:

بأن عضد الدولة البويه (٣٦٧ - ٣٧٢هـ) كان قد زار النجف الأشرف عام ٣٧١هـ، وطرح في ضريح الإمام علي عليه السلام دراهم، فأصاب كل واحد منهم واحداً وعشرين درهماً، وكان عدد العلويين ألفاً وسبعمئة اسم، وفرق على المجاورين وغيرهم خمسمائة ألف درهم، وعلى الفقهاء ثلاثة آلاف درهم^٤.

وقد بنى عضد الدولة الرواق العلوي في النجف الأشرف، وإلى هذا البناء يشير صاحب كتاب تاريخ الجامعات فيقول:

أصبحت مدينة النجف عاصمة التدريس للفقهاء الجعفري وعلوم الدين منذ عصر آل بويه بعد إعمارهم المرقد العلوي وإجازتهم الصلاب والرواتب للمقيمين به^٥.
بالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك بعض الأسر العلمية المعروفة، كانت قد سكنت أرض النجف الأشرف في القرن الهجري الرابع، وقبل وصول الشيخ الطوسي لمدينة النجف، ومن تلك الأسر:

(آل شهریار)، وهم من البيوت النجفية الذين خدموا العلم والدين خدمة جليّة، وقضوا

١. يعقوبي، البلدان، ص ٤١.

٢. بحر العلوم، تحفة العالم، ج ٩، ص ٢٧١.

٣. البخاري، سر السلسلة العلوية، ص ٢٦؛ بحر العلوم، تحفة العالم، ج ٩، ص ٢٧١.

٤. ابن طاووس، فرحة الغري، ص ١١٤.

٥. غنيمه، تاريخ الجامعات، ص ٤٩.

أياماً عديدة في السدانة العلوية^١.

وقد نبغ من تلك الأسرة السيد شريف الدين المعروف بابن سدره المتوفى سنة ٣٠٨، وأحمد بن عبد الملك الغروي^٢ الذي كان معاصراً للشيخ المفيد^٣.

بالإضافة لذلك فقد سكن النجف عددٌ من العلماء المشهورين قبل هجرة الشيخ الطوسي إليها، ومن أولئك العلماء أبو غالب أحمد بن محمد بن سليمان الشيباني الزراري المتوفى سنة ٢٦٨، حيث كان مقيماً في مدينة النجف الأشرف، والزراري هذا من أفاضل الثقة والمحدثين وشيخ علماء عصره وأستاذهم، وله مؤلفات عديدة منها: كتاب التاريخ وآداب السفر، والإفضال، ومناسك الحج، ورسالة في ذكر آل أعين^٤.

من كلٍّ ما تقدّم يستنتج الباحث أن الشيخ الطوسي كان قد وصل النجف، وفيها بذرة علمية وحركة دراسية، استطاع أن يطورها؛ ليجعل بذلك مدينة النجف الأشرف مثابة العلماء ومحطّ الفقهاء ومنتجع الأفاضل^٥؛ وليتخرّج منها

خلال القرون المتطاولة ما يعدّ بالآلاف من أساطين الدين وأعاضم الفقهاء وكبار الفلاسفة ونوابغ المتكلمين وأفاضل المفسرين، وأجلّاء اللغويين وغيرهم ممن خبر العلوم الإسلامية بأنواعها^٦.

ويبدو أن الشيخ الطوسي كان قد أنشأ مدرسته الجديدة في النجف الأشرف كما يحبّ، وكما كان يتمنّى مستفيداً من تجربته الطويلة في بغداد ومدارسها، ومستثمراً الجوّه الهادي الذي كانت تنعم به هذه المدينة بسبب بُعدها عن مسارج الأحداث والتيّارات السياسية المتصارعة، ففَصّر الدراسة في مدرسته الحديثة على مذهب أهل البيت (ع) فقط ليعطيّه

١. بحر العلوم، مقدمة الأمالي، ج ١، ص ١٥.

٢. حسن الأمين، دائرة المعارف الإسلامية الشيعية، ج ١٢، ص ٢٣٠.

٣. محبوبية، ماضي النجف، ج ٢، ص ٤٠٤.

٤. كحالة، معجم المؤلفين، ج ٢، ص ١٠٨؛ الشيخ حبيب الله الكاشاني، لباب الألقاب، ص ٢٦.

٥. مجلة رسالة الإسلام، السنة الخامسة، العدد ١، ص ٨٧، مقالة الدكتور حسين علي محفوظ.

٦. بحر العلوم، مقدمة الأمالي، ج ١، ص ١٤.

ما يستحقُّه من الدرس والبحث والتوسعة والاستقصاء، ولذلك كثَّف جهوده في هذا المجال، وظلَّ ملازماً لحلقات التدريس حتَّى آخر سنِّي حياته، وفي ذلك يقول تلميذه ابنُ شهریار أبو عبدالله محمد بن أحمد الخازن:

حدَّثنا الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن بن عليّ الطوسي رحمه الله بالمشهد المقدَّس الغرويّ، وعلى ساكنه أفضل الصلوات في شهر رمضان من سنة ثمان وخمسين وأربعمائة^١.

ولعلَّ انشغال الشيخ الطوسي بالتدريس وعمله المتواصل في بناء وتطوير مدرسته الجديدة كان السبب وراء الانتاج الفكري للشيخ وقلة التأليف عنده، إذا أنَّه لم يكتب غير الأمالي واختيار الرجال وشرح الشرح رغم أنَّه عاش اثني عشر عاماً في النجف الأشرف (٤٤٨ - ٤٦٠ هـ) منذ هجرته إليها وحتَّى وفاته ﷺ فيها.

وقد انفردت مدرسة الشيخ الطوسي في النجف بمميّزات خاصّة منها:

١. إنها أحاديّة الاتجاه، حيث كان مذهب أهل البيت هو المادّة الأساسيّة في تلك المدرسة، بعد أن كانت مدرسته في بغداد تشتمل على أكثر من اتجاه من مختلف المذاهب الإسلاميّة؛ ولعلَّ هذا يعود إلى أسباب عدّة منها: انعدام التنافس المذهبي والصراع الفكري؛ لأنَّ سكّان النجف وطلبتها كلّهم من المنتمين لمذهب أهل البيت.

ثمَّ خلّو النجف الأشرف من العلماء الكبار الذين كان يجد أمثالهم في مدارس بغداد، والذين كانوا يشكّلون عنصراً تحدّي الذي لا يملك الشيخ الطوسي أمامه إلّا الدفاع عن كلّ شبهة، أو الردّ على أيّ رأي لا يعتقده بصوابه، وذلك من خلال المناظرات وحلقات الجدال والحوار التي كانت ترزخُ بها بغداد ومدارسها، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ ابتعاد النجف الأشرف عن مركز الخلافة ساهم إلى حدٍّ بعيدٍ في خلق أجواء هادئة قليلة التأثير بالمنازعات والصراعات السياسيّة التي كانت لها انعكاساتها المباشرة على الآراء المذهبيّة.

٢. ومما امتازت به مدرسة النجف الأشرف الجديدة كونها تسير ضمن حلقات دراسيّة

خاصةً، يجتمع فيها الشيخ بتلاميذه، ويُملي عليهم معارفه في التفسير والحديث وعلم الرجال والفقه والأصول، وهو ما لم تشهد مثيله الدراسة من قبل، ولعل كتاب الأُمالي للشيخ الطوسي يُعطينا صورة واضحة عن سير تلك الدراسة، حيث تضمن الكتاب موضوعاتٍ مختلفة في شتى العلوم والفنون الإسلامية.

٣. كان الشيخ الطوسي يُلقي دروسه بمشهد الإمام علي عليه السلام، وبذلك أصبحت مدرسته متصلة اتصالاً وثيقاً بالمسجد، وليست من المدارس المستقلة عن الجوامع^١ كما هو الحال في مدارس بغداد، وقد ظلت هذه الميزة قائمة إلى يومنا هذا لتصبح تقليداً خاصاً بمدرسة النجف الأشرف وحوزتها العلمية على غرار الحوزة التي أنشأها الشيخ الطوسي قبل ما يقرب من ألف عام، والتي صارت فيما بعد شجرة مباركة تؤتي أكلها كل حين علماء وكتّاباً وفقهاء وأدباء وخطباء وشعراء، ساهموا في إغناء المكتبة الإسلامية والإنسانية، وتركوا آثارهم وبصماتهم واضحة على كل مجتمع عاشوا فيه.

أولاده

خلف الشيخ الطوسي ولده الشيخ أبا علي الحسن بن أبي جعفر محمد الطوسي، وقد خلف أباه في العلم والعمل والتدريس والفتيا واللقاء الحديث، وكان من مشاهير رجال العلم وكبار رواة الحديث، قرأ على والده جميع تصانيفه^٢.

وأجازه والده في النجف سنة ٤٤٥ هـ. وقد كان عالماً فاضلاً فقيهاً محدثاً جليلاً ثقة^٣. تتلمذ عليه جماعة كثيرة من أعيان الأفاضل، وإليه ينتهي كثير من طرق الإجازات إلى المؤلفات القديمة والروايات^٤.

كما وخلف الشيخ الطوسي ابنتين كانتا عالمتين من أهل الرواية والدراية، أجازلهما

١. ناجي معروف، علماء النظاميات، ص ١٤١.

٢. مستجب الدين، الفهرست، ص ٤.

٣. الحر العاملي، أمل الآمل، ٤٦١.

٤. أسد الله التستري، مقابس الأنوار، ص ٩.

أبوهما الشيخ الطوسي رواية ماصنف^١.

وفاة الشيخ الطوسي

تباينت الروايات في تحديد سنة وفاة الشيخ الطوسي، فرواية تقول: «إنه تُوِّفِيَ سنة ٤٥٨هـ»^٢، وأخرى تقول: «إن سنة وفاته كانت ٤٥٩هـ»^٣، وثالثة تقول: «إن الشيخ الطوسي تُوِّفِيَ عام ٤٦٠هـ»^٤؛ ويبدو أن الرواية الثالثة هي أصدق الروايات وأدقها؛ لأن المعروف عن الشيخ الطوسي أنه بقي بعد وفاة أستاذه الشريف المرتضى أربعة وعشرين عاماً^٥، وحيث إن الشريف المرتضى كان قد تُوِّفِيَ سنة ٤٣٦هـ، فهذا يعني أن وفاة الشيخ الطوسي كانت في سنة ٤٦٠هـ، بإضافة أربعة وعشرين سنة عاشها بعده، وبهذا يكون الشيخ الطوسي قد عمّر خمسة وسبعين عاماً من عام ٣٨٥هـ وحتى عام ٤٦٠هـ، والذي يؤكد هذه الرواية أيضاً هو إقامة الشيخ الطوسي مدة اثنتي عشرة سنة في النجف من ٤٤٨ إلى سنة ٤٦٠هـ^٦. وكما اختلف الرواة في تعيين عام وفاته، فإنهم اختلفوا أيضاً في تحديد يوم وفاته، فمنهم من يقول: «إنها كانت في ليلة الثاني عشر من المحرم»^٧، بينما يقول غيرهم: «إنها كانت في الثاني والعشرين منه»^٨، وقد تولى غسل الشيخ ودفنه جماعة من خيار تلاميذه، حيث يقول الحسن بن مهدي السليقي:

١. كاشف الغطاء، الحصون المنيع في طبقات الشيعة، ج ١، ص ٣٢٨.

٢. ابن شهر آشوب، معالم العلماء، ص ١٠٢؛ الكنتوري، كشف الحجب، ص ٥٦.

٣. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٢، ص ٣٤٩؛ زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٣، ص ١١.

٤. بحر العلوم، موسوعة العتبات المقدسة، ج ٢، ص ٤٢.

٥. نفس المصدر.

٦. الطهراني، مقدمة التبيان، ج ١، ص ٤٥.

٧. فنديك، اكفاء القنوع بما هو مطبوع، ص ١٨١.

٨. العلامة الحلي، الرجال، ص ٢٤٨؛ الخوانساري، روضات الجنّات، ص ٥٨١؛ البحراني، لؤلؤة البحرين،

ص ٢٩٣؛ الطهراني، مقدمة التبيان، ج ١، ص ٤٥.

تولّيت أنا والشيخ أبو محمّد الحسن بن عبد الواحد العين زربي والشيخ أبو الحسن اللؤلؤيّ غسله في تلك الليلة ودفنه^١.

وقد دُفِنَ في الموضع المعروف اليوم، وهو بيته^٢ الذي تحوّل فيما بعد إلى مسجدٍ أطلق عليه اسمُ مسجدِ الشيخ الطوسي، والذي أصبح من المزاراتِ المعروفة^٣، إضافةً إلى كونه مدرسةً يدرس فيها طلبة العلوم الدينيّة في حوزة النجف الأشرف ضمن حلقاتٍ خاصّةٍ مختلف العلوم الإسلاميّة، وقبرُ الشيخ الطوسي يتوسّطُ المسجد^٤، ويرتفع عن سطح الأرض حوالي مترٍ واحدٍ، وعلى جدارِ المسجد الذي يرقد فيه شيخنا الطوسي كتبت أبياتٌ من الشعر، تؤكد أنّ وفاة الشيخ كانت سنة ٤٦٠ هـ، والأبيات هي:

يَا مَرْقَدَ الطُوسِيِّ فَيْكَ قَدِ انْطَوَى	مُحْيِي الْعُلُومِ فَكُنْتَ أَطْيَبَ مَرْقَدٍ
بِكَ شَيْخٍ طَائِفَةِ الدُّعَاةِ إِلَى الْهُدَى	وَمُجَمِّعِ الْأَحْكَامِ بَعْدَ تَبَدُّدٍ
أَوْدَى بِشَهْرٍ مُحْرَمٍ فَأَضَافَهُ	حُزْناً بِسَفَاجِعِ رُزْئِهِ الْمُتَجَدِّدِ
وَبَكَى لَهُ الشَّرْعُ الشَّرِيفُ مُؤَرَّخاً	(أَبَكَى الْهُدَى وَالْدِّينَ فَقَدْ مُحَمَّدٍ) ^٥

ويقع قبرُ الشيخ الطوسي في محلّة المشرق، وهي أقدمُ محلّةٍ في مدينة النجف الأشرف.

١. العلامة الحلي، الرجال، ص ١٤٨؛ البحراني، لؤلؤة البحرين، ص ٢٩٣.

٢. الصدر، عيون الرجال، ص ٧٤؛ كمال الدين، فقهاء الفيحاء، ص ٨١؛ سرّكيس، معجم المطبوعات، ج ٢، ص ١٢٤٨.

٣. بحر العلوم، الرجال، ج ٣، ص ٢٣٩.

٤. زرت قبر الشيخ الطوسي أكثر من مرّة عند زيارتي لمدينة النجف الأشرف، آخرها كانت عام ١٣٩٩ هـ.

٥. البيت يؤرخ وفاة الشيخ الطوسي بسنة ٤٦٠ هـ، انظر كتاب ضبط التأريخ بالأحرف، ص ١٣، للشيخ جعفر النقدي.

الفصل الثاني:

عصر الطوسي

عصر الشيخ الطوسي

تميّز القرنان الرابع والخامس بعد الهجرة النبويّة الشريفة بتلاحق الأحداث المختلفة والمتأرجحة بين الشدّة والرخاء والحرية والاضطهاد تبعاً للظروف السياسيّة، وحسب طبيعة الخلفاء المتعاقبين على السلطة، وكانت تلك المتغيرات والتقلّبات السياسيّة قد تركت بصماتها على الشيخ الطوسي، كما تركت آثارها على غيره من أبناء ذلك العصر.

وقد شهد إقليم خراسان نوعاً من الاضطهاد والقهر بسبب السياسة المُتزمّنة التي اتّسمت بطابع قمعي إبان حكم السلطان محمود الغزنوي، والتي نال من ويلاتها طلبه العلوم العقلية نصيباً ليس بالقليل باعتبارهم أنداداً ومعارضين للسلفيين من أتباع المذهب السني، حيث قد بالغ السلطان محمود الغزنوي في تعذيبهم والإساءة إليهم، فنفي خلقاً كثيراً من المعتزلة والرافضة والإسماعيلية والجهمية والمُشبهة، وأمر بلعنهم على المنابر^١. كما لم يسلم الفلاسفة من اضطهادهم، حيث قد جدّ في تعقيبهم وإبادتهم، وكان كذلك متمماً لسياسته في تعقب القرامطة الذين تغلب عليهم، حتّى سُنيق بأمره في يوم واحدٍ مئتان بتهمة

١. ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٣، ص ١٨٦؛ اليافعي، مرآة الجنان، ج ٣، ص ٢٢.

الاعتزال وسوء المذهب.

ثم أعقب ذلك تفاقم الأوضاع وسوء الحالة، حينما تضاعفت حالة الاضطهاد المذهبي، واشتدّت في خراسان خاصّة بعد وصول الدعوة الإسماعيليّة المصريّة إليها^١، الأمر الذي أدّى بالشيخ الطوسي كما أدّى بغيره من العلماء وطلّاب العلوم من غير أبناء المذهب السني لأن يهربوا من جحيم الاضطهاد إلى بلدٍ آخر، فكانت بغدادُ محطّ الرحال لهم، والتي لم تكن هي أيضاً بمنجى عن آثار هذه السياسة الجائرة، وإن كانت أحسنَ حالاً من غيرها بسبب وجود البويهيين على رأس الحكم فيها.

ولعلّ تاريخ الاضطهاد الفكري في العصر العباسي يعود إلى ما قبل وصول الشيخ الطوسي إلى بغداد بكثير، حيث كان السبب في هذا الاضطهاد هو الصراع الفكري القائم بين المدارس الكلاميّة والفقهيّة، والتي يشكّل الخلاف الحاد بين أصحاب النزعة السلفيّة والنزعة العقلية أهمّ مظاهره، ممّا أثار غضب السلطة العباسيّة أيام المتوكّل على الله (٢٣٢-٢٤٧هـ)، والذي كان منحازاً وبشكل متطرّف إلى المدرسة السلفيّة، تلك المدرسة التي أخذت تضطهد الفئات المخالفة لها كالمعتزلة والشيعة، وكلّ من يحاول التوفيق بين أحكام العقل وأحكام الشرع^٢؛ وبانحياز الخليفة لهذا الاتجاه يكون السلفيون قد زادوا من نفوذهم، وصاروا يُلَوِّحون بعض التهديد لمن خالفهم، حتى صاروا «حكومة داخل حكومة»^٣.

وقد تدخلوا في شؤون الناس الخاصّة؛ ممّا سبّب الاستياء العامّ بعد أن عجزت السلطة عن ردّهم، الأمر الذي شجّع الأمراء على الخروج عن أوامر السلطة المركزيّة، فأعلنوا استقلالهم، ممّا أثار غضب الخليفة المستكفي بالله (٣٣٣-٣٣٤هـ) على الأتراك الذين كانوا يتولّون أمور البلاد، وضبط الأمن فيها، واضطرّ عندها للاستنجاد بالبويهيين ليستسلموا

١. مصطفى جواد، مقالة في مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٤، ج ٢، ص ٥١٢.

٢. المسعودي، مروج الذهب، ج ٤، ص ٨٦.

٣. أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج ٣، ص ٢٠٠.

السلطة في العراق، ووضع حدّاً للارتباك والفوضى^١. وقد كان البويهيون آنذاك قوة لا يستهانُ بها، لذلك أصبحوا فيما بعد السادة الجُدد للخلافة العباسية^٢، عام ٣٣٤هـ مستفيدين من تجربة القمع الفاشلة والتي لم يجنِ أصحابها نفعاً، فسلكوا طريقاً وسطاً بانتهاجهم سياسية معتدلة مع كلّ الفرق وأصحاب المدارس والاتجاهات، بغية إقرار الأمن وبسط النظام وإعادة هيبة الدولة، وقد أرادوا أن يشبّوا للناس انفتاحهم وعدم انحيازهم لفئة من خلال فرضهم الأوامر المشددة ضد الشيعة، رغم انتماهم المذهبي للتشيع، حيث قد بلغوا حدّاً منعوهم معه من إقامة شعائرهم الدينية^٣. كما وأقدموا على نفي الشيخ المفيد عن بغداد، فغادرها عام ٣٩٣هـ^٤.

وقد تبين لعامة الناس أن البويهيين كانوا أفضل ممّن سبقهم من الحكّام، إذ أنّهم ورغم كونهم شيعة، لم يحاولوا تسليط أبناء مذهبهم على أهل السنة، فساد الهدوء في عصرهم، وازدهرت العلوم بسبب سياسة الانفتاح واللين التي مارسوها؛ ولإطلاقهم الحرية الدينية والحرية الفكرية والحرية القلمية^٥. وقد ظهر ذلك واضحاً في عهد عضد الدولة^٦ (٣٦٧-٣٧٢) الذي كان يؤثّر مجالسة الأدباء على مناداة الأمراء^٧. وله دار بشيراز وخزانة للكتب عليها وكيلٌ وخازنٌ ومشرفٌ من عدول البلد، ولم يبق كتابٌ صُنّف إلى وقته من أنواع العلوم كلّها، إلّا وحصله فيها، والدفاتر منضّدة على الرفوف، ولكل نوع بيوتٌ، وفهرستات

١. مكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ٨٥.

٢. السامر، الدولة الحمدانية، ج ١، ص ٢٥٧.

٣. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١٤٠.

٤. ابن الاثير، الكامل، ج ٩، ص ٨٦.

٥. عضد الدولة، هو أبو شجاع فنا خسرو بن ركن الدولة أبي الحسن بن أبي شجاع بويه، انظر القمي، الكنى والألقاب،

ج ٢، ص ٣٣٣؛ وابن الوردي، التاريخ، ج ١، ص ٤٢٤.

٦. الثعالبي، يتيمة الدهر، ج ٢، ص ٢١٦.

٧. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ٤٤٩.

فيها أسامي الكتب^١.

وقد كرم عضد الدولة العلماء من الفلاسفة، وأفرد لهم في داره موضعاً يقرب من مجلسه، يجتمعون فيه للمفاوضة، وكان هو نفسه مشاركاً في عدة من فنون الأدب، وأخرج من بيت المال أموالاً عظيمة صُرِفَتْ في أبواب العلم وتحصيله، وعلى الصدقات لذوي الحاجة من أهل الملة، وتجاوزهم إلى أهل الذمة^٢.

كما عمل على النهوض بمرافق بلاده بشكلٍ مثير، فعمد إلى تشجيع العلماء والقراء، وشيّد المساجد والمستشفيات وغيرها من المنشآت العامة، وأصلح القنوات والآبار، فامتلأت بالمياه، كما خصّص جزءاً من أموال الدولة للترفيه عن الفقراء^٣.

وقد صحب عضد الدولة عددٌ كبيرٌ من العلماء والكتّاب، وصنّفوا له كتباً قيّمةً مثل كتابي الايضاح وكتاب التكملة في النحو الذي صنّفه الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي النحوي (٢٨٨-٣٧٧هـ)^٤.

وكان إمام زمانه في علم النحو، وكذلك كتاب التاجي في أخبار بني بويه لأبي إسحاق إبراهيم بن هلال بن هارون الحرّاني الصابي (٣٢٠-٣٨٤هـ)^٥، الذي كان كاتب الإنشاء ببغداد في عهد الدولة البويهية.

ولا غرابة أن تزهو العلوم في مثل هذا العهد ازدهاراً سريعاً، وينبغ العديد في مختلف العلوم والفنون والآداب، سيّما وأنّ العهد البويهّي جاء بعد فترةٍ من الاضطهاد الفكري الخائق، فتفتّحت الطاقات ونمت المواهب في ظلّ عهدٍ يحترم العلم، ويكرم العلماء، ولذلك تزخر أيام البويهيين بأصحاب الفكر والأدب والفقه والتفسير والشعر والحديث، وغيرها من

١. زيدان، تاريخ آداب اللغة.

٢. مسكويه، تجارب الأمم، ج ٦، ص ٤٠٨.

٣. دائرة المعارف الإسلامية، مادة بابويه، ج ٤، ص ٣٥٧.

٤. الزركلي، الأعلام، ج ٢، ص ١٩٣؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ١، ص ٣٦١.

٥. زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٢، ص ٢٧٥؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ١، ص ٣٤.

أمثال الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (٣٣٦-٤١٣هـ)^١، والشيخ الرضي أبو الحسن محمد بن الحسين (٣٥٩-٤٠٦هـ)^٢، حيث كان نقيب النقباء وشاعر عصره، وإليه كانت إمارة الحج والمظالم.

وكذلك الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي المعروف بعلم الهدى (٤٣٦-٤٥٤هـ)^٣، ومن ثم صاحبنا الشيخ الطوسي، ومن قبله كان أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت سنة ٣٢٩هـ)^٤، وهو أحد شيوخ الشيعة الإمامية وصاحب كتاب الكافي، أحد الأصول الأربعة عندهم، وكذلك أبو القاسم جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه^٥، والذي يعتبر من كبار علماء الإمامية، وأستاذ الشيخ المفيد والمدفون حالياً في مدينة الكاظمية ببغداد بجوار الإمامين موسى الكاظم ومحمد الجواد عليهما السلام، والذي كانت وفاته سنة ٣٦٨هـ وكذلك الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي^٦ الذي يعتبر رئيس المحدثين وأحد شيوخ الشيعة الإمامية، ويُعد كتابه من لا يحضره الفقيه أحد الأصول الأربعة عند الإمامية، وقد توفي عام ٣٨١هـ، كما ونبغ في هذا العصر الكثيرون من شيوخ وأصحاب الفرق الكلامية مثل:

الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري^٧ صاحب كتاب الأحكام

١. الطوسي، الرجال، ص ٤٥٨.

٢. الثعالبي، نديمة الدهر، ج ٣، ص ١٣٧؛ مستز، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٣١٢؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٧، ص ٢٨١؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٤٤؛ الطريحي، مجمع البحرين، ج ١، ص ١٨٩؛ التستري، قاموس الرجال، ج ٨، ص ١٤٨.

٣. الطوسي، الفهرست ص ٩٨-١٠٠.

٤. القمي، الكنى والألقاب، ج ٢، ص ١٠٣؛ بحر العلوم، الرجال ج ٣، ص ٣٢٥؛ ابن شهر آشوب، معالم الرجال، ص ٨٨.

٥. الطوسي، الرجال، ص ٤٥٨؛ ابن حجر، لسان الميزان، ج ٢، ص ١٢٥؛ القمي، الكنى والألقاب، ج ١، ص ٣٨٥.

٦. القمي، الكنى والألقاب، ج ١، ص ٢١٦؛ بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج ٣، ص ٣٤٣؛ الطوسي، الفهرست، ص ٦٧.

٧. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٤٤٤؛ الطاهر، الشعر العربي، ج ١، ص ٦٥.

السلطانية، وهو أحد فقهاء الشافعية، وقد توفي في بغداد سنة ٤٥٠هـ.

والجويني إمام الحرمين أبو المعالي ضياء الدين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (٤١٩-٤٧٨هـ)^١، وهو أحد فقهاء الشافعية؛ والباقلاني أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد، توفي في بغداد عام ٤٠٣هـ^٢، وهو أشعري المذهب، وقد انتهت إليه رئاسة المذهب الأشعري، وكان ممن صنف في علم الكلام؛ والبصري أبو الحسين محمد بن علي الطيب المتوفى سنة ٤٣٦هـ^٣، ويعتبر من أكبر شيوخ المعتزلة، وكان إمام وقته في علم الكلام؛ وابن الصبّاغ أبو نصر عبد السعيد بن محمد بن عبد الواحد (٤٠٠-٤٧٧هـ)^٤، وقد درس في المدرسة النظامية ببغداد، واعتبر فقيه العراقيين في عصره، وكان شافعي المذهب؛ والدماغاني أبو عبد الله محمد بن علي (٣٩٨-٤٧٨هـ)^٥، وكان أستاذ المذهب الحنفي، وقد عُيّن بمنصب قاضي القضاة سنة ٤٤٧هـ؛ والبغدادي أبو الوفاء علي بن محمد بن عقيل الظفري المقرئ (٤٣١-٥١٣هـ)^٦، وهو أحد شيوخ الحنابلة وكان فقيهاً وأصولياً متكلماً وواعظاً.

ومثل هذا الخليط من العلماء والفقهاء والمتكلمين والمنتمين إلى مذاهب شتى يعكس لنا بوضوح طبيعة الأجواء العلمية السائدة في العصر البويهي، ويؤكد وجود الحرية الفكرية والانفتاح العلمي على كلّ المذاهب، دون أن يختص الاهتمام البويهي بطائفة من الناس على حساب غيرهم، حيث كان الإمامي والشافعي والحنفي والحنبلي والأشعري والمعتزلي كلّهم يلقون الرعاية والعون والحماية، ومما يؤكد هذا أنّ عضد الدولة نفسه كان يُكرّم العلماء أوّفى إكرام، ويُنعّم عليهم أهنأ أنعام، ويقرّبهم من حضرته، ويُدنّبهم من خدمته،

١. السبكي، طبقات الشافعية ج ٥، ص ١٦٥؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٣٤١.

٢. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٤٠٠.

٣. نفس المصدر، ج ٣، ص ٤٠١.

٤. الطاهر، الشعر العربي، ج ١، ص ٦٦؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٣٨٥.

٥. الطاهر، الشعر العربي، ج ١، ص ٦٦.

٦. البغدادي، الذيل على طبقات الحنابلة، ج ١، ص ١٤٢.

ويعارضهم في أجناس المسائل، ويفاوضهم في أنواع الفضائل، فاجتمع عنده من كل طبقة أعلاها، وجنى له من كل ثمرة أحلاها^١.

كما كان الوزير البويهى سابوربن أردشير نفسه أديباً فقيهاً، من أهل الفضل والأدب^٢ عفيفاً عن الأموال كثير الخير سليم الخاطر^٣، ولذلك كان اهتمامه كبيراً بالعلوم والآداب، واحترامه جماً للعلماء والأدباء، وكانت دار العلم التي أنشأها مكاناً لتجتمعهم ونقطة اجتذاب لهم، وقد آلت تلك الدار بعد وفاة مؤسسها سابوربن أردشير عام ٤١٦هـ إلى الشريف المرتضى الذي عيّنها أبا عبدالله بن أحمد مشرفاً^٤، وقد بقيت هذه الدار عامرة بالعلماء وطلاب العلوم إلى أن احترقت عام ٤٥١هـ عند دخول طغرل بك^٥ أول سلاطين السلاجقة إلى بغداد، بعد أن قضى على حركة مقدّم الأتراك ببغداد أبو الحرث أرسلان بن عبدالله البساسيري^٦، ولم تكن دار العلوم قد احترقت وحدها، وإنما احترق قسم كبير من محالّ بغداد^٧ في وقتها، هذا وقدامتاز عهد آل بويه بالتقدّم الكبير في مجال العلوم والآداب سواء بتأثير البويهيين أنفسهم أو بتأثير وزرائهم الذين كان جُلهم من العلماء والشعراء والكتاب^٨، مما حوّل بغداد إلى كعبة للعلم والعلماء، يقصدها طلاب العلوم من كل مكان، خاصة بعد أن شيّد الوزير البويهى أبونصر سابوربن أردشير (٣٣٦-٤١٦هـ) دار العلم، وأبونصر هذا كان يلقّب بهاء الدولة، وهو من أكبر الوزراء لدى أبي نصر بن عضد الدولة

١. الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج ٣، ص ٦٨.

٢. بحر العلوم، دليل القضاء الشرعي، ج ٣، ص ١٨٠.

٣. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٩.

٤. الحموي، معجم الأدباء، ج ٦، ص ٣٥٩.

٥. دائرة المعارف الإسلامية، مادة طغرل بك، ج ١٥، ص ٢٣٠.

٦. ابن الأثير، اللباب، ج ١، ص ١٢١؛ ابن الوردي، التاريخ، ج ١، ص ٥٠٧؛ القمي، الكنى والألقاب، ج ٢، ص ٧٤.

٧. الحموي، معجم البلدان، ج ٤، ص ٢٥٥.

٨. زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٢، ص ٢٢٧.

البويهى، حيث جُمِعَتْ فيه الدراية والكفاية^١ وكان بابُه محطَّ الشعراء والأدباء^٢.
وتعتبر دارُ العلم أوَّل مدرسة وقفت على الفقهاء^٣ منذ أن تأسست عام ٣٨١هـ في
منطقة الكرخ ببغداد في محلَّة تسمى بين السورين^٤ وكانت هذه المدرسة ملتقى الأدباء
والعلماء والباحثين، وكان قد تردَّد عليها الشاعر المعروف أبو العلاء المعري عام ٣٩٩هـ،
وأقام فيها سنة وسبعة أشهر، ثم غادرها إلى وطنه^٥؛ لينشد لها قصيدة يقول فيها:
وغنَّت لنا في دارِ سابورَ قينةً من الورق مطرابُ الأصايلِ مهيا ب^٦
وقد كانت هذه الدارُ على غرارِ بيتِ الحكمة الذي أنشأه الخليفة العباسي هارونُ الرشيدُ
(١٧٠-١٩٣هـ) حيث استطاع سابورُبنُ أردشير أن ينقلَ إليها كتباً كثيرةً ابتاعها، وجمعها،
وعملَ لها فهرساً، وردَّ النظرَ في أمورها ومراعاتها والاحتياطِ عليها إلى الشريفيين أبي
الحسين محمد بن الحسين بن أبي شيبة، وأبي عبدالله محمد بن أحمد الحسني والقاضي
أبي عبدالله الحسين بن هارون الضبي، وكلفَ الشيخُ أبابكر محمد بن موسى الخوارزمي،
فضلَ عنايةً بها^٧ وكان فيها أكثرُ من عشرة آلاف مجلدٍ^٨ ولعلَّ الاختلافَ الذي وقعَ بين
ما أورده ابنُ الجوزي في تاريخ إنشائها عام ٣٨١هـ^٩، وبين ما ذكره ابنُ العماد في

١. ابن خلكان، وفیات الأعيان، ج ٢، ص ٩٩.

٢. ابن الاثير، الكامل ج ١، ص ٣؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٣، ص ١٠٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٩.

٣. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ٣١٢.

٤. المعري، شروح سقط الزند السفر الثاني، ص ١٢٤٠.

٥. البغدادي، مرصد الاطلاع، ج ١، ص ٢٤٥؛ المعري، غاية المرام، ص ٢٦.

٦. أبو الفداء، المختصر، ج ٢، ص ١٧٦.

٧. أحمد أمين، ظهر الإسلام، ج ١، ص ٢٥١.

٨. ابن الجوزي، المنتظم، مادة بين السورين، ج ٧، ص ١٧٢.

٩. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٤١٢.

١٠. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ٢٢.

شذرات الذهب عندما حدّد عام تأسيسها في ٣٨٣هـ^١، سببهُ المدّة التي قضّاها الوزيرُ البويهّي سابوربن أردشير بجمع الكتب والمخطوطات إليها؛ لكي تحتوي فيما بعد على أصناف العلوم، وتضمّ مائة مصحفٍ بخطوطِ بني مقلّة^٢، إذا لم تكن في الدنيا أحسن كتباً منها كلّها بخطوطِ الأئمّة المعبّرة وأصولها المحرّرة^٣.

وطبيعي جداً لإنشاء مكتبة كهذه أن يستغرق إنشاءها وجمعُ كتبها سنتين من الزمان، فقد جمع فيها الوزيرُ البويهّي ماتفرّق من كتب فارس والعراق، واستكتب تأليف أهل الهند والصين والروم^٤، كما وأخذ العلماء يُهدونَ للوزير البويهّي سابوربن أردشير مؤلفاتهم، لأنّه كان من أهل الفضل والأدب، فأصبحت مكتبته من أغنى دور الكتب ببغداد^٥.

كما وأنشئت دارٌ أخرى في بغداد من قبل الشريف الرضي، وسَمّاها «دار العلم»^٦، وفيها سكنُ الطلاب، وقُدِّروا لهم جميع ما يحتاجون إليه^٧، حيث يتبعُ الدارَ مخزنٌ كبيرٌ يحوي على كلّ الوسائل الماديّة التي يحتاجها الطلاب، كما وتوجد إلى جانب هذا خزنةٌ كبيرةٌ منظّمة تنظيمًا حسنًا^٨ وكانت تُعرفُ بخزانة دار العلم. وقد ضمت ببغدادُ مكتبةً أخرى للشريف المرتضى تحتوي على ثمانين ألف مجلدٍ^٩.

كان يؤمّها الباحثون والعلماء والأدباء بالإضافة إلى ذلك فقد دفع الشريف المرتضى

١. ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٣، ص ١٠٤.

٢. القمّي، الكنى واللقاب، ج ١، ص ٤١٨؛ متر، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ١٧٤.

٣. الحموي، معجم البلدان، ج ١، ص ٧١٩.

٤. محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٦، ص ١٨٥.

٥. الطوسي، الأمالي، ج ١، ص ١١.

٦. ابن عتبة، عمدة الطالب، ص ١٩٩.

٧. الحلّي، مقدّمة ديوان الرضي، ص ٦٨.

٨. عواد، خزائن الكتب القديمة في العراق، ص ٢٣١.

٩. ابن عتبة، عمدة الطالب، ص ١٩٥.

الحركة العلمية شوطاً بعيداً عندما «أوقف قرية على كاغد الفقهاء»^١، هذا إلى جانب ما كان يقدم عليه المحسنون في بغداد من إنشاء المدارس، ثم يوقفون عليها بعض أملاكهم لسد حاجات المدرسين والطلبة^٢.

كل هذه الأمور أوجدت حركة ثقافية وعلمية ممتازة في بغداد شجعت طلاب المعرفة إلى الهجرة إليها والاستزادة من علوم المدارس فيها، وكان شيخنا الطوسي واحداً من بين العديدين من أولئك الذين آثروا الهجرة إلى بغداد والدراسة فيها.

ولم يُكتب لهذه الحياة الرغيدة أن تدوم إذ تكدّر صفو الأمن والهدوء في بغداد، حيث إنّ الازدهار الثقافي والحركة العلمية التي تمت في أجواء الحرية كانت قد أوجدت ردة فعل معاكسة وخطيرة في نفوس السلفيين الذين جهدوا للحيلولة دون نمو التيار العقلي واستطاعوا فعلاً إقناع السلطة الحاكمة آنذاك لأن تُضيق على رجال العلم وطلبة العلوم العقلية بعد أن صدّقوا مقولات السلفيين فيهم، وعندها بدأت سياسة الإرهاب والكبت تأخذ طريقها إلى أكثر قطاعات الأمة على أوسع نطاق، بعد أن صعد السلفيون من حملتهم على طلبة العلوم واعتبروهم خطراً على الدين، فأصبح اضطهادهم ومطاردتهم أمراً يتم تحت أعين السلطة وعلمها، حيث بعث الخليفة القادر بالله (٣٨١-٤٢٢) إلى السلطان محمود الغزنوي^٣ في بلاد فارس عام ٤٠٨ هـ، يأمره ببث السنة بخراسان^٤.

ففعل ذلك وبالق و قتل جماعة ونفى جماعة من المعتزلة^٥، والرافضة^٦

١. الأفندي، رياض العلماء، ج ٢، ص ٢٢٢.

٢. خدابخش، الحضارة الإسلامية، ص ١٧٢.

٣. محمود شريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص ٤٧٤؛ حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي، ج ٣، ص ٨٧.

٤. القزويني، آثار البلاد، ص ٣٦١.

٥. المعتزلة: هم أصحاب أصلين عطاء الغزال الذي اعتزل مجلس الحسن البصري حول مسألة مرتكب الكبيرة، والقاتل بالمنزلة بين المنزلتين، ويدّعي المعتزلة بأصحاب العدل والتوحيد والقدرية، انظر الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٥٧.

٦. الرافضة: هم الذين رفضوا إمامة أبي بكر وعمر، كما وأنه اسم يطلق على الذين رفضوا إمامة زيد بن علي بن

والإسماعيلية^١ والجهمية^٢ والمشبّهة^٣، وأمر بلعنهم على المنابر،^٤ وقد استجاب السلطان الغزنوي لأوامر الخليفة العباسي، وأستنّ بسنته في قتل المخالفين ونفيهم وحبسهم^٥، وقد أعدّم الكثيرين من رعاياه بتهمة الإلحاد^٦، ولم يكتفِ بذلك، بل قام هذا السلطان عام ٤٢٠هـ بإحراق ما وصلت إليه يده من كتب المعتزلة والفلاسفة والروافض^٧.

ولعلّ من أهم الأسباب التي دعت العباسيين لأنّ يدعموا موقف السلفية هو رغبتهم في جعلها قوة مناوئة بوجه النفوذ الفاطمي الذي قويت شوكته في مصر، ومن ثمّ وجدت لها طريقاً سالكاً باتجاه العراق، فانتشرت دعوتهم في كلّ مكانٍ منه^٨، الأمر الذي أغضب الخليفة العباسي وأقلقته، فحرّض الغزنويين على البطش والفتك بكلّ من خرج عن المنهج السلفي، ولذلك دعا الخليفة القادر ذوي المكانة الدينية والعلماء لشنّ حملة تشكيك مكثّفة ضدّ الفاطميين، سواء من خلال الطعن بعلويتهم، أو نسيهم إلى الكفر والفسق ونحو ذلك^٩؛ وأخذ يضطهد كلّ من له صلة بخليفة القاهرة.

→ الحسين رضي الله عنه الذي ثار أيام خلافة هشام بن عبد الملك سنة ١٢١هـ.

انظر الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ٨٧؛ والمسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٢١٧.

١. الإسماعيلية: إحدى فرق الشيعة التي تؤمن بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق، انظر الشهرستاني، الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ٢٧٨؛ ودائرة المعارف الإسلامية، مادة الإسماعيلية، ج ٢، ص ١٨٧.

٢. الجهمية: فرقة كلامية، جبرية تقول بخلق القرآن وتُنسب إلى جهنم بن صفوان، انظر الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ١١٣؛ دائرة المعارف الإسلامية، مادة جهنم، ج ٧، ص ١٩٥.

٣. المشبهة: فرقة من أهل الحديث تذهب إلى القول بالتجسيم، الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ١٤٥، مادة المشبهة.

٤. ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٣، ص ١٨٦.

٥. متز، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٣٦٣.

٦. أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ج ١، ص ٦٤.

٧. المقرئ، أتعاظ الحنفاء، ص ٤٥.

٨. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية، ص ٢٢٨.

٩. حسن إبراهيم حسني، تاريخ الدولة الفاطمية، ص ١٦٩؛ القزويني، آثار البلاد، ص ٤١٨.

إلا أن مثل هذه السياسة المتشددة التي أقدم عليها العباسيون لم تحل دون نجاح الدعوة الفاطمية، وإنما ازداد أقبال الناس عليها، حتى في عاصمة الخلافة العباسية نفسها، وقد تضاعف هذا الإقبال بشكل أشد بعد انتزاع البساسيري ببغداد من أيدي العباسيين ودعوتهم الناس بشكل علني للخليفة الفاطمي وذلك سنة ٤٥٠هـ، حيث خطب للمستنصر بالله.^١

وقبل ذلك كان داعي الدعوة الفاطمي هبة الله الشيرازي^٢ يعمل لتكوين جبهة معارضة للعباسيين من أمراء العرب والأكراد، فخلع عليهم الخلع الفاطمية النفيسة التي لم يشاهدوا لها مثيلاً^٣، كما واستطاع الشيرازي هذا أن يضم إبراهيم^٤ أخا طغرل بك إلى الفاطميين^٥. وبهذا اشتد الصراع السياسي، ولم يكن بمقدور السلطة القائمة آنذاك السيطرة على الموقف، وفي سنة ٤١٦هـ كثرت أعمال السلب والنهب، وقد زاد من سوء الأوضاع سيطرة الأتراك على بغداد عام ٤١٧هـ، فأكثروا مصادرات الناس، وعظم الخطب، وزاد الشر^٦، واستمرت الحالة في التردّي حتى وصلت أوجها عندما استولى السلاجقة الذين كانوا يمتازون بالتطرف والانحياز لصالح الاتجاه السلفي على بغداد عام ٤٤٧هـ، فأسرفوا في البطش والإرهاب بكل من خالف مذهبهم، وعاش العراقيون أشدّ سنيهم بين عامي (٤٤٧ و ٤٤٩هـ)، حيث عمّت المجاعة، وكثر الغلاء، وأكل الناس الميتة، ولحقهم وباء عظيم، فكثرت الموت، حتى دفن الموتى بغير غسل ولا تكفين بعد أن عجز الناس عن دفن موتاهم^٧.

١. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية، ص ١٦٩؛ القزويني، آثار البلاد، ص ٤١٨.

٢. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي، ج ٣، ص ٦١.

٣. المؤيد في الدين، ديوان المؤيد، ص ٤٣.

٤. شلبي: التاريخ الإسلامي، ج ٤، ص ٥٤.

٥. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية، ص ٢٢٣.

٦. أبو الفداء، المختصر، ج ٥، ص ١٥٦.

٧. ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٦٦.

وقد قُتِلَ الأُمْنُ واضطرب النظامُ فنُهبتِ الرصافةُ وتربَّ الخلفاءُ^١.

كلُّ هذا كان يجري وإلى جانبه يضيع الكثيرُ من التراثِ الإسلامي، ويأفل نجمُ الفكرِ والعلمِ والأدبِ، ويتعرَّضُ رجاله للاضطهادِ والتعذيبِ، وكان شيخنا الطوسي واحداً من بين العديدين من العلماء الذين تعرَّضوا للأذى، حيث كبست داره وأحرقت كتبه^٢، وفي عام ٤٥١هـ أحرقت بغداد الكرخ وبين السورين واحترقت فيه خزانة الكتب التي أوقفها أردشير الوزير^٣.

ومن الجدير بالذكر أنَّ مكتبة الوزير البويهري سابور بن أردشير عُدَّتْ من أهمِّ مراكز التشييع وأهمِّ الوسائل لبثِّ الدعوة الشيعية آنذاك^٤.

مما حمل السلاجقة على شنِّ هجومٍ عنيفٍ ضدَّ كلِّ المؤسسات الدينية والتعليمية للشيعية بما فيها أوقاف التعليم^٥، الأمر الذي أفقد المكتبة الإسلامية نفائس الكتب التي صارت هدفاً لأطماع الموظفين وأصحاب الغنائم الخاصة^٦، بالإضافة إلى ذلك فقد عمد السلاجقة إلى تأسيس المدارس النظامية في بغداد كوسيلة لمقاومة التشييع على الصعيد الفكري^٧؛ ولغرض إيقاف التيار العقلي الذي كان ينتهجه الشيعة والمعتزلة أيضاً، وقد بذل الوزير السلجوقي في هذا السبيل جهوداً كبيرة وأموالاً كثيرة، يظهر ذلك بوضوح من خلال قراءة بعض ما جاء برسالته إلى ألب أرسلان والتي يقول فيها:

جعلت لك من خراسان جنداً ينصرونك ولا يخذلونك، ويرمونَ دونك بسهامٍ لا تُخطئ، وهم العلماء والزهادُ، فقد جعلتهم بالإحسان إليهم من أعظم أعوانك^٨.

١. الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ٧٨٤؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٥٥.

٢. السبكي، طبقات الشافعية، ج ٤، ص ١٢٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٧١.

٣. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٣.

٤. غنيمه، تاريخ الجامعات، ص ٥٨.

٥. فياض، تاريخ التربية، ص ٢٦١.

٦. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٣.

٧. فياض، تاريخ التربية، ص ١٠٢.

٨. ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ١٥.

وقد لقيت المدارس النظامية موجة من المقاومة أثارها الحنابلة^١؛ لأن تلك المدارس كانت تدعو للمذهب الشافعي، فاشتد الصراع بين المذهبين، وأصبحت بغداد كغيرها من الأمصار الإسلامية ميداناً للخلافات المذهبية التي عصفت بالهدوء والنظام معاً. أما شيخنا الطوسي فقد اضطر إلى الهجرة باتجاه النجف الأشرف بعد ما رأى الخطر محدقاً به^٢، حيث توسعت الفتنة لتشمل شيخ الطائفة وأصحابه، فأحرقوا كتبه وكرسيه الذي كان يجلس عليه.

يقول ابن الأثير الجزري في التاريخ الكامل في حوادث سنة ٤٤٩هـ: نهبت دار أبي جعفر الطوسي بالكرخ، وهو فقيه الإمامية، وأخذ ما فيها، وكان قد فارقتها إلى المشهد الغروي. ويبدو أن كتب الشيخ الطوسي قد أحرقت عدة نوبٍ بمحض من الناس في رغبة جامع النصر.

وفي عام ٤٤٩هـ كُيست دار أبي جعفر الطوسي متكلم الشيعة بالكرخ، وأخذ ما وجد من دفاتره وكرسيه كان يجلس عليه للكلام، وأخرج إلى الكرخ، وأضيف إليه ثلاثة سناجق^٣ بيض كان الزوار من أهل الكرخ قديماً يحملونها معهم إذا قصدوا زيارة الكوفة فأحرق الجميع^٤.

وهناك في مدينة النجف الأشرف استقر الطوسي، حيث وجد فيها حركة علمية، فسعى إلى تنميتها، وقد تمكن بعد سنوات قليلة من أن يجعل هذه المدينة مركزاً للتخصّص في الفقه والأصول، بعد أن أنشأ الحوزة العلمية فيها والتي تحولت بفضلها إلى واحدة من أكبر الجامعات الإسلامية في العالم.

ولعل أهم ما يثير انتباه الباحث في دراسته لأحوال الشيخ الطوسي، هو إصراره على

١. منز، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٣٧٦.

٢. الطوسي، الأمالي، ج ١ ص ١٣.

٣. السنجق: بكسر السين المهملة هو اللواء وجمعه سناجق زنة فاعل.

٤. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١٧٣.

مواصلة الدّرب في منهجه التعليمي رغم كلّ مالمقيّة من متاعب ومشاكل على هذا الطريق، فلم تُثنِ المحن والمشاكل من عزمه، بل عاودَ نشاطه في موطنه الجديد في مدينة النجف الأشرف، وجمع حوله العديد من طلبية العلوم الدينيّة؛ ليكمل رسالته التي هجرَ مسقط رأسه من أجلها.

البابُ الثاني

منهجية الشيخ الطوسي في تفسيره

الفصل الأول: نشأة التفسير وتطور مناهجه،

وصف مجمل لتفسير التبيان

الفصل الثاني: الجانب العقلي في التبيان

الفصل الثالث: الجانب الأثري في التبيان

الفصل الرابع: الجانب اللغوي في التبيان

الفصل الأول:

نشأة التفسير وتطور مناهجه

وصف مجمل لتفسير التبيان

لما كان القرآن الكريم كتاب الله الذي أنزله على رسوله الأمين محمد ﷺ؛ ليخرج به الناس من الظلمات إلى النور، فإنه لا بد للمسلمين من أن يتفهموا معانيه، ويفقهوا آياته ليتمكنوا من العمل على ضوء تعاليمه ووفق مفاهيمه وعلى وحي من هداه، وكان لا بد لرسول الله ﷺ من أن يبين للناس ما في هذا الكتاب العزيز ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^١، خاصة وأن القرآن الكريم قد احتوى المحكم والمتشابه من الآيات والمطلق والمقيّد من الأحكام، فضلاً عن تضمّنه الحقيقة والمجاز والتصريح والكناية، وفعلاً فقد تولّى رسول الله ﷺ مسؤولية التفسير والشرح لآيات الكتاب طيلة سني حياته؛ ليوضح أسباب النزول ويبيّن ما يحتاج إلى البيان من المجلّ والمتشابه والناسخ والمنسوخ، كما ويشرح عملياً بعض الأحكام العبادية والواجبات الشرعية التي جاء بها الكتاب المجيد، وفي هذا الصدد كان هناك رأيان حول ما إذا كان الرسول ﷺ قد بين للصحابة كتاب الله كله، ألفاظه ومعانيه أم لا؟ فابن تيمية يؤكد أن الرسول ﷺ كان قد بين

للسحابة القرآن كله ألفاظه ومعانيه^١، في حين يؤكد الزركشي أن تفسير القرآن وتأويله بجمليته لم يُنقل إلينا عن الصحابة، فنحن نحتاج إلى ما كانوا يحتاجون إليه^٢، والواقع أن فهماً إجمالياً للقرآن كان قد توفّر للعديد من الصحابة، ولكنّ نجوات التباين بين إفهامهم بقيت كبيرة، وتشهد كتب الصحاح بذلك، وهي تروي لنا ما وقع فيه الصحابة من أخطاء في تفسير آيات القرآن الكريم، ومردّد ذلك إلى اختلاف مداركهم ومعارفهم واستيعابهم للغة ومدى التصاقهم بالرسول الأكرم ﷺ وقربهم منه.

فقد روي عن عدي بن حاتم قوله:

لما نزلت «حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ»^٣ عمدت إلى عقالي أبيض فجعلته تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي، فغدوت على رسول الله ﷺ، فذكرت له ذلك، فقال: «إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار»^٤.

وعن ابن عباس روي قوله:

كنت لأدري ما «فاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» حتى أتاني أعريبان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، أي أنا ابتدأتها^٥.

ورغم كلّ ذلك فقد كان القرآن في عصر الرسالة قريباً إلى عقول الناس وأفهامهم، وإن تفاوتت تلك الأفهام في درجة المعرفة والإدراك^٦.

وعندما فجع المسلمون بوفاة المفسر الأول ﷺ لجأوا بعد ذلك إلى صحابته الذين عاشروه وسمعوا منه وتفقهوا على يديه، يسألونهم تفسير ما يستغلق على أذهانهم فهمه من مفردات القرآن الكريم وآياته، فيروي لهم الصحابة ما سمعوه من رسول الله ﷺ في ذلك،

١. مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، تحقيق عدنان زرزور، ص ٣٥، بيروت - مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢م، ط ٢.

٢. البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص ١٥، بيروت - دار المعرفة، ١٩٧٢م، ط.

٣. البقرة (٢) الآية ١٨٧.

٤. صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب قوله تعالى: «كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ».

٥. تفسير الطبري، ج ١١، ص ٢٨٣، الآية: الأنعام (٦) ١٤.

٦. حسن الأمين، دائرة المعارف الإسلامية الشيعية، ج ١١، ص ٦٥.

ولا يتردد بعضهم من الاعتراف بجهله في معاني بعض الكلمات تنزيهاً للقرآن من التفسير بالرأي والظن^١، ومن ذلك ما روي عن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب أنه قرأ «وفاكهة وأباً» فقال: «هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟ ثم قال: قد نهينا عن التكلف»^٢ ومع كثرة الصحابة الذين عايشوا رسول الله وعاصروه وسمعوا منه الحديث إلا أننا لانكاد نجد من بينهم نسبة عالية من المفسرين، وفي هذا المجال يصرح السيوطي في الاتقان بقوله:

اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبدالله بن الزبير. أما الخلفاء فأكثر من روي عنه منهم علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة الآخرين نزره جداً، وكان السبب في ذلك تقدم وفاتهم كما أن ذلك هو السبب في قلّة رواية أبي بكر للحديث ولا أحفظ عن أبي بكر في التفسير إلا آثاراً قليلة جداً لانكاد تجاوز العشرة^٣.

أما روايات أهل البيت عليهم السلام وروايات أخرى عن الصحابة، فإنها تؤكد أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد اختص الإمام علياً عليه السلام بالتعليم وبيان كتاب الله، وأن أهل البيت عليهم السلام قد ورثوا علوم رسول الله صلى الله عليه وآله، وهم رفقاء القرآن، لا ينفكون عنه، فقد روى المسلمون بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله قوله: «إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي...»

لذا فهم المرجع بعد رسول الله صلى الله عليه وآله في التفسير وبيان الأحكام، ومع ذلك فقد برزت مدرستان في التفسير: مدرسة تعتمد على ما صدر عن أئمة أهل البيت عليهم السلام كمراجع للتفسير، ومدرسة تعتمد على ما صدر عن الصحابة وحدهم فيما لم يرد فيه بيان عن النبي صلى الله عليه وآله.

ومدرسة التفسير عند الصحابة تعتمد المصادر التالية:

١. القرآن الكريم: لما يشمل عليه من عموم وخصوص وإطلاق وتقييد وإجمال وتبيين وإيجاز وإطناب، وفي ذلك يقول الإمام علي عليه السلام في معرض وصفه للقرآن «ينطق بعضه

١. السيد أبو القاسم الخوئي، البيان، ج ١، ص ٢٧٨.

٢. الدر المنثور، ج ٦، ص ٣١٧، الآية: عبس (٨٠) ٣١.

٣. السيوطي، الاتقان، ج ٢، ص ٣٢١.

بعض، ويشهد بعضه على بعض»^١، وإلى هذا المعنى يشير الزمخشري في الكشاف إلى أنه «أسد المعاني مادلاً عليه القرآن»^٢، وفي هذا الصدد جاءت الآيات الكثيرة وهي تفسر أخواتها وتشرح مفرداتها ومضامينها فابن كثير مثلاً يذكر في تفسيره قول الله تعالى ﴿وَفَصَالُهُ فِي عَافَيْنِ...﴾ الآية:

إن جماعة من الصحابة استنبطوا أن أقل مدة للحمل ستة أشهر لقوله تعالى ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^٣

٢. الرسول الأكرم ﷺ: حيث كان ﷺ يبين للصحابة ما خفي عليهم ولذلك حفظوا عنه من الأحاديث شيئاً كثيراً كانوا قد استعانوا بها فيما بعد على تفسير آيات الكتاب العزيز وبذلك صار الحديث النبوي الشريف مصدراً مهماً من مصادر التفسير في عصر الصحابة وما بعده أيضاً.

٣. الاجتهاد في الرأي: - والصحابة لا يلجؤون إلى هذا اللون من التفسير إلا بعد أن عدم التيسير لهم للأخذ عن القرآن أو النبي ﷺ، لذلك يضطرون إلى إعمال رأيهم في تفسير بعض من آيات القرآن المجيد يساعدهم في ذلك معرفتهم بمفردات اللغة وصياغتها وأسرارها.

٤. كتب الديانات الأخرى كالإنجيل والتوراة: حيث اعتمد الصحابة عليها في معرفة قصص الأنبياء والأمم الغابرة، وقد كان الصحابة يرجعون في ذلك إلى من دخل في الإسلام من أهل الكتاب مثل كعب الأحبار وعبدالله بن سلام وأمثالهما.

وفي عهد التابعين أضيف إلى هذه المصادر الأربعة مصدر آخر في التفسير، كان التابعون يولونه شيئاً من الاهتمام، وهو أقوال الصحابة فصارت مصادرهم التفسيرية القرآن الكريم وروايتهم عن الصحابة أحاديث النبي ﷺ وأقوال الصحابة واجتهاد التابعين أنفسهم

١. محمد عبده، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ١٧، بيروت.

٢. الزمخشري، الكشاف ج ٢، ص ١٩٣.

٣. إن الذي يبين هذا الإمام على ﷺ كما وضحت الروايات ذلك، انظر الدر المنثور، ج ٦، ص ٤٠.

٤. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٣، ص ٤٤٥.

واستنباطهم وأهل الكتاب^١.

ثم جاء عهدُ الفتوحاتِ الإسلامية، فحدثت تلك الفتوحاتُ تغييراً مهماً في ثقافة المسلمين وحياتهم، إذ أن التلاقحَ الفكري والحضاري الذي حدث بين أفكار الشعوب المفتوحة والفكر الإسلامي كان عاملاً مهماً في التأثير على المسلمين أنفسهم حيث امتزجت العادات والتقاليد والنظم، فنشأت مذاهبٌ جديدة طغت على بعضها الخرافات والبدع^٢.

وفي أواخر أيام الحكم الأموي بدأ عصرُ التدوين لأحاديث الرسول ﷺ، وكان التفسيرُ باباً من الأبواب التي شملها تدوينُ الحديث، حيث لم يُقرّد له في بداية الأمر تأليفٌ خاص يفسر القرآن من البداية إلى النهاية، ولكن ذلك لم يدم طويلاً حيث بدأ التفسيرُ ينفصلُ عن الحديث فأصبحَ علماً قائماً بنفسه، ووضع لكل آية من القرآن تفسيراً، ورتّب ذلك على حسب ترتيبِ المصحف، كما هو الحال في جامع البيان في تفسير القرآن لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)^٣.

وهنا لابدّ لنا من ذكر المناهج التفسيرية التي درجَ عليها المفسرون في تفاسيرهم والتي يمكن تقسيمها من حيث الأساس إلى:

١. التفسير بالمأثور

٢. التفسير بالرأي

٣. التفسير اللغوي

١- التفسير بالمأثور: ويشمل هذا النوعُ من التفسير كلَّ ما جاء في القرآن نفسه من تفسير الآيات بعضها للبعض الآخر، وما نقل عن الرسول ﷺ وما نقل عن الصحابة^٤ وعن التابعين^٥

١. الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٩٩.

٢. الشحات سيّد زغلول، الاتجاهات الفكرية في التفسير، ص ١١٠.

٣. الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ١٤٠.

٤ و ٥. وللشيعة الإمامية آراء مخالفة لهذا الاتجاه.

أيضاً^١، وهذا النوع من التفسير هو أول أنواع التفسير ظهوراً^٢، ويبدو أن هناك اعتراضات من قبل بعض المفسرين حول اعتبار ما ينقل من التابعين من قبيل المأثور، وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية وهو يتحدث عن أقوال التابعين:

إنها ليست بحجة على غيرهم ممن خالفهم، أما إذا اجتمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب أو أقوال الصحابة.

وهناك من يعتبر أقوال التابعين من قبيل الرأي^٣ ولا يعدّها من المأثور.

ويعتبر تفسير الطبري من أهم وأول كتب التفسير بالمأثور، ويمتاز تفسيره بإسناد الأقوال إلى أصحابها مسلسلة، والتعويل على ما روي عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين^٤.

وقد توسّع بعض المفسرين في هذا المنهج، ونقلوا عن أهل الكتاب شيئاً كثيراً، وخاصة في مجال القصص النبوي وأحوال الأمم الغابرة مُبرّرين كثرة النقل عن هؤلاء بأنّ مثل هذه المنقولات ليست ممّا يرجع إلى الأحكام والعقائد، فتساهلوا في ذلك، وملأوا تفسيراتهم بمنقولات عن عامة أهل التوراة^٥، ولعلّ التفسير الكبير لأحمد بن محمد بن إبراهيم الشعالبي النيسابوري (ت ٤٢٧هـ) كان واحداً من بين أكثر كتب التفسير نقلاً عن أهل الكتاب، وكان لكثرة النقل عن أهل الكتاب أكبر الأثر في تضعيف التفسير بالمأثور، وذلك بسبب ما خاططه من الوضع والإسرائيليات التي كانت لا تعبّر عن وجهة نظر إسلامية إطلاقاً، والتي كانت تحمل بين طياتها أهدافاً شريرة، القصد منها الإساءة للإسلام ولرسوله ولسائر الأنبياء ﷺ، كما ساهم في تضعيف التفسير بالمأثور أيضاً حذف الأسانيد من الروايات، وخاصة بعد

١. السيد خليل، نشأة التفسير في القرآن والكتب المقدسة، ص ٣٤.

٢. الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ١٥٢.

٣. محمود بسيوني فودة، التفسير ومناهجه في ضوء المذاهب الإسلامية، ص ٢١.

٤. السيد خليل، نشأة التفسير، ص ٥٤.

٥. ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٦٧؛ السيد خليل، نشأة التفسير، ص ٣٤.

تفسير الطبري^١، وهو مالجأ إليه بعض المفسرين بقصد الاختصار كما حدث للبغوي الفراء (ت ٥١٠هـ) وابن كثير (ت ٧٧٤هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ) الذي يقول في مقدمة الدر المنثور:

فلما ألفت كتاب ترجمان القرآن، وهو التفسير المسند عن رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وتم بحمد الله في مجلدات، فكان ما أوردته فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرج منها ورأيت قصور أكثر الهمم عن تحصيله ورغبتهم في الاختصار على متون الأحاديث دون الإسناد وتطويله فلخصت منه هذا المختصر مقتصر فيه على متن الأثر مصدراً بالعزو والتخريج إلى كل كتاب معتبر وسميته بالدر المنثور في التفسير بالمأثور^٢.

ويقف مفسرو الإمامية من المأثور ولا يعتبرون إلا بما جاء في القرآن الكريم من بيان وتفصيل، وماروي عن النبي ﷺ وعن الأئمة من أهل البيت ، وهذا ما أشار إليه الشيخ الطوسي في تفسيره فقال:

إن الرسول ﷺ حث على قراءة القرآن والتمسك بما فيه، ورد إليه ما يرد من اختلاف الأخبار في فروع، ثم أردف قائلاً:

إن أصحابنا - يعني الإمامية - ذكروا بأن تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح عن النبي ﷺ وعن الأئمة  الذين هم قولهم حجة كقول النبي ﷺ^٣. وفيما عدا ذلك فالإمامية لا تعتبر أي نقل حجة، وفي ذلك يقول السيد محمد تقي الحكيم: «وأما ما نقل عن الصحابة والتابعين فليس بحجة في ذاته»^٤، ولدى الإمامية تفاسير عديدة عنيت بالمأثور منها:

١. تفسير العياشي لمحمد بن مسعود بن عياش، وهو من فقهاء الشيعة الإمامية في القرن

١. الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ١٥٧.

٢. السيوطي، الدر المنثور، ج ١، ص ٣.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٣.

٤. الحكيم، الأصول العامة للفقهاء المقارن، ص ١٣٥.

الثالث الهجري، وللعياشي هذا أكثر من مائتي مصنف^١.

٢. تفسير فرات لفرات بن محمد بن فرات الكوفي، وهو من علماء القرن الثالث للهجرة^٢.

٣. تفسير القمي لعلي بن إبراهيم بن هاشم القمي، وهو من رجال القرن الثالث والرابع للهجرة النبوية الشريفة^٣.

٢- التفسير بالرأي: ويعني تفسير القرآن بالاجتهاد^٤، والرأي لغة هو الاعتقاد والقياس والاجتهاد، ويعتبر أصحاب القياس من أصحاب الرأي؛ لأنهم يقولون برأيهم فيما لم يجدوا فيه حديثاً أو أثراً^٥، واعتماد الرأي في التفسير جاء متأخراً، وإن كانت هناك محاولات تفسيرية من قبل بعض المسلمين في عصر النبوة، حيث كانوا يعملون نظرهم في القرآن، عندما لم يتيسر لهم لقاء الرسول ﷺ، فوجد في تلك الفترة من كان يفسر القرآن برأيه^٦.

وهذا اللون من التفسير قد تعرض إلى هجوم شديد من قبل بعض المسلمين، حتى كان بعضهم يحرمونه وينهون عنه^٧ مستندين في ذلك إلى قول الرسول ﷺ:

«من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»^٨، بينما أجاز هذا النوع من التفسير قوم آخرون مستدلين بما جاء في القرآن الكريم من دعوة وحث على النظر في كتاب الله، كما في قوله تعالى ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرُوا أَلُوبَابٍ﴾^٩.

١. الأميني، أعيان الشيعة، ج ١، ص ٣٦٦.

٢. نفس المصدر، ج ١، ص ٣٦٦؛ الخوانساري، روضات الجنات، ج ٥، ص ٣٥٣.

٣. الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٥٥.

٤. نفس المصدر.

٥. القاموس المحيط، فصل الرأ باب الواو والباء.

٦. الشحات زغلول، الاتجاهات الفكرية في التفسير، ص ٨١.

٧. نفس المصدر.

٨. انظر سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه.

٩. ص (٣٨) الآية ٢٩.

وقوله تعالى ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾^١.

وقد فسّر المجوّزون نهْيَ الرسول ﷺ بأنّه واقع على من قال برأيه في نحو مُشكل القرآن ومتشابهه، أو أريدَ بالرأي الذي يغلب على صاحبه من غير دليل يقوم عليه أو مجمل النهي، أو من يقول في القرآن بظاهر العربيّة دون أن يرجع إلى المأثور، وبالتالي فإنّ المفسّر بالرأي الذي يستعين بالمأثور وأدوات التفسير الأخرى من اللغة العربيّة وعلومها وعلوم القرآن والتاريخ والفقه وأصوله وعلى العقائد وغيرها، ممّا ذكرها الباحثون شروطاً للمفسّرين^٢ لا يمكن أن يكون مشمولاً بالنهي الوارد في الحديث^٣، وهذا يعنى - حسب رأي هذا الفريق - أنّ هناك نوعين من التفسير بالرأي: أحدهما جائزٌ معتبرٌ، وهو الذي تراعى فيه الأصول والمعاييرُ المعتمدة لدى المفسّرين، والتي لا يخرجُ منها المفسّر من أحكام الشريعة وروح القرآن الكريم، والنوع الآخر هو النوع المنهي عنه والذي لا يلتزم فيه المفسّر بالمعايير والضوابط المعروفة التي درج عليها المفسّرون، وبالتالي فسوف تأتي تفسيراتهم، وهي تحملُ معها بذورَ التناقض والخلاف مع الأحكام الإسلامية والمنطق القرآني.

هذا وإنّ التفسيرَ بالرأي قد اتخذ مسارات وطرقاً مختلفة تتناسبُ ونوعَ الشقافة التي حصلَ عليها المفسّر وطريقة التفكير في المدرسة التي ينتمي إليها، ويمكن ذكرُ أهمّ المناحي التفسيرية في هذا المجال وهي:

١. المنحى الفقهي في التفسير: وهو المنهج الذي سلكه المفسّرون في بيان آيات الأحكام، وتوضيح المراد منها، وقد اتّسع هذا الاتجاه من التفسير بعد أن ظهرت المذاهب الإسلامية المختلفة، والتي اختلفَ معها المفسّرون كلّ حسب ما يعتقده وما يتبناه من أفكار ومفاهيم، فلاهل السنّة بمذاهبهم الأربعة تفسيرٌ فقهيّ متنوّع تبعاً لهذه المذاهب الفقهيّة، وكذلك الظاهريّة والخوارج^٤ وآخرون غيرهم.

١. محمد (٤٧) الآية ٢٤.

٢. السيوطي، الإبتقان، ج ٤، ص ٢٠٠.

٣. الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج ١، ص ٢٥٣ وما بعدها.

٤. نفس المصدر، ص ٤٣٢ وما بعدها.

فللحنفية كتاب أحكام القرآن لأبي بكر الرازي المعروف بالخصاص (ت ٣٧٠هـ)، وعند الشافعية كتاب أحكام القرآن لأبي الحسن الطبري (ت ٥٤٠هـ)، ولدى المالكية كتاب (أحكام القرآن) لأبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ).

٢. المنحى العقيدى: والذي نشأ بسبب اتجاه رجال كل فرقة إلى إعمال عقولهم في تأويل النص القرآني، وتحكيم معتقداتهم فيه، ومن ثم استخراج الأدلة منه على سلامة اتجاههم^١.

وقد كان هذا المنحى خطيراً جداً حيث ظهرت امتدادات الصراع الفكري والعقائدي بشكل مؤثر حاول الكثير من الفرق تسخير كتاب الله وجره بما ينسجم ومتبنياتها واتجاهاتها، فتأولت آيات الكتاب بشكل قسري، وكثيراً ما كانت تبتعد فيه عن الروح الموضوعية والنزاهة، وقد كان للمعتزلة دور كبير في هذا الميدان، حيث إنهم حاولوا تطويع النص القرآني لما يخدم أفكارهم، وركبوا عامل اللغة للوصول إلى هذا الهدف، وتفسير الكشاف للزمخشري^٢ حافل بهذا النوع من التأويل والتفسير الذي تطفح فيه النزعة الاعتزالية بشكل جلي، يقابله في الجانب الآخر الفخر الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب، والذي دافع فيه عن أهل السنة وأبرز النزعة الأشعرية، وهاجم المعتزلة، وأشبع تفسيره نقداً لهم واحتجاجاً عليهم، كما ودخل علماء المدرسة الإمامية حلبة الصراع وطرحوا آراءهم ومعتقداتهم في كتب التفسير، حيث لم يكونوا متفقين مع المعتزلة في جميع معتقداتهم، وكذلك مع أهل السنة^٣، إلى جانب ذلك فقد ظهرت فرق أخرى عديدة أخذت تتوسل بالقرآن في إثبات عقائدها وأفكارها كالخوارج والجهمية والمرجئة وغيرهم^٤.

١. الشحات زغلول، الاتجاهات الفكرية في التفسير، ص ١٨٤.

٢. نفس المصدر.

٣. شرح المفسرون من الإمامية أفكارهم في مسألة الصفات ورؤية الله وخلق القرآن والعدل والحسن والقبح والعصمة والتقية والرجعة، إلى غير ذلك من المسائل المختلف عليها مع الفرق الإسلامية الأخرى.

٤. علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج ١، ص ٢٢٩.

٣. المنحى الفلسفي: وقد نشأ هذا المنهج بعد اتصال المسلمين بغيرهم فيما بعد عصر الفتوحات، وكذلك بعد أن نشطت حركة الترجمة من الكتب والثقافات الأخرى كالإيونانية والفارسية والهندية^١، فقام الفلاسفة المسلمون بمحاولة التوفيق بين الثقافة الإسلامية وغيرها من الثقافات الأخرى، كما حاولوا التوفيق بين الفلسفة وبين الدين الإسلامي من خلال تأويل النصوص الدينية، وحملها على معاني تتفق وماتقول به الفلسفة^٢.

فالفارابي فسر الملائكة بأنها صور علمية، جواهرها علوم إبداعية قائمة بذواتها، تلحظ الأمر الأعلى فينطبع في هوياتها ماتلحظ، وهي مطلقة لكن الروح القدسية تخاطبها في اليقظة، والروح النبوية تعاشرها في النوم^٣ وفسر ابن سينا قوله تعالى «اللَّهُ الصَّمَدُ» فقال: للصمد في اللغة تفسيران: أحدهما الذي لا جوف له، والثاني: السيد، فعلى التفسير الأول معناه سلبي، وهو إشارة إلى نفي الماهية، فإن كان ماله ماهية فله جوف وباطن، وهو تلك الماهية، وما لا بطن له، وهو موجود فلاجهة ولا اعتبار في ذاته إلا الوجود، والذي لا اعتبار له إلا الوجود فهو غير قابل للعدم، فإن الشيء من حيث هو هو موجود غير قابل للعدم، إذ الصمد الحق واجب الوجود مطلقاً من جميع الوجوه؛ وعلى هذا التفسير الثاني معناه إضافي، وهو كونه سيّداً للكل أي مبدأ للكل^٤.

٤. المنحى الباطني: وأصحاب هذا المذهب هم من الإسماعيلية الذين قالوا بإمامة إسماعيل بن الإمام جعفر الصادق، والباطنية كانت قد ظهرت أيام حكم المأمون العباسي، وانتشرت في زمان المعتصم^٥.

وقد أسرفت هذه الفرقة في التمسك بباطن الآيات القرآنية دون ظاهرها المعلوم من اللغة، وقالوا: إن نسبة الباطن إلى الظاهر كنسبة اللب إلى القشور متشبهين بقوله تعالى:

١. السيد خليل، نشأة التفسير، ص ٥٥.

٢. الشحات زغلول، الاتجاهات الفكرية في التفسير، ص ٣٠١.

٣. نفس المصدر، ص ٣١٧.

٤. الشحات زغلول، الاتجاهات الفكرية في التفسير، ص ٣٢٧.

٥. عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، وبيان الفرقة الناجية منهم، ص ١٧٠.

﴿فَضْرِبْ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾^١.
وقد أفرَدَ الغزالي كتاباً خاصاً لنقض أفكارهم والتشهير بهم سماً فضائح الباطنية، يقول
في بعض فقراته:

ولمّا عجزوا عن صرف الخلق عن القرآن والسنة صرفوهم عن المراد بهما إلى مخاريق
زخرفوها، واستفادوا إبطال معاني الشرع، وكلّ ماورد من الظواهر في التكاليف والحشر
والنشر والأمور الإلهية، فكلّها أمثلة ورموز إلى بواطن^٢.
وذكر بعضاً من نماذجهم التفسيرية منها :

الزني هو إلقاء نطفة العلم الباطن في نفس من لم يسبق معه عقد العهد.
والاحتلام: هو أن يسبق لسانه إلى إفشاء السر في غير محله، فعليه الغسل، أي تجديد
المعاهدة.

أما نار إبراهيم فهي غضب نمرود لا النار الحقيقية.
وذبح إسماعيل معناه أخذ العهد عليه^٣.

ومثل هذا التفسير لم يجذ رواجاً واسعاً، خاصةً وأنه يخالف النصوص القرآنية مخالفةً
صريحةً، كما ولم يدعمه أصحابه بما يؤثقه من أحاديث النبي ﷺ، أو أحاديث الأئمة من أهل
البيت باعتبارهم من القائلين بإمامة علي والحسين وعلي بن الحسين ومحمد الباقر
وجعفر الصادق عليه السلام.

٥. المنحى الصوفي: وأصحاب هذا المذهب من المتصوفة الذين عرفوا بالاتجاه
الروحي، والذين يغلب عليهم طابع الزهد والتقشف، وقد حاول هؤلاء إخضاع القرآن الكريم
إلى ما يعتقدونه، شأنهم بذلك شأن غيرهم من أصحاب المذاهب المختلفة، وقد جاء
تفسيرهم لآيات القرآن الكريم متميزاً بالرمزية واستعمال الإشارة في التعبير، وهم في ذلك
يلتقون مع الباطنية في بعض المواقف التفسيرية إزاء النصوص، وهم في منحاهم هذا

١. نفس المصدر، ص ١٨١؛ مآهل العرفان للزرقاني، ج ٢، ص ٧٤ والآية: الحديد (٥٧) ١٣.

٢. الغزالي، فضائح الباطنية، تحقيق عبدالرحمن بدوي، ص ٥٥.

٣. الغزالي، فضائح الباطنية، ص ٥٥ وما بعدها.

يستندون إلى ما في القرآن من دعوة للتأمل والتدبر، وإلى ما روي عن رسول الله ﷺ: «لكل آية ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع و...»^١، وبذلك تأولوا آيات القرآن الكريم، وفسروها بما يتناسب ورؤاهم، ومن ذلك تفسير قوله تعالى ﴿وَإِنَّ مِنْ الْجِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾^٢، فذكروا أنَّ مراتب القلوب في القسوة مختلفة فالتى يتفجر منها الأنهار قلوب يظهر عليها الغليان أنوار الروح بترك المذات والشهوات وبعض الأشياء والمشبهة بخرق العادات، كما يكون لبعض الرهبانيتين واليهود.

والتي تَشْقَقُ ﴿فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ﴾ هي التي يظهر عليها في بعض الأوقات عند انخراق الحُجُبِ البشريّة من أنوار الروح فيريه بعض الآيات والمعاني المعقولة كما يكون لبعض الحكماء والتي ﴿يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ ما يكون لبعض أهل الأديان والمِلَل من قبول عكس أنوار الروح من وراء الحُجُبِ، فيقع فيها الخوف والخشية وهذه المراتب مشتركة بين المسلمين وغيرهم^٣.

٣- التفسير اللغوي: وقد تبنت أصحاب هذا المنهج استخدام اللغة كأداة أساسية في فهم النص القرآني واستخلاص معاني الآيات منه باعتباره نصاً أدبياً معجزاً، ومن أشهر أصحاب هذا الاتجاه الفراء (ت ٢٠٧)، ومن ثم جاء أبو عبيده (ت ٢١٠)، وأعقبهم في ذلك ثعلب (ت ٢٩١)، وغيرهم ممن كتبوا في معاني القرآن، وقد أوجد هذا الاتجاه حركة واسعة في مجال الدراسات اللغوية، فظهرت بعد ذلك آثار علمية في غريب القرآن وأمثال القرآن ومصادرها وغيرها^٤، وقد أكثر أصحاب هذا الاتجاه من الاستشهاد بالشعر العربي على الآيات القرآنية، وعَنُوا عناية خاصة باللغة صرفتهم عن الاشتغال بالقصص القرآني وتفصيل القول فيه^٥.

١. الشاطبي، الموافقات، ج ٣، ص ٣٨٢.

٢. البقرة (٢) الآية ٧٤.

٣. نظام الدين النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، ج ١، ص ٣٤٨.

٤. السيد خليل، نشأة التفسير، ص ٥٨.

٥. أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ١٦٨.

وقد أثر هذا الاتجاه تأثيراً خاصاً في استحصال التحليل الذي لا يدع النص مخلقاً أو مطوياً على نفسه دون الاستفادة بكل ما فيه من إثارة لفظية على أخرى أو حرف على آخر، ولعل أول من حفز على انتهاج هذا السبيل هو ابن عباس حينما قال: «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب».

وصف مجمل للبيان

يقع التبيان في عشرة مجلدات ضخمة تحتوي على (٥٣١٢) صفحة، وقد افتتح الشيخ الطوسي تفسيره بمقدمة قصيرة أشار فيها إلى الأسباب التي دعت به أن يكتب هذا التفسير، حيث قال:

إن الذي حملني على الشروع في عمل هذا الكتاب، أنني لم أجد أحداً من أصحابنا - قديماً وحديثاً - من عمل كتاباً يحتوي على تفسير جميع القرآن، ويشتمل على فنون معانيه، وإنما سلك جماعة منهم في جميع ما رواه ونقله وانتهى إليه في الكتب المروية في الحديث، ولم يتعرض أحد منهم لاستيفاء ذلك وتفسير ما يحتاج إليه، فوجدت من شرع في تفسير القرآن من علماء الأمة، بين مطيل في جميع معانيه، واستيعاب ما قيل فيه من فنونه كالطبري وغيره، وبين مقتصر اقتصر على ذكر غريبه ومعاني ألفاظه، وسلك الباقون المتوسطون في ذلك مسلك ما قويت فيه منتهم، وتركوا ما لا معرفة لهم به، فإن الزجاج والفراء ومن أشبههما من النحويين أفرغوا وسعهم في الإعراب والتصريف، ومفضل بن سلمة وغيره استكثروا من علم اللغة واشتقاقات الألفاظ، والمتكلمين كأبي علي الجبائي وغيره صرفوا هممتهم إلى ما يتعلق بالمعاني الكلامية، ومنهم من أضاف إلى ذلك الكلام في فنون علمه، فأدخل فيه ما لا يليق به من بسط فروع الفقه واختلاف الفقهاء كالبلخي وغيره، وأصلح من سلك في ذلك مسلكاً جميلاً مقتصداً محمد بن بحر أبو مسلم الأصفهاني وعلي بن عيسى الرماني، فإن كتابتهما أصلح ما صنف في هذا

١. السيد خليل، دراسات في القرآن، ص ٧٠.

٢. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط ٢، ج ١، ص ٢٤.

المعنى، غير أنهما أطلاا الخطب فيه، وأوردا فيه كثيراً مما لا يحتاج، وسمعت جماعة من أصحابنا - قديماً وحديثاً - يرغبون في كتابٍ مُقتَصِدٍ يجتمع على جميع فنونِ علم القرآن من القراءة والمعاني والإعراب والكلام على المتشابه والجواب عن مطاعن الملحدين فيه وأنواع المبطلين كالمُجَبَّرَةِ والمُشَبَّهَةِ والمُجَسِّمَةِ وغيرهم، وذكر ما يختص أصحابنا به من الاستدلال بمواضع كثيرة منه على صحة مذهبهم في أصول الديانات وفروعها.^١

بناء على ذلك كتب الشيخ الطوسي تفسيره الذي يُمكننا أن نصفه بما يلي:

١. من حيث المنهج استطاع المفسر أن يأتي بتفسيرٍ يعتمدُ على الأثر والمنقول كما يعتمدُ على المعقول، واعتماده الأثر كان يتم وفق ضوابط ومعايير خاصة، أساسها النقد والمحاكمة والترجيح وفي خصوص التفسير يشترط الطوسي مراعاة الأدلة الصحيحة العقلية والشرعية، وبذلك رسم الخطوط العامة لهذا المنهج التفسيري الذي لم يتجاوزها أثناء التفسير، بل ظل ملازماً لها وملتزماً بها في تبيانه.

٢. في بداية كل سورة يريد تفسيرها يشير الطوسي إلى عدد آياتها وينبئه إلى الاختلاف الحاصل بين القراء في العدد إن وجد.

ففي سورة الحج قال: «وهي ثمان وسبعون آية في الكوفي، وست في المدني، وخمس في المكي»^٢

بينما أكد عدم وجود الخلاف في عدد آيات سورة الزخرف فقال: «وهي تسع وثمانون آية بلا خلاف»^٣.

وهكذا يعمل في بداية كل سورة.

٣. ينبئه المفسر إلى المكي والمدني من الآيات في كل سورة، مع ذكر أسماء بعض المفسرين وآراءهم بذلك.

١. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٢.

٢. انظر التبيان، ج ٧، ص ٢٥٥.

٣. نفس المصدر، ج ٩، ص ١٧٧.

ففي سورة المنافقون قال: «مدنيّة بلاخلاف، وهو قول ابن عباس وعطاء والضحاك»^١. وعن سورة عبس قال: «مكيّة في قول ابن عباس والضحاك»^٢. كما بيّن الشيخ الطوسي الأقوال المختلفة في كون الآيات مكيّة أم مدنيّة، كما في سورة الأنفال حيث قال: «هذه السورة مدنيّة في قول قتادة وابن عباس ومجاهد وعثمان»، وقال: «هي أوّل ما نزل على النبي ﷺ»، وحكى عن ابن عباس أنها مدنيّة إلا سبع آيات أوّلها «وَإِنْ يَمْكُرْ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا» إلى آخر سبع آيات بعدها^٣.

ومثل هذا الاختلاف بين المفسرين ذكره الطوسي عند تفسيره لسورة النحل فقال: وهي مكيّة إلا آية هي قوله «وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَغْيٍ مَا ظَلَمُوا». وقال الشعبي: نزلت النحل كلّها بمكة إلا قوله «وَإِنْ عَاقَبْتُمْ...» إلى آخرها. وقال قتادة: من أوّل السورة إلى قوله «كُنْ فَيَكُونُ» مكّي والباقي مدني. وقال مجاهد: أوّلها مكّي وآخرها مدني^٤.

٤. يشير المفسر في أوائل السور أحياناً إلى وجود النسخ أو عدمه في السورة، فهو في تفسيره لسورة السجدة قال: «ليس فيها نسخ ولا منسوخ»^٥ ومثل ذلك قاله في تفسيره لسورة الرعد^٦.

بينما نجده في سورة الأعراف يذكر اختلاف المفسرين حول وقوع النسخ فيها فيقول: «وقال قوم: هي محكمة كلّها، وقال آخرون: حرفان منها منسوخان: أحدهما: قوله «خُذِ الْقَرْعُ» يريد من أموالهم وذلك قبل الزكاة. والآخر: قوله «وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ» نسخ بآية السيف»^٧.

١. نفس المصدر، ج ٥، ص ٧١.

٢. نفس المصدر، ج ٦، ص ٣٥٧.

٣. نفس المصدر، ج ٥، ص ٧١.

٤. نفس المصدر، ج ٦، ص ٣٥٧.

٥. نفس المصدر، ج ٩، ص ١٠١.

٦. نفس المصدر، ج ٦، ص ٢١١.

٧. يريد بها الآية ٥ من سورة التوبة (٩): «فَإِذَا أَنْتَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ

- وقال قوم: ليس واحد منهما منسوخاً، بل لكل منهما موضعٌ والسيف له موضعٌ». وهنا قال الطوسي مرجحاً للرأي الثاني: «وهو الأقوى، لأنَّ النسخَ يحتاج إلى دليل^١».
٥. يشرح المفسر آراء اللغويين والاختلافات الواردة في آرائهم، وقد يردُّ على بعضها، ويرجِّح البعض الآخر، كما وي طرح رأياً خاصاً به مخالفاً بذلك كلَّ الآراء المطروحة^٢ وقد يستعين الشيخ الطوسي بذكر الآراء اللغويَّة لكشف المقصود من الآية ولبيان المعنى المستودع فيها.
٦. يذكر المفسر من الإعراب وآراء النحاة ما يعينه على استيضاح معنى الآية، وفهم المراد منها، وهو في هذا المجال يناقش آراء النحاة، ويردُّ على بعضهم، وقد يرجِّح آراء البعض الآخر، كما يورد أحياناً آراء خاصة به ممَّا يؤكِّد قدرته العالية في هذا الباب^٣.
٧. لا يحظى الشعر عند الطوسي بأهميَّة خاصَّة في تفسيره، وإنَّ أكثر من الاستشهاد به، كما وأنَّه لا يرقى لأن يكون حجة لإثبات حقيقة دينيَّة، وإنَّما يذكره لتأكيد المعنى، أو تأييداً لاستعمال لغوي ضمن السياق القرآني، وقد لا يذكر أسماء الشعراء الذين يستشهد بشعرهم، وربَّما يعود ذلك إلى قِلَّة اكتراثه بهم^٤.
٨. استخدم عدداً من الأمثال ممَّا قالتُه العرب في استيضاح بعض المعاني أو المفاهيم، ولكنَّه لم يُكثر منها^٥.
٩. أكثر من الحديث حول القراءات وبيَّن آراء جمع من القراء والاختلاف في قراءتهم ولكنَّه أجاز القراءة بأيٍّ من القراءات المشهورة، ولم يعترض على واحدةٍ منها^٦.

→ وَأَخْضَرُوهُمْ وَأَقْعَدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ.

١. انظر التبيان، ج ٤، ص ٣٤٠.
٢. انظر صفحة ١٧٥ وما بعدها من هذه الرسالة.
٣. انظر صفحة ١٨٩ وما بعدها من هذه الرسالة.
٤. انظر صفحة ٢١٩ وما بعدها من هذه الرسالة.
٥. انظر صفحة ٢١٧ وما بعدها من هذه الرسالة.
٦. انظر صفحة ٢٠٦ وما بعدها من هذه الرسالة.

١٠. تخفف الشيخ الطوسي في تفسيره من البلاغة، ولم يُسهب في الكلام حولها، وربما كان يشير إليها أحياناً دون عناية مشهودة، ولم أجد في التبيان ما يؤكد اهتمام المفسر بها، كما هو الحال في القراءة أو اللغة والإعراب، وقد ذكرها في موارد معدودة كما في تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَاكِرِينَ﴾^١

فقال:

والمكر وإن كان قبيحاً، فإنما أضافه تعالى إلى نفسه لمزاوجة الكلام، كما قال: «قَمِنَ أَغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَغْتَدَى عَلَيْكُمْ»^٢ وليس باعتداء، وإنما هو جزاء، وهذا أحد وجوه البلاغة، لأنه على أربعة أقسام: أحدها: المزاجية نحو «وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ».

والثاني: المجانسة نحو قوله: «يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ»^٣ بالنصب على مجانسة الجواب للسؤال.

والثالث: المطابقة نحو قوله «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا»^٤ وبالنصب على مطابقة يتبع الجواب للسؤال.

والرابع: المقابلة نحو قوله: «وَجُودٌ يُؤْمِنُ نَاصِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ وَوَجُودٌ يُؤْمِنُ بَابِرَةٌ تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ»^٥.

١١. استعان الشيخ الطوسي في تفسير الآيات بذكر آيات أخرى ليقسرها بعضها ببعض الآخر وفقاً لمبدأ تفسير القرآن بالقرآن^٦ كما واستفاد من السياقات والنظم بين الآيات

١. آل عمران (٣) الآية ٥٤.

٢. البقرة (٢) الآية ١٩٤.

٣. النور (٢٤) الآية ٣٧.

٤. النحل (١٦) الآية ٣٠.

٥. القيامة (٧٥) ٢٢-٢٥.

٦. التبيان، ج ٢، ص ٤٧٦.

٧. انظر صفحة ١٣٣ وما بعدها من هذه الرسالة.

لاستجلاء الكثير من المعاني من خلال ربط الآيات القرآنية بما قبلها من آيات كريمات.
١٢. يُكثر الشيخ الطوسي من ذكر آراء المفسرين، فيُفند بعضها ويناقش بعضها الآخر، ليرد ما يرد عن بيّنة، ويقبل ما يقبل عن بيّنة، وقد كانت الثقة العالية بالنفس تدعوه أحياناً، لأن يخالف جمهور المفسرين داعماً رأيه بالدليل والبرهان.

١٣. رد الشيخ الطوسي على أهل الكتاب وناقشهم في معتقداتهم، كما ناقش أصحاب المدارس الكلامية من الإسلاميين، واعترض على الكثير من مقولاتهم، كما هو الحال في رده على المعتزلة والأشاعرة والخوارج والمجبرة والمشيبة والمجسمة والقائلين بأن المعارف ضرورية وما شاكلهم، كما ودافع بحماس منقطع النظر عن الإمامية ومعتقداتهم.^١
١٤. عند تفسيره للآية القرآنية كان يذكرها ثم يورد ما يتعلق بها من القراءة وأسباب النزول - إن وجدت - واللغة ومن ثم المعنى، وهنا نورد هذا النموذج من تفسيره:
قوله تعالى:

﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾^٢
القراءة:

قرأ ابن كثير والكسائي (وسلوا) بغير همزة، وكذلك كلما كان أمر للمواجهة^٣ في جميع القرآن، الباكون بالهمزة، ولم يختلفوا في ﴿وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾^٤؛ لأنه أمر لغائب، قال أبو علي الفارسي: كلاهما جيد، إن ترك الهمزة أو أثبتها^٥.
النزول:

وقيل في سبب نزول هذه الآية إن أم سلمة قالت: يا رسول الله لانغزو مع الرجال ولنا نصف الميراث، يا ليت كنا رجالاً، فكنا نقاتل معهم، فنزلت هذه الآية في قول مجاهد.

١. انظر الشيخ الطوسي وعقائده الإمامية، ص ٢٧٩، وما بعدها من هذه الرسالة.

٢. النساء (٤) الآية ٣٢.

٣. في المصدر للمواجه.

٤. الممتحنة (٦٠) الآية ١٠.

٥. في المصدر واثباتها.

وقال الزجاج: قال الرجال ليتنا كنّا فضّلنا في الآخرة على النساء، كما فضلنا عليهن في الدنيا، وبه قال السدي.

اللغة:

والتمّني هو قولُ القائل: ليتَ كان كذا لما لم يكن، وليتَ لم يكنْ كذا لما كان، وفي الناس من قال: هو معنى في القلب، وقال الرّماني: هو ما يجب على جهة الاستمتاع به. ومن قال: هو معنى في القلب، قال: ليس هو من قبيل الشهوة، ولا من قبيل الإرادة؛ لأنَّ الإرادة لا تتعلّق إلّا بما يصحّ حدوؤه، والتّمّني قد يتعلّق بما مضى، والشهوة أيضاً كالإرادة في أنّها لا تتعلّق بما مضى.

المعنى:

وظاهر الخطاب يقتضي تحريم تمّني ما فضّل الله به بعضنا على بعض، وقال الفراء: هو على جهة التّذبّ والاستحباب، والأوّل هو حقيقة التّمّني، والذي قلناه هو قولُ أكثر المفسّرين ووجه تحريم ذلك أنّه يدعو إلى الحسد، وأيضاً فهو من دنايا الأخلاق، وأيضاً فإنّ تمّني الإنسان لحال غيره، قد يؤدّي إلى تسخّط ما قسم الله له، ولا يجوز لاحد أن يقول، ليت مال فلان لي، وإنّما يحسن أن يقول: ليت مثله لي.

وقال البلخي: لا يجوز للرجل أن يتمّني إن كان امرأة، ولا للمرأة أن تتمّني لو كانت رجلاً بخلاف ما فعل الله؛ لأنّ الله لا يفعل من الأشياء إلّا ما هو أصلح، فيكون قد تمّني ما ليس بأصلح، أو ما يكون مفسدة، ويمكن أن يقال: إنّ ذلك يحسن بشرط أن لا يكون مفسدة، كما يقول في حسن السؤال^١.

ومثل هذا الطرح في التفسير نجده في أغلب صفحات التبيان عند تفسيره لآيات القرآن

الكريم.

١٥. تجنب الطوسي التكرار المملّ والاختصار المخلّ، وكذلك الإسهاب من غير

ضرورة؛ وبهذا كان المفسّر معتدلاً مقتصدًا في كلّ ما طرح.

وبقى الشيخ الطوسي أحد أولئك الرّواد في التفسير الذين أسدوا خدمة جُلّي لتوضيح

معاني الكتاب العزيز واستجلاء أسرارهِ، وفي ذلك يصرّح أبو علي الفضل بن الحسن

الباب الثاني: منهجية الشيخ الطوسي في تفسيره / ٩٣

الطبرسي (٥٤٨)، الذي هو أحد تلامذة الشيخ الطوسي وصاحب تفسير مجمع البيان، حيث يقول في معرض وصفه للتبيان:

إنَّ الكتابَ الذي يُقتبسُ منه ضياءُ الحقِّ ويلوحُ عليه رواءُ الصدقِ، قد تضمَّنَ من المعاني الأسرارَ البديعةَ، واحتضنَ من الألفاظِ اللغةَ الوسيعةَ، ولم يقتنع بتدوينها دون تبیینها، ولا بتثميقها دون تحقيقها^١.

وبهذا يكون التبيان أولَ محاولةٍ تفسيريةٍ كاملةٍ عند الشيعة الإمامية التي لازالت موضعَ تقديرِ العلماء وإجلالهم.

١. الطبرسي. مجمع البيان، ج ١، ص ١٠.

الفصل الثاني:

الجانب العقلي في التبيان

إن معرفة الطرق التي يسلكها المفسر - أي مفسر - لتبيان المعنى المراد من النص القرآني، تُسهم مساهمةً حادّةً وفعالةً في استيضاح منهجه في التفسير ومنحاه في استنطاق آيات الكتاب العزيز.

ولعلّ الحديث حول مسلكي الرأي والأثر عند الشيخ الطوسي، والمحصلة النهائية التي نستخلصها من طبيعة التفاعل القائم بين المسلكين، والعلاقة الناشئة من خلال ربط أحدهما بالآخر، سوف تُسلط الأضواء على منهجية مفسرنا، وتُعيننا بالتالي على تحديد تلك المنهجية، والتعرف على خصائصها ومميزاتها الأساسية؛ ولذلك جهدتُ في أن أعرض للجانب العقلي في التبيان بفصل خاص، ثم خصّصتُ الحديث في الفصل التالي للجانب الأثري من التفسير عند الطوسي، مبيّناً طريقتَهُ في تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، بعدها تحدّثتُ عن استخدام الشيخ الطوسي للجانب اللغوي في الكشف عن مدلول الآيات القرآنية ومعانيها، والصفحات التالية في هذا الباب ستوضّح منهج الطوسي في التفسير وأسلوب تناوله للآيات القرآنية الكريمة وطريقته في التعامل مع النص القرآني لمعرفة معناه.

أكّد الشيخ الطوسي على أهمية التفكير، واعتمد أسلوب النظر في فهم النصوص القرآنية

واستعمال العقل في معرفة آيات الله وأحكامه، وقد حفل التبيان بالعديد من الإشارات التي تنم عن المنهجية العقلية التي كان يتبعها مفسرنا في تصديده لتفسير آيات الكتاب العزيز والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. موقف الطوسي من النظر والاستدلال في آيات الله

تبني الشيخ الطوسي موقفاً مؤيداً لاستخدام العقل والنظر في فهم أمور الشريعة، وقد أورد الكثير من الردود في تفسيره على الذين يقولون بحرمة النظر، كما استدلل بالقرآن على صحة رأيه القائل بضرورة النظر وإعمال العقل، وهنا نورد بعض الأمثلة التي امتلأ بها تفسير التبيان منها:

مثال:

في تفسيره للآية الكريمة:

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^١

قال الشيخ الطوسي:

والمثل ذكر سائر يدل على أن سبيل الثاني سبيل الأول، فذكر الله آدم بأن أنشأه من غير والد، يدل على أن سبيل الثاني سبيل الأول في باب الإمكان والقدرة، وفي ذلك دلالة على بطلان قول من حرّم النظر؛ لأن الله تعالى احتجّ به على المشركين، ولا يجوز أن يدلهم إلا بما فيه دليل، فقياس خلق عيسى من غير ذكر كقياس خلق آدم، بل هو فيه أوجب؛ لأنه في آدم من غير أنثى ولا ذكر^٢.

مثال: وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^٣

قال الطوسي:

١. آل عمران (٣) الآية ٥٩.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٤٨٢.

٣. الملك (٦٧) الآية ٢٢.

وفي الآية دلالة على وجوب النظر في الدين لأنه تعالى ضرب المثل بالناظر في ما يسلكه، حتى خلس إلى الطريق المستقيم، فمدحه بهذا، وذم التارك للنظر مكباً على وجهه، لا يثق بسلامة طريقه^١.

مثال: وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْقَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾^٢

قال الطوسي:

وفي الآية دلالة على صحة استعمال النظر؛ لأن الله (تعالى) أقام الحجة على المشركين بقياس النشأة الثانية على النشأة الأولى؛ وأنه يلزم من أقر بالأولى أن يقر بالثانية^٣.

كما وقد تبني الشيخ الطوسي مبدأ الأخذ بالقياس العقلي واعتباره حجة، كما في تفسيره لقوله تعالى:

﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّبَ الْمُتَوْتِينَ﴾^٤

فقال: وفي الآية دلالة على صحة القياس العقلي، وهو أن من قدر على إحياء الإنسان قادر على إحيائه بعد الإماتة^٥.

وفي الوقت الذي نجد الشيخ الطوسي يدل على صحة القياس العقلي، نجده لا يقر بصحة القياس في الشريعة، فيقول عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿...فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾^٦

ومن استدلل بهذه الآية على صحة القياس في الشريعة فقد أبعده؛ لأن الاعتبار ليس من القياس في شيء وإنما معناه الاتعاط ولا يليق بهذا الموضع قياس في الشرع؛ لأنه لو قال

١. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٦٨ و ٦٩.

٢. يس (٣٦) الآية ٧٧.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٤١٨.

٤. القيامة (٧٥) الآية ٤٠.

٥. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٢٠٣.

٦. الحشر (٥٩) الآية ٢.

بعد قوله: (يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ) فقيسوا الأرز على الحنطة لما كان كلاماً صحيحاً، ولا يليق بما تقدم، وإنما يليق بما تقدم الاعتاض والانزجار عن مثل أفعال القوم من الكفر بالله.^١

٢. رفضه للفكرة القائلة بأن المعارف ضرورية
وقد استدلل المفسر بأسلوب عقلي رائع على القائلين بها وفند مزاعمهم، ومن ذلك قوله عند تفسيره للآية الكريمة:

﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^٢
فقال:

وفي الآية دلالة على بطلان قول من قال: إن المعارف ضرورة؛ لأنها لو كانت ضرورة لما جاز أن يدعواهم إلى خلافها، كما لا يدعواهم إلى خلاف ما هم مضطرون إليه من أن السماء فوقهم والارض تحتهم، وما جرى مجراه مما يعلم ضرورة.^٣

كما ورد الشيخ الطوسي على القائلين بأن المعارف ضرورة عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾^٤

فقال: «وفي قوله اشمازت قلوبهم دليل على فساد قول من يقول: المعارف ضرورة». وقال الطوسي عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾^٥

وفيها دلالة على وجوب المعرفة، وأنها ليست ضرورية؛ لأن الله تعالى بين الحجاج

١. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٥٥٨.

٢. البقرة (٢) الآية ١٦٩.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٧٤.

٤. الزمر (٣٩) الآية ٤٥.

٥. المائدة (٥) الآية ١٠٤.

عليهم في هذه الآية، ليُعرفوا صحّة ما دعا الرسول إليه، ولو كانوا يُعرفون الحق ضرورةً لم يكونوا مقلّدين لآبائهم، وكان يجب أن يكون آباؤهم أيضاً عارفين ضرورةً ولو كانوا كذلك لما صحّ الإخبار عنهم بأنهم لا يعلمون شيئاً ولا يهتدون، وإنما نفى عنهم الاهتداء والعلم معاً، لأنّ بينهما فرقاً، وذلك أن الاهتداء لا يكون إلا عن بيان وحجّة^١.

٣. رفضه التقليد في أصول الدين

رفض الشيخ الطوسي التقليد في الأمور الاعتقاديّة شأنه في ذلك شأن كلّ أتباع المذهب الإمامي القائل بعدم صحّة الاعتقاد المبني على التقليد والاتكال على تقليد المريّين أو الآباء:

بل يجب على الإنسان بحسب الفطرة العقلية المؤيّدة بالنصوص القرآنيّة أن يفحص ويتأمّل في أصول اعتقاداته المسماة بأصول الدين، التي أهمّها التوحيد والنبوة والإمامة والمعاد، ومن قلّد آباءه أو نحوهم في اعتقاده هذه الأصول فقد ارتكب شططاً وزاغ عن الصراط المستقيم، ولا يكون معذوراً أبداً^٢.

وقد أكّد الشيخ الطوسي رفضه التقليد في ثنايا تفسيره، وردّ على القائلين به في أكثر من مناسبة، فهو عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أَثَمَةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾^٣

قال:

والتقليد قبيح بموجب العقل، لأنّه لو كان جائزاً للزم فيه أن يكون الحق في الشيء ونقيضه، فيكون عابد الوثن يقلّد أسلافه، وكذلك يقلّد أسلافه اليهودي والنصراني والمجوسي، وكلّ فريق يعتقد أنّ الآخر على خطأ وضلال، وهذا باطل بلا خلاف، فإذا

١. الطوسي، التبيان ج ٤، ص ٣٩ - ٤٠.

٢. المظفر، عقائد الإمامية، ص ٣٢.

٣. الزخرف (٤٣) الآية ٢٣.

لابد من الرجوع إلى حجة عقل أو كتاب منزل من قبل الله تعالى^١.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ
أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^٢

قال:

وفي الآية حجة على أصحاب المعارف وأهل التقليد لأنه ذمّ الفريقين، ولو كان الأمر
على ما يقولون لما توجه عليهما الذم^٣.

وفي تفسيره قوله تعالى:

﴿قُلْ هَلْ شُهِدَاءُ كُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ
أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَغْدِلُونَ﴾^٤

قال:

معنى هذه الآية أنّ الحجاج بأن الطريق الموصول إلى صحة مذهبهم غير مستند....؟ إذا
لم يثبت من جهة حجة عقل ولا سمع، وما لم يصح أن يثبت من أحد هذين الوجهين باطل
لامحالة^٥.

ثم يردف الطوسي قائلاً:

وفي الآية دلالة على فساد التقليد؛ لأنه لو كان التقليد جائزاً لمطالب الله الكفار بالحجة
على صحة مذهبهم، ولما كان عجزهم على الإتيان بها دلالة على بطلان ما ذهبوا إليه^٦.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

١. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ١٩٠.

٢. الأعراف (٧) الآية ٢٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٣٨٣.

٤. الأنعام (٦) الآية ١٥٠.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٣١٢.

٦. نفس المصدر، ص ٣١٣.

الباب الثاني: منهجية الشيخ الطوسي في تفسيره / ١٠١

﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا...﴾^١
قال الطوسي: «وفي الآية دلالة على فساد قول من يقول بالتقليد وتحريم النظر
والججاج».

وقد هاجم الشيخ الطوسي من يرفض المناظرة والججاج في الدين والدعوة إلى توحيد
الله تعالى فقال:

أخبر الله تعالى أن الحُجج التي ذكرها إبراهيم لقومه آتاه الله إياه، وأعطاه إياه بمعنى أنه
هداه لها، فإنه احتج بها بأمر الله ورضيها منه وصوبه فيها، ولهذا جعلها حجة على
الكفار... وفي ذلك دلالة على صحة الحاجة والمناظرة في الدين والدعاء إلى توحيد
الله والاحتجاج على الكافرين لأنه تعالى مدح ذلك واستصوبه ومن حرم الججاج فقد
ردّ صريح القرآن^٢.

٤. تأكيد على أهمية العقل واعتباره حجة

أكد الشيخ الطوسي من خلال تفسيره لآيات الكتاب العزيز على أهمية العقل واعتباره
الحجة الأقوى فيما يعتقده الإنسان ويعتد به. وهو ما يراه الإمامية، حيث يقولون:
إن عقولنا هي التي فرضت علينا النظر في الخلق ومعرفة خالق الكون، كما فرضت
علينا النظر في دعوى من يدعي النبوة وفي معجزته^٣.

ومن هنا نجد الشيخ الطوسي يقول عند تفسيره الآية الكريمة:

﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^٤

هذه الآية الكريمة تدل على أشياء:

أحدها: على بطلان التقليد وصحة الاستدلال في أصول الدين؛ لأنه حث ودعا إلى

١. الأنعام (٦) الآية ٨١.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١٩٢.

٣. المظفر، عقائد الإمامية، ص ٣١.

٤. النساء (٤) الآية ٨٢.

التدبر، وذلك لا يكون إلا بالفكر والنظر.
 الثاني: يدل على فساد مذهب من زعم أن القرآن لا يفهم معناه إلا بتفسير الرسول من
 الحسوية والمجبرة لأنه تعالى حث على تدبره ليعملوا به^١.
 وعند تفسيره للآية الكريمة:

﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا
 حَكِيمًا﴾^٢

أكد الشيخ الطوسي على حجية العقل وأهميته، فقال:
 فأما من لم يعلم من حاله أن له في إنفاذ الرسل إليه لطفاً فالحجة قائمة عليه بالعقل، وأدلته
 على توحيده وصفاته وعدله، ولو لم تقم الحجة بالعقل ولا قامت إلا بإنفاذ الرسل لفسد
 ذلك من وجهين:

أحدهما: إن هدف الرسل لا يمكن العلم به إلا بعد تقدم العلم بالتوحيد والعدل، فإن كانت
 الحجة لم تقم عليه بالعقل، فكيف الطريق له إلى معرفة النبي ﷺ وصدقه؟
 والثاني: إنه لو كانت الحجة لا تقوم إلا بالرسول لاحتاج الرسول أيضاً إلى رسول آخر،
 حتى تقوم عليه الحجة، والكلام في رسوله كالكلام في هذا الرسول، ويؤدي ذلك إلى
 ما لا يتناهى، وذلك فاسد^٣.

ويصرح الشيخ الطوسي على ضرورة التدبر في القرآن الكريم فيقول عند تفسيره لقوله
 تعالى:

﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾^٤
 معناه أفلا يتدبرون القرآن بأن يتفكروا فيه ويعتبروا به، أم على قلوبهم قفل يمنعهم من
 ذلك تنبيهاً لهم على أن الأمر بخلافه، وليس عليها ما يمنع من التدبر والتفكير والتدبر في
 النظر في موجب الأمر وعاقبته وعلى ذلك دعاهم إلى تدبر القرآن.

١. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٢٧٠.

٢. النساء (٤) الآية ١٦٥.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٣٩٥.

٤. محمد (٤٧) الآية ٢٤.

الباب الثاني: منهجية الشيخ الطوسي في تفسيره / ١٠٣

وفي ذلك حجة على بطلان قول من يقول: لا يجوز تفسير شيء من ظاهر القرآن إلا بخبرٍ وسمع^١.

وهذا مما يؤكد وبشكل جليّ أنّ الشيخ الطوسي يتبنّى منهجيةً عقليةً في تفسيره، إضافة إلى اعتماده على المأثور الصحيح.

٥. وجود بعض الإشارات العلمية في تفسير التبيان

فقد تضمّن التبيان على إشارات علمية تنمّ عن الروح العلمية التي اتّسمت بها ثقافة الشيخ الطوسي، وتوحي بانتهاجه منهجاً عقلياً منفتحاً على ما في الكون من معارف وعلوم، ومن ذلك قبوله لفكرة كروية الأرض.

فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً﴾^٢

قال:

واستدلّ أبو علي الجبائي بهذه الآية، على أنّ الأرض بسيطة ليست كرة، كما يقول المنجمون والبلخي بأن قال: جعلها فراشاً، والفراش البساط، بسط الله تعالى إياها، والكرة لا تكون مبسوطة، قال: والعقل أيضاً يدلّ على بطلان قولهم؛ لأنّ الأرض لا يجوز أن تكون كروية مع كون البحار فيها؛ لأنّ الماء لا يستقرّ إلا فيما له جنبان يتساويان؛ لأنّ الماء لا يستقر فيه كاستقراره في الأواني، فلو كانت له ناحية في البحر مستعيلة على الناحية الأخرى لصار الماء من الناحية المرتفعة إلى الناحية المنخفضة، كما يصير كذلك إذا امتلأ الإناء الذي فيه الماء.

وهنا ردّ الشيخ الطوسي على الجبائي قائلاً:

وهذا لا يدلّ على ما قاله؛ لأنّ قول من قال: الأرض كروية، معناه أنّ لجميعها شكل الكرة.^٣

١. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٣٠١.

٢. البقرة (٢) الآية ٢٢.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ١٠٣.

مثال آخر عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿...ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^١

قال:

وقال الرّماني:

السماءات غير الأفلاك؛ لأنّ الأفلاك تتحرك وتدور، وأمّا السماءات لا تتحرك ولا تدور لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُنْزِلُ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ وهذا لبس؛ لأنّه يمتنع أن تكون السماءات هي الأفلاك، وإن كانت متحركة؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿يُنْزِلُ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ معناه لا تنزول عن مراكزها التي تدور عليها، ولولا إمساكها لهوثة...؟ بما فيها من الأعمال سفلًا^٢.

مثال ثالث:

لم يستبعد الشيخ الطوسي فكرة نشوء السحاب من تبخر مياه الأرض، ويتّضح ذلك من

تفسيره لقوله تعالى:

﴿...وَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَغْدَةً مَوْتِهَا...﴾^٣

فقال في معرض طرحه لآراء المفسرين:

فإن قيل: هل السحابُ بخاراتٌ تصعدُ من الأرض؟

قلنا: ذلك جائزٌ لا يقطعُ به، ولا مانعٌ أيضاً من صحته من دليلٍ عقليّ^٤.

٦. موقف الشيخ الطوسي من عقائد الإماميّة

استطاع الشيخ الطوسي أن يدعم مذهبه الإمامي بكلّ ما أوتي من حولٍ وقوّةٍ وقدرةٍ

علميّةٍ ومنهجٍ عقليّ رصينٍ مستفيداً من آيات الكتاب العزيز لبيان صواب وجهات النظر

١. البقرة (٢) الآية ٢٩.

٢. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ١٢٧.

٣. البقرة (٢) الآية ١٦٤.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٥٨.

التي يؤمن بها الإمامية في التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد وكل ما يتصل بها من فروع ومسائل كالتيقن وعصمة النبي ﷺ والأئمة والتمتع، وكذلك مسألة خلق القرآن وغيرها، وقد دافع الشيخ الطوسي عنها دفاعاً متمسكاً بالحماس والقناعة الثابتة، وردّ كل الإشكالات والأقوال التي كانت تُثار حول تلك المسائل، وبما يؤكد منهجه المتطور وإبداعه والقدرة على المناظرة والحوار، فأعطى كل موضوع من موضوعات العقائد لدى الإمامية ما يستحقّه من الحديث، وكانت النزعة العقلية بارزة إلى حد كبير في كل ما تحدّث به الشيخ الطوسي، وقد أفردنا لموقف الشيخ الطوسي من عقائد الإمامية فصلاً خاصاً وبشيء من التفصيل تحت عنوان (الشيخ الطوسي وعقائد الإمامية).

٧. ردوده على المفسرين ومناقشته لآرائهم

تعرّض الشيخ الطوسي لآراء جملة من المفسرين، وأشكل على الكثير من آرائهم وأقوالهم التي عرضوها في تفاسيرهم، وقد تناول في التبيان كلاً من تفسير البلخي والطبري والرماني والجبائي، وبيّن الأخطاء التي وقعوا فيها عند تفسيرهم لآيات القرآن الكريم، وردّهم ردّاً عقلياً هادئاً، وقد يتّضح لنا - من خلال متابعتنا لتصدّيه لهم - منهجه العقلي في التفسير حيث كان يعرض رأي المفسّر، ثم يأتي عليه بالنقد فيسندّه بالدليل والحجّة، ثم يعرض رأيه مدعوماً بالدليل والحجّة أيضاً.

وقد كان يعمد أحياناً إلى ترجيح رأي لأحد المفسرين على آراء غيره، ويدعم الرأي الذي يميل إليه بما يملكه من حجّة ودليل، وبهذا يكون الشيخ الطوسي قد أتحف المكتبة الإسلامية بالعديد من الآراء التي قالها المفسرون القدامى، والتي لولا ذكره لها لضاعت مع ما ضاع من تراث فكري وثقافي إسلامي، ولم نحصل على شيء منها بغير ذكره لها. وهنا نورد بعضاً من ردوده ومناقشاته لآراء جملة من المفسرين:

١. الطوسي والبلخي

ردّ الشيخ الطوسي على البلخي في مواضع كثيرة من التبيان نعرض بعضاً منها: ففي

تفسيره لقوله تعالى:

﴿...رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا...﴾^١

قَالَ:

كان يجوز أن يؤاخذ الله العبد بما يفعله ناسياً أو ساهياً، ولكن تفضل بالعفو في قوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^٢، ذكر ذلك البلخي وهذا غلط؛ لأنه كما لم يجز تكليف فعله ولا تركه لم يجز أن يؤاخذ به ولا يشبه ذلك المتولد الذي لا يصح تكليفه بعد وجود سببه لأنه لا يجوز أن يتعمد سببه وليس كذلك ما يفعله من جهة السهو والنسيان^٣

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾^٤

قال الطوسي:

واستدل أبو القاسم البلخي بهذه الآية على أن العوض دائم بأن قال: بين الله تعالى أنه يحشر الحيوان كلها ويعوضها، فلو كان العوض منقطعاً لكان إذا أماتها استحقت أعواضاً آخر على الموت وذلك بتسلسل، فدل على أنه دائم، وليس هذا بشيء؛ لأنه يجوز أن يميت الله الحيوان على وجه لا يدخل عليهم الألم، فلا يستحقون عوضاً ثانياً، فالأولى أن يقول: إن دام تفضلاً منه تعالى^٥.

وفي تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَضْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾^٦

قال الطوسي:

وقال البلخي: في الآية دلالة على أنه لا ينصرف أحد عن المعصية إلا بلطف الله عز وجل؛

١. البقرة (٢) الآية ٢٨٦.

٢. البقرة (٢) الآية ٢٨٦.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٨٥ و ٣٨٦.

٤. فاطر (٣٥) الآية ٢٤.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١٣٠.

٦. يوسف (١٢) الآية ٣٣.

الباب الثاني: منهجية الشيخ الطوسي في تفسيره / ١٠٧

لأنه لو لم يعلم ذلك لما صحَّ خبره به، وليس في الآية ما يدلُّ على ذلك، بل فيها ما يدلُّ على أن يوسف كان لطفً، ولولاه لفعل المعصية، وأما أن يدلَّ على أنه لا أحد ينتهي عن معصية إلا بلطفٍ، فلا^١.

وفي معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^٢ قال الطوسي:

وسأل البلخي نفسه فقال: إذا قلت: إنَّ من اعتقد الشيء على ما هو به تقليداً أو تخميناً أو تنجيماً يكون عالماً، فلو أنَّ الإنسانَ اعتقد أنَّ امرأةً تلد ذكراً أو أنثى أو رجلاً يموت في بلدٍ بعينه، ويكسب في الغد كذا، فوافق ذلك اعتقاده فيجب أن يكون عالماً، ويبطل الاختصاص في الآية.

وأجاب: «إنَّ ذلك وإن كان جائزاً فإنه لا يقع لظاهر الآية».

فردَّه الطوسي بقوله:

وهذا غير صحيح؛ لأنَّ من المعلوم ضرورة أنَّ الإنسان يُخبر شيئاً فيعتقد فيه يكون على ما يعتقد من هذه الأشياء الخمسة، وإنَّما لا يكون علماً؛ لأنَّه لا تسكن نفسه إلى ذلك، فأما المنع من وقوعه فمعلوم خلافه^٣.

٢. الطوسي والطبري

كما ردَّ الشيخ الطوسي في التبيان على الطبري وآرائه في التفسير ومن ذلك نذكر ما يأتي:

قال الشيخ الطوسي عند تفسيره للآية الكريمة:

١. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ١٣٥.

٢. لقمان (٣١) الآية ٣٤.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٢٦٠، ٢٦١.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^١

وقال ابن عباس: نزلت في قوم بأعيانهم من أحرار اليهود ذكرهم بأعيانهم من اليهود الذين حول المدينة، وقال قوم: نزلت في مشركي العرب. واختار الطبري قول ابن عباس والذي نقوله: إنه لا بد أن تكون الآية مخصوصة؛ لأن حملها على العموم غير ممكن؛ لأننا علمنا أن في الكفار من يؤمن، فلا يمكن العموم، وأما القطع على واحد مما قالوه فلا دليل عليه.^٢

وقد لا يرد الشيخ الطوسي أحياناً بنفسه على الطبري، وإنما يكتفي بذكر ما رده به غيره من المفسرين، كما هو الحال في تفسير قوله تعالى:

﴿وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ﴾^٣

فقال الطوسي:

وقال الأخفش وعد بإتمام أربعين ليلة أو انقضاء أربعين ليلة كقولك:

اليوم أربعون يوماً منذ خرج فلان واليوم يومان؛ أي تمام يومين.

وقال الطبري: لا يجوز ما قاله الأخفش؛ لأنه خلاف ظاهر التلاوة وما جاءت به الرواية.

وهنا نجد الشيخ الطوسي يتبنى رأياً للرمانى ويستشهد به للرد على ما قاله الطبري في

رده على الأخفش فيقول مفسرنا:

قال الرمانى: في هذا - أي رأي الطبري - غلط ظاهر، إن الوعد لا يتصل وقوعه في

الأربعين كلها، إذا كان الوعد هو الإخبار الموعد بما فيه النفع، فلم يكن ذلك الخبر في

أول تلك المدة، فلا يدل على ذلك أن يكون التقدير على ما قاله الأخفش، أو على وعدناه

إقامة أربعين ليلة للمناجاة أو غيبته أربعين ليلة من قومه للمناجاة، وما أشبه ذلك من

التقدير.^٤

ورد الطوسي رأياً للطبري كان قد أورده عند تفسيره لقوله تعالى:

١. البقرة (٢) الآية ٦.

٢. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٦١.

٣. البقرة (٢) الآية ٥١.

٤. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٢٣٣.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَاسْمُهُ فِي خَرَابِهَا﴾^١

فقال: وقال ابن زيد والبلخي والجبائي والرماني: المراد به مشركي العرب، وضعف هذا الوجه الطبري من بين المفسرين بأن قال: إن مشركي قريش لم يسعوا قط في تخريب مسجد الحرام، وهذا ليس بشيء؛ لأن عمارة المساجد بالصلاة فيها، وخرابها بالمنع من الصلاة فيها.^٢

ورد عليه أيضاً عند مروره على ذكر الشهادة في قوله تعالى:

﴿...وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا...﴾^٣

فقال وهو يعرض الآراء التي قيلت فيها:

الثالث في رواية عن ابن عباس والحسن وأبي عبد الله عليه السلام لإقامتها وإثباتها، وهو أعم فائدة.

وقال الطبري: لا يجوز إذا دعوا لإقامتها؛ لأن قيل أن يشهدوا لا يوصفون بأنهم شهداء، وهذا باطل؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَأَشْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾ فسماهما شاهدين قبل إقامة الشهادة.^٤

ورد الشيخ الطوسي في موضع آخر على الطبري وهو يفسر قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^٥

فقال:

وقال الطبري: إنه لا يجوز تأويل من قال: أن تقبل توبتهم عند حضور موتهم. قال: لأنه لا خلاف بين الأمة، إن الكافر إذا أسلم قبل موته بترقة عين في أن حكمه حكم الإسلام في وجوب الصلاة عليه وموارثته ودفنه في مقابر المسلمين وإجراء جميع أحكام الإسلام عليه، ولو كان إسلامه غير صحيح لما جاز ذلك.

١. البقرة (٢) الآية ١١٤.

٢. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤١٦.

٣. البقرة (٢) الآية ٢٨٢.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٧٥، الآية: البقرة (٢) ٢٢٨.

٥. آل عمران (٣) الآية ٩٠.

وهنا ردّ الشيخ الطوسي عليه بقوله:

وهذا الذي قاله ليس بصحيح؛ لأنّه لا يمتنع أن تتعبّد بإجراء أحكام الإسلام عليه، وإن كان إسلامه على وجه من الإلجاء لا يثبت معه استحقاق الثواب عليه، كما أننا تعبّدنا بإجراء أحكام الإسلام على المنافقين وإن كانوا كفّاراً. وإنّما لم يجز قبول التوبة في حال الإلجاء إليه لأنّ فعل الملجأ كفعل المكره في سقوط الحمد والذم،^١ وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ الشَّيْئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾^٢.

٣. الشيخ الطوسي والرماني

وقد تصدّى الشيخ الطوسي للردّ على الرماني في آرائه التي كان يتبنّاها، ومن ذلك نور الأمثلة التالية:

قال الرماني: النسخ الرفع لشيء قد كان يلزمه العمل به إلى بدل، وذلك كنسخ الشمس بالظل؛ لأنّه يصير بدلاً منها في مكانها.

فردّ الطوسي عليه بقوله:

وهذا ليس بصحيح؛ لأنّه ينتقض بمن تلزمه الصلاة قائماً، ثم يعجز عن القيام فإنّه يسقط عنه القيام لعجزه، ولا يسمّى العجز ناسخاً ولا القيام منسوخاً وينتقض بمن يستبيح بحكم العقل عند من قال بالإباحة، فإذا ورد الشرع يخطّره لا يقال الشرع نسخ حكم العقل، ولا حكم العقل يوصف بأنه منسوخ.^٣

واعترض الطوسي على فصل الرماني بين العلم والمعرفة بأن قال:

المعرفة هي التي يتبيّن بها الشيء من غيره على جهة التفصيل، والعلم قديمتيّ به الشيء عن طريق الجملة دون التفصيل كعلمك بأنّ زيداً في جملة العشرة، وإن لم تعرفه بعينه وإن فصلت بين الجملة التي هو فيها والجملة التي ليس هو فيها.

فاعترضه الشيخ الطوسي قائلاً:

١. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٥٢٧.

٢. النساء (٤) الآية ١٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٣٩٣.

وهذا غير صحيح، لأن المعرفة أيضاً قديمتيّز بها الشيء على طريق الجملة، فلا فرق بينهما^١.

كما خطأ الشيخ الطوسي الرّماني عند تفسيره لقوله تعالى:
﴿وَالْهَيْكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^٢
حيث يقول:

ومعنى إله: إنّه يحقّ له العبادة، وغلط الرّماني، فقال: هو المستحقّ للعبادة، ولو كان كما قال لما كان تعالى إلهاً فيما لم يزل؛ لأنّه لم يفعل ما يستحقّ به العبادة، ومعنى ما قلناه: إنّه قادرٌ على ما إذا فعله استحقّ به العبادة^٣.

كما إنّنا نجد الشيخ الطوسي في موضع آخر يردّ على الرّماني حين أشكل على البلخي وهو يقول: «لا يجوزُ الوعدُ والوعيدُ بغير شرط؛ لأنّ فيه يأساً من الإيمان أو الكفر، وذلك بمنزلة الصدّ عنه».

وقال الرّماني:

وهذا لا يصحّ من قبل أنّ السورة قد دلّت على معنى الوعد من غير شرطٍ يوجبُ الشكّ، فلو كان في قطع الوعيدِ بأسٌ بمنزلة الصدّ عن الإيمان لكان في قطع الوعدِ بأمانٍ ما يوجب الاتكال عليه دون ما يلزم من الاجتهاد، والذي يخرج من ذلك أنّ العقاب من أجل الكفر كما أنّ الثواب من أجل الإيمان.

فردّ الشيخ الطوسي على الرّماني قائلاً:

وهذا ليس بشيء، لأنّ للبلخي أن يشرط الوعد بالثواب بانتفاء ما يبطله من الكبائر، كما أنّه شرط الوعيد بالعقاب بانتفاء ما يزيله من التوبة فقد سوى بين الأمرين^٤.

كما اعترض الشيخ الطوسي على الرّماني وهو يتحدث عن قبح الجهل فقال:

١. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٢٢، ٢١.

٢. البقرة (٢) الآية ١٦٣.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٥٣.

٤. نفس المصدر، ج ٢، ص ٤٠٦.

وقال الرّماني: إنّما يكون قبيحاً - يعني الجهل - إذا وقع عن تعمّدٍ، فأما إذا وقع غلطاً أو سهواً لم يكن قبيحاً ولا حسناً.
فردّ عليه الطوسي بقوله:
وهذا ليس بصحيح؛ لأنّ استحقاقَ الذمّ عليه يشترط بالعمد فأما قبحه فلا كما نقوله في الظلم سواء.^١

٤. الشيخ الطوسي والجبائي

هذا وقد أكثر الشيخ الطوسي من ردوده واعتراضاته على الجبائي، وهو يطرح آراءه في جملة من المسائل المختلفة، نذكر هنا بعضها:
في مسألة صاحب موسى قال الجبائي:
لا يجوز أن يكون صاحبُ موسى الخضر؛ لأنّ خضراً كان من الأنبياء الذين بعثهم الله من بني إسرائيل بعد موسى.
قال: ولا يجوز أيضاً أن يبقى الخضر إلى وقتنا هذا، كما يقوله من لا يدري؛ لأنّه لانبى بعد نبينا؛ ولأنّه لو كان لعرّفه الناس ولم يخف مكانه.
وقد ردّ عليه مفسرنا بقوله:

وهذا الذي ذكره ليس بصحيح؛ لأنّا نعلم أولاً أنّ خضراً كان نبياً، ولو ثبت ذلك لم يمنع أن يبقى إلى وقتنا هذا؛ لأنّ تبقّيته في مقدور الله تعالى، ولا يؤدّي إلى أنّه نبى بعد نبينا؛ لأنّ نبوّته كانت ثابتة قبل نبينا، وشرعه - إن كان شرعاً خاصاً - فإنّه منسوخٌ بشرع نبينا ﷺ، وإن كان يدعو إلى شرع موسى ﷺ، أو من تقدّم من الأنبياء، فإنّ جميعه منسوخٌ بشرع نبينا ﷺ، فلا يؤدّي ذلك إلى ما قال، وقوله لو كان باقياً لرؤي ولعرف غير صحيح، لأنّه لا يمنع أن يكون بحيث لا يتعرّف إلى أحد منهم، وإنّ شاهدوه لا يعرفونه.^٢

وفي تفسيره لقوله تعالى:

١. نفس المصدر، ص ٤٩٦.

٢. الطوسي، التبيان ج ٧، ص ٧٣.

الباب الثاني: منهجية الشيخ الطوسي في تفسيره / ١١٣

﴿وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَأَدْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾^١

اعترض شيخنا الطوسي على الجبائي عندما قال:
إنه خاف عليهم حسد الناس لهم، وأن يبلغ الملك قوتهم وشدة بطشهم، فيقتلهم خوفاً على ملكه، وأنكر العين وقال: لم تثبت بحجة، وإنما هو شيء يقوله الجهال العامة.
فرد الطوسي عليه قائلاً:

والذي قال غير صحيح في أمر العين، بل غير منكر أن يكون ما قال المفسرون صحيحاً، وقدروي عن النبي ﷺ أنه قال: «العين حق» وأنه عوذ الحسن والحسين ﷺ، فقال في عودته: «وأعيذكما من كل عين لامة»، وقدرويت فيه أخبار كثيرة، وقد جرت العادة به.^٢
وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿أُوْكَذِّبَتْ رُسُلُكَ مِنْ قَبْلِ هَٰذَا بِآيَاتِنَا فَكُنْ مِنْ الْخَاسِرِينَ﴾^٣
قال:

وقوله «قاماته الله مائة عام ثم بعثه» قال أبو علي: لا يجوز أن يكون الذي أماته ثم أحياه نبياً؛ لأن الله تعالى عجب منه، ولولا ذلك لجاز أن يكون نبياً على أنه شك في ذلك قبل البلوغ لحال التكليف، ثم نبئ فيما بعده، وعلى هذا لا يمنع أن يكون نبياً في ماقدم، والأول أقوى وأقرب، ويجوز هذه الآية أن تكون في غير زمان نبوي.
وقال الجبائي: لا يجوز ذلك؛ لأن المعجزات لا تجوز إلا على الأنبياء؛ لأنها دالة عليهم فلو وقعت المعجزة في غير زمن نبوي لم يكن وقوعها دليلاً على النبوة، وهذا ليس بصحيح عندنا - لأن المعجزات تدل على صدق من ظهرت على يده، وربما كان نبياً، وربما كان إماماً أو ولياً لله.^٤

١. يوسف (١٢) الآية ٦٧.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ١٦٧.

٣. البقرة (٢) الآية ٢٥٩.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٢٣.

كما ورد الشيخ الطوسي على مجاهد لقوله: إِنَّ الْحَدَّ كَفَّارَةٌ.
فقال مفسرنا:

وهذا غير صحيح؛ لأن الله (تعالى) دلَّ على معنى الأمر بالتوبة وإنما يتوب المذنب من ذنبه، والحد من فعل غيره، وأيضاً فمتى كان مصرّاً كان إقامة الحد عليه عقوبةً، والعقوبة لا تُكْفَر الخطيئة، كما لا يُسْتَحَقُّ بها الثواب^١.

وخطأ الشيخ الطوسي رأي السدي عند تفسيره لقوله تعالى:
﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾^٢
فقال:

وقوله ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ فيه وجوه:
أحدهما: ما قال قتادة وأبو العالية: وأشربوا في قلوبهم حُبَّ العجل.
وقال السدي: لما رجع موسى إلى قومه أخذ العجل الذي وجداهم عاكفين عليه فذبحه، ثم حرقه بالمبرد، ثم ذراه في اليمِّ، فلم يبقَ بحرٌ يجري يومئذٍ إلّا وقع فيه شيءٌ منه، ثم قال: اشربوا فشرَبوا، فمن كان يحبّه خرج على شاربه الذهب.
ثم قال الشيخ الطوسي:

والأوّل عليه أكثرُ محصّلي المفسّرين وهو الصحيح؛ لأنّ الماء لا يقال فيه: أُشْرِبَ منه فلان في قلبه وإنما يقال ذلك في حبِّ الشيء^٣.

٥. مناقشته لأهل الكتاب والفرق الإسلامية

أشهبَ الشيخ الطوسي في مناقشته مع اليهود والنصارى وأظهر ما هم عليه من تناقض واختلاف، كما ورد على الكثير من آراء الفرق والمذاهب الإسلامية المختلفة كالمعتزلة والأشاعرة والخوارج والمجبرة والمفوضة والمشبهة وغيرهم، وقد اتسعت ردوده

١. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٥١٦.

٢. البقرة (٢) الآية ٩٣.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٣٥٤.

وإشكالاته التي أوردتها عليهم بالصراحة والموضوعية والدقة العلمية التي أظهر فيها مفسرنا قدرة فائقة في المحاججة والمناظرة والحوار بأسلوب علمي ومنهج عقلائي رائع يتجلى للقارئ من خلاله كفاءة الشيخ العلمية ومنهجه الرصين الذي لا يدع مجالاً أمام الخصم فلا يقوى معه على الرد ولا يملك بعدها إلا الإذعان والإقرار ومن ذلك:

ردّه على ما ادّعاه اليهود والنصارى ووصمهم بالتناقض فقال في تفسيره للآية الكريمة ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^١ روي عن عبدالله بن عباس، أنّه قال:

قال عبدالله بن سوريا الأعور لرسول الله ﷺ: ما الهدى إلا ما نحن عليه، فاتبعنا يا محمد تهتد، وقالت النصارى مثل ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾.

فقال الشيخ الطوسي:

وكان في اليهودية والنصرانية تناقض وذلك لا يكون من عند الله فصارت ملّة إبراهيم أحقّ بالاتباع من غيرها.

والتناقض في اليهودية مثل منحهم من جواز النسخ ممّا في التوراة، وفي التوراة ما يدلّ على جواز ذلك، وامتناعهم من العمل بما تقدّمت به البشارة في التوراة من اتباع النبي الأمي، مع إظهارهم التمسك بها وامتناعهم من الإذعان؛ لمادلت عليه المعجزة من نبوة محمد ﷺ، مع إقرارهم بنبوة موسى من أجل المعجزة إلى غير ذلك من أنواع التناقض^٢. وأمّا النصارى فقد قالوا: أب وابن وروح قدوس إله واحد مع زعمهم أنّ الأب ليس هو الابن وأنّ الأب إله والابن إله والابن إله وروح القدس إله، فإذا قيل لهم قولوا ثلاثة آلهة امتنعوا من ذلك، إلى ما يصفون به الباري تعالى مما يوجب الحاجة والحدث، ويقولون مع ذلك: إنّهُ قديم لم يزل، إلى غير ذلك من مناقضاتهم التي لا تحصى^٣.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

١. البقرة (٢) الآية ١٣٥.

٢. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤٧٩.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤٧٩.

﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾^١

قال:

وكانت محتاجتهم له ﷺ أنهم زعموا أنهم أولى بالحق؛ لأنهم راسخون في العلم وفي الدين؛ ولتقدم النبوة فيهم، والكتاب، فهم أولى بأن يكون الرسول منهم... وغرضهم بذلك الاحتجاج بأن الدين ينبغي أن يلتزم من جهتهم، وأن النبوة أولى أن تكون فيهم، وليس الأمر على ما ظنوا؛ لأن ﴿اللَّهُ أَغْلَمُ حَيْثُ يَخْفَلُ رِسَالَتُهُ﴾^٢.

ومن الذي يقوم بأعبائها وتحملها على وجهه يكون أصلح للخلق وأولى بتدبيرهم^٣.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾^٤

قال:

وفي هذه الآية دلالة على أنه لا يجوز للولد على وجه من الوجوه؛ لأنه إذا كان جميع ما في السماوات والأرض ملكاً له، فالمسيح عبد مريبوب، وكذلك الملائكة المقربون؛ لأن الولد لا يكون إلا من جنس الوالد ولا يكون المفعول من جنس الفاعل، وكل جسم فعل لله فلا مثل ولا نظير على وجه من الوجوه^٥.

وعند تفسيره للآية الكريمة:

﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾^٦.

قال الطوسي:

وفي الآية حجة على النصارى بما قال له المسيح مما يقرّون به أنه في الإنجيل من نحو

١. البقرة (٢) الآية ١٣٩.

٢. الأنعام (٦) الآية ١٢٤.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤٨٧.

٤. البقرة (٢) الآية ١١٦.

٥. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤٢٧.

٦. آل عمران (٣) الآية ٥١.

هذا الكلام لأنّ فيه (أذهبُ إلى إلهي وإلهكم) كقوله هاهنا: «إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ»^١

في تفسيره لقوله تعالى:

﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبْوَءَ بِإِيمِي وَإِيمِكَ فَتَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾^٢

قال الطوسي:

وفي الآية دلالة على أنّ الوعيد بالنار قد كان في زمن آدم بخلاف ما يدّعيه جماعة من

اليهود والنصارى^٣.

من كلّ هذا تبين لنا أمورٌ عدّة كان الشيخ المفسّر يمتاز بها في تفسيره منها:

١. سعة اطلاعه على ما في كتب أهل الكتاب من اليهود والنصارى، حيث كان يقارن ما فيها مع ما في القرآن الكريم، ويحتجّ عليهم بما احتوته كتبهم، حتّى أصبح يرّد أهل الإنجيل بإنجيلهم وأهل التوراة بتوراتهم.

٢. تمكّنه من المُحاجَجة والمناظرة بالدرجة التي لا يتركُ للخصمِ فرصةً للدفاع بها عن آرائه، ويأتي عليها وفق أسسٍ منطقيةٍ مثبتةٍ، فينسّفها نسفاً، ويُقيّم عليها الحجّة، ويدعم رأيه بالدليل القاطع الذي لا ينكره إلّا مكابراً أو معانداً.

٣. استخدامه للأسلوب العقلي في المناقشة والحجاج، الأمر الذي يُفجّم فيه الخصم ولا يقوى معه على الردّ.

كلّ هذه المميّزات جعلت من الشيخ الطوسي جديراً بأن يتربّع على كرسيّ الكلام في بغداد، ومن ثمّ مدافعاً عن مذهبه وآرائه ومعتقداته، وإذا ما حرم الشيخ الطوسي من المناظرة مع الخصومِ مشافهةً بسبب الفتن الطائفية التي عصفت به في مركز الخلافة، فإنّه قد وجد له في التبيان متنفساً لعرض آرائه وأفكاره، وسبيلاً للدفاع عن مذهبه ومعتقداته، لذلك جاء تفسيره مشحوناً بروح المناظرة والجدل العلمي الرفيع؛ ليناقد من يرى ضرورة مناقشته من أصحاب الديانات الأخرى، أو حتّى المنتمين للفرق الإسلامية المختلفة، بل والملحدّين

١. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٤٧٢.

٢. المائدة (٥) الآية ٢٩.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٤٩٦.

والكفار أيضاً.

وقدرّد الشيخ الطوسي على المجسمّة الذين قالوا: إنّ الوجه في خلق الله للكرسي أن يجلس عليه فقال:

إنّه عزّ وجلّ يتعالى عن ذلك، لأنّ ذلك من صفات الأجسام، ولواحتاج إلى الجلوس عليه لكان جسماً ومُحدّثاً وقد ثبت قدمه^١.

كما فنّد مزاعم الغلاة الذين تعلّقوا بقوله تعالى:

﴿وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتْ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^٢ فزعموا أنّ الله حالّ بمحمّد ﷺ

فقالوا: لمّا قال ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ - وكان النبي هو الرامي - دلّ ذلك على أنّه الله تعالى،

فردّ عليهم الطوسي مُعَنِّفاً، ووصفهم بالجهل وقلة المعرفة بوجوه الكلام فقال:

لو كان ما قالوه لكان الكلام متناقضاً؛ لأنّه خطاب للنبي ﷺ بأنّه لم يرم، فإن كان هو الله تعالى فإلى من توجه الخطاب؟

وإنّ توجه إليه الخطاب دلّ على أنّ الله غيره، وأيضاً فإذا كان هو الله فقد نفى عنه الرمي،

فإذا أضافه إلى الله بعد ذلك كان متناقضاً، على أنّه قد دلت الأدلّة العقلية على أنّ الله ليس

بجسم، ولا حالّ في جسم، فبطل قول من قال: إنّ الله حلّ في محمّد ﷺ^٣.

وقدرّد الشيخ الطوسي على المُشبّهة الذين قالوا: إنّ معنى قوله تعالى:

﴿إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾^٤ إنّهم يشاهدونه، فقال مفسّراً:

وهذا فاسد؛ لأنّ المشاهدة لا تجوز إلّا على الأجسام أو على ما هو حالّ في الأجسام

وقد ثبت حدوث ذلك أجمع، فلا يجوز أن يكون تعالى بصفة ما هو مُحدّث.

ثم قال:

وقد بينّا أنّ المراد بذلك: وقوفهم على عذاب ربّهم وثوابه وعلمهم بصدق ما أخبرهم به

١. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣١٠.

٢. الأنفال (٨) الآية ١٧.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٩٣.

٤. الأنعام (٦) الآية ٣٠.

في دار الدنيا دون أن يكون المراد به رؤيته تعالى ومشاهدته، فبطل ما ظنوه^١.
واستدل الشيخ الطوسي بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ على فساد مذهب المجسمة قائلاً بأن
الجسم ليس بأحد، إذ هو أجزاء كثيرة، وقد دلّ الله بهذا القول على أنه أحد؛ فصحّ أنه ليس
بجسم^٢.

وأنكر الشيخ الطوسي على الخوارج قولهم: إن مُرتكب الكبيرة كافر، فقال عند تفسيره
لقوله تعالى:

﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾^٣

الانذار بنار هذه صفاتها وهي درك مخصوص من أدراك جهنم، فهي تختص بهذا المتوعد
الذي كذب بآيات الله وحده توحيده ﴿وَتَوَلَّى﴾ عنها بأن لم ينظر فيها، أو رجع عنها بعد أن
كان نظر فيها، فصار مرتدّاً. والثاني محذوف لما صحبه من دليل الآي الأخر، كأنه قال
ومن جرى مجراه ممن عصى، فعلى هذا لا متعلق للخوارج في أن مُرتكب الكبيرة
كافر^٤.

كما واعترض الشيخ الطوسي على التناسخية الذين استدّلوا بقوله تعالى:
﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ﴾^٥ ليقولوا إن البهائم
والطيور مكلفة، فردّ الشيخ قائلاً:

وهذا باطل؛ لأننا قديمتنا من أي وجه قال: إنها «أمم أمثالكم»، ولو وجب حملها على العموم
لوجب أن تكون أمثالنا في كونها ناساً وفي مثل صورنا وأخلاقنا فمتى قالوا لم يقل
أمثالنا في كل شيء؟ قلنا: وكذلك الامتحان والتكليف، على أنهم مقرّون بأن الأطفال
غير مكلفين ولا مُمتحنين، فما يحملون به امتحان الصبيان بعينه نحمل بمثله امتحان
البهائم، وكيف يصحّ تكليف البهائم والطيور، وهي غير عاقلة، والتكليف لا يصحّ إلا

١. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١١٣.

٢. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٤٣٠.

٣. الليل (٩٢) الآيات ١٤، ١٥، ١٦.

٤. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٣٦٦.

٥. الانعام (٦) الآية ٣٨.

لعاقل، على أن الصبيان أعقل من البهائم، ومع هذا فليسوا مكلفين، فكيف يصح تكليف البهائم؟^١

وقد تصدّى الشيخ الطوسي للمعتزلة، وناقشهم في الآراء التي يختلفون فيها مع الإمامية، ودحض أدلتهم التي أقاموها ليستدلّوا بها على بعض آرائهم، وبين وجوه الخطأ في متبنياتهم بأسلوب عقلي ينم عن روح علمية نزيهة موضوعية متناهية، حيث لا ينكر عليهم شيئاً إلا بدليل، ولا يعرض رأياً إلا ويدعمه بحجّة من القرآن أو العقل، فقال عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾^٢
واستدلّت المعتزلة بهذه الآية على أن فاسق أهل الصلاة مخلّد في النار ومعاقب لا محالة.

فردّ الشيخ الطوسي قائلاً:

وهذا لا دلالة لهم فيه من وجوه؛ لأنّ قوله ﴿وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ﴾ إشارة إلى من يتعدّى جميع حدود الله، ومن كان كذلك فعندنا يكون كافراً، وأيضاً فلا خلاف أن الآية مخصوصة بصاحب الصغيرة، وإن كان فعل المعصية، وتعدّى حداً، فإنه خارجٌ منها، فإن جاز لهم إخراج الصغيرة منها بدليل جاز لنا أن نخرج من يتفصل الله عليه بالعتو، أو يشفع فيه النبي ﷺ، وأيضاً، فإنّ التائب لا بدّ من إخراجه من هذه الآية، لقيام الأدلّة على وجوب قبول التوبة، فكذلك يجب أن يشترط من يتفصل الله بإسقاط عقابه، فإن قالوا: قبول التوبة واجب، والعتو ليس بواجب، قلنا: قبول التوبة واجب وإن حصلت، وكذلك سقوط العقاب واجب إذا حصل العفو، فإن قالوا: يجوز أن لا يختار الله العفو، قلنا: وكذلك يجوز أن لا يختار العاصي التوبة، فإن جعلوا الآية دالّة على أن الله لا يختار العفو، جاز لغيرهم أن يجعل الآية دالّة على أن العاصي لا يختار التوبة على أن هذه الآية معارضة بآيات كثيرة في وقوع العفو كقوله: ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^٣ وقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ

١. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١٢٩، ١٣٠.

٢. النساء (٤) الآية ١٤.

٣. النساء (٤) الآية ٤٨.

جميعاً^١ وقوله: «وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ»^٢.
فإن شرطوا في آياتنا التوبة شرطنا في آياتهم ارتفاع العفو^٣.

وفي هذه المناظرة تتجلى قدرة الشيخ الطوسي على الحوار العلمي الهادئ المتين الذي يتلَمَّس فيه الباحث سعة اطلاع المفسر وقدرته في استخدام الدليل العقلي في البرهنة السليمة الموقفة، واستشهادِه بالنص القرآني الجلي الواضح الذي يعكس المنهج العقلي بكل ما فيه من عمق وواقعية واستيعاب إذ لم يترك أمام مُحاورِه باباً للاستدلال إلا وسدّه عليه بالحجة الدامغة والدليل القاطع الذي لا يملك معه الخصم إلا الإذعان لمنطق الحق وقوة الدليل.

وعند تفسيره للآية الكريمة:

«الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ»^٤

قال: وقال الرمانى ومن تابعه من المعتزلة: لا يجب هذا الوعد إذا ارتكب صاحبها الكبيرة من الجرم، كما لا يجب إن ارتد عن الإيمان إلى الكفر وإنما يجب لمن أخلصها ممّا يفسق بها.

فردّ الطوسي قائلاً:

وهذا عندنا ليس بصحيح؛ لأنّ القول بالإحباط باطل، ومفارقة الكبيرة بعْد فعل الطاعة لا تُحبط ثواب الطاعة بحال، وإنما يستحق بمعصيته العقاب والله فيه المشيئة^٥.

كما وأشكل الشيخ الطوسي على المعتزلة استدلالهم بالآية الكريمة:

١. الزمر (٣٩) الآية ٥٣.

٢. الرعد (١٣) الآية ٦.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ١٤١.

٤. البقرة (٢) الآية ٢٧٤.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٢٧٣، ٢٧٤.

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا...﴾^١

فقالوا بخلود مرتكب الكبيرة في النار، وإنه إذا قتل مؤمناً فإنه يستحق الخلود ولا يعفى هذه بظاهر اللفظ فاحتج عليهم الطوسي بقوله:

وإنّا إن نقول: ما أنكرتم أن يكون المراد بالآية الكفار ومن لا ثواب له أصلاً فأما من هو مستحق للثواب، فلا يجوز أن يكون مراداً بالخلود أصلاً.

ثم أكد ذلك بقوله «وقد روي عن أصحابنا: أن الآية متوجهة إلى من يقتل المؤمن لإيمانه وذلك لا يكون إلا كافراً»^٢.

هذا وقد حضي المجبرة بالقسط الأوفر من ردود الشيخ الطوسي وإشكالاته عليهم حيث كان مرة يفند مزاعمهم ويدحض أقاويلهم ويسقط ما في أيديهم، فقال عند تفسيره للآية الكريمة:

﴿شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^٣

وفي الآية دلالة على فساد قول المجبرة من ثلاثة وجوه:

أحدهما: قوله «هُدًى لِّلنَّاسِ» فعمّ بذلك كل إنسان مكلف، وهم يقولون ليس يهدي الكفار. الثاني: قوله تعالى «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» والمجبرة تقول: قد أراد تكليف العبد ما لا يطيق ممّا لم يعطه عليه قدرة ولا يعطيه، ولا عسر أعسر من ذلك.

الثالث: لو أنّ الإنسان حمل نفسه على المشقة التي يخاف معها التلف في الصوم لمرض شديد لكان عاصياً ولكان قد حمل نفسه على العسر الذي أخبر الله: إنه لا يريد به العبد، والمجبرة تزعم أن كل ما يكون من العبد من كفر أو عسر أو غير ذلك من أنواع الفعل

١. النساء (٤) الآية ٩٣.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٢٩٥.

٣. البقرة (٢) الآية ١٨٥.

يريدُه الله^١.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِئَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^٢

قال الطوسي:

وفي الآية دليل على فساد قول المُجَبِّرَةِ في المخلوق والإرادة لأنَّه تعالى نسب الإخراج من نور الهدى إلى ظلمة الكفر والضلال إلى الطاغوت منكرًا لتلك الحال، ولم يكن لينكر شيئاً أرادَه ولا يغيب شيئاً عنه فعَلَه تعالى الله عن ذلك^٣.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾^٤

قال المفسر:

وفي الآية دلالة على بطلان مذهب المجبرة في أنَّ الله تعالى يريدُ الظلم؛ لأنَّه قال: ﴿لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ وإذا لم يحبَّ الظالم لم يحبَّ فعلَ الظلم؛ لأنَّه إنما لم يجز محبةَ الظالم لظلمه^٥.

وعند تفسيره للآية الكريمة:

﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِن شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾^٦

١. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ١٢٥، ١٢٦.

٢. البقرة (٢) الآية ١٨٥.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣١٥.

٤. آل عمران (٣) الآية ٥٧.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٤٨٠.

٦. الأعراف (٧) الآية ٥٢.

قال مفسرنا:

وفي الآية دلالة على فساد مذهب المجبرة من وجهين:
أحدهما: إنهم كانوا قادرين على الإيمان في الدنيا، فلذلك طلبوا تلك الحال، ولو
لم يكونوا قادرين لما طلبوا الرد إلى الدنيا وإلى مثل حالهم الأولى.
والآخر: بطلان مذهب المجبرة في تكليف أهل الآخرة... وهو خلاف القرآن والإجماع،
ولو كانوا مكلفين لما طلبوا الرجوع إلى الدنيا؛ ليؤمنوا، بل كانوا يؤمنون في الحال.^١

وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿كَلاَّ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾^٢

قال الطوسي:

وقواه ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ دليل على بطلان مذهب المجبرة في أن القُدرة مع العقل، وإن
المؤمن لا قدرة له على الكفر، وإن الكافر لا يقدر على الإيمان؛ لأنه تعالى بيّن أن من شاء
أن يذكره ذكره؛ لأنه قادر عليه.^٣

ولم يكتفِ الشيخ الطوسي بالرد على أصحاب الآراء من أتباع الفرق والمذاهب
الإسلامية المختلفة، وكذلك أهل الكتاب، وإنما حاور الملحدين أيضاً، وأبطل مزاعمهم
فلنستمع إليه يقول:

وقصة أصحاب الفيل من الأدلة الواضحة والحجج اللاتحة على الملحدين ومن أنكر
الصانع؛ لأنه لا يمكن نسب ذلك إلى طبيعة ولا موجب، وكما تأولوا الزلازل والرياح
والخسوف وغير ذلك مما أهلك الله به الأمم؛ لأنه ليس في الطبيعة إقبال طير بأحجار،
وتقصّد أقواماً دون غيرهم حتى تهلكهم بما ترميهم به، ولا تعدى إلى غيرهم، بل ذلك من
أوضح الأدلة على أنه من فعل الله تعالى، وليس لأحد أن يضعف ذلك، وينكر الخبر به؛
لأن النبي ﷺ لما قرأ على أهل مكة هذه السورة، كانوا قريبي العهد بالفيل، فلو لم يكن
كذلك، ولم يكن له أصل لأنكروه، فكيف وهم أرخوا به كما أرخوا بنيان الكعبة وموت

١. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٤٢٠، ٤٢١.

٢. عيس (٨٠) الآيات ١١ و ١٢.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٢٧١.

قصي وغيره؟ وقد نظم الشعراء في قصّة الفيل الشعرَ ونقلته الرواة، فلا يمكنُ جحدُ ذلك
لأنّه مكابرة^١.

ومثل هذه اللفطات الذكيّة نجدُها ماثورةً في تفسيرِ الشيخِ الطوسي، ويُرَدِّجُ بها تبيانَه
مما يؤكّدُ انتهاجَهُ نهجاً عقليّاً متميّزاً في التفسير، حيث تركَ هذا السلوكُ العقلي أثراً واضحاً
على صفحاتِ التبيان، وما زَحَرَتْ به بحوثُه تشكّلُ بمجموعها منهجاً عقليّاً بَحَثَ المفسّرُ فيه
عن الحقيقة، وظلَّ ينشدُ مصاديقها، ويتحرّى الأدلّةَ عليها ليحاوِرَ ويناقشَ من يختلفُ معه
في الرأي برويّةٍ وهُدوءٍ وانضباطٍ ممّا يدلُّ على ثقةِ المفسّرِ بنفسه وقوّةِ الحجّةِ التي
يمتلكُها، الأمرُ الذي أضفى على تفسيرِ التبيان صيغَةً موضوعيّةً ومسحةً عقليّةً تركتْ
بصماتِها الواضحةً في ذهنِ كلّ من طالعِ التبيانَ وتَدبَّرَ بحوثَه، فاستحقَّ بذلك الشيخُ الطوسي
كلَّ ما حصلَ عليه من مديحٍ وثناءٍ وإطراءٍ، إذ استطاعَ وبجدارةٍ أن يُسهمَ في عمليّةِ تطويرِ
التفسيرِ والانتقالِ به من التقليدِ والإنشادِ للأثرِ والروايةِ إلى حيثِ التدبُّرِ والنزعةِ العقليةِ، مع
الأخذِ بالحديثِ الصحيحِ المعتبرِ، فتمكّنَ من أن يجمعَ ما في المنهجين (النقلي والعقلي) من
مزايا و محاسن.

الفصل الثالث:

الجانب الأثري في التبيان

تفسير القرآن بالقرآن

تشهد كتبُ التفسيرِ القديمة والحديثة على أنَّ هذا اللونَ من التفسيرِ قد مارسهُ المفسرون القدماء والمحدثون، بل واعتبره العلماءُ أوَّلَ الطرقِ في تفسير القرآن الكريم التي ينبغي للمفسر أن يسلكها وينتهجها عند أية محاولة تفسيرية لكتاب الله، وبذلك قالوا: من أراد تفسير الكتاب العزيز يطلبه أولاً من القرآن، فإن أعياه ذلك طلبه من السنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له^١.

وكان رسول الله ﷺ أوَّلَ من عمد إلى هذا السبيل، فانتهجته، حيث كان يستعين ببعض آيات القرآن الكريم ليشرح بها البعض الآخر، ومن ذلك تفسيره ﷺ للظلم في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾^٢ بالشرك، واستدلَّ بقوله تعالى ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^٣. وبهذا يكون رسولُ الله ﷺ قد أرسى لمن بعده قواعد منهج تفسيرٍ لا يستغني عنه أي مفسر وعلى هذا النهج سار أئمة أهل البيت عليه السلام، كما شهد عصر الصحابة مثل هذا اللون من

١. السيوطي، الاتقان، ج ٢، ص ١٧٥.

٢. الأنعام (٦) الآية ٦٥.

٣. الجامع الصحيح للبخاري بحاشية السندي، كتاب تفسير القرآن؛ لقمان (٣١) الآية ١٣.

التفسير، فيقول الذهبي:

«وهو يعني تفسير القرآن بالقرآن ما كان يرجع إليه الصحابة في تعرّف بعض معاني القرآن^١».

وتذكر روايات عديدة أنّ عمر بن الخطاب أحضرت عنده امرأة قد ولدت لستة أشهر فهمّ برجمها، فنهاه الإمام علي عليه السلام عن ذلك، وأوضح أنّ مدّة حملها جاء وفق أحكام القرآن، واستدلّ بهاتين الآيتين، فخلّى سبيلها، فقال: «لولا علي لهلك عمر».

والى هذا أشار ابن كثير في تفسيره فقال في معنى قوله تعالى: «وَفَصَالُهُ فِي عَمَزَيْنِ» إنّ جماعة من الصحابة استنبطوا أنّ أقلّ مدّة للحمل ستة أشهر لقوله تعالى «وَوَحْلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا»^٢.

ويقول ابن عباس في تفسيره لقوله تعالى: «رَبَّنَا أَمَتْنَا أَثْنَتَيْنِ وَأَخِيَّتَنَا أَثْنَتَيْنِ» بأنّهم كانوا أمواتاً في أصلاب آبائهم، أو كانوا تراباً قبل أن يخلقوا فهي ميتة، ثمّ أحياها فهذه إحياء، ثمّ يميتهم الميتة التي لا بدّ منها في الدنيا وهي ميتة أخرى، ثمّ يحييهم ويبعثهم يوم القيامة، وهذه إحياء أخرى، وعلى هذا تحصل ميتتان وحياتان، فهو قول الله تعالى «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ»^٣.

بعدّ عصر الصحابة تابعهم التابعون على نفس المنهج التفسيري، حيث كانوا يفسّرون بعض آيات القرآن الكريم بآياتٍ كريمةٍ أخرى، ومن ذلك تفسير قوله تعالى: «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ»^٤.

فعن محمد بن كعب القرظي وسعيد بن جبيرة أنّ الغاشية هي النار، تغشى وجوه الكفار،

١. الذهبي، التفسير والمفسرون، ط ٢، ج ١، ص ٤١.

٢. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ط ٣، ج ٣، ص ٤٤٥؛ الآيات: لقمان (٣١)؛ ١٤؛ والأحقاف (٤٦)؛ ١٥.

٣. محمد بن جرير الطبري: جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق محمود محمد شاكر؛ ج ١ ص ٤١٨؛ الآيات:

غافر (٤٥)؛ ١١؛ البقرة (٢)؛ ٢٨.

٤. الغاشية (٨٨) الآية ١.

وهو قوله تعالى: «تَغْشَىٰ وَجُوهَهُمُ النَّارُ»^١.

ويأتى اهتمام المفسرين بهذا اللون من التفسير؛ لأنّ القرآن وكما قال عنه الإمام عليّ عليه السلام: «يَنْطِقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَيَشْهَدُ بَعْضُهُ عَلَىٰ بَعْضٍ»^٢.

وبهذا يقول الزمخشري مادحاً لهذا النوع من التفسير: «أسدّ المعاني ما دلّ عليه القرآن»^٣.

ويقول ابن تيمية:

إنّ أصحّ الطرق في ذلك - يعني التفسير - أن يُفسَّر القرآن بالقرآن فما أُجْمِلَ في مكانٍ قد فُسِّرَ في موضع آخر، وما اختَصِرَ في مكانٍ فقد بُسِطَ في موضع آخر^٤.

والشيخ الطوسي اعتمد هذا الأسلوب في تفسيره لآيات الكتاب المبين، فتراه أحياناً يفسر مفردة قرآنية بجمع القرائن الدالة على معناها، من خلال إحضاره لعددٍ من الآيات التي تُشكِّلُ بمجموعها دليلاً قاطعاً على المراد، كما نجده أحياناً يثبت حكماً شرعياً تنصّ عليه آيةٌ بضمة آياتٍ أخرى إليها فتتكمّل الصورة الداخلة على الحكم من خلال آياتٍ قرآنيةٍ متفرقةٍ يعمل الطوسي على جمعها في المورد، كما يستعين بالآيات القرآنية أحياناً في دعم رأي له، أو ردّ آراء غيره من المفسرين عندما يراهم قد ابتعدوا في تفسيرهم عن الصواب، كما يحاول في مناسباتٍ عديدةٍ من أن يحلّ إشكالاً ظاهرياً أو تناقضاً بدوياً بين بعض الآيات القرآنية، وبهذا يكون الطوسي قد استفاد من القرآن أيّما استفادةٍ في شرحه لمعاني الآيات ومفاهيمها، وهنا نورد جملةً من الشواهد التي تؤكدُ انتهازه لهذا النوع من التفسير، فهو عند تفسيره لكلمة الربّ في قوله تعالى «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^٥ قال:

أما الربُّ فله معنيان في اللغة، فيسمّى السيّد المطاع ربّاً، ومنه قوله تعالى: «أَمَّا أَخَذُكُمَا

١. الطبرسي، مجمع البيان، ج ١٠، ص ٤٧٨. والآية: إبراهيم (١٤) ٥٠.

٢. محمد عبده، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ١٧، بيروت.

٣. الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ١٩٣.

٤. ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق د. عدنان زر زور، ص ٦٣.

٥. الفاتحة (١) الآية ٢.

فَيَسْتَقِي رَبُّهُ خَيْرًا^١ يعني سيده، ومنه قيل: ربّ ضيعه، إذا كان يحاول إتمامها، و«الربانيون»^٢ من هذا من حيث كانوا مُدَبِّرِينَ لهم.

وقوله: «رَبُّ الْعَالَمِينَ» أي المالك لتدبيرهم والمالك للشيء يسمى ربه، ولا يطلق هذا الاسم إلا على الله، أما في غيره فيقيّد، فيقال: ربّ الدار، وقيل: إنه مشتق من التربية، ومنه قوله: «وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي خُجُورِكُمْ»^٣.

ومتى قيل في الله: إنه ربّ بمعنى أنه سيّد فهو من صفات ذاته، وإذا قيل بمعنى أنه مُدَبِّر مُصْلِح، فهو من صفات الأفعال^٤.

وعند تفسيره للختم في قوله:

«خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^٥

قال الشيخ الطوسي:

«خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ» أي شهد عليها بأنها لا تقبل الحق يقول القائل: أراك تختم على كل ما يقول فلان، أي تشهد به وتصدّقه.

وقيل: المعنى في ذلك أنه ذمهم بأنها كالمختوم عليها في أنها لا يدخلها الإيمان ولا يخرج منها الكفر.

والختم آخر الشيء ومنه قوله تعالى «خَتَمْتُ مِسْكَ»^٦ ومنه «خَاتَمُ النَّبِيِّينَ»^٧ أي آخرهم^٨.

وعند تفسيره لكلمة (استوى) في قوله تعالى: «ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ

سَمَوَاتٍ»^٩

١. يوسف (١٢) الآية ٤٤.

٢. المائدة (٥) الآية ٦٦.

٣. النساء (٤) الآية (٢٢).

٤. انظر التبيان، ج ١، ص ٣٢.

٥. البقرة (٢) الآية ٧.

٦. المطففين (٨٣) الآية ٢٦.

٧. الأحزاب (٣٣) الآية ٤٠.

٨. انظر التبيان، ج ١، ص ٦٤.

٩. البقرة (٢) الآية ٢٩.

قال المفسر:

وقال قومٌ: معنى «أَشْتَوِي» أي استولى على السماء بالقهر كما قال «لَتَشْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ»^١ أي تقهروه.

ومنه قوله تعالى «وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَأَشْتَوَى»^٢ أي تمكن من أمره وقَهَرَ هواه بعقله فقال «وَأَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ» في تَفَرِّدِهِ بملكها، ولم يجعلها كالأرض ملكاً لخلقه^٣.
وعند تفسيره (للظلم) في قوله تعالى «فَتَكُونَنَّ مِنَ الظَّالِمِينَ»^٤.

قال الطوسي:

وأصل الظلم انتقاص الحق لقوله تعالى: «كَلِمَاتُ الْجَنَّةِ آتَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تُظْلَمِ مِنْهُ شَيْئاً»^٥ أي لم تنقص، وقيل: أصله وضع الشيء في غير موضعه من قولهم: من يَشْبَهُ أَبَاهُ فما ظلم أي فما وضع الشبه في غير موضعه، وكلاهما مُطَرِّدٌ وعلى الوجهين فالظلم اسم ذم، ولا يجوز أن يُطلق إلا على مستحق اللعن لقوله: «أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ»^٦.

وقوله «إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ»^٧ حكاية عن يونس من حيث بخس نفسه الثواب بترك المندوب إليه^٨.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

«وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ»^٩. قال في معنى الفرق: والفرق: الطائفة من كل شيء، ومن الماء إذا انفرق بعضه عن بعض، وكل طائفة من ذلك

١. الزخرف (٤٣) الآية ١٣.

٢. القصص (٢٨) الآية ١٤.

٣. انظر التبيان، ج ١، ص ١٢٦.

٤. البقرة (٢) الآية ٣٥.

٥. الكهف (١٨) الآية ٣٣.

٦. هود (١١) الآية ١٨.

٧. الأنبياء (٢١) الآية ٨٧.

٨. انظر التبيان، ج ١، ص ١٦٠.

٩. البقرة (٢) الآية ٥٠.

فرق، وقوله: «فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ»^١ يعني الفرق من الماء، والفريق الطائفة من الناس، والفرقان: اسم للقرآن، وكل كتاب أنزل الله، وفرق به بين الحق والباطل فهو فرقان، وسمى الله التوراة فرقاناً، وقوله: «يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ»^٢ كان يوم بدر ويوم أحد، فَرَّقَ الله بين الحق والباطل.

وقوله: «وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ»^٣ معناه أحكمناه كقوله: «فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ مَثْرٍ خَكِيمٍ»^٤ وتقول: مفرق ما بين الطرفين^٥.

وعند تفسيره لكلمة الْعِقَابِ في قوله تعالى: «وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ»^٦ حاول الشيخ الطوسي أن يجمع ما تشابه في اللفظ مع الْعِقَابِ، واستشهد لبيان ذلك بآيات من القرآن الكريم، فقال في معرض شرحه لمعنى العقاب:

عقب الشيء بمعنى خلف بعد الأول، وأَعْقَبَ إِعْقَاباً، وتعَقَّبَ الرَّأْيَ تعَقَّباً «وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ»^٧ أي الآخرة. «وَنَزَّذُ عَلَى أَعْقَابِنَا»^٨ أي نعقب بالشر بعد الخير، والعقبة: ركوب أعقبه المشي و«لَهُ مُعَقِّبَاتٌ»^٩: ملائكة الليل تخلف ملائكة النهار، وعقب الإنسان: نسله، وعقبه مؤخر قدمه... والعقاب: الطائر... «لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ»^{١٠} أي لا راد لقضائه^{١١}.

١. الشعراء (٢٦) الآية ٦٣.

٢. الأنفال (٨) الآية ٤١.

٣. الإسراء (١٧) الآية ١٠٦.

٤. الدخان (٤٤) الآية ٤.

٥. انظر التبيان، ج ١، ص ٢٢٤.

٦. البقرة (٢) الآية ١٩٦.

٧. الأعراف (٧) الآية ١٢٧.

٨. الأنعام (٦) الآية ٧١.

٩. الرعد (١٣) الآية ١٢.

١٠. الرعد (١٣) الآية ٤١.

١١. انظر التبيان، ج ٢، ص ١٩٢.

وقد يتوسع الشيخ الطوسي ويُسهبُ في شرح بعض المفردات القرآنية، ويأتي بالشواهد القرآنية العديدة على توضيح المعنى المراد كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعٌ الْحِسَابِ﴾^١. فقال:

يعني في العدل من غير حاجة إلى خطٍ ولا عقد، لأنّه - عز وجل - عالمٌ به، وإنّما يحاسب العبد مظاهراً في العدل، وإحالةً على ما يوجب الفعل من خيرٍ أو شرٍّ... ونقول من الحساب: حسب الحساب يحسبه حساباً... وأحسبني من العطاء إحساباً أي كفاني ﴿وَعَطَاءٌ حِسَاباً﴾^٢ أي كافياً.

والحسبان: سهام قصار ومنه ﴿يُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ﴾^٣.

﴿يُرْزَقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾^٤ أي بغير تضيق.

﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾^٥ أي قدّر لها مواقيت معلومة لا يعدونها^٦.

وهكذا نجده يأتي بكلّ لفظ مشابه أو قريب من الحساب، فيعطيه ما يستحقّه من التوضيح والبيان، وبهذا يكون الشيخ الطوسي، قد منح قارئ التبيان أوسع فرصة للاستفادة من المفردة القرآنية من خلال ربطها بغيرها، فتتكمّل الصورة عن الكلمة ومشتقاتها، وما يقرب منها في الذهن مع شدّ القارئ لاستحضار العديد من الآيات القرآنية، والتي من شأنها أن تخلق في ذهنه نوعاً من المرن، يستطيع من خلالها أن يربط بين المتشابه في الألفاظ القرآنية، ويخلق منها وحدة متكاملة؛ لإشباع الموضوع وإغنائه، وهو أسلوب عملي عالٍ لا يستبعد أن يكون الشيخ الطوسي هادفاً لخلقه، سيّما وأنّه قد مارس طريقة الحوار ردهاً من الزمن، واعطته المناظرات العقائدية المستمرة مع علماء عصره مثل هذه

١. البقرة (٢) الآية ٢٠٢.

٢. النبا (٧٨) الآية ٣٦.

٣. الكهف (١٨) الآية ٤١.

٤. البقرة (٢) الآية ٢١٢.

٥. الرحمن (٥٥) الآية ٥.

٦. انظر التبيان، ج ٢، ص ١٧٤.

التجربة التي ربّما حاول تَعْمِيمُهَا وتَرْوِيجُهَا عبرَ تداولٍ مثلِ هذا الطرح الشمولي في ألفاظ الكتاب العزيز.

وهذا الإسهابُ المقصود والربطُ الهادفُ بين آياتِ القرآن الكريم نجده في أكثرَ من مكان بين صفحات التبيان فهو في تفسيره لقوله تعالى:

﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّثْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾^١. وضح المعنى لكلمة ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ﴾ بشيء من التفصيل: فقال:

وقوله: ﴿أَفْرِغْ﴾ فالإفراغ: صبُّ السيل على جهة إخلاء المكان منه، وأصله الخلو، وإنما قيل: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ تشبيهاً بتفريغ الإناء من جهة أنه نهاية ما توجبه الحكمة، كما أنه نهاية ما في الواحد من الآنية.

وقوله: ﴿سَتَفْرِغُكُمْ أَثِمًا الثَّقَلَانِ﴾^٢ معناه سنعمد؛ لأنه عملٌ مجردٌ من غير شاغلٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ نُودًا أَمْ مَوْسَىٰ فَارِعَا﴾^٣ أي خالياً من الصبر، والفرغُ مفرغٌ الدلو. ومثل هذه الإطالة النافعة نجدها في تفسير الشيخ الطوسي لكلمة الإِعْصَارِ في قوله تعالى:

﴿أَيُّدٌ أَحَدَكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾^٤ فقال:

وقوله: ﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ فالعصرُ عصرُ الثوبِ ونحوه من كل شيء رطبٍ عصرته عصرًا فهو مَعْصُورٌ.

والعصرُ: الدهرُ وفي التنزيل ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^٥ والعصرُ: العشي، ومنه صلاةُ

١. البقرة (٢) الآية ٢٥٠

٢. الرحمن (٥٥) الآية ٣٦.

٣. القصص (٢٨) الآية ١٠.

٤. انظر التبيان ج ٢، ص ٢٩٨.

٥. البقرة (٢) الآية ٢٢٦.

٦. العصر (١٠٣) الآيات ١ و ٢.

العَصْرِ؛ لَأَنَّهَا تُعَصَّرُ أَي تُؤَخَّرُ الشَّيْءُ بِالْعَصْرِ فِيهِ.
والعَصْرُ النجاة من الجذب، ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يُفْصَرُونَ﴾^١؛ لَأَنَّهُ كَعَصْرِ
الثوبِ في الخروج من حالٍ إلى حالٍ.
والإعصار غبارٌ يَلْتَفُّ بين السماء والأرض كالتفافِ الثوبِ في العَصْرِ، والمُفْصِرَاتُ
السحابُ، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُفْصِرَاتِ مَاءً ثَجَاجًا﴾^٢.
كما ونجد شيخنا الطوسي يُطِيلُ في توضيحه كلمة (الهوى) في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ
رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾^٣.
فقال:

والهوى هو لُطْفٌ محلّ الشَّيْءِ مِنَ النَّفْسِ مع الميلِ إليه بما لا ينبغي، فلذلك غلبَ على
الهوى صفةُ الذمِّ، كما قال تعالى: ﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾^٤.
ويقال: منه هوى يهوى، ويقال: هوى يهوي هويًا، إذا انحطَّ في الهواء... «قَائِمُهُ هَاوِيَةٌ»^٥ أي
جهنم؛ لَأَنَّهُ يَهْوِي فِيهَا.
وقوله ﴿وَأَفْنَدْتَهُمْ هَوَاءً﴾^٦ قيل: فيه قولان:
أحدهما: إنها منحرفة لا تقي شيئاً كهواء الجوّ.
والآخر: إنه قد أطارها الخوفُ.
ومنه قوله: ﴿كَأَلَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ﴾^٧ أي استهوته من هوى
النفيس^٨.

١. يوسف (١٢) الآية ٤٩.

٢. انظر التبيان، ج ٢، ص ٣٤٢ والآية: النبأ (١٤٧٨).

٣. المائدة (٥) الآية ٧٠.

٤. النازعات (٧٩) الآيات ٤٠ و ٤١.

٥. القارة (١٠١) الآية ٩.

٦. إبراهيم (١٤) الآية ٤٣.

٧. الأنعام (٦) الآية ٧١.

٨. انظر التبيان، ج ٣، ص ٥٨٢.

وقد يعمد المفسر أحياناً إلى تسليط الأضواء على جوانب من المفردة القرآنية، ويشبعها بحثاً بعد أن يجمع الأشتات، فيكون منها صوراً مختلفة، قد تتباين أحياناً لتؤدي أكثر من معنى من خلال إستعمالاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، تقتضيها طبيعة السياق والصياغة القرآنية، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾^١. إذ نجد الشيخ الطوسي يفترض إشكالاً على النصّ بغية استجلاء الحقيقة وإبرازها فيقول:

فإن قيل: كيف يجمع بين قوله: ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾^٢ وقوله: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾؟ ثم يجيب الطوسي على هذا الإشكال الذي افترضه بقوله:

قلنا فيه قولان:

أحدهما: إنه نفى أن يسألهم سؤال استرشاد واستعلام، وإنما يسألهم سؤال توبيخ وتبكيه.

الثاني: تنقطع المسألة عند حصولهم على العقوبة، كما قال: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ وقال في موضع آخر: ﴿وَيَقُولُهُمْ إِنَّا مَسْئُومُونَ﴾^٣ والوجه ما قلناه: إنه يسألهم سؤال توبيخ قبل دخولهم في النار، فإذا دخلوها انقطع سؤالهم^٤.

ثم يأتي الشيخ الطوسي بالعديد من الآيات القرآنية الكريمة التي تعرّضت لموضوع السؤال فيصنّفها تصنيفاً رائعاً ويضع كلاً منها في مكانه الطبيعي الذي تتجلّى من خلاله روعة النصّ القرآني وأسلوب التعبير الفني الذي جاء به الآيات البيّنات فيقول:

وقوله: ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾^٥ المراد به لا يسألون سؤال استعلام واستخبار ليعلم ذلك من قولهم؛ لأنّه تعالى عالم بأعمالهم قبل خلقهم، وأمّا قوله: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ وقوله: ﴿قَوِّمُوا لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^٦. فهو

١. الأعراف (٧) الآية ٦.

٢. القصص (٢٨) الآية ٧٨.

٣. الصافات (٣٧) الآية ٢٤.

٤. انظر التبيان، ج ٤، ص ٢٤٩.

٥. القصص (٢٨) الآية ٧٨.

٦. الحجر (١٥) الآية ٩٢.

مسألة توبيخ وتقرّيع كقوله: «أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ»^١ وسؤاله للمرسلين، ليس للتوبيخ ولا للتقرّيع، لكنّه توبيخ للكفار، وتقرّيع لهم أيضاً، وأمّا قوله: «فَلَا أَنْسَابَ يَتَّبِعُهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَنْسَاءُ لَوْ»^٢ فمعناه سؤال تعاطي واستخبار عن الحال التي جهلها بعضهم لتشاغلهم عن ذلك، وقوله «وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ»^٣ فهو سؤال توبيخ وتقرّيع وتلاوم، كما قال: «فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَاوَمُونَ»^٤.

وهكذا نجد الشيخ الطوسي يعطي الكلمة القرآنية حقّها من التوضيح، كما ويحلّ أيّ تناقض بدوي يتوهّمه القارئ لهذه الآيات المباركة، وقد يستعين مفسّرنا ببعض الآيات القرآنية الكريمة، ليفرق بين كلمتين متشابهتين في اللفظ ومتغايرتين في المعنى، كما في كلمتي الريح والرياح، فيورد الطوسي حديثاً شريفاً يوضّح الفرق بينهما، ثم يردف ذلك بعدد من النصوص القرآنية التي تفيد التمييز بين هذين اللفظين فيقول:

إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا هَبَّتْ رِيحٌ «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحاً وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحاً».

وهذا يوضّح أن لفظ الرياح دلالة على السقيا والرحمة كقوله: «وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ»^٥.

وقوله: «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُزِيلَ الرِّيَّاحَ مُمْشِرَاتٍ»^٦.

وقوله: «اللَّهُ الَّذِي يُزِيلُ الرِّيَّاحَ فَتُبْثِرُ سَحَاباً فَيَنْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ»^٧ وما جاء بخلاف ذلك

كقوله: «وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيَّاحَ الْعَقِيمَ»^٨ وقوله: «وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ»^٩

١. يس (٣٦) الآية ٥٩.

٢. المؤمنون (٢٣) الآية ١٠١.

٣. الصافات (٣٧) الآية ٢٧.

٤. انظر التبيان، ج ٤، ص ٣٥٠ والآية: القلم (٦٨) ٣٠.

٥. الحجر (١٥) الآية ٢٢.

٦. الروم (٣٠) الآية ٤٦.

٧. الروم (٣٠) الآية ٤٨.

٨. الذاريات (٥١) الآية ٤١.

٩. الحاقة (٦٩) الآية ٦.

وقوله: «بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ»^١.

كما يستعين المفسر بآيات القرآن الكريم لحل إشكالي، قد يرد في عدد من الآيات وتبدو وكأنها متناقضة أو مختلفة النتائج، ومن ذلك قوله في تفسيره للآية الكريمة «فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحٍ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ»^٢.

قال الطوسي:

فإن قيل: قوله: «خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ»^٣ «وَخَلَقَ الْجِبَالَ وَالْأَقْوَاتَ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ»^٤ وخلق السماوات في يومين يكون ثمانية أيام، ذلك مناف لقوله: «إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ»^٥.

قلنا: لا تنافي بين ذلك؛ لأنه خلق السماوات والأرض، وخلق الجبال والأشجار والأقوات في أربعة أيام، منها اليومان المتقدمان، كما يقول القائل: خرجت من البصرة إلى بغداد في عشرة أيام، ثم إلى الكوفة في خمسة عشر يوماً، أي في تمام هذه العدة، ويكون قوله:

«فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ» تمام ستة أيام، وهو الذي ذكره في قوله: «فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ» وزال الإشكال^٦.

وهكذا نجد الشيخ الطوسي يجمع الأشتات، فيوحد بينها، ويعطي السورة القرآنية وجهها الصحيح مزيلاً لما يعلق في ذهن من لبس أو إشكال، وهو منهج سليم يفسر فيه الطوسي القرآن بالقرآن، ويوضح معاني آياته بآيات أخر.

مثل هذه التوضيح كان الطوسي، قد بيّنه على قوله تعالى: «الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ

١. انظر التبيان، ج ٤، ص ٤٢٨ والآية: الأحقاف (٤٦) ٢٤.

٢. فصلت (٤١) الآية ١٢.

٣. فصلت (٤١) الآية ٩.

٤. يشير إلى قوله تعالى: «وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ» فصلت (٤١) الآية ١٠.

٥. الأعراف (٧)، الآية ٥٤: يونس (١٠)، الآية ٣.

٦. انظر التبيان، ج ٩، ص ١١٠.

يَذْكُرُ اللَّهُ إِلَّا يَذْكُرِ اللَّهُ تَطْمِئِنُّ الْقُلُوبُ^١ . فقال:

ووصف الله تعالى - هاهنا - المؤمن بأنه يطمئن قلبه إلى ذكر الله، ووصفه في موضع آخر بأنه إذا ذكر الله وجل قلبه^٢؛ لأن المراد بالأول أنه يذكر ثوابه وأنعامه فيسكن إليه، والثاني يذكر عقابه وانتقامه فيخافه، ويجل قلبه^٣.

وبذلك أبعد الشيخ الطوسي أي منافاة بين الآيتين الكريمتين، كما ويستعين الشيخ الطوسي بالقرآن الكريم في رده على أقوال المفسرين والفرق الأخرى كأهل الحشو، حينما يوردون شبهة أو وجهاً لا يرى فيه صواباً، عندها يستشهد بآيات من القرآن الكريم، فيدحض كل ما أوردوه ومن ذلك قوله في ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾^٤ بعد ما فسرنا البعض بأن المراد به النبي ﷺ يوم جاءه الأعمى عبدالله بن أم مكتوم، فردهم الطوسي قائلاً:

وهذا فاسد، لأن النبي ﷺ قد أجل الله قدره عن هذه الصفات، وكيف يصفه بالعبوس والتقطيب، وقد وصفه بأنه ﴿لَقَلْبِي خُلِقَ عَظِيمٌ﴾^٥ وقال: ﴿وَلَوْ كُنْتُ ظُفْرًا غَلِيظًا لَأَنْقَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾^٦.

وكيف يعرض عمن تقدم وصفه مع قوله تعالى ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْقُدُورِ وَالْقِسِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾^٧.

وهكذا يستشهد الطوسي بالقرآن لينفي شبهة، أو يدحض رأياً فاسداً؛ لأن القرآن أقوى حجة يمتلكها مناظر أو مجادل.

وقد استدلل الشيخ الطوسي بآيات القرآن الكريم لاثبات حكم شرعي، أو موقف

١. الرعد (١٣) الآية ٢٨.

٢. مشيراً إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ الأنفال (٨) الآية ٢.

٣. انظر التبيان، ج ٦، ص ٢٥٠.

٤. عبس (٨٠) الآية ١.

٥. القلم (٦٨) الآية ٤.

٦. آل عمران (٣) الآية ١٠٩.

٧. انظر التبيان، ج ١٠، ص ٢٦٨ والآية: الأنعام (٦) ٥٢.

إسلامي تشير إليه آية ما، كما فعل مع قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُخَذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾^١.

فقال:

وفي الآية دلالة على أنه لا يجوز ملاطفة الكفار.
قال ابن عباس: نهى الله سبحانه المؤمنين أن يلاطفوا الكفار، قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةَ مَنْ دُونَكُمْ لَا يَأْلُوَكُمْ خِيَالَهُمْ»^٢. وقال:
«لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^٣
وقوله تعالى: «فَلَا تَقْعُدُوا بِغَدِ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ»^٤. وقال: «وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ»^٥.
وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَعْلَظْ عَلَيْهِمْ»^٦.
وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ»^٧. وكل ذلك يدل على أنه ينبغي أن يعاملوا بالغلظة والجفوة دون الملاطفة، والملاينة إلا ما وقع من النادر لعارض من الأمر^٨.

والطوسي هنا يسوق العديد من الآيات القرآنية الكريمة دون تعليق مفصل؛ لأن جملة الآيات تُعطي تصوراً واضحاً عما يجب أن تكون عليه العلاقة بين المؤمنين والكفار، وبهذا المنهج استطاع المفسر أن يوضح الكثير من المفاهيم، ويحدد جملة من الأحكام الشرعية، ومثل ذلك تجده يصنع في تفسيره لقوله تعالى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ

١. آل عمران (٣) الآية ٢٨.

٢. آل عمران (٣) الآية ١١٨.

٣. المجادلة (٥٨) الآية ٢٢.

٤. الأنعام (٦) الآية ٦٨.

٥. الأعراف (٧) الآية ١٩٨.

٦. التوبة (٩) الآية ٧٣.

٧. المائدة (٥) الآية ٥١.

٨. انظر التبيان، ج ٢، ص ٤٣٣-٤٣٤.

فَأَجْزُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ^١.

فيقول:

قال: «جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» قال أبو نجيع والسدي: معناه إذا قال أخزاه الله متعدياً قال له مثل ذلك أخزاه الله، ويحتمل أن يكون المراد ما جعل الله لنا إلا الاقتصاص منه من «النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ بِإِصَابِهَا»^٢. فإنَّ للمجني عليه أن يفعل بالجاني مثل ذلك من غير زيادة وسماء سيئةً للازدواج، كما قال:

«وَأِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ»^٣. وقال:

«فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ»^٤.

وقد أكثر الشيخ الطوسي من الاستشهاد بالآيات القرآنية في تفسيره لآيات أخرى ومن خلال قراءتنا لتفسير التبيان، لم نجدُهُ يُقَوِّتُ فرصةً إِلَّا وَيُسْتَشِيرُ بِهَا آيَةً قرآنيةً لشرح أخرى.

اعتماده مبدأ السياق والنظم في القرآن

استعان الشيخ الطوسي بنظم الآيات القرآنية والعلاقة القائمة بين الآيات السابقة والآيات اللاحقة لاستجلاء الكثير من المعاني، واستطاع من خلال عملية الربط بين الآيات المتجاورة ضمن السياق القرآني أن يبرز مفهوماً ما كان بمقدوره أن يوصل إلى ذهن القارئ بغير عملية الربط هذه بين الآية وماسبقها من الآيات، وهذا ما يؤكد اهتمام المفسر بمبدأ السياق «باعتباره أحد القرائن الحالية في فهم الكلام»^٥.

إذن لا بد للمفسر من أن يبحث عن كل ما يكشف اللفظ الذي يؤيد فهمه من دوالٍ أخرى،

١. الشورى (٤٢) الآية ٤٠.

٢. المائدة (٥) الآية ٤٠.

٣. النحل (١٦) الآية ١٢٦.

٤. انظر التبيان، ج ٩، ص ١٦٧، الآية: البقرة (٢) ١٩٤.

٥. رمضان، الطباطبائي ومنهجه في تفسير القرآن، ص ١٦٣.

سواء كانت لفظية كالكلمات التي تشكّل مع اللفظ الذي يريد فهمه كلاماً مترابطاً أو حالياً كالظرف والملايسات التي تحيط بالكلام، وتكون ذات دلالة في الموضوع^١.
 وحينما يغفل المفسر سياق الآيات القرآنية وطريقة الصياغة والنظم المسلسل الذي جاء به تلك الآيات فمن الطبيعي أن يقع في مطبات ضخمة أثناء تفسيره للنصوص القرآنية، وكما حصل للمجبرة حين اقتطعوا نصاً قرآنياً وفسروه بعيداً عن مبدأ الأخذ بالسياق فقالوا في تفسير قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^٢: إن ذلك يدل على أن الله خالق لأفعالنا^٣.

في حين أن الملاحظ في السياق أنها جاءت حكاية لقول إبراهيم مع قومه واستنكاره لعبادتهم الأصنام والتي هي أجسام، والله تعالى هو المحدث لها^٤.
 وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْكَرِيمُ﴾^٥.
 إذ كانت تدلّ بسياقها على أنه الدليل الحقي^٦.

من هنا فإن ملاحظة السياق والتناسب والترابط بين الفصول والمجموعات القرآنية ضرورة ومفيدة جداً في فهم مدى القرآن ومواضيعه وأهدافه^٧.
 ولذلك فإن الشيخ الطوسي يستعين بنظم الآيات القرآنية وأسلوب صياغتها لتعيين بعض المعاني والكشف عن المقاصد والنكات القرآنية أو دعم ما يتبناه من رأي تفسيري، وقد احتوى التبيان على شواهد عديدة كان يؤكد فيها المفسر على العلاقة القائمة بين الآيات ويستخرج منها معنى أو مفهوماً فقال:

١. الصدر، دروس في علم الأصول، الحلقة الأولى، ص ١٣٠.

٢. الصافات (٣٧) الآية ٩٦.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٤٧٠.

٤. نفس المصدر.

٥. الدخان (٤٤) الآية ٤٩.

٦. عبد الرحمن المك، أصول التفسير، ص ٧١.

٧. دروزه، القرآن المجيد، ص ٢٠٤.

إِنْ وَجِهَ اتِّصَالَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ قَبِيلاً﴾ بِمَا قَبْلَهُ أَنَّهُ لِمَا قَال: ﴿بَلِ اللَّهُ يُرَكِّبُ مِنْ يَشَاءُ﴾^١ نَفَى عَنْ نَفْسِهِ الظُّلْمَ لِثَلَاثٍ يُظَنَّ أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِهِ^٢.

وَقَالَ أَيْضاً: عِنْدَ مَا قَرَأَ ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾^٣.

وَوَجِهَ اتِّصَالَ هَذِهِ الْآيَةِ بِمَا قَبْلُهَا، أَنَّهُ لِمَا ذَكَرَ الْحَسَنَةَ الَّتِي هِيَ نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ، بَيَّنَّ أَنَّ مِنْهَا إِرْسَالَ نَبِيِّ اللَّهِ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ مِنْهَا طَاعَةَ الرَّسُولِ الَّتِي هِيَ طَاعَةُ اللَّهِ فَهِيَ فِي ذِكْرِ نِعَمِ اللَّهِ مُجْمَلَةٌ وَمَفْصَّلَةٌ، وَفِيهَا تَسْلِيَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي تَوَلَّى النَّاسَ عَنْهُ وَعَنِ الْحَقِّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مَعَ تَضَمُّنِهَا تَعْظِيمَ شَأْنِهِ تَكُونُ طَاعَتُهُ طَاعَةَ اللَّهِ^٤.

وَذَكَرَ الطُّوسِيُّ بَعْدَ قِرَاءَتِهِ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ:

﴿وَأَنْزَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾^٥

إِنْ وَجِهَ اتِّصَالَ هَذِهِ الْآيَةِ بِمَا قَبْلُهَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ حَالَ الْيَهُودِ فِي الظُّلْمِ وَنَقْضِ الْعَهْدِ وَارْتِكَابِ الْفَوَاحِشِ مِنَ الْأُمُورِ كَحَالِ ابْنِ آدَمَ قَابِيلَ فِي قَتْلِهِ أَخَاهُ هَابِيلَ، وَمَا عَادَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَبَالِ بِتَعَدُّيهِ، فَأَمَرَ نَبِيَّهُ أَنْ يَتْلَوْا عَلَيْهِمْ أَخْبَارَهُمَا، وَفِيهِ تَسْلِيَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ لِمَا نَالَ مِنْ جَهْلِهِمْ بِالتَّكْذِيبِ فِي جُحُودِهِ وَتَبْكِيَةِ الْيَهُودِ^٦.

وَعِنْدَمَا قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى:

﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾^٧

قَالَ:

١. النساء (٤) الآية ٤٩.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٢٢٢.

٣. النساء (٤) الآية ٨٠.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٢٦٨.

٥. المائدة (٥) الآية ٢٧.

٦. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٤٩١.

٧. الأعراف (٧) الآية ٩٦.

هذا عطفٌ على الآية الأولى، فكأنه قال: قل: وليي الله القادر على نصرتي عليكم وعلى من أراد بي ضرراً، والذين تتخذونهم أنتم آلهة لا يقدرُونَ على أن يضروكم ولا أن يدفعوا عنكم ضرراً، ولا يقدرُونَ أن ينصروا أنفسهم أيضاً لو أن إنساناً أراد بهم سوءً من كسر أو غيره.

وإنما كرر هذا المعنى؛ لأنه ذكره في الآية التي قبلها على وجه التقرير، وذكره هاهنا على وجه الفرق بين صفة من تجوز له العبادة ممن لا تجوز، كأنه قال: إن ناصري الله ولا ناصر لكم ممن تعبدون^١.

وقال أيضاً عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَمَا كَانَ آلَهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^٢
قال:

قال مجاهد: وجه اتصال هذه الآية بما قبلها هو أنه لما حرم الله تعالى على المؤمنين الاستغفار للمشركين بين أنه لم يكن الله ليؤاخذكم إلا بعد أن يدللكم على تحريره وأنه يجب عليكم أن تتقوه^٣

وعند ذكره لقوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾^٤
قال:

لما ذكر الله تعالى الكفارة وما يستحقونه من المصير إلى النار في الآيات الأولى ذكر في هذه ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ يعني صدقوا بالله ورسوله، واعترفوا بهما، وأضافوا إلى ذلك الأعمال الصالحات، ﴿يَهْدِيهِمْ﴾ الله تعالى جزاءً بإيمانهم إلى الجنة ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي

١. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٦١.

٢. التوبة (٩) الآية ١١٦.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٣١١.

٤. يونس (١٠) الآية ٩.

جَنَّاتٍ أَنْعَمَ فِيهَا البساتين التي تجري تحت أشجارها الأنهار التي فيها النعيم^١.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾^٢

قال الطوسي:

ووجه اتصال هذه الآية بما قبلها أنه تعالى لما بين عظيم آياته بما في مقدوراتِه مما لا يقدر عليه سواه، دلّ على أنه ينبغي أن تكون الرغبة في ماعنده وعند أوليائه من المؤمنين دون أعدائه الكافرين، فنهى عن اتخاذهم أولياء دون أهل التقوى الذين سلکوا طريق الهدى^٣.

وفي ذكره لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾^٤. قال:

وجه اتصال هذه الآية بما قبلها وجه اتصال الدليل بالمدلول عليه، لأنه لما قال: ﴿وَمَا لِلَّهِ يَبْدُ ظُلْمًا﴾ وصله بذكر غناه عن الظلم، إذ الغني عنه العالم بقبحه، ومعناه لا يجوز وقوعه منه^٥.

التفسير بالسنة

تعني السنة عند الإمامية الاثني عشرية قول المعصوم وفعله وتقريره، ولا فرق بين أن يكون المعصوم النبي ﷺ أو الأئمة الاثني عشر^٦.

١. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٣٤٢.

٢. آل عمران (٣) الآية ٢٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٤٣٤.

٤. آل عمران (٣) الآية ١٠٩.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٥٥٥.

٦. الحكيم، الأصول العامة للفقه المقارن، ط ١، ص ١٤٧، وما بعدها بيروت.

والعصمة عند الإمامية تشمل النبي والأئمة الاثني عشر، حيث قالوا:
 أن الإمام كالنبي، يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش مظهر منها
 وما بطن، كما يجب أن يكون معصوماً من الخطأ والسهو والنسيان؛ لأن الأئمة حفظة
 الشرع والقوامون عليه، حالهم في ذلك حال النبي، والدليل الذي اقتضانا أن نعتقد
 بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا أن نعتقد بعصمة الأئمة^١.

وقد حظي الأئمة من أهل البيت على هذه المنزلة باعتبارهم أحد الثقلين اللذين تركهما
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأمة، وأمر باتباعهما حينما قال ﷺ:

«يا أيها الناس إني تارك فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي^٢».
 وقد استدلل الشيخ الطوسي بهذا الحديث في كون العترة حجة كما أن الكتاب حجة^٣
 ليأخذ بروايتهم بعد ثبوت صحة نسبتها إليهم ﷺ شأنه في ذلك شأن سائر العلماء الإمامية
 في أخذهم عن الأئمة ﷺ والذين قيدوا ما يروى عنهم ﷺ بموافقتهم للكتاب عطفاً على
 الحديث النبوي الشريف «إذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب
 الله فاقبلوه، وما خالفه فاضربوا به عرض الحائط» كما وأنه قد روي مثل هذا الحديث عن
 أئمتنا ﷺ^٤.

وقد حدد الشيخ الطوسي أسس منهجه الأثري في التفسير، وفقاً لما كان يراه من أن
 معاني القرآن على أربعة أقسام:

أحدها: ما اختص الله تعالى بالعلم به فلا يجوز لأحد تكلف القول فيه ولا تعاطي معرفته
 وذلك مثل قوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا

١. المظفر، عقائد الإمامية، ص ٦٧.

٢. انظر سنن الترمذي، أبواب المناقب، مناقب أهل البيت؛ والمراجعات للسيد عبد الحسين شرف الدين،

ط ١٩، ص ١٤-١٥، القاهرة.

٣. انظر التبيان، ج ١، ص ٥.

٤. نفس المصدر.

إِلَّا هُوَ^١ ومثل قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ»^٢.

وفي مثل هذا القسم لا يجيز الشيخ الطوسي لأحد أن يقول فيه شيئاً حيث يؤكد ذلك بقوله: فتعاطي معرفة ما اختص الله تعالى به خطأ.

وثانيها: ما كان ظاهره مطابقاً لمعناه فكل من عرف اللغة التي خوطب بها عرف معناه، مثل قوله تعالى:

«وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ»^٣.

ومثل قوله تعالى:

«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^٤ وغير ذلك.

وثالثها: ما هو مجمل لا ينبئ ظاهره عن المراد به مفصلاً، مثل قوله تعالى:

«أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ»^٥.

وقوله: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^٦ وقوله: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ»^٧ وقوله: «فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَغْلُومٌ»^٨ وما أشبه ذلك.

فأن تفصيل أعداد الصلاة وعدد ركعاتها، وتفصيل مناسك الحج وشروطه ومقادير النصاب في الزكاة، لا يمكن استخراجه إلا ببيان النبي ﷺ ووحى من جهة الله تعالى، ولهذا أكد الطوسي منع القول فيه بقوله: «فتكلف القول في ذلك خطأ ممنوع منه» ويمكن أن تكون الأخبار متناولة له.

١. الأعراف (٧)، الآية ١٨٧.

٢. لقمان (٣١)، الآية ٣٤.

٣. الأنعام (٦)، الآية ١٥١.

٤. التوحيد (١١٢)، الآية ١.

٥. البقرة (٢) الآيات ٤٣ و ٨٣؛ النساء (٤) الآية ٧٦؛ الحج (٢٢) الآية ٧٨؛ النور (٢٤) الآية ٥٦؛ المجادلة (٥٨)

الآية ١٣؛ المزمل (٧٣) الآية ٢٠.

٦. آل عمران (٣) الآية ٩٧.

٧. الأنعام (٦) الآية ١٤١.

٨. المعارج (٧٠) الآية ٢٤.

ورابعها: ما كان اللفظ مشتركاً بين معنيين فما زاد عنهما، ويمكن أن يكون كل واحدٍ منهما مراداً، فإنه لا ينبغي أن يقدم أحده فيقول:

إن مراد الله فيه بعض ما يحتمل إلا بقول نبيٍّ أو إمامٍ معصوم، بل ينبغي أن يقول: إن الظاهر يحتملُ لأمرٍ، وكلُّ واحدٍ يجوزُ أن يكون مراداً على التفصيل.

ومتى كان اللفظ مشتركاً بين شيئين، أو ما زاد عليهما، ودلَّ الدليلُ على أنه لا يجوزُ أن يريد إلا وجهاً واحداً، جاز أن يقال: إنه هو المراد^١.

لذا يذكر الشيخ الطوسي أن مثل هذا التقسيم يُبرز لنا قبول الأخبار، ولم نردّها على وجه يوحش نقلها والتمسكين بها^٢.

ثم يضع مفسرنا شروطه لقبول الأخبار والتي هي: الإجماع أو النقل المتواتر عن يجب اتباع قوله، ولا يقبل في ذلك خبر واحد^٣.

... ثم قال:

وأما طريقة الآحاد من الأخبار الشاردة والألفاظ النادرة فإنه لا يقطع بذلك، ولا يحمل شاهداً على كتاب الله، وينبغي أن يتوقف فيه، ويذكر ما يحتمله، ولا يقطع على المراد فيه بعينه، بأنه متى قطع بالمراد كان مخطئاً، وإن أصاب الحق كما روي عن النبي ﷺ؛ لأنه قال تخميناً وحسناً، ولم يصدر ذلك عن حجة قاطعة وذلك باطلٌ بالاتفاق^٤.

ويبدو أن المفسر كان متشدداً في قبول الرواية، لذلك اشترط أن يكون الحديث متواتراً أي ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب واستمر ذلك الوصف في جميع الطبقات، حيث تتعدد فيكون أوله كآخره ووسطه كطرفه، وهو يقيّد العلم ويجب

١. انظر التبيان، ج ١، ص ٥-٦.

٢. انظر التبيان، ج ١، ص ٦.

٣. نفس المصدر.

٤. علة الأصول، المقدمة.

العمل به^١.

كما يبين موقفه من أخبار الآحاد الشاردة، وينبغي أن نشير هنا إلى أن الشيخ الطوسي يذهب إلى أن خبر الآحاد لا يوجب العلم غير أنه حجة يجب العمل به وفق شروط محدودة، لوجود أدلة قطعية على ذلك.

وقد ذهب الحنفية والشافعية وجمهور المالكية إلى وجوب العمل به وفق جملة من الشروط، فيشترط في الراوي لصحة التحمل والتمييز والضبط، كما يشترط فيه لصحة الأداء البلوغ والإسلام والعدالة والضبط، وأما بالنسبة إلى لفظ الخبر، فيشترط فيه ألا يحذف الراوي منه ما يتوقف تمام المعنى عليه، ويشترط في معناه ألا يعارضه ما هو أقوى منه، واشترط الكرخي وبعض الحنفية ألا يكون موضوع الحديث مما تعم به البلوى، إذا لو كان كذلك لذاع واشتهر فعدم ذبوعه حينئذ يورثه شكاً.

وقيل:

إن خبر الواحد العدل يوجب العلم؛ لأنه يوجب العمل بالدليل، ولا عمل إلا عن علم، وهو مذهب داود الظاهري، وحكي عن مالك، وروي عن أحمد، واختاره ابن حزم، وأطال الاحتجاج له، وقال الخوارج والمعتزلة: إنه لا يوجب العمل؛ لأنه لا يوجب العلم، ولا عمل إلا عن علم^٢.

والذي عليه الإمامية هو الأخذ بحجية خبر الواحد في الأحكام العملية فقط^٣

وهذا ما أكدته أيضاً السيد الطباطبائي صاحب الميزان بقوله:

وأما الشيعة، فالذي ثبت عندهم في علم أصول الفقه حجية خبر الواحد الموثوق

١. الشهيد العاملي، الدراية في علم مصطلح الحديث، ص ١٢.

٢. زكي الدين شعبان، أصول الفقه، ط ٢، ص ١٤٧ وما بعدها؛ محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٠٣ وما بعدها؛

علي حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، ص ٤٣.

٣. الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص ٣٩٩ - ٤٠٠.

الصدور في الأحكام الشرعية ولا يعتبر في غيرها^١.

وقد تضمن التبيان عدداً لا بأس به من الأحاديث والروايات والأخبار عن النبي ﷺ والأئمة من أهل البيت ليستعين بها المفسر في شرحه لآية، أو توضيحه لمفهوم أو طرحه لرأي، وهنا نورد بعضاً من تلك الأحاديث والأخبار التي اعتمدها الطوسي في تفسيره، فمثلاً أورد، ثلاثة أقوال في معنى العفو وهي:

قال ابن عباس، وقتادة: هو ما فضل عن الغنى.

وقال الحسن وعطاء: هو الوسط من غير إسراف ولا إقتار.

وقال مجاهد: هو الصدقة المفروضة.

ثم ذكر مفسرنا ماروي عن الأئمة من أهل البيت ﷺ لتفسير معنى العفو فقال:

وروي عن أبي جعفر ﷺ أن العفو ما فضل عن قوت السنة. فنسخ ذلك بآية الزكاة.

وروي عن أبي عبد الله ﷺ أن العفو ها هنا: الوسط^٢.

وهكذا يستعين المفسر بروايات عن الأئمة سلام الله عليهم لشرح معنى أو تأكيد قول من الأقوال التي أوردتها المفسرون بهذا الشأن.

مثال آخر:

وقال عند تفسيره لكلمة الإعسار الذي تضمنته الآية الكريمة:

﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^٣.

وروي عن أبي عبد الله ﷺ هو - أي الإعسار - إذا لم يقدر على ما يفضل من قوته وقوت

عياله على الاقتصاد^٤

وقد نقل قول الجبائي في بيان معناه، فقال:

١. الطباطبائي، القرآن في الإسلام، ص ٧٤.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٢١٤.

٣. البقرة (٢) الآية ٢٨٠.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٦٩.

«قال الجبائي التعذر بالإعدام أو بكساد المتاع وغيره^١». وهذا يعكس لنا ما يتحلّى به الشيخ الطوسي من سعة أفق واستفادة ممّا عند الآخرين وإن اختلفوا معه في الرأي والمعتقد وهو ما أعطى تفسير التبيان ميزة إضافية فضلاً عما فيه من المزايا والمواصفات.

ومثل هذا المنهج تجده في مكان آخر من التبيان حيث يستعين المفسّر في شرح معنى «السحت» بروايات متعدّدة، واحدة عن النبي ﷺ، وثانية عن الإمام عليّ عليه السلام كما يورد أيضاً تفسيراً عن أبي هريرة وعبدالله بن عمر، ويبقى الطوسي مع الكلمة؛ ليوفيهما حقّها من التوضيح والبيان، إذ لا بدّ للمفسّر - بحكم منهجيّته ذات الطابع الاستقصائي - أن يذكر الروايات والآراء المتعلقة بالإيضاح؛ ليضع القارئ أمام جملة من المعاني خالية من المتناقضات والاختلافات، لذلك لا يرى الشيخ المفسّر ضيّراً من الجمع بين الروايات تفسيره ثمّ يعرض ما توصّل إليه من معنى إجمالي لكلمة (السُحت) حيث قال: «وقوله: ﴿أَكَاوُنَ لِلْسُحْتِ﴾^٢ معناه أنه يكثر أكلهم للسُحت وهو الحرام»، ثم يسرد الروايات التي اعتمدها فيقول:

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «السُحتُ الرشوة في الحكم»، وروي عن عليّ عليه السلام أنه قال: «السُحتُ الرشوة في الحكم، ومهرُ البغي، وعسبُ الفحل، وكسبُ الحجام، وثنمُ الكلب، وثنمُ الخمر، وثنمُ الميتة، وحلوان الكاهن، والاستعجالُ في المعصية». وروي عن أبي هريرة مثله.

وقال مسروق:

سألت عبدالله عن الجور في الحكم قال:

ذلك كفر، وعن السُحت، فقال الرجلُ يقتضي لغيره الحاجة فيهدي له الهدية^٣

وعند تفسيره لكلمة (انحر) في قوله تعالى:

١. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٦٩.

٢. المائدة (٥) الآية ٤٢.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٥٢٣.

﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾^١

قال معنى: ﴿وَأَنْحَرْ﴾^٢ انحر البدن متقرباً إلى الله لنحرها خلافاً لمن نحرها للأوثان وقيل: استقبل القبلة بنحره.

ثم يروي المفسر ما يستعين بها على توضيح المعنى فيقول: وروي عن علي عليه السلام: أن معناه ضع اليمنى على اليسرى حذاء النحر - وهذه الرواية غير صحيحة - والمروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، أن معناه وانحر البدن والأضاحي^٣. وهكذا نجد الشيخ الطوسي يقف ناقداً للرواية التي رويت عن علي عليه السلام، ويصفها بأنها غير صحيحة، لشكّه في صحّة سندها، ممّا يؤكد تحرّيه للحقيقة ورفضه لكلّ ما لا يتفق والمنهج الموضوعي الذي تبناه في تفسيره.

ويبدو أن الشيخ الطوسي كان يُعطي لمتن الرواية أكبر الأهمية في فحص ما يروى عن النبي والأئمة عليهم السلام وسائر الصحابة، ولن يجعل من روايات النبي صلى الله عليه وآله والأئمة شأهاً على التفسير إلا بعد ثبوت صحّتها وذلك فقد كان متقيداً بالمبدأ القائل بضرورة عرض الأخبار على الكتاب فما وافقه يؤخذ به وما خالفه فهو زخرف ومطروح^٤.

ولذلك لم يتحرّج الشيخ الطوسي في رفضه لما روي عن علي عليه السلام في معنى قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾.

مثال آخر:

عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾^٥.

يذكر الشيخ الطوسي آراء المفسرين المختلفة في معنى الأنفال فيقول:

١. الكوثر (١٠٨) الآية ٢.

٢. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٤١٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٤١٨.

٤. الطباطبائي، القرآن في الإسلام، ص ٦٧.

٥. الأنفال (٨) الآية ١.

اختلف المفسرون في معنى الأنفال - هاهنا - فقال بعضهم:

هي الغنائم التي غنمها النبي ﷺ يوم بدر فسأله لِمَنْ هي؟

وقال قوم:

وهو ماشد من المشركين إلى المسلمين من عبد أو جارية من غير قتال أو ما أشبه ذلك.

وعن ابن عباس: أنه ماسقط من المتاع بعد قسمة الغنائم^١.

وهكذا يورد الشيخ المفسر أقوال وآراء جملة من المفسرين، ثم يذكر الطوسي رواية

عن الباقر والصادق ﷺ فيقول:

وروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ، «إن الأنفال كل ما أخذ من دار الحرب بغير قتال إذا

انجلى عنها أهلها»^٢ ويسميه الفقهاء فينأ، وميراث من لا وارث له، وقطائع الملوك إذا

كانت بأيديهم من غير غصب، والآجام ويطون الأودية، والموات^٣.

ثم يعقب الطوسي بعد ذلك بعبارة «وغير ذلك مما ذكرناه في كتب الفقه» عملاً برواية

الإمامين أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ وبهذا نجد الشيخ الطوسي حينما يطمئن للرواية

يعتمدها في استنباط الحكم الشرعي، فضلاً عن كونها تفسيراً؛ لما ورد في القرآن الكريم من

ألفاظ خاصة، وأن مفسرنا فقيه مجتهد^٤.

اعتماده للأحاديث في بيان الأحكام

استفاد الشيخ الطوسي من الأحاديث والأخبار التي تروى عن النبي ﷺ أو عن أحد

الأئمة من أهل البيت ﷺ في بيان العديد من الأحكام الشرعية، حيث كانت تلك الأحاديث

والأخبار تؤدّي غرضاً غاية في الأهمية عندما يأتي لبيان ما أجمل من آيات الأحكام، أو

لتوضيح مقاصدها ومعانيها، وهنا نورد بعض الأمثلة التي تدل على استخدام الطوسي

١. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٧١.

٢. نفس المصدر، ص ٧٢.

٣. نفس المصدر.

٤. ابن كثير، البداية والنهاية، ص ٩٧؛ الأتابكي، النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ٨٢.

للأحاديث والروايات في فهم آيات الأحكام منها:

١. اعتمد المفسر رواية عن النبي ﷺ لبيان حليّة المتعة، فقال:

وذكر البلخي عن وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم، عن عبد الله بن مسعود: قال كنّا مع النبي ﷺ ونحن شباب، فقلنا: يا رسول الله ألا نستخصي، قال: لا، ثمّ رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل^١.

وقد أورد الشيخ الطوسي هذه الرواية في معرض دفاعه عن المتعة عندما فسر قوله تعالى:

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^٢.
٢. اعتمد الطوسي مارواه المثنى عن النبي ﷺ في بيان الرخصة بأكل المحرّم من الطعام حال الخوف على النفس، فقال:

روى المثنى قال: قلنا: يا رسول الله إنّنا بأرضٍ يصيبنا فيها مخمصةٌ، فما يصلح لنا من الميتة؟

قال ﷺ: إذا لم تصطحبوا أو تعتقبوا أو تختفئوا بها بقاءً^٣ فشانكم بها^٤.

وكان الشيخ الطوسي قد أورد هذه الرواية عن النبي ﷺ، واستند إليها في بيان حليّة أكل الميتة عند الاضطرار، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ... إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِأُثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^٥.

٣. استفاد الشيخ الطوسي من حديث النبي ﷺ الذي قاله عند نزول قوله تعالى ﴿فَسَبِّحْ

١. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ١٦٧.

٢. النساء (٤) الآية ٢٤.

٣. تختفتوا: أي تأكلوا (الخفا) وهو أصل البردي حيث كان يقشرونه ويأكلونه عند المجاعة.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٤٣٨.

٥. المائدة (٥) الآية ٣.

بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ^١ في تفسيره للآية الكريمة، فقال:
وقوله: «فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ» أمر من الله تعالى لنبهه أن ينزه الله تعالى عما لا يليق به،
ويذكره باسمه العظيم، وقيل: إنه لما نزلت هذه الآية قال النبي ﷺ «ضعوها في ركوعكم
وقولوا سبحان ربّي العظيم»^٢.

٤. اعتمد الروايات عن الأئمة من أهل البيت في معرفة الحكم الشرعي الذي ورد في
آيات الكتاب المجيد، كما هو الحال مع رواية عن علي عليه السلام بخصوص حكم المُحصّن فقال
الطوسي:

عند تفسيره لقوله تعالى:

«الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ
اللَّهِ»^٣ «روي عن علي عليه السلام: أَنَّ الْمُحْصَنَ يُجْلَدُ مِائَةَ مَرَّةٍ بِالْقُرْآنِ، ثُمَّ يَرْجَمُ بِالسِّنَّةِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ
بِذَلِكَ».

كما واعتمد رواية عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام في مسألة الزواج من الزانية فقال: عند
تفسيره لقوله تعالى: «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ
مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»^٤ فقال الطوسي:
وعن أبي جعفر عليه السلام: إِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي أَصْحَابِ الرِّايَاتِ، فَأَمَّا غَيْرُهُنَّ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ
يَتَزَوَّجَهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ غَيْرَهَا، وَيَمْنَعُهَا مِنَ الْفَجْورِ^٥.

اعتماده الأحاديث والأخبار في معرفة أسباب النزول
عَوَّلَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ كَثِيرًا عَلَى الرِّوَايَاتِ وَالْأَخْبَارِ لِمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ نَزُولِ الْآيَاتِ

١. الواقعة (٥٦) الآية ٩٦.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٥١٣-٥١٤.

٣. النور (٢٤) الآية ٢.

٤. النور (٢٤) الآية ٣.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ٣٦١.

القرآنيّة الكريمة، ولذلك كان يعتمدُ الروايات التي تروى عن النبي ﷺ أو الأنسمة عليه السلام والصحابة رضوان الله عليهم في هذا الخصوص، وقد أكثر الشيخ المفسر من تلك الروايات في هذا الصدد واعتمدها أساساً في معرفة أسباب النزول وهنا نذكر بعض الأمثلة التي أوردها في تفسيره:

فهو عندما ذكر قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^١

قال:

ذكر ابن عباس أن هذه الآية نزلت في علي بن أبي طالب عليه السلام كانت معه أربعة دراهم، فأنفقها على هذه الصفة بالليل والنهار وفي السر والعلانية، وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام^٢.

وعند تفسيره للآية الكريمة: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾^٣.

استند في معرفة سبب نزولها على

ماروي عن أبي عبد الله عليه السلام من أنها نزلت في الحارث بن سويد الصامت، وكان قد ارتد بعد قتله المحذر بن ديار البلوي غدرًا في الإسلام وهرب، ثم ندم فكاتب قومه: سلوا رسول الله ﷺ هل لي توبة؟ فنزلت الآيات إلى قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ فرجع وأسلم^٤.

ومثل ذلك ماروي عن أبي عبد الله عليه السلام واعتمده المفسر في معرفة سبب نزول قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا

١. البقرة (٢) الآية ٢٧٤.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٥٧.

٣. آل عمران (٣) الآية ٨٣.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٥١٩.

يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ»^١.

فقال الطوسي:

نزلت هذه الآية في أهل الكتاب الذين كانوا يؤمنون بالنبي ﷺ قبل مبعثه بما يجدونه في كتبهم من صفاته ودلائله، فلما بعثه الله جحدوا ذلك وأنكروه... وقال مجاهد والسدي: نزلت في رجلٍ من الأنصار يقال له: الحارث بن سويد ارتدَّ عن الإسلام، ثم تاب وحسن إسلامه، فقبل الله إسلامه.

ثم ذكر الشيخ الطوسي عبارة «وكذلك روينا عن أبي عبد الله عليه السلام»^٢.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿أَجْعَلُكُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^٣

قال الطوسي:

وروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام أن الآية نزلت في أمير المؤمنين والعباس.

وروي الطبري بإسناده عن ابن عباس: أنها نزلت في العباس حين قال يوم بدر:

إن سبقتمونا إلى الإسلام والهجرة لم تسبقونا إلى سقاية الحاج وسدنة البيت، فأنزل الله الآية.

وروي الطبري بإسناده عن الحسن: أنها نزلت في علي والعباس وعثمان وشيبة، وقال

الشعبي:

نزلت في علي والعباس، وبه قال ابن وهب والسدي^٤.

وهكذا نجد مفسرنا يتبع كل الروايات التي قيلت حول سبب نزول الآية مستفيداً من كل أثر يُسهم في استبيان الواقع واستجلاء الحقيقة صارفاً نظره عن كل ما هو شاذ من الآراء

١. آل عمران (٣) الآية ٨٦.

٢. انظر التبيان، ج ٢، ص ٥٢١.

٣. التوبة (٩) الآية ١٩.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ١٩٠.

والأقوال، فلا يكادُ يذكر منه شيئاً في معرض حديثه عن أسباب النزول.

اعتماده الحديث والأخبار في تفسيره للآيات القرآنية

حوى التبيان عدداً كبيراً من الأحاديث والأخبار التي رويت عن النبي الأكرم ﷺ والأئمة من أهل بيته ﷺ، وقد اعتمدها الشيخ الطوسي عند تفسيره للآيات القرآنية، وأعطاهما اهتماماً خاصاً، سيما وأن تلك الأحاديث والأخبار قد جاءت بصدد توضيح آيات الكتاب العزيز، وتفسير معانيه وبيان مقاصده ومراميهِ، وقد أنزل الشيخ الطوسي - شأنه شأن سائر الإمامية - الأخبار التي رُوِيَتْ عن الأئمة ﷺ منزلة الأحاديث المروية عن النبي الأكرم ﷺ، حيث أكد هذا المعنى في مقدّمة تفسيره فقال:

وأعلم أن الرواية ظاهرة في أخبار أصحابنا بأن تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح عن النبي ﷺ وعن الأئمة ﷺ الذين قولهم حجة كقول النبي ﷺ^١.

ولذلك أكثر الشيخ الطوسي من الأحاديث والأخبار المروية عن النبي ﷺ وأهل بيته ﷺ. ليستعين بها في فهم المعنى لآيات القرآن الكريم، وسنعرض لبعض ما أورده - في تفسيره:

فقال:

وقوله: «أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ»^٢ قيل في معناه قولان:

أحدهما: قال ابن عباس وسعيد بن جبير والحسن: إن الله تعالى أنزل جميع القرآن في ليلة القدر إلى السماء الدنيا، ثم أنزل على النبي ﷺ بعد ذلك نجوماً، وهو المروي عن أبي عبد الله ﷺ^٣.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

١. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤.

٢. البقرة (٢) الآية ١٨٥.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ١٢١-١٢٢.

﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^١
قال:

قيل في معنى هذه الآية قولان:

أحدهما - قال ابن عباس وعائشة وعطاء ومجاهد والحسن وقتادة والسدي والربيع، وهو المروي عن أبي جعفر عليه السلام: أنه أمر لقريش وحلفائهم؛ لأنهم كانوا لا يقفون مع الناس بعرفة، ولا يفيضون منها، ويقولون: نحن أهل حرم الله لا نخرج عنه، فكانوا يقفون بجمع، ويفيضون منه دون عرفة، فأمرهم الله تعالى أن يفيضوا من عرفة بعد الوقوف بها^٢.

وعند تفسيره للآية الكريمة:

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾^٣
قال الطوسي:

«الظلم المذكور في الآية هو الشرك عند أكثر المفسرين» ثم أكد هذا المعنى بذكره رواية عن عبد الله بن مسعود أنه قال:

لما نزلت هذه الآية شقَّ على الناس، وقالوا:

يا رسول الله وأينا لا يظلم نفسه، فقال: «إنه ليس الذي تعتون، ألم تسمِعوا إلى ما قاله العبد الصالح^٤ ﴿يَا بَنِيَّ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^٥.

وفي معنى ﴿يُوجِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ﴾^٦ قال الطوسي:

روي عن أبي جعفر عليه السلام في معنى قوله: ﴿يُوجِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ أن الشياطين يلقى بعضهم بعضاً، فيلقي إليه ما يغوي به الخلق، حتى يتعلم بعضهم من بعض^٧.

١. البقرة (٢) الآية ١٩٩.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ١٦٨.

٣. الأنعام (٦) الآية ٨٢.

٤. انظر التبيان، ج ٤، ص ١٩٠، (والعبد الصالح هو لقمان).

٥. لقمان (٣١) الآية ١٣.

٦. الأنعام (٦) الآية ١١٢.

٧. انظر التبيان، ج ٤، ص ٢٤٢.

وفي معنى قوله تعالى:

﴿وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ﴾^١

قال الطوسي:

روي أنه قيل لرسول الله ﷺ: ما يغنيهم إسرار الندامة، وهم في النار؟

قال: يكرهون شماتة الأعداء.

وروي مثله عن أبي عبد الله عليه السلام^٢.

وعند تفسيره للآية الكريمة:

﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^٣

قال الشيخ الطوسي:

روي عن الحسين عليه السلام: أنهم الذين أدّوا فرائض الله وأخذوا بسنن رسول الله وتورّعوا عن

محارم الله، وزهدوا في عاجل الدنيا ورغبوا فيما عند الله، واكتسبوا الطيب من رزق الله

لمعاشيهم، لا يريدون به التفاخر والتكاثر، ثم أنفقوه فيما يلزمهم من حقوق واجبة،

فأولئك الذين يبارك الله لهم فيما اكتسبوا، ويتابون على ما قدّموا منه لآخرتهم^٤.

وفي معنى قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^٥

قال الطوسي:

روي عن النبي صلى الله عليه وآله في قوله ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ أن جبرئيل قال له: معناه تصل

من قطعك وتُعطي من حرّمك وتعفو عمن ظلمك^٦.

وفي معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^٧.

١. يونس (١٠) الآية ٥٤.

٢. انظر التبيان، ج ٥، ص ٣٩٣.

٣. يونس، (١٠) ٦٢.

٤. انظر التبيان، ج ٥، ص ٤٠١-٤٠٢.

٥. الأعراف (٧) الآية ١٩٩.

٦. انظر التبيان، ج ٥، ص ٦٣.

٧. الرعد (١٣) الآية ٧.

قال المفسر:

وماروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أن الهادي هو إمام كل عصر معصوم يؤمن عليه الغلط وتعمد الباطل.

وروي الطبري بإسناده عن عطاء عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس، قال: لما نزلت ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ وضع رسول الله ﷺ يده على صدره وقال: أنا المنذر ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ وأوماً بيده إلى منكب علي عليه السلام فقال: أنت الهادي يا علي بك يهتدي المهتدون من بعدي^١.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾^٢.

قال: شيخنا الطوسي:

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: ما يتجرعه يقرب إليه فيتكبره، فإذا أدني منه شوى وجهه ووقعت فروه رأسه، فإذا شربه قطع أمعاءه حتى يخرج من دبره^٣.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^٤

قال مفسرنا: وقال أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام: «الآية متناولة لمن يقوم إلى صلاة الليل عن لذية مضجعه وقت السحر^٥».

وكما أخذ الشيخ الطوسي بروايات عن النبي ﷺ وأئمة أهل البيت عليهم السلام، كذلك نجده يأخذ برواية غيرهم، إذا ما حصل عليها إجماع أو تواتر، ومثال ذلك نراه عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَيُطْعَمُونَ الْطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مَشْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ

١. انظر التبيان، ج ٦، ص ٢٢٣.

٢. إبراهيم (١٤) الآية ١٧.

٣. انظر التبيان، ج ٦، ص ٢٨٤.

٤. السجدة (٣٢) الآية ١٦.

٥. انظر التبيان، ج ٨، ص ٣٠٣.

جَزَاءً وَلَا شُكُورًا إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا^١

فيقول:

وقد روتِ الخاصةُ والعامةُ أنَّ هذه الآياتِ نزلتْ في عليٍّ وفاطمة والحسين والحسين عليهما السلام، فإنَّهم آثروا المسكينَ واليتيمَ والأسيرَ ثلاثَ ليالٍ على إفطارهم، وطَوَّوا ولم يفطروا على شيءٍ من الطعامِ، فأثنى الله عليهم هذا الثناءَ الحسنَ، وأنزلَ فيهم هذه السورةَ^٢.

ورغم الأهميَّة الكُبرى التي أولاها الشيخُ الطوسي على النقل والأثر في تفسيره، إلَّا أنَّه لم يكن ممَّن يتقبَّل الروايةَ والحديثَ دونَ تمحيصٍ وتدقيقٍ ومحاكمةٍ وتزجيجٍ، لأنَّه كان يرى أنَّ مِنَ المفسِّرين من حُمِدَتْ طرائقه ومُدِّحَتْ مذهبُه، كابن عبَّاس والحسن وقتادة ومجاهد وغيرهم، ومنهم من ذُمَّتْ مذهبُه، كأبي صالح والسدي والكلبي وغيرهم^٣.

وحَتَّى أولئك الذين قال عنهم: إنَّ طرائقهم محمودَةٌ ومذاهبهم ممدوحَةٌ لم يَتَلَقَّ سائرَ ما روي عنهم بالقبول ولم يجز لنفسه الانسياق مع سائرِ مروياتهم، إلَّا بعد الاطمئنانِ لصحَّة ما يروونَ ومن هنا نَجِدُه يضعفُ بعضَ آراءِ هؤلاء، ويردُّ أقوالهم، أو يرجِّحُ غيرَهم عليهم، ومن ذلك ما فعله مع مجاهد وابن جريح، حينما قالَا في تفسير قوله تعالى:

﴿وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^٤

أَرَادَ قَوْمًا يَشْهَدُونَ لَكُمْ بِذَلِكَ مِمَّنْ يَقْبَلُ قَوْلَهُمْ.

فقال الشيخ الطوسي: «وقول ابن عبَّاس أقوى»^٥.

وكان ابن عبَّاس قد قال: «أَرَادَ أَعْوَانَكُمْ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ».

كما وردَ قولاً لقتادة وهو يفسر قوله تعالى:

١. الدهر (٧٦) الآيات ٨-١٠.

٢. انظر التبيان، ج ١٠، ص ٢١١.

٣. انظر التبيان، ج ١٠، ص ٦.

٤. البقرة (٢) الآية ٢٣.

٥. التبيان، ج ١، ص ١٠٥.

﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾^١

عندما قال قتادة: معناه أي لانكاح إلا بولي وشاهدين وصادق، والأيتجاوز الأربع فردّه الشيخ الطوسي قائلاً:

وعندنا أنّ الشاهدين ليسا من شرط صحة انعقاد العقد، ولا الولي إذا كانت المرأة بالغة رشيدة، لأنها وليّة نفسها^٢.

وقدرّد الشيخ الطوسي على الحسن ومجاهد ضعف قولهما في ابن نوح عند تفسيرهما لقوله تعالى:

﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^٣.

فقال: قال الحسن ومجاهد: إنه كان لغيره، ووُلد على فراشه فسأل نوح على الظاهر فأعلمه الله باطن الأمر، فنفاه منه على ما علمه، فيكون على هذا هو نفسه عمل غير صالح، كما يقولون: الشعر زهير.

فاستهجن الشيخ الطوسي هذا القول وردّه قائلاً:

«وهذا الوجه ضعيف، لأنّ في ذلك طعنًا على نبي وإضافة ما لا يليق به إليه^٤».

كما وردّ الطوسي على ابن عباس في نفس الموضع حينما قال: إنّ المعنى: إنّ سؤالك إياي هذا عمل غير صالح، فأشكل عليه مفسّرنا قائلاً:

وهذا ضعيف: لأنّ فيه إضافة القبيح إلى الأنبياء عليهم السلام، وذلك لا يجوز عندنا على حال^٥.

ومثل هذه الردود قد وردت كثيراً على صفحات التبيان، مما يؤكد التزام الشيخ الطوسي بمنهجه الذي تبناه والقائم على البحث عن الواقع والصواب، ورد كلّ ما لم تتوفّر فيه المواصفات التي ذكرها الشيخ الطوسي شروطاً لقبول الرواية والنقل المعتبر.

١. الاحزاب (٣٣) الآية ٥٠.

٢. انظر التبيان، ج ٨، ص ٣١٩ - ٣٢٠.

٣. هود (١١) الآية ٤٦.

٤. انظر التبيان، ج ١، ص ٤٩٤.

٥. نفس المصدر.

ومن ذلك ماقاله في تفسيره للآية الكريمة:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^١

وقال ابن عباس: نزلت في قوم بأعيانهم من أحبار اليهود ذكرهم بأعيانهم من اليهود الذين حول المدينة.

وقال قوم: نزلت في مشركي العرب.

فقال الشيخ الطوسي رافضاً لكل الأقوال التي قيلت في هذا المعنى:

والذي نقوله: إنه لا بد من أن تكون الآية مخصوصة؛ لأن حملها على العموم غير ممكن، لأننا علمنا أن في الكفار من يؤمن فلا يمكن العموم، وأما القطع على واحدٍ ممّا قالوه، فلا دليل عليه^٢.

ولعلّ تردّد الشيخ الطوسي في قبوله لأقوال ابن عباس يعود إلى ما قيل عن طرق الرواية عنه من أنها «غير مرضية ورواؤها مجاهيل»^٣.

ومن تلك الطرق، طريق جويبر عن الضحّاك عن ابن عباس.
«وجويبر هذا شديد الضعف متروك»^٤.

«وطريق الضحّاك بن مزاحم عن ابن عباس منقطعة؛ لأن الضحّاك لم يلقه»^٥.

وقد روى الطبري عن مشاش أنه قال: «قلت للضحّاك: سمعت من ابن عباس شيئاً؟ قال: لا»^٦.

ومن طرق ابن عباس، مارواه المفسّرون عن ابن جريح الذي يقول عنه السيوطي:

١. البقرة (٢) الآية ٦.

٢. انظر التبيان، ج ١، ص ٦٠.

٣. السيوطي، الاتقان، ج ٢، ص ٣٢١.

٤. نفس المصدر، ج ٢، ص ٣٢٢.

٥. نفس المصدر.

٦. تفسير الطبري، ج ١، ص ٤٠.

«لم يقصد الصّحة، وإنما روى ما ذكر في كلّ آية من الصحيح والسقيم^١». ومن تلك الطرق أيضاً: طريق العوفي عن ابن عباس: «والعوفي ضعيف وليس بواه^٢». «وأوهن طرق ابن عباس طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإذا انضمّ إلى ذلك رواية محمّدين مروان السدي الصغير فهي سلسلة الكذب^٣». وإلى هذا المعنى أشار الشيخ الطوسي في مقدّمة كتابه عندما قال: ولا ينبغي لأحد أن ينظر في تفسير آية لا ينبئ ظاهرها عن المراد تفصيلاً، أو يقلّد أحداً من المفسّرين، لأنّ من المفسّرين... من ذمّت مذاهبه كأبي صالح، والسدي، والكلبي وغيرهم^٤.

وأبو صالح هذا كان يمرّ به الشعبي: فيأخذ بأذنه فيغرّكها ويقول: «تفسّر القرآن وأنت لاتقرأ القرآن^٥». وأما السدي فقد قيل فيه إنّه «ضعيف وكذاب وشتّام^٦». وقد روى الطبري عن الشعبي أنّه مرّ يوماً على السدي وهو يفسّر فقال: «لأنّ يضرب على اشتك بالطبل خير لك من مجلسك هذا^٧». ومثل هذه العبارة القاسية تنبئ عن المرارة التي كان يعاني منها من عاصر السدي واطّلع على أحواله من المفسّرين والعلماء.

ولكنّا مع ذلك نجد الشيخ الطوسي يأخذ عن السدي شيئاً كثيراً، وإن كان هذا لا يعني أنّه يأخذ منه كلّ شيء ودون محاكمةٍ وتدقيقٍ خاصّة، وأنّه قد سبق له أن ذمّ مذهبهِ في

١. السيوطي، الإيقان، ج ٢، ص ٣٢١.

٢. نفس المصدر، ج ٢، ص ٣٢٢.

٣. نفس المصدر.

٤. انظر التبيان، ج ١، ص ٦.

٥. تفسير الطبري، ج ١، ص ٤٠.

٦. دائرة المعارف الإسلاميّة، تعليق أمين الخولي، ج ٥، ص ٣٥٠.

٧. تفسير الطبري، ج ١، ص ٤١.

التفسير، مما يدل على أنه كان يراعي في النقل عنه، وقد لا ينقل من أقواله إلا ما يرى فيه وجهاً حسناً.

وإذا كان موقف الشيخ الطوسي من أقوال الطبقة الأولى على هذا النحو من الدقة في التحري والتحصيل والغلبة، فإن موقفه من أقوال المفسرين المتأخرين لا يقل شأناً عن موقفه ممن سبقهم، لأنه كان يتهمهم بالانحياز لمذاهبهم، وهو أمر غاية في الخطورة، إذ لم يكن طلب الحقيقة هو المقصود في تفاسيرهم، وإنما كان «كل واحد منهم قد نصر مذهبه وتأول على ما يطابق أصله» ولهذا قال الطوسي فيهم: «ولا يجوز لأحد أن يقلد أحداً منهم»^١. لذلك نجدّه يقف من تفاسيرهم موقف المتأمل، فيأخذ منها ما يأخذ بعد رؤية وتمعن ويرفض منها ما يستحقّ الرفض، ويناقش ما ينبغي مناقشته من أقوالهم وآرائهم، وكما فعل مع الطبري^٢ والبلخي^٣ والجبائي^٤ والرماني^٥.

ومن متابعة موقف الطوسي من الاعتماد على المأثور يتضح لنا أن للتفسير بالمأثور لدى الشيخ الطوسي حدوداً ثابتة، قائمة على تدقيق الروايات وتمحيصها وقبول الأثر الصحيح منها، دون الشعور بضرورة السير وراء النقول والمرويات في كل الفروض، وبهذا يكون الشيخ الطوسي قد أرسى قواعد أساسية في قبول الرواية لمن جاء بعده من المفسرين، وأسهم إلى حد كبير في عملية تطوير المنهج التفسيري المعتمد أساساً على النقل والأثر.

موقفه من التوراة والإنجيل

تطرق الشيخ الطوسي في معرض حديثه عن اليهود والنصارى، وهو يفسر الآيات القرآنية التي ذكرتهم بما هم عليه، وقدرّد عليهم كثيراً من آرائهم وأقوالهم؛ كما واستنكر

١. انظر التبيان، ج ١، ص ٦.

٢. انظر التبيان، ج ١، ص ٦١، ص ٢٢٣، ١٦٦، ج ٢، ص ٣٧٥، ٥٢٧ وغيرها.

٣. انظر التبيان، ج ٢، ص ٢٨٥-٢٨٦، ج ٤، ص ١٢٠، ج ٦، ص ١٣٥، ج ٨، ص ٢٦٠-٢٦١.

٤. انظر التبيان، ج ٧، ص ٧٢، ج ٦، ص ١٦٧، ج ٢، ص ٣٢٣.

٥. انظر التبيان، ج ١، ص ٢٩٣، ج ٢، ص ٢١-٢٢، ج ٢، ص ٥٣، ج ٢، ص ٤٠٦، ج ٢، ص ٤٩٦.

مواقفهم من الدعوة الإسلامية، ونبئها العظيم محمد ﷺ، وكذلك تطرّق إلى ذكر عقائدهم والانحرافات التي اتّسمت بها حياتهم الفكرية والعقائدية ومنحاهم السلوكي الخاص، وهو عبر كلّ تلك الملاحظات التي يوردها عليهم، لم يعتمد نصّاً من كتبهم، وإنما احتجّ عليهم بآيات من القرآن، كانت تحذّره أو توبّخهم، بشيء من التقرّيع واللوم، وتصفهم بما يستحقّون من النعوت والصفات، ولعلّ قلة اعتماد الشيخ الطوسي على ما تنصّ عليه كتبهم - أي التوراة والإنجيل - ربّما يكون ذلك ناجماً عن عدم توفّر القناعة لدى المفسّر بصحة ما جاءت به تلك الكتب خاصّة وأنها قد تعرّضت إلى المزيد من التحريف والتزوير على أيديهم، وصاغوها تبعاً لأهوائهم ومصالحهم، ومع ذلك نجد الشيخ الطوسي أحياناً قد يستشهد ببعض النصوص من التوراة والإنجيل الواضحة الصحة عنده، وكما ذكر عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾^١

ومعنى «يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ» أنهم يجدون نعته وصفته ولأنّه مكتوب في التوراة (أتانا الله من سينا وأشرق من ساعير واستعلن من جبال فاران) وفيها: سأقيم لهم نبياً من أخوتهم، مثلك وأجعل كلامي في فمه، فيقول لهم كلّ ما أوصيه به وفيها: وأما ابن الأمة فقد باركت عليه جداً جداً، وسيلد اثني عشر عظيماً، وأؤخره لأمة عظيمة. وفي الإنجيل بشارة بالفارقليط في مواضع منها: يعطيكم فارقليط آخر يكون معكم آخر الدهر كلّه.

وفيها: إنّه إذا جاء فنّد أهل العلم.

وفيها: إنّه يدبّركم بجميع الخلق ويخبركم بالأمر المزمعة ويمدحني ويشهد لي^٢. وهكذا لم نجد الشيخ الطوسي مكثراً من استشاداته بنصوص التوراة والإنجيل ولم يعرهما اهتماماً خاصّاً في تفسيره، ولم يلتفت إليها إلّا نادراً.

١. الأعراف (٧) الآية ١٥٧.

٢. انظر التبيان، ج ٤، ص ٥٦٠.

الفصل الرابع:

الجانب اللغوي في التبيان

اللغة

أظهر الشيخ الطوسي اهتماماً خاصاً باللغة في تفسيره، حيث كان يستعينُ بها لتوضيح النصّ القرآني واستخراج المعنى المطلوب من المفردات التي احتواها القرآن الكريم، ولما كان القرآن قد نزل بلغة العرب، وهم أهل الفصاحة وأرباب اللغة، فمن الطبيعي جداً أن يكون لاستعمالاتهم اللغوية الخاصة ما يهيئ للمفسر - أي مفسر - مادة أساسية في فهم النصوص والآيات القرآنية الكريمة، ويمنحه الفرصة المناسبة في استنتاج آيات الكتاب العزيز، واستجلاء أسرار معانيها، ولذلك جهد الشيخ الطوسي في تعقب أقوال علماء اللغة البارزين وجملة من الشعراء الذين يحتجّ بأشعارهم، وهو إزاء تلك الأقوال كان يقف موقف الراصد الخبير، فيناقشها ويرجّح بعضها على بعض، ويترك ما لا يصلح منها ولا يفيد.

كما نجدّه يُسهبُ في التفاصيل أحياناً لضرورة يراها، وقد يوجزُ في موضع آخر من تفسيره، فلا يذكر إلا إشاراتٍ مُقتضبة من أقوال علماء اللغة وآرائهم.

كما نراه في مواقف عديدة يطرحُ رأيه في الكلمة، بينما يطرح آراء غيره فقط في مواضع أخرى، أو قد يجمع بين رأيه وآرائهم أحياناً؛ ليخرجَ من ذلك كلّ بما يُعينه على معرفة النصّ واكتشاف ما فيه، وبهذا يكون الشيخ الطوسي قد حفظَ لنا في تفسيره ثروة لغوية كبيرة

لا يستغني عنها مُتَخَصِّصٌ أو باحثٌ، حيث أسدى للعربية خدمةً جُلَى تستحقُّ كلَّ الشناء والتقدير.

ونحن هنا نوردُ بعضَ الأمثلةِ التي كان الشيخُ الطوسي قد ذكرها في تبيانهِ بشيءٍ من التفصيل:

١. أورد في حدِّ الكلام وتقسيمه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾^١:

الكلمة: اسم جنس لوقوعه الكثير والقليل، يقولون: قال امرؤ القيس في كلمته يعني في قصيدته، وقال قس في كلمته يعنون في خطبته، فوقوعها على الكثير، نحو ماقلناه، ووقوعها على القليل قال سيبويه: (قال) قد أوقعها على الاسم المفرد والفعل المفرد، والحرف المفرد، فأما الكلام فإن سيبويه قد استعمله فيما كان مؤلفاً من هذه الكلم، فقال: لو قلت: أن تضرب ناساً لم يكن كلاماً، وقال أيضاً: إنما، فقلت، ونحوه، ما كان كلاماً، بل قولاً، وأوقع الكلام على المتألف والذي صوره المتكلمون، إن حدَّ الكلام ما انتظم من حرفين فصاعداً من هذه الحروف المنقولة، إذا وقع فمن يصح منه أو من قبله الإفادة، ثم ينقسم إلى قسمين: مفيد ومهمل.

فالذي أراد سيبويه أنه لا يكون كلاماً، إنه لا يكون مفيداً، وذلك صحيح، فأما تسميته بأنه كلامٌ، صحيحٌ، وكيف لا يكون صحيحاً وقد قسموه إلى قسمين: مهمل ومفيد؟ فأدخلوا المهمل الذي لا يفيد في جملة الكلام.

والكلمة والعبارة والإبانة، نظائر، وبينهما فروقٌ، والفرق بين الكلمة والعبارة أن الأظهر في الكلمة هي الواحدة من جملة الكلام، وإن قالوا في القصيدة: إنها الكلمة، والعبارة تصلح للقليل والكثير، وأما الإبانة فقد تكون بالكلام والحال، وغيرهما من الأدلة، كالإشارة والعلامة وغير ذلك، وأما النطق فيدل على إدارة اللسان بالصوت وليس كذلك الكلام ولهذا يقولون: ضربته فما تكلم، ولا يقولون فما نطق، إذا كان صاح، وكذلك لا يجوز أن يقال في الله: إنه ناطق، وأما اللفظ فهو من قولك: لفظت الشيء: إذا أخرجته من فمك، وليس في الكلام مثل ذلك، ويقال: كلمته تكليماً وكلاماً - وتكلم تكليماً -

ولذلك لا يجوز أن يقال فيه تعالى لَفَظَ، ولا أنه لافظ - والكلم: الجرح والجمع الكلوم.
يقال: كلمته أكلمه كلفاً، فأنا كالم، وهو مكلوم، وكليمك الذي يكلمك.
ويقال: كلمة وكلمة لغة تميمية، وقيل: إنها حجازية وتميم حكي عنها كلمة - بالكسر
الكاف وتسكين اللام - وحكي تسكين اللام مع فتح الكاف، وأصل الباب أنه أثر دالّ،
والكلم أثر دالّ على الجارح، والكلام أثر دالّ على المعنى الذي تحته، والمتكلم من رفع
ماسميناه كلاماً بحسب دواعيه وأحواله، وربما عبّر عنه بأنه الفاعل للكلام، وليس
المتكلم من حله الكلام، لأن الكلام يحلّ اللسان والصدر ولا يوصفان بذلك.^١
٢. وورد قوله في بيان الفرق بين «إن» و«أن»:

والفرق بينهما أن المفتوحة موصولة والموصولة تقتضي صلتها فصارت لاقتضاها
الصلة أشدّ اتصالاً بما بعدها من المكسورة، فقدّر بعدها الضمير الذي هو من جملة
صلتها وليست المكسورة كذلك، لأن «أن» المفتوحة بمعنى المصدر، فلا بدّ لها من اسم
وخبر، لأنها تلتقي بأن يكون دخولها كخروجها وليس كذلك «إن» ومن المفتوحة قول
الأعشى:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى ويستعمل
وأما قراءتهم في النور «أن غَضِبَ الله»^٢ فإن (أن) في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ وأما
قراءة نافع «أن غَضِبَ الله» فحسن وهو بمنزلة قوله: «وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ أَخَذُوا إِلَهُ»^٣ وليس
لأحد أن يقول: هذا لا يستحسن؛ لأن المخففة من الشديدة لا يقع بعدها الفعل حتى يقع
عوض من حذف «ان» ومن أنها تولي ما يليها من الفعل يدلّ على ذلك «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ
مِنْكُمْ»^٤ وقوله «لَسَلَا يَغْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ»^٥ وذلك أنهم استجازوا ذلك،
وإن لم يدخل معه شيء من هذه الحروف، لأنّه دعا وليس شيء من هذه الحروف يحتمل

١. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ١٦٧.

٢. النور (٢٤) الآية ٩.

٣. يونس (١٠) الآية ١٠.

٤. المزمل (٧٣) الآية ٢٠.

٥. الحديد (٥٧) الآية ٢٠.

الدخول معه، ونظير هذا في أنه كما كان دعاء لم يلزمه العوضُ قوله: «ثُودِي أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي السَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا»^١ فولي قوله «بُورِكَ» (أَنْ) وإن لم يدخل معها عوضٌ كما لم يدخل في قراءة نافع «أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا» والدعاء قد استُجِزَ معه ما لم يستجز مع غيره، ألا ترى أنهم قالوا: «أما إن جزاك الله خيراً من»، حمله سيبويه على إضمار القصة في «إن» المكسورة ولم يضم القصة مع المكسورة إلا في هذا الموضع^٢.

وكما فصل الحديث في مواضع مختلفة من التبيان نجده يوجز في مواضع أخرى ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١. ورد قوله في بيان الفرق بين «الأكثر» و«الأعظم»: «والفرق بين الأكثر والأعظم، إنَّ الأعظمَ قديوصفُ به واحد ولا يوصفُ بالأكثرَ واحد بحالٍ، ولهذا يقال في الله تعالى: إِنَّهُ عَظِيمٌ وَأَعْظَمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ولا يقال أكثر، وإنما يقال: أكبرُ بمعنى أعظم^٣».

٢. وعند تفسيره لقوله تعالى: «وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ»^٤ قال الطوسي: وقوله «خُطُواتٍ» يجوز فيه ثلاثة أوجهٍ - بضم الخاء والطاء، وضم الخاء وسكون الطاء، وضم الخاء وفتح الطاء^٥.

٣. وفي تفسيره لقوله تعالى: «مِنْ دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعاً ثُمَّ لَا تُنْظِرُونِ»^٦ قال: والفرق بين الإنظار والتأخير أنَّ الإنظار إمهالٌ لينظر صاحبه في أمره والتأخير خلاف التقديم من غير تضمين^٧.

٤. وفي بحثه عن كلمة «عمر» قال مفسرنا: وفي «عمر» ثلاث لغات: ضم الميم وإسكانها مع ضم العين، وفتح العين وسكون الميم،

١. النمل (٢٧) الآية ٨.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٤٠٦.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٢٤٦.

٤. الأنعام (٦) الآية ١٤٢.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٢٩٧.

٦. هود (١١) الآية ٥٥.

٧. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ١٠.

الباب الثاني: منهجية الشيخ الطوسي في تفسيره / ١٧٣

ومنه قوله «لَقَمْرُكَ» وعَمَر الإنسان بالفتح لا غير، وفي القسم أيضاً بالفتح لا غير^١.

٥. وقال في «حسبان»:

و«حسبان» مصدر حسبته أحسبه حسباناً نحو السكران والكفران، وقيل: هو جمع حساب كشهاب وشهبان^٢.

وقد ذكر المفسر آراء جملة من علماء اللغة دون أن يسهم في طرح رأيه في المسائل التي ذكرها، وقد يرجع ذلك إلى قبولها كلها عنده وعدم اعتراضه على شيء منها، ومن ذلك أورد الشيخ الطوسي مثلاً أوضح فيه:

١. الفرق بين اللقاء والاجتماع في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^٣ نقلاً عن الرّماني

حيث يقول:

الفرق بين اللقاء والاجتماع أنّ اللقاء لا يكون إلا على وجه المجاورة، والاجتماع قد يكون كاجتماع العزمين في محلّ^٤.

٢. وحول «السلم» ذكر رأياً للأخفش يقول:

«السلم» بكسر السين الصلح، وفتحتها وفتح اللام: الاستسلام، وقال الزجاج: «السلم جميع شرائعه». ويقال:

السلم والسلم معناهما الإسلام، والصلح، وفيه ثلاث لغات: كسر السين وفتحتها مع تسكين اللام وفتحتها، وقال أبو عبيدة: السلم بكسر السين - والإسلام واحد، وهو في آخر المسالمة والصلح^٥.

٣. وكذلك أورد في بيان وزن «أشياء» جملة أقوال فقال:

وقيل في وزن «أشياء» ثلاثة أقوال:

الأول: قال الكسائي: هو أفعال إلا أنه لم يصرف، لأنهم شبهوه بحمراء، فألزمه الزجاج ألا

١. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ١١.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٤٦٢.

٣. البقرة (٢) الآية ١٤.

٤. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٧٩.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ١٨٥.

يصرف أسماء ولا أنباء.

الثاني: قال الأخفش والقراء هي «فعلاء» كقولك هين وأهوناء فألزمه المازني، وقال: سله كيف يصغرها؟ فقال الأخفش: «أشياء» فقال: يجب أن يصغرها شيئات كما يصغر أصدقاء في المؤنث صديقات في المذكر صديقون.

قال الزجاج: إنما قيل في هين: أهوناء لأن هين أصله «هيين» على وزن فعيل فجمع على أفعلاء كنصب وأنصباء.

الثالث: قال الخليل وسيبويه: «أفعاء» مقلوبة كما قلبوا «أنيق» عن أنوق، وقسي عن قووس^١.

٤. ومثل ذلك ذكر مفسرنا:

حول كلمة «الرؤيا» آراء للعلماء فقال:

قال: أبو علي النحوي «الرؤيا» مصدر كالبشرى والسقيا والبقيا والشورى، إلا لما صار اسماً لهذا التخيل في المنام، جرى مجرى الأسماء، كما أن «درّ» لما كثر في كلامهم في قولهم لله درّك جرى مجرى الأسماء وخرج من حكم الأعمال، فلا يعمل واحد منهما إعمال المصدر، ومما يقوى خروجه عن أحكام المصادر تكسيرهم لها «درّى» فصار بمنزلة «ظلم» والمصادر في الأكثر لا تكسر، والرؤيا على تحقيق الهمزة، فإن خذفت قلبتها في اللفظ واواً ولم يدغم الواو في الياء، لأن الواو في تقدير الهمزة فهي لذلك غير لازمة، فلا يقع الاعتداء بها فلم تدغم، وقد كسر أولها قوم، فقالوا «ريا» فهؤلاء قلبوا الواو قلباً لا على وجه التخفيف، ومن ثم كسروا الفاء كما كسروا من قولهم: قرن لوى وقرون لي^٢.

٥. وجاء قوله عند تفسير قوله تعالى: «غَلَبَتِ الرُّومُ»^٣:

في «الغلب» قال الزجاج:

الغلب والغلبة مصدران، مثل الحلب والحلبة، والغلبة الاستيلاء على القرن بالقهر، غلب

١. الطوسي، التبيان، ج ٤ ص ٣٦.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ٩٦.

٣. الروم (٣٠) الآية ٢.

يغلبُ فهو غالب، وذاك مغلوب وتغلب تغلباً إذا تعرض للغلبة، غالبُهُ مغالبةٌ^١.

٦. ورد قوله في بحثه لكلمة «ريحان»:

وأصل ريحان روحان؛ لأنه من الواو إلا أنه خُفّف وأهمل التثقيب للزيادة التي لحقته من الألف والنون - ذكره الزجاج^٢.

٧. كما ورد قوله في تفسيره لقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَإِكْتَابِيَّةٌ﴾^٣ في كلمة ﴿هَآؤُمْ﴾: وأهل الحجاز يقولون: «هايا رجل، وللاثنين هاؤما، وللجمع هاؤموا، وللمرأة هاء - بهمة - وليس بعدها ياء، وللمرأتين هاؤما وللجماعة هاؤن يانسوة، وتميم وقيس يقولون: هايا رجل مثل قول أهل الحجاز، وللاثنين، هائا وللثلاثة هاءوا وللمرأة هائي، وربما قالوا:

هاء يا هذه وللثلاثة هان، وبعض العرب يجعل مكان الهمزة كافاً فيقول هاك بغير همزة ويأمر بها ولا ينهي و«هاء»، بمنزلة خذ وتناول، ووقف الكسائي على «هاؤم» وابتدأ ﴿أَقْرَأُ وَإِكْتَابِيَّةٌ﴾^٤.

وكما ذكر آراء اللغويين وحدهم في مواقع نجده هنا يذكر آراءه إلى جنب آرائهم ممّا يؤكد قدرته على مناقشة علماء اللغة ومجاراتهم في هذا الميدان ومن ذلك:

١. قال الطوسي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾:

وقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أي المالك لتدبيرهم، والمالك للشيء يسمى ربّه ولا يطلق هذا الاسم إلا على الله، وأمّا في غيره فيقتد، يقال: ربّ الدار وربّ الضيعة، وقيل: إنّه مشتقّ من التربية ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾^٥ ومتى قيل في الله إنّه ربّ بمعنى أنّه سيّد فهو من صفات ذاته، وإذا قيل بمعنى أنّه مدبّرٌ مصلحٌ فهو من صفات الأفعال، ﴿أَعَالَمِينَ﴾ جمع عالم لا واحد له من لفظه كالرهن والجيش وغير ذلك، والعالم

١. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٢٠٦.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٥١٢.

٣. الحاقة (٦٩) الآية ١٩.

٤. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ١٠١.

٥. النساء (٤) الآية ٢٣.

في عُرف اللغة عبارة عن الجماعة من العقلاء؛ لأنهم يقولون:
جاءني عالم من الناس ولا يقولون: جاءني عالم من البقر، وفي عُرف الناس عبارة عن
جميع المخلوقات، وقيل: إنه أيضاً اسم لكل صنف من الأصناف، وأهل كل زمن من كل
صنف يسمى عالماً، ولذلك جُمِعَ، وقيل: عالمون لعالم كل زمان، قال الزجاج:
فخندف هامة هذا العالم^١.

٢. وأورد في استعمال «أو» من الآية: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾^٢ أقوالاً منها:
قيل: إن «أو» قد تستعمل بمعنى الواو كما تستعمل للشك بحسب ما يدل عليه سياق
الكلام، قال توبة بن الحمير:

وقد زَعَمْتُ ليلى بأني فاجرٌ لنفسي تُقاها أو عليها فجورُها
ومعلوم أن توبة لم يقل ذلك على وجه الشك، وإنما وضعها موضع الواو، وقال جرير:
نالَ الخِلافةَ أو كانتَ لَهُ قدراً كما أتى ربه موسى على قَدَرٍ
ومثله كثير، قال الزجاج: معنى «أو» في الآية التخيير، كأنه قال: إنكم مختيرون بأن تُمثّلوا
المنافقين تارة بموقد النار، وتارة بمن حصل في المطر.

يقال: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي أنت مختير في مجالسة من شئتَ منهما^٣.

٣. ورد في بحثه لـ «سبأ» قوله:

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿مِنْ سَبَأٍ يَنْبَأُ﴾ غير مصروف، الباقون مصروفاً منوناً، من
لم يصرفه، فلائِه معرفة ومؤنث، لأنّه قيل: إن «سبأ» حيّ من أحياء اليمن، وقيل هو اسم
أُهمهم، وقد قال الزجاج: «سبأ» مدينةٌ تعرف بِتأرب من اليمن وبينها وبين صنعاء مسيرة
ثلاثة أيام، فإذا صرفته فعلى البلد، وإذا لم تصرفه فعلى المدينة، وقيل: من صرفه جعله
اسماً للمكان ومن لم يصرفه جعله اسماً للبقعة، قال جرير:

الواردون وتسيم في ذي سبأ قد عَصَّ أعناقَهُم جلدُ الجواميس
وقال آخرون في ترك صرفه:

١. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٣٢.

٢. البقرة (٢) الآية ١٩.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٩٢.

٤. من سبأ الحاضرين مأرب إذ يبنون من دون سيله العرما^١.
جاء في بحثه لكلمة «ردف» قوله:
«ردف» من الأفعال التي تتعدى بحرف وبغير حرف كما قال الشاعر:
فقلت لها الحاجات تطرحن بالفتى وهم يعناني معنا ركائبه
وقيل: إن الباء أنما دخلت للتعدية، وقيل: إنما دخلت لما كان معنى تطرحن:
ترمين، وكذلك.
لما كان معنى «رَدَفَ لَكُمْ» دنا، قال "لكم" قال المبرد:
معناه ردفكم واللام زائدة^٢.
٥. وعند تفسيره للآية الكريمة «أَسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءٌ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَأَضْمُ
إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُزْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فَوْعُونَ وَمَلَأَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ»^٣
قال في ذلك:
وقيل في تشديد «ذَانِكَ» ثلاثة أقوال: أحدها: للتوكيد، الثاني: للفرق بين النون التي
تسقط للإضافة وبين هذه النون، الثالث: للفرق بين بنية الاسم المتمكن وغير المتمكن،
وروي عن ابن كثير أنه قرأ «فَذَانِكَ» قال أبو علي: وجه ذلك أنه أبدل من إحدى النونين
ياء كما قالوا: تَطْنَيْتَ وتَطْنَنْتَ^٤.
٦. وجاء في تفسيره لقوله تعالى: «تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى»^٥.
قوله في «ضِيزَى» والضيعة الجائرة الفاسدة، ووزنه «فعلى» إلا أنه كسر أوله لتصبح الياء
من قبل أنه ليس في كلام العرب «فعلى» صفة، وصفة «فعلى» نحو «حبلى» يحمل على
ماله نظير، وأما الاسم فإنه يجيء على «فعلى» كقوله «فَإِنَّ أَلْذُكْرَى» وتقول العرب: ضِرْته
-
١. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٧٧.
٢. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ١٠١، ١٠٢.
٣. القصص (٢٨) الآية ٣٢.
٤. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ١٣١.
٥. النجم (٥٣) الآية ٢٢.

حقه أضيّره، وضارّته - لغتان - إذا أنقصته حقه ومنعته، ومنهم من يقول: ضرّته - بضم الضاد - أضوّره، وأنشد أبو عبيده والأخفش:

فإن تَنَأَعْنَا نَتَقِصُّكَ وإن تَغِيبَ فَسَهْمُكَ مَضُورٌ وأنفك راغمٌ
ومنهم من يقول: «ضيزى» - بفتح الضاد - ومنهم من يقول «ضأزى» بالفتح والهمزة
ومنهم من يقول: «ضؤزى» - بضم الضاد - والهمزة^١.

وقد استعان مفسرنا بالشعر ليستشهد به في ترجيح رأي لغوي وتأنيده ومن ذلك:

١. في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^٢ يذكر:
«مِنَ» لفظ يخبر به عن الواحد من العقلاء واثنتين وجماعة فلما قال: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ دلّ
على أنه أراد الجمع، وإنما قال «يَقُولُ» بلفظ الواحد حملاً له على اللفظ.
قال الشاعر:

تكن مثل من ياذنبُ يصطحبان^٣.

٢. وفي بيان الفرق بين الآل والأهل يقول:
والفرقُ بين الآل والأهل أن الأهل أعُمُّ منه يقال: أهل الكوفة، ولا يقال: آل الكوفة، ويقال
أهل البلد، ولا يقال آل البلد.
وآل فرعون: قومه وأتباعه، وقال صاحب العين: الآل كلُّ شيء يؤول إلى شيء إذا رجع
إليه، تقول طبختُ العصيرَ حتّى آل إلى كذا.
و«أولن» كلمة وعيدٌ على وزن فعلى والآل: السراب وآل الرجل، قرابته وأهل بيته، وآل
البعير، ألواحه، وما اقترب من أوطار جسمه، وآل الخيمة عمدتها، والآلة:
شدّة من شدائد الدهر، قالت الخنساء:

سأحملُ نفسي على آلهِ إمّا عليها وإمّا لها^٤

٣. وفي بيانه الفرق بين القتل والذبح والموت يقول:

١. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٤٢٦.

٢. البقرة (٢) الآية ٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٦٧.

٤. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٢١٩.

الباب الثاني: منهجية الشيخ الطوسي في تفسيره / ١٧٩

فالقتل والذبح والموت نظائرُ، بينهما فرقٌ: فالقتلُ نقضُ بنية الحياة، والذبح فري الأوداج، والموت عند من أثبتته معنى عرض يضاد الحياة، يقال: قتل بقتل قتلاً، واقتتلوا اقتتالاً، وتقاتلوا تقاتلاً، واستقتل استقتالاً، وقَتَلَ تَقْتِيلاً، وقَاتَلَهُ مَقَاتَلَةً، وقوله تعالى: ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ﴾^١.

معناه لعنهم الله، قوم أقتال: أي هم أهل الوتر، والثرية: أي هم أعداء وتراة وتقول: تَقَتَّلَتِ الجارية للفتى، يصف به العشق وقال الشاعر:

تَقَتَّلْتُ لي حتَّى إذا ما قَتَلْتَنِي تَنَسَّكْتَ ما هذا بِفِعْلِ النّواسِكِ
وأَقَتَّلَ فلانٌ فلاناً، إذا عَرَضَهُ للقتل، والمقتل من الدواب الذي قد ذلَّ ومرن على العمل وقلب مُقَتَّلٌ، أي قُتِلَ عُسْقاً ومنه قول امرئ القيس:
ففي أعشار قلبٍ مُقَتَّلٍ

قال ابن دريد: قتلت الخمر بالماء إذا مزجتها، قال الشاعر:

إنّ التّي ناولتني فرددتها قُتِلْتُ قتلت فهايتها لم تقتل
وتَقَتَّلَ الرجلُ حاجةً أي يأتي لها، ويقتل الرجل للمرأة: إذا خضع لها في كلامه وقتل الرجل عدوه، والجمع أقتال، وفلان قتل فلان، أي نظيره وابن عمه وقتله قتلة سوء واقتتلوا بمعنى تقاتلوا ومثله قتلوا قال أبو النجم:
ندافع الشيبَ ولم يقتل^٢.

٤. وفي قوله تعالى: ﴿وَأَبْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾^٣ يقول الشيخ الطوسي حول كلمة

﴿الْوَسِيلَةَ﴾:

وهي على وزن فعيلة من قولهم: توسلتُ اليك أي تقرّبتُ، قال عنترة بن شداد:

إنّ الرجالَ لهم إِلَيْكَ وسيلةٌ أن يأخذوكِ فلجلجي وتَخَضَّيِي
وقال الآخر:

إذ أغفلَ الواشونَ عُدُنَا لوصلنا وعادَ التصافي بيننا والوسائلُ

١. التوبة (٩) الآية ٣١؛ المنافقون (٦٣) الآية ٤.

٢. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٢٤٥-٢٤٦.

٣. المائدة (٥) الآية ٣٥.

يقال منه سلت أسأل أي طلبت وهما يتساووان أي يطلب كل واحدٍ منهما من صاحبه، والأصل الطلب والوسيلة التي ينبغي أن يطلب مثلها^١.

٥. وجاء قوله في تفسيره للآية ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَيْنَ وَحَفْدَةٍ﴾^٢:

وأصل الحفد الإسراع في العمل، ومنه يسعى ويحفد ومرّ البعير يحفد حفدناً، إذا مرّ يسرع في سيره، وحفد يحفد حفداً وحفدناً، قال الراعي:

كلفت مجهولها نوقاً يمانية إذا الحداة على أكسائها حفدوا^٣

٦. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ﴾^٤، قال الطوسي:

ووزن أَيْم فيعمل بمعنى «فعليل» فجمعت كجمع يتيم ويتيمة ويتامى، وقال جميل:

أحب الأيامي إذ بُثِنَتْ أَيْمٌ وأُحْبِبْتُ لَمَّا أَنْ غَنِيْتُ الْغَوَايَا^٥

٧. وجاء قوله في النشأة عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِنظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ

النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾^٦:

والنشأة والنشأة بالمد والقصر، لغتان، كقولهم: رافعة ورافة، وكأبة وكآبة وهما مصدران فالنشأة المرة الواحدة، يقال: نشأ الغلام فهو ناشئ وامرأة ناشئة، والجمع نواشئ ويقال للجواري الصغار: نشأ، قال نصيب:

ولولا أن يقال صبا نصيب لقلت بنفسي النشأ الصغار^٧

وكان للطوسي آراء خاصة به في اللغة، قديخالف بها آراء غيره من العلماء، وهذا واضح في تفسير التبيان، حيث نجده يطرح رأيه فقط، دون ذكر لآراء غيره من اللغويين ومن ذلك:

١. ففي قوله تعالى ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كُنَّا كَرَّةً فَتَبَرَّأْنَا مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأْنَا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيدُهُمْ

١. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٥٠٧.

٢. النحل (١٦) الآية ٧٢.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ٤٠٧.

٤. النور (٢٤) الآية ٣٢.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ٣٨٢.

٦. العنكبوت (٢٩) الآية ٢٠.

٧. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ١٧٣.

اللَّهُ أَعْمَالُهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ^١. يقول في حشرات: والحشرات جمع الحسرة، وهي أشد من الندامة، والفرق بينهما وبين الإرادة. أن الحسرة تتعلق بالماضي خاصة والإرادة تتعلق بالمستقبل، لأن الحسرة إنما هي مافات بوقوعه أو ينقضي وقته، وإنما حرّكت السين، لأنه اسم على فعله أو سطره ليس من حروف العلة ولو كان صفة لقلت: صعبات فلم يحرك، وكذلك جوازاات وبيضات، وإنما حرّك الاسم لأنه على خلاف الجمع السالم، والحسرة والندامة نظائر وهي تقيض الغبطة، وتقول: حسرت العمامة عن رأسي إذا كشفتها، وحسر عن ذراعيه حسرا، وانحسر انحساراً وحسره تحسيرا، والحاسر في الحرب الذي لادرع عليه، ولا يغفر وحسر يحسر حسرة وحسرا، إذا كمد على الشيء الفأث وتلف عليه وحسرت الناقة حسورا، إذا أعت وحسر البصر إذا كل عن البصر، والمحسرة المكنتة، والطيور يتحسروا، إذا خرج من ريشه العتيق إلى الحديث، وأصل الباب الحسر: الكشف^٢.

٢. ورد قوله في بيان الفرق بين «من» و«الذي» في تفسير قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ^٣﴾:

والفرق بين «من» و«الذي» من ثلاثة أوجه: أحدها: أن «مَنْ» لِمَا يُعْلَلُ و«الذي» مشتركة، و«من» في الجزاء لما يُسْتَقْبَلُ، وهي في معنى «إن» وليس كذلك «الذي»، وثالثها أن «من» تجزم ولا تحتاج في الجزاء والاستفهام إلى صلة ولا يكون جوابها إلا بالفعل والفاء^٤.

٣. وفي بيانه الفرق بين الرسول والنبي يقول: والفرق بين الرسول والنبي، أن النبي لا يكون إلا صاحب المعجز الذي ينبي عن الله أي يخبر، والرسول إذا كان رسول الله، فهو بهذه الصفة، وقد يكون الرسول رسولا لغير الله، فلا يكون بهذه الصفة، والإنباء عن الشيء قد يكون من غير تحميل النبأ، والإرسال

١. البقرة (٢) الآية ١٦٧.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٦٩.

٣. المائدة (٥) الآية ٥٩.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٥٦٥.

لا يكون إلا بتحميل الرسالة^١.

٤. وفي تفسيره لقوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾^٢ جاء قوله:

في «يُبْدِئُ» و«يُبْدِي» فيه لغتان. أتى بها القرآن بَدَأَ الله الخلق وأَبْدَأَهم، قال الله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ فمصدر أبدأ يُبْدِيءُ إبداءً، فهو مُبْدِيءٌ ومن قرأ (بَدَأَ) «يَبْدُو بَدْءاً» فهو بادئٌ وذلك مُبْدُوءٌ، ويقال: رجع عَوْدُهُ على بَدْئِهِ بالهمز، و«بَدَأَ يَبْدُو»، بغير همز: ظهر، وقال أبو عمرو «غلام ثعلب» يجوز رجع عَوْدُهُ على بَدِهِ - بغير همز - بمعنى الظهور كقولهم: «ماعدًا مَعًا بَدًا»^٣.

٥. وجاء قوله في «هَلُمَّ» عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^٤: «هَلُمَّ» بمعنى أقبِلْ، وأهل الحجاز يقولون للواحد والاثنتين والجمع والأنتى (هَلُمَّ) بلفظ واحد، وإنما هي «لم» ضَمَّتْ إليها «ها» التي للتنبيه، ثم حذفت الألف من «ها» إذ صارا شيئاً واحداً كقولهم «وَوَيْلُكُمْ» وأصله «وَوَيْلُ أَمَةٍ» فلَمَّا جعلوهما شيئاً واحداً حذفوا، وغير^٥.

٦. وعند تفسيره لقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم مِّنْ نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^٦ قوله في (ظَاهَرًا):

ويقال فيه: ظاهَر فلانٌ من امرأته ظَهَاراً ومظاهرةً، وإظهاراً فلانٌ ظاهراً، وتَظَاهَرَ تَظَاهِراً إلا أنه أدغم، وأَظْهَرَ إِظْهَاراً، وأصله تَظَهَّرَ تَظَهُّراً إلا أنه أدغمِ التاء في الظاء^٧.

٧. وفي كلمه «أحد» جاء قوله:

وأصل «أحد» وحد فقلبت الواو همزةً، كما قيل: وناه وأناه، لأن الواو مكروهة أولاً،

١. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٣٤.

٢. العنكبوت (٢٩) الآية ١٩.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ١٧٣.

٤. الأحزاب (٣٣) الآية ١٨.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٣٢٧.

٦. المجادلة (٥٨) الآية ٢.

٧. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٥٣٨.

وقد جاء وحد على الأصل، قال الشاعر:
كَأَنَّ رَجُلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا
بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مَسْتَأْنَسٍ
وَحَدٍ^١

النحو

للنحو ميدانٌ واسعٌ في تفسير الطوسي، فقد احتوى على كثيرٍ من الآراء النحويّة، حيث رجع الشيخ إلى آراء الأعلام البارزين في هذا المجال من علماء مدرستي البصرة والكوفة كالخليل الفراهيدي^٢ وسيبويه^٣ والكسائي^٤ وقطرب^٥ والفراء^٦ وأبي عبيدة^٧ والأخفش^٨ وثعلب^٩ والزجاج^{١٠} وأبي علي الفارسي^{١١} وغيرهم، ونجده حين يذكر آراءهم في النحو لا يلتزم بها إلّا بعد غربلةٍ وتمحيصٍ وقديرٍ على بعضها لرجحان رأي آخر، ويوضّح بعض الآراء حول خطأ أحدهم، ويشير إلى الرأي المفضّل، وهنا دليلٌ على تَضَلُّعِهِ بهذا العلم واتّساع آفاقه النحويّة والأدبيّة، ونراه أحياناً يجتهد برأيه دون الاستشهاد بأيّ رأي من آراء الآخرين، كما يورد أحياناً شواهد نحويّة دون التعليق عليها، ممّا يدلّ على مطابقتها لرأيه:

١. فنراه مثلاً يتفق مع الفراء في إعراب «لولا» من الآية: «فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا

١. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٤٣٠.

٢. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، صاحب كتاب العين.

٣. أبو الحسن عمرو بن عثمان البصري النحوي المتوفى في حدود سنة ١٨٠ هـ.

٤. أبو الحسن علي بن حمزة الكوفي البغدادي المتوفى سنة ١٨٩ هـ.

٥. أبو علي محمد بن المستنير البصري النحوي المتوفى سنة ٢٠٦ هـ.

٦. أبو زكريّا يحيى بن زياد الكوفي النحوي المتوفى سنة ٢٠٧ هـ.

٧. أبو عبيدة بن المثنى البصري النحوي المتوفى سنة ٢١٠ هـ.

٨. أبو الحسن سعيد بن سعدة البصري النحوي المتوفى سنة ٢١٥ هـ.

٩. أبو العباس أحمد بن يحيى الكوفي النحوي المتوفى سنة ٢٩١ هـ.

١٠. أبو إسحاق إبراهيم بن السري النحوي المتوفى سنة ٣١١ هـ.

١١. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ.

وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ^١ حيث يقول:
قال الفراء كلما رأيت في الكلام «لولا» ولم تر بعدها اسماً فهي بمعنى «هلاً» كقوله «لولا
أخوتني إلى أجل قريب»^٢ و«لولا إن كنتم غير مدينين»^٣.
وإذا كان بعدها اسم فهي بمعنى «لو» التي تكون في جوابها اللام و«لوما» فيها، ماضي
«لولا» من الاستفهام والخبر^٤.

٢. وفي قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ^٥﴾.
يقول الشيخ الطوسي:

وقوله ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ معناه فبرحمة.
و«ما» زائدة بإجماع المفسرين ذهب إليه قتادة والزجاج والفراء، وجميع أهل التأويل،
ومثله قوله ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْحَبَنَّ نَادِينَ^٦﴾.
فجاءت «ما» مؤكدة للكلام وسبيل دخولها لحسن التظم كدخولها لاتزان الشعر^٧.

٣. وفي قوله تعالى: ﴿قَوْلِيلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ^٨﴾.

يقول قال الزجاج: الويل كلمة يستعملها كل واقع في هلكة، وأصله في اللغة العذاب
والهلاك وارتفع بالابتداء، وخبره الذين.... والرفع على معنى ثبوت الويل للذين، ومثله
الوَيْحُ، والوَيْسُ، إذا كان بعدهنّ لَمْ رَفَعْتُهُنَّ، وأما التعس والبعد وما أشبههما، فهو نصب
أبداً، فإن أضفت «ويل» و«ويح» و«ويس» نصب من غير تنوين، تقول: ويل زيد،

١. الأنعام (٦) الآية ٤٣.

٢. المنافقون (٦٣) الآية ١٠.

٣. الواقعة (٥٦) الآية ٨٦.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١٣٦.

٥. آل عمران (٣) الآية ١٥٩.

٦. المؤمنون (٢٣) الآية ٤٠.

٧. انظر التبيان، ج ٣، ص ٣١.

٨. البقرة (٢) الآية ٧٩.

وويَسَّ زيدٌ، ولا يحسنُ في «التعس» و«البعد» الإضافة بغير لام، فلذلك لم ترفع، وقد نصبه قومٌ مع اللام فيقولون ويلاً لزيد ويحاً لخالد^١.

وقد يختلف الإعراب عند الشيخ إيجازاً وتفصيلاً واستشهاداً بالشعر وعدمه بين آية وأخرى فمن إيجازه، نذكر الأمثلة التالية:

١. عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾^٢.

يقول: ﴿إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ نُصِبَ عَلَى الاستثناء^٣.

٢. وفي قوله تعالى ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نَكْفُرَ﴾^٤ يقول الشيخ الطوسي:

﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾^٥.

٣. وقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾^٦

فيقول:

وقوله ﴿إِلَّا الْحَقُّ﴾ نُصِبَ بِأَنَّهُ مَفْعُولُ الْقَوْلِ عَلَى غير الحكاية، بل على معنى الترجمة عن المعنى دون حكاية اللفظ^٧.

٤. وفي الآية ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى﴾^٨ يقول: «فقول أن بدل من

الكذب، وموضعه النصب^٩».

١. الطوسي، التبيان، ج ١ ص ٣٢١.

٢. البقرة (٢) الآية ٩.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٧١.

٤. آل عمران (٣) الآية ١٨٣.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٦٧.

٦. الأعراف (٧) الآية ١٠٤.

٧. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٤٨٩.

٨. النحل (١٦) الآية ٦٢.

٩. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ٣٩٧.

٥. وفي قوله تعالى: «يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُزْتَابٌ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ»^١. قوله: «وموضع» الَّذِينَ «نصب لأنه بدلٌ من (مِنْ) ويجوزُ أن يكون رفعاً بتقدير (هم)^٢».

٦. وفي قوله تعالى «يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ»، يقول «وَالَّذِينَ» في موضع نصب^٣.

وكما عمد الشيخ الطوسي إلى الاختصار في إعراب بعض الآيات نراه يعمدُ إلى الإسهاب والتفصيل أحياناً، وفي تفصيله في الإعراب نورد بعض الأمثلة:

فعند تفسيره لقوله تعالى: «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَمْوَاتٌ»^٤ قال: وقوله: «أَمْوَاتٌ» رُفِعَ بأنه خبرُ ابتداءٍ محذوفٌ كأنه قال: لا تقولوا هم أَمْوَاتٌ، ولا يجوز فيه النصبُ على قولك: قلتُ خيراً لأنَّ الخيرَ في موضع المصدرِ كأنه قال: قلتُ قولاً حسناً، فأما قوله: «وَيَقُولُونَ طَاعَةً»^٥. فيجوز فيه الرفعُ والنصبُ في العربية: الرفعُ على مَنْ طَاعَةً والنصبُ على نطيعُ طَاعَةً، والفرق بين «بل» و«لكن» أن لكن نفي لأحد الشيئين وإثبات للآخر كقولك: ما قام زيد، لكن عمرو، وليس كذلك «بل» لأنها للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، ولذلك وقعت في الإيجاب كقولك: «قام زيد بل عمرو»، فأما إذا قُصِدَ المتكلم فإنما هو ليدلَّ على أنَّ الثاني أحقُّ بالإخبار عنه من الأول كقولك: «قام زيد بل عمرو»، كأنه لم يعتد بقيام الأول^٦.

٧. وفي قوله «وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ»^٧، يورد الشيخ الطوسي تفصيلاً في إعراب «لا» فيقول:

١. غافر (٤٠) الآيات ٣٤ و٣٥.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٧٥.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ١٥٩.

٤. البقرة (٢) الآية ١٥٤.

٥. النساء (٤) الآية ٨١.

٦. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٥.

٧. الأنبياء (٢١) الآية ٩٥.

ومثله قوله تعالى: «وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ» وهو يحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون «لا» زائدة و«أن» في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ الذي هو «حرام» وتقديره: وحرام على قرية مهلكة رجوعهم، كما قال: «فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَرْجُوعًا وَلَا إِلَى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ»^١.

والثاني: أن تكون «لا» غير زائدة، بل تكون متصلة بأهلكتنا، والتقدير بأنهم لا يرجعون أي أهلكتناهم بالاستئصال؛ لأنهم لا يرجعون إلى أهلهم للاستئصال الواقع بهم، وخبر الابتداء محذوف وتقديره حرام على قرية أهلكتناها بالاستئصال بقاؤهم أو حياتهم ونحو ذلك^٢.

٧. وعند إعرابه «اللام» في قوله تعالى: «لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ»^٣. قال: لام كي كأنه قال: كي تكونوا، وأصلها لام الإضافة، واللام في قوله: «وَأِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً» لام تأكيد، وهي تلزم «أن» المخففة من الثقيلة، لئلا تلتبس بـ«أن» التي بمعنى «ما» كقوله تعالى:

«إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ»^٤، وهي لام الابتداء أخرت إلى الخبر في باب «إن» خاصة، وأما اللام الثالثة في قوله «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ» فلام الجحد وأصلها لام الإضافة، والفعل نصب بإضمار «أن» ولا يظهر بعدها «أن» لأن التأويل: ما كان الله مضيعاً لإيمانكم، فلما حمل معناه على التأويل، حمل لفظه أيضاً على التأويل من غير تصريح بإظهار «أن»^٥.

كما يورد الشيخ الطوسي رأيه ورأي العلماء واختلافهم في الإعراب مما يؤكد سعة اطلاع في هذا المجال، وقدرته على منافسة النحاة المشهورين وأصحاب الرأي من أصحاب المدارس النحوية، ومن ذلك نورد ما يلي:

١. يس (٣٦) الآية ٥٠.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٢٣٥.

٣. البقرة (٢) الآية ١٤٣.

٤. الملك (٦٧) الآية ٢٠.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٦.

١. في قوله تعالى ﴿قَرِيبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾^١ يذكر الشيخ الطوسي:

وقوله ﴿قَرِيبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ نصب على الحال من قوله: ﴿لَأَبْوِيهَ﴾ وتقديره. فللهؤلاء الورثة ما ذكرناه مفروضاً، فـ ﴿قَرِيبَةً﴾ مؤكدة لقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ هذا قول الزجاج، وقال غيره: هو نصب على المصدر من قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين. فرضاً مفروضاً، وقال غيره: يجوز أن يكون نصباً على التمييز من قوله: ﴿فَلِأُمِّهِ الْشُّدُسُ﴾ فريضة كما تقول: هـ لك صدقة أو هبة^٢.

٢. ومن الآية ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ﴾^٣

فيذكر الشيخ الطوسي في إعراب ﴿كَلَالَةً﴾ بقوله:

﴿وكَلَالَةً﴾ نصبه يحتمل أمرين:

أحدهما: على أنه مصدر وقع موقع الحال، وتكون كان تامة وتقديره: يورث مُتَكَلِّلاً النسب كلالَةً.

والثاني: بأن يكون خير كان، ذكره الرمانى والبلخي، وتقديره «فإن كان»، رجل: اسم كان ويورث: صفة، وكلاله: خبره.

وهنا يتقدم الطوسي برأيه فيقول:

والأول هو الوجه، لأن «يُورَثُ» هو الذي اقتضى ذكر الكلاله، كما تقول: يورث هذا الرجل كلالَةً، بخلاف من يورث ميراث الصلْب ويورث كلالَةً عصبَةً وغير عصبَةً^٤.

٣. في الآية ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ ذَيْنَ غَيْرِ مُضَارٍ وَصِيَّةٍ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَلِيمٌ﴾^٥، يذكر الشيخ الطوسي:

وقوله: ﴿غَيْرِ مُضَارٍ﴾ نصب على الحال بمعنى: يوصي بذلك غير مضار، وقال الزجاج: يجوز أن يكون نصباً على أنه مفعول به.

١. النساء (٤) الآية ١١.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ١٣٣.

٣. النساء (٤) الآية ١٢.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ١٣٥.

٥. النساء (٤) الآية ١٢.

٤. وفي قوله تعالى ﴿وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفِ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾^١، يذكر الشيخ الطوسي:

وقوله: ﴿وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفِ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ من نصب جميع ذلك عطفه على المنصوب بواو الاشتراك، ثم استأنف، فقال: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، ومن نصب الجروح عطفها على ما قبلها من المنصوبات، ومن لم ينصب غير النفس فعلى أن ذلك هو المكتوب عليهم، ثم ابتدأ ما بعده بياناً مبتدأً، ويحتمل أن يكون الواو عاطفة جملة على جملة، ولا يكون الاشتراك فيمن نصب، ويحتمل أن يكون حمل على المعنى، لأنَّ التقدير قلنا لهم: إنَّ «النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» فَحُمِلَ «وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ» على المعنى دون اللفظ، ويحتمل أن يكون عطف على الذكر المرفوع في الظرف الذي هو الخير، وإن لم يؤكد المعطوف عليه بضمير منفصل، كما قال: «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا»^٢ فلم يؤكد كما أكد في قوله: «يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ»^٣ ذكر الوجوه الثلاثة الزجاج وأبو علي الفارسي، ومن نصب الجميع جعل الكل فيما كتب عليهم^٤.

وقد يطيل الطوسي نقاشه مع العلماء ويقف كثيراً على ما قالوه مؤيداً تارة ومعتزلاً أخرى كما في قوله تعالى:

٥. ﴿وَلَيْسَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَغْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةٍ بَعْضٍ وَلَئِنْ أَسْبَغْتُ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾^٥.
يشير إلى إعراب «لَيْسَ» من هذه الآية فيقول:

اختلف النحويون في أن جواب «لَيْسَ» كان جواب (لو)، فقال الأخفش ومن تبعه: أُجِيبَتْ بجواب «لو» لأنَّ الماضي وَلَيْهَا كما يلي «لو»، فأجيبَتْ بجواب «لو» ودخلتْ كُلُّ واحدة منهما على صاحبها، قال الله تعالى:

١. المائدة (٥) الآية ٤٥.

٢. الأنعام (٦) الآية ١٤٨.

٣. الأعراف (٧) الآية ٢٧.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٥٣٠.

٥. البقرة (٢) الآية ١٤٥.

«وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ»^١ فجري مجرى ولو أرسلنا وقال: «وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَوْا نَتُوبَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ»^٢ على جواب «لَيْنَ» وقال سيبويه وجميع أصحابه: إِنَّ معنى «لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ» لِيُظَلَّنَّ ومعنى «لَيْنَ» غير معنى «لو» في قول الجماعة، وإن قالوا إِنَّ الجواب مُتَّفَقٌ لَأَنَّهُمْ لَا يَذْفَعُونَ أَنَّ معنى «لَيْنَ» مَا يُسْتَقْبَلُ ومعنى «لو» ماضى وحقيقة معنى «لو» أَنَّهَا يَمْتَنِعُ بِهَا الشَّيْءُ لَا مَتْنَاعَ غَيْرِهِ، كقولك: لو أَتَيْتَنِي لَأُكْرِمَنَّكَ، أي لم تَأْتِنِي فلم أَكْرَمَنَّكَ، فامتنع الإكرام لامتناع الإتيان ومعنى «إِنَّ» و«لَيْنَ» إِنَّمَا يَقَعُ بِهِمَا الشَّيْءُ لَوْ قَوَّعَ غَيْرُهُ تقول: إِنَّ تَأْتِيَنِي أَكْرَمَنَّكَ، فالإكرام يقع بوقوع الإتيان، وقال بعضهم: إِنَّ كُلَّ واحدةٍ منهما على موضعها، وإِنَّمَا لِحَقِّ فِي الْجَوَابِ هَذَا التَّدَاخُلُ لِدَلَالَةِ اللَّامِ عَلَى معنى الْقَسَمِ، فجاء الجواب بجواب القسم، فأغنى عن جواب الجزاء لدلالته عليه، لأنَّ معنى «لَظَلُّوا» «لِيُظَلَّنَّ»، وهذا هو معنى قول سيبويه:

ويجوزُ أَنْ تقول: إِنَّ أَتَيْتَنِي لم أَجْفُكَ، ولا يجوزُ أَنْ تقول: إِنَّ أَتَيْتَنِي ماجفوتُكَ، لأنَّ - «ما» منفصلة، و«لم» كجزء من الفعل، ألا ترى أَنَّهُ يجوزُ أَنْ تقول: زيدا لم أَضْرِبْ ولا يجوزُ زيدا ماضربْتُ، وإِنَّمَا يجابُ الجزاءُ بالفعلِ أو الفاءِ، فإذا تقدَّم لَامُ الْقَسَمِ جازَ فَقُلْتُ لَيْنَ أَتَيْتَنِي ماجفوتُكَ^٣.

وقد يطرحُ الشيخُ الطوسي رأيه فقط، من دون أن يستشهدَ برأيه لغيره من النحاة ومن ذلك الأمثلة التالية:

١. في قوله تعالى «وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ»^٤. يقول الشيخ الطوسي في إعراب «لَنَبْلُوَنَّكُمْ»:

وفتحت الواو في «لَنَبْلُوَنَّكُمْ» لأمرين:
أحدهما: للعلَّة التي فتحت الراء في لَنَنْصُرَنَّكُمْ وهو أَنَّهُ بني على الْفَتْحَةِ لَأَنَّهَا أَخْفُ إِذَا استحقَّ البناء على الحركة، كما استحقَّ (يا) في النداء حكم البناء على الحركة.

١. الروم (٣٠) الآية ٥١.

٢. البقرة (٢) الآية ١٠٣.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ١٨.

٤. البقرة (٢) الآية ١٥٥.

- الثاني: إنه فتح لالتقاء الساكنين إذا كان قبل معتلاً لا يدخله الرفع^١.
٢. وفي قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُزِدُواكُمْ عَلَى أَغْيَابِكُمْ فَتَنَاقِبُوا خَاسِرِينَ﴾^٢، يقول الشيخ الطوسي في إعرابها:
وقوله: ﴿إِن تَطِيعُوا﴾ جُزِمَ بِأَنَّهُ شَرْطٌ، وقوله ﴿يُزِدُواكُمْ﴾ جُزِمَ بِأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ، وقوله: ﴿فَتَنَاقِبُوا﴾ جُزِمَ بِالْعَطْفِ عَلَيْهِ، وقوله: ﴿خَاسِرِينَ﴾ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ^٣.
- وقد يستعين الطوسي بالشعر العربي ليدعم به رأياً يَتَبَّنَاهُ في الإعراب، فيستشهد ببيت من الشعر يتناسب والمقام، وقد يذكر اسم قائله أحياناً كما يغفله في أحيان أخرى، ومن استشهاده بالشعر على الإعراب نورد الأمثلة التالية:
١. في الآية ﴿أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^٤. يذكر الشيخ الطوسي في إعراب «أن» قيل في موضع «أن» قولان:
أحدهما: إنه خفض بالباء وتقديره بأن لا خوف، هذا قول الخليل والكسائي والزجاج والثاني: أن يكون موضعه نصباً على أنه لما حذف حرف الجر نُصِبَ بالفعل كما قال الشاعر:
أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَسَبٍ^٥
٢. في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾^٦. ويقول الشيخ الطوسي:
«وقولهم» نُصِبَ بِأَنَّهُ خَبَرُ «كَانَ» والاسم «أَنْ قَالُوا» وإنما اختير ذلك، لأن ما بعد الإيجاب معرفة، فهو أحق بأن يكون الاسم كقول الشاعر:

١. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٨.

٢. آل عمران (٣) الآية ١٤٩.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ١٥.

٤. آل عمران (٣) الآية ١٧٠.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٤٨.

٦. آل عمران (٣) الآية ١٤٧.

- وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَهَا بْهَلَانٍ إِلَّا الْخَزْيَ مِمَّنْ يَقُودُهَا^١
٣. وقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾:
عطفٌ على موضع أنَّ المحذوفة في «تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» فرفع لا تعبدون لما حذف «أن»، ثم عطف بالوالدين على موضعها: كما قال الشاعر:
معاوي إننا بشرٌ فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد^٢
٤. وفي قوله تعالى: ﴿يَقْضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾^٣. يقول الشيخ الطوسي:
والحق في قوله: «يَقْضُ الْحَقُّ» يحتمل أمرين:
أحدهما: أن يكون صفةً لمصدر محذوفٍ وتقديره يقضي القضاء الحق أو يقص القصص الحق.
والثاني: أن يكون مفعولاً به يعجل الحق كقوله الهذلي:
وعليهما مسرورتان قضاهما داود أو صنع السوابغ تُبَع^٤
أي صنعها داود^٥.
٥. وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوقِفْنَهُمْ رَبُّكَ...﴾^٦، يقول الشيخ الطوسي:
(واللام في قوله «لنا» يحتمل أن تكون لام القسم، دخلت على «ما» التي للتوكيد، ويحتمل أن تكون لام الابتداء، دخلت على «ما» بمعنى الذي كقوله «فَانْجُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ»^٧. ومثله «وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ يُنْبِئُنَّ»^٨، قال الشاعر:

١. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ١٢.

٢. الطوسي، ج ١، ص ٣٢٨.

٣. الأنعام (٦) الآية ٥٧.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١٥٣.

٥. نفس المصدر.

٦. هود (١١) الآية ١١٢.

٧. النساء (٤) الآية ٣.

٨. النساء (٤) الآية ٧٢.

الثاني: رفع بالابتداء والخبر «من قبل».

الثالث: أن تكون صلة لاموضع لها من الإعراب؛ لأنها لم تقع موقع اسم معرب^١.

٩. ويذكر في إعراب «ما» من قوله تعالى «وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ»^٢:

وقوله: «وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ»، «ما» في قوله «وَلَهُمْ ما» يحتمل وجهين من الإعراب:

أحدهما: أن يكون في موضع نصب، والمعنى ويجعلون لهم البنين الذين يشتهون.

والثاني: أن يكون في موضع رفع والتقدير ولهم البنون، على الاستئناف^٣.

١٠. وقوله تعالى: «وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنْ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

شَيْئاً»^٤. يقول المفسر:

وقوله «شَيْئاً» نصب على أحد وجهين:

أحدهما: أن يكون بدلاً من «رِزْقاً» والمعنى ما لا يملك لهم رزقاً قليلاً ولا كثيراً.

والثاني: أن يكون منصوباً بـ «رِزْقاً» كما قال: «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا» كأنه قال

لا يملك لهم رزق شيء^٥.

وقديورد الشيخ بعض آراء العلماء على ما فيها من اختلاف دون أن يبدي برأيه أو

بتعليق عليها، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

١. في إعراب «مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ»^٦ يقول:

ورفعت «أَبْوَابُ» لأن تقديره مفتحة لهم أبوابها، فدخلت الألف واللام بدلاً من الإضافة

كما يقولون: مررت برجل حسنة عينه، قبيح أنفه، يريدون قبيح الأنف - ذكره الفراء -

وقال الزجاج: تقديره مفتحة لهم الأبواب منها ولو نصب «أَبْوَابُ» لجاز كقول الشاعر:

١. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ١٧٩.

٢. النحل (١٦) الآية ٥٧.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ٣٩٣.

٤. النحل (١٦) الآية ٧٣.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ٤٠٨.

٦. ص (٣٨) الآية ٥٠.

فما قومي بتغلبة بن سعد^١ ولا بفزارة الشعث الرقابا^٢
٢. وفي إعراب «ما» من قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا
أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ﴾^٣
يقول:

واختلفوا في «ما» فقال قوم من البصريين: هي وحدها اسم «أَنْ يَكْفُرُوا» تفسير له نحو
نعم رجلاً زيد و «أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ» بدل من أنزل.
وقال الفراء بئس الشيء اشتروا به أنفسهم أن يكفروا، فـ«ما» اسم بئس «وَأَنْ يَكْفُرُوا»
الاسم الثاني^٤.

٣. وفي الآية ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾^٥. يقول المفسر:
واختلفوا في جواب القسم فقال قوم: هو محذوف وتقديره: جاء الحق وظهر؛ لأن حذف
الجواب في مثل هذا أبلغ؛ لأن الذكر يقصر المعنى على وجه الحذف يصرف إلى كل
وجه فيعم، وقال قوم: جوابه مادل عليه قوله: «بل الذين كفروا» كأنه قال:
والقرآن ذي الذكر ما الأمر على ما قالوا، ذكر ذلك قتادة، وقال الفراء والزجاج:
الجواب «كم» وتقديره لكم أهلكنا، فلما طال الكلام حذف اللام وصارت «كم» جواباً
للقسم واليمين^٦.

٤. وجاء في إعرابه «مَنَاصٍ» من قوله تعالى ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾^٧. قوله:
وقيل: إن «مَنَاصٍ» جرّ بـ«لَا تَحِينَ» وأنشدوا لأبي زيد:
طلبوا صلحنا ولا تَ أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء
وقال الزجاج: أنشده أبو العباس بالرفع، وقدروي بالكسر، وقال الزجاج: من كسر رأى

١. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٥٢٤.

٢. البقرة (٢) الآية ٩٠.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٣٤٦.

٤. ص (٣٨) الآية ٣.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٥٤١.

٦. ص (٣٨) الآية ٣.

أن يجعله مبنياً بمنزلة نداء ذلك الأقوام وبناءه فحذف المضاف إليه دون أن يضم لأنه نونه فأجراه على نظائره من المنون المبني وأراد ولات أواناً^١.
 ٥. وفي قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا»^٢.
 يقول الشيخ الطوسي:

واختلفوا في نصب «خَيْرًا لَكُمْ» فقال الخليل وجميع البصريين:
 إن ذلك محمول على المعنى، لأنك إذا قلت: انتبه خيراً لك، فأنت تدفعه عن أمرٍ وتدخله في غيره، كأنك قلت: انتبه وآتٍ خيراً لك، وادخل فيما هو خيرٌ لك وأنشد الخليل وسيبويه قولَ عَمْرِ بْنِ أَبِي ربيعة:

فواعديه سرحتي مالك أو الربا بينهما أسهلا

وتقديره وأنى مكاناً أسهلاً، وقال الكسائي: انتصب بخروجه من الكلام.
 قال: وهذا تفعله العرب في الكلام التام نحو قولك لتقومن خيراً لك وانتبه خيراً لك فإذا كان الكلام ناقصاً لم يجز غير الرفع تقول:
 إن تنتبه خيراً لك وإن تصبري خيراً لكم.

وقال الفراء: انتصب ذلك لأنه متصل بالأمر، وهو من صفته، ألا ترى أنك تقول: انتبه خيراً لك، فلما أسقطت هو اتصل بما قبله، وهو معرفة فانتصب، وقال أبو عبيدة انتصب ذلك على إضمار كان، كأنه قال: فآمنوا يكن الإيمان خيراً لكم، قال: وكذلك كل أمرٍ ونهي، قال الفراء: يلزم على ذلك ما يبطئه، ألا ترى أنك تقول: اتق الله تكن محسناً، ولا يجوز أن تقول: اتق الله محسناً بإضمار كان ولا يصلح أن تقول: «انصرونا أخانا»، وأنت تريد تكن أخانا، وقال قوم: انتصب ذلك بفعلٍ مضمرٍ اكتفى في ذلك المضمر بقوله: لا تفعل ذلك وافعل صلاحاً لك^٣.

١. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٤٩٦.

٢. النساء (٤) الآية ١٧٠.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٣٩٨.

٦. وفي قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾^١.
يقول الشيخ الطوسي:

وذكروا في موضع «من» وجهين من الإعراب:
قال بعضهم: موضعه نصب على حذف الباء، وتقديره أعلم بمن يضل؛ ليكون مقابلاً لقوله
﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾.

وقال القراء والزجاج: موضعها الرفع لأنها بمعنى «أي» كقوله ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾^٢ وصفة
«أفعل» من كذا لا تتعدى لأنها غير جارية على الفعل، ولا معدولة عن الجارية كعدل
ضروب عن ضارب ومُنْحَار عن ناحِر، وقال قوم: إن «أعلم» هاهنا بمعنى يعلم كما قال
حاتم الطائي:

فخالفت طي من دوننا خلفاً والله أعلم ما كنا لهم خولا
وقالت الخنساء:

القوم أعلم أن جفنته تغدو غداة الريح أو تسري
قال الرماني: هذا لا يجوز، لأنه لا يطابق قوله: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ فمعنى الآية إن الله
تعالى أعلم بمن يسلك سبيل الضلال المؤدي إلى الهلاك بالعقاب ومن سلك سبيل الهدى
المقضي به إلى النجاة والثواب^٣.

القراءة

ضل الشيخ الطوسي ملتزماً بما التزم به سلفه من علماء الإمامية ولا يكاد يختلف معهم
في شيء إلا ما ندر.
وقد سرى التزامه وتبنيه لآراء أولئك الأعلام في المدرسة الإمامية حتى في موضوع
القراءة إذ يقول في هذا الصدد:

١. الأنعام (٦) الآية ١١٧.

٢. الكهف (١٨) الآية ١٢.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٢٥٠.

إنَّ العرف في مذهب أصحابنا والشائع من أخبارهم ورواياتهم أنَّ القرآن نزل بحرفٍ واحدٍ، على نبيٍّ واحدٍ، غير أنَّهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء وأنَّ الإنسان مختير بأيِّ قراءة شاء قرأ. وكرهوا تجويد قراءة بعينها، بل أجازوا القراءة بالمجاز الذي يجوز بين القراء، ولم يبلغوا بذلك حدَّ التحريم والحظر^١.

ومن ثمَّ يردف مرجحاً لهذا الرأي فيقول:

الوجه الأخير أصلُ الوجوه على ما روي عنهم عليه السلام من جواز القراءة بما اختلف القراء فيه^٢.

ولكن تبني الشيخ الطوسي لهذا الرأي لا يعني أنَّه قد غصَّ الطرف عن كلِّ ما قاله القراء وإنما كان - وفق نزعتة التحقيقة - لا يقبل أقوالهم إلاَّ بعد النظر والتدقيق، فيمحصَّ آراءهم ويضعف بعضها ويردُّ على البعض الآخر، ومن ذلك ما ورد في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾.

فقال مفسرنا: «لا يمد القراء الألف من "ما" إلاَّ حمزة فإنه مدّها». ثم يقول:

«وقد لحن في ذلك»^٣.

كما نجد الطوسي يخطئ قراءة أبي وعبدالله في معرض تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾^٤. فيقول:

«واعتلوا أنَّ في قراءة أبي: ﴿وما تسئل﴾ وفي قراءة عبدالله: ﴿ولن تسئل﴾» فقال الطوسي:

مفتدأ: «وهذا غير صحيح»^٥.

وقد أظهر الشيخ الطوسي اهتماماً كبيراً في موضوع القراءات عند تفسيره للآيات القرآنية إذ قلما يذكر آية ولا يذكر ما قيل فيها من آراء القراء، وقد أورد الطوسي جملةً من

١. انظر التبيان، ج ١، ص ٩.

٢. نفس المصدر.

٣. انظر التبيان، ج ١، ص ٥٨.

٤. البقرة (٢) الآية ١٢٠.

٥. انظر التبيان، ج ١، ص ٤٣٧.

القراء المشهورين في تبيان واعتمد قراءاتهم ومن أولئك:

عبدالله بن عامر الدمشقي (ت ١١٨هـ).

ابن كثير المكي (ت ١٢٠هـ).

عاصم الكوفي (ت ١٢٧هـ).

أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ).

حمزة الكوفي (ت ١٥٦هـ).

نافع المدني (ت ١٦٩هـ).

والكسائي الكوفي (ت ١٨٩هـ).

يعقوب بن إسحاق (ت ٢٠٥هـ).

وخلف بن هشام (ت ٢٨٦هـ).

كما تعرّض المفسر إلى ذكر الاختلافات الواردة بين آراء القراء، مع إيراد حجة كل واحد منهم، إذ كان يرجح أحياناً بعض الآراء على البعض الآخر، وقد استعان الطوسي بشعر الشعراء في تأييد رأي من الآراء التي قالها القراء، وقد نجده يسهب أحياناً ويستطرّد في القراءة بينما نجده يوجز في مواضع أخرى في التفسير، والذي يستنتجُه الدارس لتفسير الشيخ الطوسي، هو تضلّع الرجل بمختلف الفنون التي تقتضيها العملية التفسيرية، حيث نراه يعارض القراء ويناقش آراءهم، ويدلي برأيه في القراءة كما هو الحال في اللغة والنحو والشعر وصنوف الآداب التي تضمّنتها لغة القرآن الكريم.

ونحن هنا نورد بعض النماذج التي يمكنها أن تعطينا صورة واضحة عن طريقة تعامل مفسرنا مع القراءة والقراء:

فنشاهده عبر الأمثلة التالية كيف يذكر اختلاف القراء وآراءهم مع تناوله لأدلّتهم التي

اعتمدها:

١. فقد جاء تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^١ قوله:

قرأ ابن كثير في رواية ابن مجاهد عن قنبل والكسائي عن طريق ابن حمدون ويعقوب من طريق رويس بالسين، وكذلك في سراط، في جميع القرآن. الباقون بالصاد وأشَمَّ الصاد زائياً حمزة في الموضوعين^٢، خاصة في رواية علي بن سالم، وفي رواية الدوري وغلاد إسماعيل الزاي ما كان فيه ألف ولام، وأما الصاد إذا سكنت وكان بعدها دال نحو: يصدر، وفاعد، ويصدقون، فأشَمَّ الصاد الزاي حيث وقع، حمزة والكسائي وخلف ورويس^٣.

ويذكر الشيخ الطوسي حجج هذه الآراء بقوله:

فمن قرأ بالسين فلا تله الأصل، من غير سبب يمنع منه ومن قرأ بإشمام الزاي فلهمؤ اخاة بين السين والطاء بحرف مجهور من مخرج السين وهو الزاء من غير إبطال للأصل. ومن قرأ بالصاد بين الصاد والطاء بالاستعلاء والإطباق^٤.

ثم يرجح الطوسي القراءة بالصاد ويبيّن ذلك بقوله:

«والقراءة بالصاد أحسن لأن فيها جمعاً بين المتشاكلين في المسموع»^٥.

٢. وجاء في تفسيره لقوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾^٦ قوله:

«قيل» ضم القاف فيها وفي أخواتها الكسائي وهشام ورويس.

ووافقهم ابن ذكوان في السين والحاء، مثل: حيل وسيق وسيئت، ووافقهم أهل المدينة في سيق وسيئت^٧.

ويذكر الشيخ الطوسي مجمع الآراء التي قيلت في قراءة القاف بقوله:

فمن ضمّ ذهب إلى ما حكى عن بعض العرب: قد قول، وقد بوع المتاع، بدل قيل وبيع،

١. الفاتحة (١) الآية ٦.

٢. كذا في المصدر، والصحيح: «الموضعين».

٣ و ٤ و ٥. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤٠.

٦. البقرة (٢) الآية ١١.

٧. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٧٤.

ومن كسرهما قال: لأنَّ ياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم، ومن أَشَمَّ قال: أصله قول، فاستثقلت الضمة فقلبت كسرة، وأشمت ليعلم أنَّ الأصل كانت ضمة^١.

٣. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^٢ جاء قوله في (نعماً) وضعف النحويون بأجمعهم قراءة أبي عمرو، وبين الشيخ حجتهم في ذلك بقوله: وقالوا لا يجوز إسكان العين مع الإدغام وإنما هو إخفاء يظن السامع أنه إسكان، وإنما لم يجز الإسكان مع الإدغام لأنه جمع بين ساكنين في غير حروف المد واللين في نحو دابة وغير ذلك، وقد أنشد سيبويه في الجمع بين ساكنين مثل اجتماعهما في نعماً قول الشاعر:

كلأها بعد الزاجر ومسحه مرَّ عقاب كاسر^٣

٤. وجاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا﴾^٤ فقال:

قرأ حمزة والكسائي وخلف «وَقُتِلُوا وَقَاتَلُوا» بتقديم المفعولين على الفاعلين والباقون «قَاتَلُوا وَقُتِلُوا» بتقديم الفاعلين على المفعولين، وشدد التاء من «قُتِلُوا» ابن كثير وابن عامر، وقرأ عمر بن عبدالعزيز «وَقَتْلُوا» بلا ألف «وَقُتِلُوا»^٥.

ثم يردّ الشيخ على قول الطبري ويبين حجته في ذلك فيقول: وقال الطبري: القراءة بتقديم المفعولين لا تجوز، وهذا خطأ ظاهر؛ لأنَّ من اختار اسم الفاعلين على المفعولين، وجه قراءته أنَّ القتال قبل القتل، ومن قدّم المفعولين على الفاعلين وجه قراءته يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون المعطوف بالواو ويجوز أن يكون أولاً في المعنى، وإن كان مؤخراً في اللفظ، لأنَّ الواو لا يوجب الترتيب وهي تخالف الفاء في هذا المعنى وهكذا خلافهم في

١. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٧٤.

٢. البقرة (٢) الآية ٢٧١.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٥٢.

٤. آل عمران (٣) الآية ١٩٥.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٨٨.

سورة التوبة.

والثاني: أن يكون لما قتل منهم قاتلوا ولم يهتوا ولم يضعفوا لكان من قتل منهم، كما قال تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا أَشْتَكَائُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾^١ وقوله: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ﴾^٢.
على تقدير: قال لهم ﴿إِنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ﴾.

٥. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾^٣ يقول الشيخ الطوسي:

قرأ «عَاقَدْتُمْ» بالألف ابن عامر، و«عَقَّدْتُمْ» بلا ألف مع تخفيف القاف حمزة والكسائي، وأبو بكر عن عاصم، والباقون بالتشديد، ومنع من القراءة بالتشديد الطبري، ثم يورد الشيخ حجة الطبري في ذلك بقوله: لأنه لا يكون إلا مع تكرير اليمين والمواخذة تلزم من غير تكرير بلا خلاف، إلا أن الشيخ يرد عليه بقوله: وهذا ليس بصحيح، لأن تعقيد اليمين أن يعقدها بقلبه ولفظه ولو عقد عليها في أحدهما دون الآخر، لم يكن تعقيداً، وهو كالتعظيم الذي يكون تارة بالمضاعفة، وتارة بعظم المنزلة، وقال أبو علي الفارسي من شدد احتمال أمرين:

أحدهما: أن يكون الفعل لقوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ﴾ مخاطباً الكثرة فهو مثل «وَعَلَّقْتَ الْأَبْوَابَ».

والآخر: أن يكون «عَقَدَ» مثل «ضَعَفَ» لا يراد به التكثير كما أن «ضَاعَفَ» لا يراد به فعل من اثنين، ومن قرأ بالتخفيف جاز أن يريد به الكثير في الفعل والقليل إلا أن «فَعَلَ» يختص بالكثير كما أن الركبة تختص بالحال التي يكون عليها الركوب وقالوا: عَقَدْتُ الحبل والعهد واليمين عقداً، ألا ترى أنها تتلقى بما يتلقى به القسم^٤.

ثم يستشهد الشيخ بقول الشاعر:

١. آل عمران (٣)، الآية ١٤٦.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٨٨.

٣. المائدة (٥) الآية ٨٩.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١١.

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لَجَارِهِمْ

«ويقال: أعقدت العسل فهو مُعَقَّد وعقيد، وحكى أبو إسحاق عقدت العسل^١»، ويذكر الشيخ رأيه هنا فيقول:
«والأوّل أكثر^٢».

٦. وفي تفسيره لقوله تعالى «مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ»^٣
يذكر الشيخ الطوسي:
قرأ أهل العراق «وَيَذَرُهُمْ» بالياء وأسكن الراء منه حمزة والكسائي وخلف الباقون بالنون
وضم الراء^٤.

ويبين الشيخ حجة كلّ من هذه الآراء قائلاً:

من قرأ بالنون قال: لأنّ الشرط من الله، فكانه قال: «مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ» فذرهم، ومن قرأ بالياء
ردّه إلى اسم الله تعالى، وتقديره الله يذرهم، ومن ضمّ الراء قطعه عن الأوّل، ولم يجعله
جواباً، ويجوز أن يكون أضمر المبتدأ، وكان تقديره ونحن نذرهم فيكون في موضع
الجزم، ويجوز أن يكون استأنف الفعل فيرفعه، ومن جرّمه فإنّه عطفه على موضع الفاء
وما بعدها من قوله: «فَلَا هَادِيَ لَهُ» لأنّ موضعه جزم، فحمل «وَيَذَرُهُمْ» على الموضع ومثله
في الحمل على الموضع، قوله تعالى «فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ»^٥ لأنّه لو لم يلحق الفاء لقلت لولا
أخبرتني أصدق لأنّ معنى «لَوْ لَا أَخْبَرْتَنِي»^٦ أخرني أصدق، فحمل قوله تعالى «وَأَكُنْ» على
الموضع^٧.

وهكذا تعامل الطوسي مع القراء وآرائهم المختلفة، بشيء من التفصيل، بينما نجده
وكما في الأمثلة التالية يوجز كثيراً، عندما يتعرّض لموضوع القراءة وآراء القراء ومن ذلك
ما يلي:

١ و ٢. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١١.

٣. الأعراف (٧) الآية ١٨٦.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٤٥.

٥ و ٦. المناقون (٦٣) الآية ١٠.

٧. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٤٦.

١. جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾^١ قوله:
قرأ ابن عامر وأهل الكوفة بتحقيق الهمزتين، وكذلك كل همزتين مختلفتين من كلمتين،
الباقون بتخفيف الأولى وتليين الثانية^٢.
٢. وفي تفسيره لقوله تعالى ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^٣ جاء قوله:
«فقرئ في الشواذ ﴿وَإِذَا لَاقُوا الَّذِينَ﴾ قرأها اليماني^٤».
٣. وجاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَءَوْفٌ رَّحِيمٌ﴾^٥ قوله في الرءوف:
«قرأ ابن كثير ونافع وحفص عن عاصم ﴿لَرَوْفٌ﴾ على وزن لرعوف، الباقون ﴿لَرَوْفٌ﴾
على وزن فعل^٦».
٤. وذكر في تفسيره لقوله تعالى ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾^٧:
«قرأ حمزة وحده ﴿سَيَكْتُبُ﴾ بضم الياء، الباقون بالنون^٨».
٥. وفي تفسيره لقوله تعالى ﴿وَإِنَّمَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ﴾^٩:
«قرأ ابن عامر: ﴿وَإِنَّمَا يُنْسِيَنَّكَ﴾ بتشديد السين، الباقون بالتخفيف^{١٠}».
٦. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾^{١١} يقول:

١. البقرة (٢) الآية ١٣.

٢. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٧٧.

٣. البقرة (٢) الآية ١٤.

٤. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٧٨.

٥. البقرة (٢) الآية ١٤٣.

٦. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٥.

٧. آل عمران (٣) الآية ١٨١.

٨. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٦٥.

٩. الأنعام (٦) الآية ٦٨.

١٠. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١٦٤.

١١. الأنفال (٨) الآية ٥٩.

الشيخ الطوسي في «وَلَا يَخْسَبَنَّ» «قرأ ابن عامر وحمزة وحفص وأبو جعفر (وَلَا يَخْسَبَنَّ) بالياء، الباقون بالتاء»^١.

٧. وفي تفسيره لقوله «يَا شُعَيْبُ أَصْلَاطُكَ تَأْمُرُكَ»^٢ يقول الشيخ الطوسي في أصلوتك: «قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر (أصلوتك) على التوحيد، الباقون على الجمع»^٣.

وقد لا يكتفي الطوسي بذكر آراء القراء أو اختلافاتهم، وإنما يعمد وفي مواضع كثيرة، إلى طرح جملة من الآراء، ثم يرجح رأياً على رأي، ويورد في ذلك حجة وكما فعل في الأمثلة التالية:

١. عند تفسيره لقوله تعالى «وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا»^٤ يقول الشيخ الطوسي في قوله تعالى: «وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا»: قرأ يعقوب وحده «وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا» بالنصب على تقدير وجعل كلمة الله هي العليا ومن رفع استأنف.

وقدرجّح الشيخ هذا الرأي بقوله: «وهو أبلغ، لأنه يفيد أن كلمة الله العليا على كل حال»^٥.

٢. وفي تفسيره لقوله تعالى: «لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلْمُتَوَكِّلِينَ»^٦ يقول الشيخ الطوسي في «آيَاتٌ»:

قرأ ابن كثير وحده «آيَاتٌ لِلْمُتَوَكِّلِينَ» على التوحيد الباقون على الجمع: قال أبو علي النحوي من أفرد جعل شأنه كله آية. ودعم الشيخ الطوسي ذلك الرأي بقوله:

١. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ١٤٦.

٢. هود (١١) الآية ٨٧.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ٤٩.

٤. التوبة (٩) الآية ٤١.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٢٢١.

٦. يوسف (١٢) الآية ٧.

- ويقوي ذلك قوله: «وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً»^١ فأفرد كل واحد منهما على انفراده، يجوز أن يقال آية فأفرد مع ذلك، ومن جمع جعل كل واحد من أحواله آية^٢.
٣. وفي تفسيره لقوله تعالى: «وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِنِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ أَرِجْ إِلَى رَبِّكَ فَأَسْأَلُهُ مَا بَالُ النَّسُوءِ اللَّاتِي قَطَعْتَ أَيْدِيَهُنَّ»^٣ قال الشيخ الطوسي:
- قرأ البرجي والسلموني «النَّسُوءَ» بضم النون، والباقون بكسرها وهما لغتان وبين الشيخ بعد ذلك رأيه بقوله والكسر أفصح^٤.
٤. وفي تفسيره لقوله تعالى: «وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا»^٥ يذكر الشيخ الطوسي القراءات في «أَمَرْنَا» قائلا:
- قرأ يعقوب «أَمَرْنَا» بمد الهمزة، وعن الحسن «أَمَرْنَا» بالتشديد وروي عنه «أَمَرْنَا» بكسر الميم خفيفة.
- ثم يطرح الشيخ الطوسي رأيه، قائلا: «وهي ردة^٦».
٥. وفي تفسيره لقوله تعالى «وَجَعَلْنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا»^٧ يقول الشيخ الطوسي في قراءة «وأوصاني»:
- «يقول الكسائي: «أتاني وأوصاني» بالإمالة، الباقر بالتفخيم» وبين الشيخ الطوسي الحجة في ذلك حيث يقول:
- فمن أَمَال، فلأن هذه الألف تنقلب ياء في (أوصيت) فأمال لمكان الياء، ومن لم يمل فلمكان الألف.
- ثم يبين الشيخ بعد ذلك رأيه مرجحاً الإمالة في «أتاني» بقوله «والإمالة في «أتاني»

١. المؤمنون (٢٣) الآية ٥٠.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ٩٩.

٣. يوسف (١٢) الآية ٥٠.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ١٥٢.

٥. الإسراء (١٧) الآية ١٦.

٦. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ٤٥٨.

٧. مريم (١٩) الآية ٣١.

- أحسن من الإمامة في «أوصاني» وبيّن حجته في ذلك بقوله:
- لأن في «أوصاني» حرفاً مستعلياً يمنع من الإمامة، ومع ذلك فهو جائز كصفي وطني.^١
٦. وفي تفسيره للآية الكريمة «إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ»^٢ أورد أقوالاً في قراءة «إِنَّ اللَّهَ» بفتح همزة «إِنَّ» وكسرها، فقال: «قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع ويعقوب إلّا روحاً «وَأَنَّ اللَّهَ» بفتح الهمزة، الباقيون بكسرها»، ثم يورد احتمالات من نصب الهمزة، فيقول:
- أحدها: إنَّ المعنى، وقضى الله «أَنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ» في قول أبي عمرو بن العلاء. والثاني: إنّه معطوف على كلام عيسى، أي أوصاني «أَنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ»، والثالث: قال القراء: إنّه معطوفٌ على «ذلك عيسى بن مريم» وذلك «أَنَّ اللَّهَ» ويكون موضعه الرفع بأنّه خير المبتدأ.
- والرابع: ولأنَّ الله ربي وربكم فاعبدوه، والعامل فيه «فَاعْبُدُوهُ».
- وبيّن الشيخ الطوسي حجة في كسر همزة (انّ) بقوله ومن كسر (إنّ) استأنف الكلام، ثم بعد ذلك يرجّح الرأي الأخير، مستنداً على رواية عن أبي فيقول:
- ويقوي الكسر أنّه روي أنّ أبيّاً قرأ: «إِنَّ اللَّهَ» بلا واو ويجوز أن يكون عطفاً على قوله: «قال إني عبد الله»^٣.
٧. وفي تفسيره لقوله تعالى: «إِنِّي أَنشَأْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ النَّارِ»^٤ يقول الشيخ الطوسي في قراءة «جَذْوَةٍ»:
- قرأ عاصم «جَذْوَةٍ» بفتح الجيم وقرأ حمزة وخلف بضمّها، الباقيون - بكسر الجيم - وفيه ثلاث لغات، فتح الجيم وضمها وكسرها، وبعد أن بيّن الشيخ الطوسي القراءات، يورد رأيه مرجّحاً للكسر، فقال والكسر أكثر وأفصح^٥.

١. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ١١٠.

٢. مريم (١٩) الآية ٣٦.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ١١٢.

٤. القصص (٢٨) الآية ٢٩.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ١٢٧.

٨. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾^١ يقول في ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا﴾:

قرأ أهل البصرة وحفص عن عاصم: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا﴾ على ما لم يسم فاعله بضم القاف وكسر التاء، الباقيون ﴿قاتلوا﴾ بألف من المفاعلة و قرئ شاذاً ﴿قتلوا﴾ بفتح القاف وتشديد التاء، وقد رجح الشيخ الطوسي القراءة بألف بقوله: من قرأ بألف كان أعم فائدة، ويبين حجة ذلك بقوله: لأنه يدخل فيه من قتل^٢.

وهكذا تتأكد قدرة الطوسي في هذا المجال وتوضح الجوانب الثقافية المتعددة لشخصية المفسر الذي اقتحم باب التفسير وهو مزود بكل ما يحتاجه المفسر، ولذلك أجاد وأحسن وأصاب.

إضافة إلى ما تقدم فقد استخدم الشيخ الطوسي الشعر واستفاد من أشعار الشعراء في تأييد رأي أو ترجيح قول لأحد من القراء، وهو بذلك لم يترك سلاحاً يمكنه الاستعانة به في حلبة التفسير، إلا وحمله ليستعين به وقت الحاجة وعند ما تستدعي الضرورة ذلك، والأمثلة التالية تبين كيف سخر المفسر الشعر في مجال القراءة، حيث يستشهد مرةً ببيت أو بيتين، بينما يكتفي مرةً أخرى بشرط أو عجز وحسبما يقتضي الموقف.

١. ورد في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قوله:

قرأ عاصم والكسائي وخلف ويعقوب ﴿مَالِكِ﴾ بالألف، الباقيون ﴿مَلِكِ﴾ بغير ألف ولم يمل أحد ألف ﴿مَالِكِ﴾ وكسر جميعهم الكاف، وروي عن الأعمش أنه فتحها على النداء، وربيعه بن نزار يخففون ﴿مَالِكِ﴾ ويسقطون الألف، فيقولون: ﴿مَلِكِ﴾ بتسكين اللام وفتح الميم، كما قال أبو النجم: تمشي الملك عليه حلله^٣.

٢. وجاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَأَيُّنْ مِنْ نَبِيِّ﴾^٤:

١. محمد (٤٧) الآية ٤.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٢٨٧.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٣٣.

٤. آل عمران (٣) الآية ١٤٦.

قرأ ابن كثير «كَأَيِّنْ» على وزن كاعن، الباقون «كَأَيِّنْ» مشددة على وزن كعين معناهما واحد، وهو بمعنى كما قال جرير:

وكأين بالأباطح من صديق
يراني لو أضبتُ هو المُصابا
وقال آخر:

وكأين ردّدنا عنكم من مُدَجِّحٍ
يجيء أمام الألف يردي مقتعا
ومثل المشدّد قول الشاعر:

كأين في المعاصر من أناسٍ
أخوهم فوقهم وهم كرام^١

٣. وفي تفسيره لقوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ»^٢ جاء قوله في «يَغُلَّ»:

قرأ ابن كثير وابن عمرو وعاصم «يَغُلَّ» بفتح الياء وضمّ الغين، الباقون بضم الياء وفتح الغين.

وهنا يورد الشيخ الطوسي حجة الرأي الأول قائلاً:

فمن قرأ بفتح الياء وضم الغين فمعناه ما كان لنبي أن يخون يقال من الغنيمة غلّ يغلّ إذا خان فيها، ومن الخيانة أغلّ يغلّ، قال النمرين تولب:

جزى الله عنا حمزة ابنه نوفل
جزاء مُغلٍّ بالأمانة كاذب
بما سألت عني الوشاة ليكذبوا
عليّ وقد أوليتها في التوائب^٣

٤. وفي تفسيره لقوله تعالى «قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ»^٤:

قرأ الكسائي وحده «أَرَأَيْتُمْ» وما جاء منه إذا كان استفهاماً بحذف الهمزة التي بعد الراء، والباقون بإثباتها وتخفيفها، إلّا أهل المدينة، فإنهم جعلوها بينَ بينَ، فإن كان غير استفهام، اتفقوا على إثبات الهمزة وتخفيفها إلّا مارواه ورش في تحقيقها في ستة مواضع ذكرت في باب الهمزة في القراءات، من حقّق الهمزة، فلاّنه «فعلت» من الرؤية فالهمزة عين الفعل، ومن خفّف، فإنّه جعلها بينَ بينَ، وهذا التخفيف على قياس التحقيق، ومن

١. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ١٠.

٢. آل عمران (٣) الآية ١٦١.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٣٤.

٤. الأنعام (٦) الآية ٤٠.

حذف الهمزة فعلى غير مذهب التخفيف؛ لأنَّ التخفيف القياس فيها، أن تجعل بينَ بينَ كما فعل نافع، وهذا حذف كما قالوا «ويلمه»، وكما أنشد أحمد بن يحيى:
 «إن لم أقاتل فآل يسوني برُقعاً».
 وقال أبو الأسود:
 «يا بن المغيرة ربَّ أمرٍ معضل».

وذكر أن عيسى كذلك، كان يقرأها ويقوي ذلك قول الراجز:
 أريت إن جاءت به أملودا مُرجلاً ويلبسُ البرودا^١
 ٥. وجاء في تفسيره لقوله تعالى ﴿وَدُّوا الَّذِينَ يُلْجِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾^٢ قوله في
 ﴿يُلْجِدُونَ﴾

قرأ حمزة ﴿يُلْجِدُونَ﴾ بفتح الحاء والياء - هاهنا - وفي النحل وحم السجدة وافقه الكسائي وخلف في النحل، والباقون بضمَّ الياء، من قرأ بكسر بالحاء، فلقوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾^٣.

وألحد أكثر في الكلام، قال الشاعر:
 ليس الإمام بالشحيح الملحد ولا يكادُ يسمع لأحدٍ^٤
 ٦. وفي تفسيره لقوله تعالى ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾^٥.

يذكر الشيخ الطوسي في قراءة ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾:
 قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾ بكسر العين، الباقون بضمَّها، وهما لغتان، قال الراعي في الكسر:

وعَينان حمرٌ مآقيهما
 كما نظر العُدوة الجوذُرُ
 وقال أوس بن حجر في الضم:

١. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١٣٢

٢. الأعراف (٧) الآية ١٨٠.

٣. الحج (٢٢) الآية ٢٠.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٣٩.

٥. الأنفال (٨) الآية ٤٢.

وفارس لا يحلّ الحيّ عدوته ولّوا سراعاً وماهتوا بإقبال^١
٧. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾^٢ قوله في قراءة ﴿ضَيْقٍ﴾
«قرأ ابنُ كثير وإسماعيل عن نافع ﴿ضَيْقٍ﴾ بكسر الضاد، الباقون بفتحها» وهنا يورد
المفسر حجة من فتحها بقوله:
فمن فتح أرادَ ﴿ضَيْقٍ﴾ مخفف مثل سئد وسئد، وميت وميت وهين وهين، ويجوز أن
يكون أراد جمع ضَيْقَةٍ.^٣
ويستشهد بقول الشاعر:
كشف الضيقة عنا وفسح^٤.

الشعر

رغم الموقف السلبي الذي اتّخذه الشيخ الطوسي إزاء الشعر، إلّا أنّه لم يستبعدّه عن
التفسير وكثيراً ما كان يستشهد به في توضيح معنى أو تبين لفظ أو تحديد مفهوم.
ويبدو أنّ مفسرنا قد لجأ إلى الاستشهاد بالشعر في تفسيره للآيات القرآنيّة مكرهاً،
وهذا ما صرّح به في مقدّمة تفسيره، حيث يقول:

ولولا عنادُ الملحدين وتعجرفُهم، لما احتجّج إلى الاحتجاج بالشعر وغيره للشّيء
المشتبه في القرآن، لأنّ غاية ذلك أن يستشهد عليه ببيت شعر جاهلي، أو لفظ منقول عن
بعض الأعراب، أو مثل سائر عن بعض أهل البادية، ولا تكون منزلة النبي ﷺ أقل من
منزلة واحدٍ من هؤلاء، ولا ينقص عن رتبة النابغة الجعدي، وزهير بن الكعب وغيرهم،
ومن طرائف الأمور أن المخالف إذا أورد عليه شعر من ذكرناهم ومن هم دونهم سكنت
نفسه، وأطمأن قلبه، هو لا يرضى بقول محدّدين عبد الله بن عبد المطلب ومهما شكّ

١. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ١٢٦.

٢. النحل (١٦) الآية ١٢٧.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ٤٣٩.

٤. نفس المصدر.

الناس في نبوته، فلا مزية في نسبه وفصاحته، فإنه نشأ بين قومه، الذين هم الغاية القصوى في الفصاحة ويرجع إليهم في معرفة اللغة^١.
ثم يستطرد الطوسي مبرراً - استشهاده بالشعر فيقول:
وإنما يحتج علماء الموحدين بشعر الشعراء وكلام البلغاء اتساعاً في العلم وقطعاً للشغب وإزاحة للعلّة^٢.

وقد أكثر المفسر من الاستشهاد بالشعر في أكثر من موضوع، فتارة يستشهد بأبيات منه في ترجيح رأي نحوي، وتارة لتأكيد صحة قراءة وأخرى لتوضيح معنى كلمة في آية، وقد احتوى التفسير على ألف وتسعمائة واثنين وأربعين بيتاً (١٩٤٢) من الشعر قالها جمع من الشعراء، بلغ مجموع من ذكر الطوسي أسماءهم مائتين وخمسة وتسعين (٢٩٥) شاعراً، فضلاً عن أولئك الذين أعرض عن ذكرهم، ولعلّ إعراضه عن ذكر أسمائهم مرده إلى الموقف السلبي الذي وقفه الطوسي من الشعر، أساساً وليس لجهله بهم أو نسيانه لأسمائهم، وإنما يرجع ذلك كله إلى عدم اكترائه بأشعارهم في موضع التفسير لآيات القرآن المجيد.
وقد يسهب المفسر أحياناً، فيذكر جملة من الأشعار لتحديد المعنى القرآني بينما نجده في مكان آخر من التفسير، يذكر بيتاً واحداً، أو بيتين، وأحياناً أخرى يستشهد بشرط أو عجز فقط.

وفيما يلي نبين مدى التفاوت العددي في استشهادات المفسر بالشعر، ففي استشهاده بعدد من الأبيات الشعرية لتوضيح المعنى نورد الأمثلة التالية:

١. عند تفسيره لمعنى الدين من قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ يقول الشيخ الطوسي:
«والدين الحساب والدين الجزاء أيضاً» ثم يستشهد ببيتين من الشعر أحدهما لكعب بن جعيل:

«إذا ما رمونا رميناهم ودناهم فوق ما يقرضونا»

١. انظر التبيان، ج ١، ص ١٦.

٢. انظر التبيان، ج ١، ص ١٧.

- والبيت الآخر لشاعر لم يذكر اسمه:
- «واعلم وأيقن أن ملكك زائلٌ واعلم بأنك ما تدينُ تُدانُ»
- ويورد بعد ذلك آراء لجماعة من التابعين بهذا المعنى.
- ثم يستشهد بأبيات أخرى لبيان معانٍ آخر لكلمة (الدين) فيذكر لعمر بن كلثوم بيتاً يشير به إلى أن الدين الطاعة:
- «وأيام لنا غرّ طوال عصينا الملك فيها أن ندينّا»
- ثم يذكر الدين بمعنى الملك ويورد بيتاً لزهير:
- «لئن حللت بجو في بني أسدٍ في دين عمرو وحالت بيننا فدكٌ»
- كما وذكر معنى آخر للدين هو القهر والاستعلاء ويستشهد ببيت للأعشى:
- هو دان الرباب إذ كرهوا الدي ن دراكاً بغزوة وحيال
- ويورد له معنى آخر هو العادة ويستشهد ببيت للمتعب العبد:
- «تقولُ وقد درأت لها وضيئي أهذا ديتُهُ أبداً وديني^١»
٢. وفي تفسيره لقوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾^٢ يقول المفسر في قوله: «كتب إنها بمعنى فرض» ويستشهد ببيت لشاعر:
- «كُتِبَ القتلُ والقتالُ علينا وعلى المُحصناتِ جرُّ الذُّيولِ»
- ثم يستشهد ببيت للناطقة الجعدي:
- «يابنت عمي كتابُ الله أخرجني عنكم فهل أمنعن الله ما فعلا^٣»
٣. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾^٤ يقول الشيخ الطوسي:
- قيل: إن «أو» قد تستعمل بمعنى الواو كما تستعمل للشك بحسب ما يدل عليه سياق الكلام، ويستشهد بعد ذلك ببيتين من الشعر الأول لتوبة بن الحمير حيث يقول:

١. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٣٦.

٢. البقرة (٢) الآية ١٧٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١٠٠.

٤. البقرة (٢) الآية ١٩.

- «وقد زعمت ليلى بأني فاجرٌ لنفسي تُقاها أو عليها فُجُورُها»^١
والآخر لجرير حيث يقول:
- «نالَ الخلافةَ أو كانتَ له قَدْرًا كما أتى ربّه موسى على قَدَرٍ»^٢
٤. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي حَبِثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾^٣:
فالنكد العسر بشدّته الممتنع من إعطاء الخير على وجه البُخلِ تقول: نكد، ينكد، نكدًا،
فهو نكد ونكد وقدنكد إذا سئل فبخل ونكد ينكد نكدًا.
ثم يستشهد بعد ذلك ببيتين لشاعرين لم يذكرهما الأول:
«لَا تُنْجِزِ الوعدَ إنْ وَعَدْتَ وإنْ أُعْطِيتَ أُعْطِيتَ تافِهًا نَكِدًا»^٤
والآخر:
- «وأعطِ ما أعطيتَه طيبًا لاخيرَ في المنكودِ والناكِدِ»^٥
٥. وفي تفسيره لكلمة «صلوات» من قوله تعالى: ﴿وَيَتَّخِذْ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ
وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ﴾^٦ يقول:
- وقال ابنُ عباسٍ والحسن: معنى صلوات الرسول: استغفاره لهم، وقال قتادة:
معناه دعاؤه بالخير والبركة، ثم يستشهد ببيتين للأعشى:
- تقول بنتي وقد قرّبتُ مُرْتَحَلًا ياربّ جنبّ أبي الأوصابِ والوجعا
عليك مثل الذي صليت فاعتمضي نومًا فإنّ لجنبِ المرء مضطجعًا^٧
٦. وفي تفسيره للآية «فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا»^٨

١. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٩٢.

٢. نفس المصدر.

٣. الأعراف (٧) الآية ٧٨.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٤٣٣.

٥. نفس المصدر.

٦. التوبة (٩) الآية ٩٩.

٧. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٢٨٦.

٨. مريم (١٩) الآية ٢٣.

يبين معنى «سرياً» فيقول:

وقيل للنهر «سرى» لأنه يسري بجريانه كما قيل: جدول لشدة جريه، ثم يستشهد بعد ذلك ببيتين الأول للشاعر لبيد:

فتوسطا عرض السريّ فصدعا مسجورة متجاوزاً أقلامها .
والبيت الآخر لشاعر لم يذكر اسمه:

سلم ترى الدالي منه أزورا إذا يعجّ في السريّ هرهر^١
٧. وفي تفسيره لقوله «إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ»^٢ قال في معنى «تَلَقَّوْنَهُ» وهو الاستمرار على الكذب ومنه: ولق فلان في السير إذا استمر به، ويقال: في الولق من الكذب، الالق واللاق تقول: أَلَقْتَ وأنتم تألقونه.

ويستشهد بعد ذلك الشيخ الطوسي بقول الفراء:

«مَنْ لِي بِالْمَرْرِ وَالْيَلَامِقِ صَاحِبُ أَذْهَانٍ وَأَلْقٍ آلِقٍ»
ثم يستشهد ببيت لشاعر آخر ولكنه لم يذكر اسمه:
«إِنَّ الْجَلِيدَ زَلَقٌ وَزُمْلِقُ جَاءَتْ بِهِ عَنَسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقُ»
وأنشد أيضاً:

إِنَّ الْحَصِينَ زَلَقٌ وَزُمْلِقُ جَاءَتْ بِهِ عَنَسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقُ
مجوع البطن كلاليم الحلق^٣.

٨. وعند تفسيره لقوله تعالى: «فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا»^٤
يبين معنى (حاصباً) فيقول: «وهو الريح العاصفة التي فيها حصباء، وهي الحصى الصغار وشبه به البرد والجليد»، ثم يستشهد بقول الأخطل:
ولقد علمت إذا العشار تروّحت هُدج الرئال تكبيهن شمالا

١. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ١٠٥.

٢. النور (٢٤) الآية ١٥.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ٤١٧.

٤. العنكبوت (٢٩) الآية ٤٠.

ترمى الرياح بحاصب من ثلجها حتى تبيت على العضاء جفالا
ثم يستشهد بيت للفرزدق فيقول:

«مستقبلين شمال الشام يضرُّنا بحاصبٍ كنديفِ القطنِ منشورٍ^١»

٩. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾^٢ يقول الطوسي:
والعرب تقول إذا أرادت أن تعظم موتَ إنسانٍ، أَظْلَمَتِ الشَّمْسُ وكَسَفَ الْقَمَرُ لفقده
وبكت السماء والأرض، وإنما يريدون المبالغة.

ثم يستشهد المفسر لشاعرين لم يذكر اسمهما:
الأول:

الرياح تبكي شجوها والبرق يلمع في الغمامة
الثاني:

والشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمر^٣
وكما يستشهد الطوسي بمجموعة من الأبيات الشعرية في بيان المعنى، نجده يستعين
ببيت واحد للتوضيح أحياناً وعليه نورد بعض الأمثلة:

١. فعند تفسيره لقوله تعالى ﴿مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هُوَ لَا إِلَى هُوَ لَا﴾^٤
يقول الطوسي في كلمة ﴿مُذَبِّذِينَ﴾ وأصل التذبذب التحرك والاضطراب، ثم يستشهد
ببيت للناطقة:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً ترى كل ملك دونها يَتَذَبَّذُ^٥
٢. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَائِمِينَ﴾^٦

١. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٢٠٨.

٢. الدخان (٤٤) الآية ٢٩.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٢٣٣.

٤. النساء (٤) الآية ١٤٣.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٣٦٦.

٦. الأعراف (٧) الآية ٧٨.

بَيِّن معنى ﴿الرَّجْفَةُ﴾ فقال:

«قال مجاهد والسدي»: الرجفة: الصيحة، وقال آخرون: هي زلزلة أهلكتها بها»، ثُمَّ
يستشهد ببيت للأخطل:

أما تريني حناني الشيب من كبرٍ
كالنشر أرجف والإنسان مهدود^١
٣. وفي تفسيره لقوله تعالى ﴿وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا﴾^٢

يوضح الطوسي معنى ﴿بُورًا﴾ فيقول:

والبور الفاسد، ويقال: بارت السلعة تبور بوراً إذا بقيت لا تشتري بقاء الفاسد الذي
لا يراد، والبائر الباقي على هذه الصفة، والبور مصدر كالزور لا يُتَنَّى ولا يجمع ولا يؤنث،
وقيل هو جمع (بائر).

ويستشهد في ذلك الشيخ الطوسي ببيت لابن الزبيري:

«يا رسولَ الملِكِ إنَّ لساني راتق مافتت إذا أنا بور^٣»

٤. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَتَسْحَتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾^٤

يقول في معنى ﴿فَارِهِينَ﴾ قيل:

هو الفرع المرح، ويستشهد ببيت لشاعر لم يذكر اسمه:

لأستكين إذا ما أزمته أزمته^٥
ولن تراني بخيرٍ فارهِه اللبب^٥

٥. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ﴾ يقول: «وقوله ﴿مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ﴾:

أي مرسل الشعاع بالتشابه»، ثُمَّ يستشهد الشيخ الطوسي ببيت لأبي ذؤيب، يبيِّن فيه معنى
﴿مَرِيحٍ﴾ من قوله تعالى ﴿فَهُمْ فِي أَفْرِ مَرِيحٍ﴾^٦:

١. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٤٥٤.

٢. الفرقان (٢٥) الآية ١٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ٤٢٨.

٤. الشعراء (٢٦) الآية ١٤٩.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٤٥.

٦. ق (٥٠) الآية ٥.

«فحالت فالتست به حشاها فخرَ كأنه غصنٌ مريح^١»

٦. وفي تفسيره لقوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾^٢ يذكر معنى «الإياب» فيقول: فالإياب: الرجوع، أب أوباً، وإياباً وتأوب تأوياً، وأوب يؤوب تأوياً، ويقال: أيب إياباً، على (فعل، فيعلاً) من الأوب، وعلى هذا قرئ في الشواذ «أَيَابَهُمْ» بالتشديد.

ثم يستشهد الشيخ الطوسي بيت لعبيد:

«وَكُلُّ ذِي غِيِيَةٍ يُوُوِبُ وَغَائِبُ الْمَوْتِ لَا يُوُوِبُ^٣»

٧. وفي تفسيره لقوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ﴾^٤ يقول في «سُبْحَانَهُ» «ومعنى «سُبْحَانَهُ»: براءة الله من سوء» ويستشهد بقول الأعشى:

«أَقُولُ لِمَاجَاءِنِي فخرُهُ سبْحَانُ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخرِ^٥»

وقد يقتصر المفسر أحياناً على ذكر شرط بيت أو عجزه فقط، فلا يطيل الوقوف مع القوافي، وإنما يأخذ منها ما تتطلبه الحاجة وما يقتضيه الموقف وكما في الأمثلة التالية:

١. يذكر الشيخ الطوسي في تفسيره «أَلَمْ» من سورة البقرة: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي معنى أوائل السور» ويذكر آراءهم، ثم يبين فائدتها ويقول: «وفائدتها أن يعلم ابتداء السورة وانقضاء ما قبلها، وذلك معروف في كلام العرب»، ثم يستشهد بشطرين لشاعرين لم يذكرهما:

«بل وبلدة ما الأنس من أهالها».

والآخر:

«بل ماهيج أحزاناً وشجواً قد شجا».

وهنا نلاحظ ممّا تقدّم أنّ الشيخ الطوسي استدلّ بهذين الشطرين ليبين أنّ «بل، ليست

١. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٣٥٦.

٢. الغاشية (٨٨) الآية ٢٥.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٣٣٩.

٤. التوبة (٩) الآية ٣١.

٥. انظر التبيان، ج ٥، ص ٢٠٦-٢٠٧.

من الشعر^١».

٢. وفي تفسيره لمعنى قوله تعالى: ﴿وَلَا أَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ﴾^٢ يقول الشيخ الطوسي: «الأمّة المملوكة، يقال: أقرّت بالأموة أي بالعبودية وأميت فلانة، وتأميتها إذا جعلتها أمة»، ثم يستشهد بشرط بيت لرؤية، ولكنه لم يذكر اسمه: يرضون بالتعبيد والتأمي^٣.

٣. وفند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^٤ يبين معنى العقل فيقول: «والعقل: هو الإمساك عن القبيح وقصر النفس وحبسها على الحسن، والحجا أيضاً احتباس، وتمكث، ويستشهد بشرط للعجاج ولم يذكر اسمه: «فهنّ يعكفنّ به إذا حجا».

والشطر الثاني للأصمعي:
«حيث يحجا مطرق بالقالق^٥».

٤. وعند تفسيره لقوله تعالى ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾^٦ يتطرق لمعنى التبديل، فيقول:

التبديل: تغيير حال إلى حال أخرى، تقول بدّل صورته تبديلاً، وتبدّل تبدلاً، والإبدال: رفع الشيء بأن يجعل غيره مكانه.

ثم يستشهد بقول أبي النجم:
«عزل الأمير بالأمر المبدل^٧».

١. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤٧.

٢. البقرة (٢) الآية ٢٢١.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٢١٨.

٤. الأنعام (٦)، الآية ٢٢.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١١٨.

٦. النور (٢٤) الآية ٥٥.

٧. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ٤٠١.

٥. وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَفْتَنُونَ﴾ يقول: «أي يأسون من رحمة الله، والقنوط: اليأس من الفرج»، ويستشهد بعد ذلك بشطر بيتٍ لجهد الأرقط:
«قد وجدوا الحجاج غير قانط^١».

٦. وعند تفسيره لمعنى الوسوسة في قوله تعالى: ﴿وَنَعَلُمْ مَا تُؤْتِيهِمْ بِهِ نَفْسُهُ﴾^٢ يقول:
الوسوسة حديث النفس بالشيء في خفاء، ومنه قوله: ﴿تَوَسَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾ ومنه
«الوسواس»، كثرة حديث النفس بالشيء من غير تحصيل.

ثم بعد ذلك يستشهد بشطر بيت لرؤية:

«وسوس يدعو مخلصاً ربّ الفلق^٣».

٧. وعند تفسيره لقوله تعالى ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾^٤ يقول في معنى الكأس:

«الكأس: الإناء إذا كان فيه شراب، وقيل: الكأس: إناء الخمر الذي يشرب منه»،
ويستشهد بقول الشاعر:

«يلذه بكأسه الدهاق^٥».

وهكذا يستعين الشيخ الطوسي بالشعر، لاستيضاح المعنى وتقريبه إلى الأذهان وهو بذلك يكون قد أحاط بعدد هائل من شعر الشعراء، وأجاد استخدامه في مواضعه المناسبة، الأمر الذي يؤكد سعة اطلاع المفسر وطول باعه في معرفة الشعر والشعراء ليضيف إلى ثقافته الموسوعية رصيذاً، آخر، قد لا يحصل عليه إلا المتخصصون في هذا الميدان، وبذلك يقف الباحث أمام مفسرنا فيجده لغوياً وناقداً وأديباً قد حوى من كل شيء شيئاً، ممّا أضفى على تفسيره أهمية خاصة باعتباره كتاباً تفسيرياً حوى من الفنون والآداب صنوفاً شتى، لمن أراد أن يتدبر أو أراد مزيداً.

١. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٢٢٨.

٢. طه (٢٠) الآية ١٢٠.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٣٦١.

٤. النبأ (٧٨) الآية ٣٤.

٥. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٢٤٧.

وكما استعان الطوسي بالشعر لتوضيح المعاني، نجده يستخدم الأمثال التي قالتها العرب، ويستدلّ بها على صحّة معنى أو يستفيد منها في إيضاح مراد، وإن كان موقفه منها لا يختلف عن موقفه عن شعر الشعراء، فيذكرها مضطراً، وقد احتوى التبيان على بعض الأمثال نورد قسماً منها مع استشهاد به في الأمثلة التالية:

١. وعند تفسيره لمعنى «المراء» في قوله تعالى ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَكِبِّينَ﴾^١ يقول: «المرية الشك، ومنه الامتراء والتماري والمماراة والمراء، وأصل الباب الاستدراء»، ثم بعد ذلك استشهد بالمثل التالي:

«بالشكر تُمْتَرَى النِّعَمُ».

«أي تستدرّ»^٢.

٢. وفي معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾^٣ يبيّن معنى الإرادة بقوله: «الرود: الميل»، ويدعم قوله بهذا المثل:

«الرائد لا يكذب أهله»^٤.

٣. وفي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾^٥ يبيّن أصل كلمة «عَزِيزٌ» لغة بقوله: «وأصل الإعزاز الامتناع ومنه أرض عزاز ممتنعة السكون لصعوبتها»، ويعزز رأيه بهذا المثل:

«من عزّ بز»^٦.

٤. وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^٧ يشير إلى معنى «إلى» ويقول:

١. البقرة (٢) الآية ١٤٧.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٢٣.

٣. البقرة (٢) الآية ١٨٥.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ١٢٤.

٥. آل عمران (٣) الآية ٤.

٦. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٩٢.

٧. آل عمران (٣) الآية ٥٢.

وإنما جاز أن يكون «إلى» بمعنى «من» لمادخل الكلام من معنى الإضافة، ومعنى صاحبة.

فيورد المفسر مثلاً على ذلك حيث يقول:

«ونظيره (الذود إلى الذود إبل) أي مع الذود^١».

٥. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^٢ ... يُبَيِّنُ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ مَعْنَى الظُّلْمِ، حَيْث يَقُولُ: «وَأَصْلُ الظُّلْمِ انْتِقَاصُ الْحَقِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ أَنتَ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾^٣ أَي لَمْ تَنْقُصْ»، ثُمَّ يورد الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ رَأْيَا آخَرَ مَقَارِباً لَهُ بِقَوْلِهِ: «وَقِيلَ: أَصْلُهُ، وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ» ثُمَّ يَدْعِمُ هَذَا الرَّأْيَ بِالْمَثَلِ: «مَنْ يَشْبَهُ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ^٤».

٦. وَبَيَّنَّ مَعْنَى الرُّهْبَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا يَافَوْهُمُ﴾^٥ ... يَقُولُ:

«وَرُهْبَةٌ إِذَا خَافَ مِنْ شَيْءٍ، وَمِنْهُ اسْتِقَاقُ الرَّاهِبِ، وَالْأَسْمُ الرُّهْبَةُ» ثُمَّ يَدْعِمُهُ بِالْمَثَلِ: «رُهْبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحْمُوتٍ^٦».

وهكذا نجد مفسرنا مُتَّبِعاً لما من شأنه أن يُسَهِّمَ فِي تَوْضِيحِ مَعْنَى الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَمُفْرَدَاتِهَا، فَلَا يَدْعُ بَاباً لِلْفَهْمِ إِلَّا وَلَجَّهُ، وَلَا طَرِيقاً لِمَعْرِفَةِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ إِلَّا وَسَلَكَه، وَقَدْ تَأْتِي اسْتِشْهَادَاتُهُ بِأَمْثَالِ الْعَرَبِ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَبَغِيَّةِ الْوُقُوفِ عَلَى مَا أَمَكَّنَتْهُ الطَّاقَةُ وَالْجُهْدُ فِي سَبِيلِ التَّفْسِيرِ الْأَدَقِّ وَالتَّوْضِيحِ الْأَوْفَى لِمَعَانِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ.

١. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٤٧٣.

٢. البقرة (٢) الآية ٣٥.

٣. الكهف (١٨) الآية ٣٣.

٤. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ١٥٨.

٥. البقرة (٢) الآية ٤٠.

٦. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ١٨٤.

أسماء الشعراء الذين استشهد الشيخ الطوسي بأشعارهم، مرتبة حسب الاعداد التي وردت في تفسير التبيان:

اسم الشاعر	عدد الايات
القُطامي	١٠
أعشى بني تَغَلبة	٨
الشَّمَخ	٨
الطِرْمَاح	٨
النمر بن تَوَلب	٨
أبو عمرو الهذلي	٧
ابن أحمر	٧
حميد بن ثور الهلالي	٧
الخنساء	٦
العباس بن مرداس	٦
عبيد بن الأبرص	٦
عمرو بن كلثوم	٦
أبو الداود	٥
الحارث بن حِلْزَة	٥
المُخَبِّل السعدي	٥
عَلَقَمَة بن عبدة	٥
المُرَقَّش الأصغر	٤
توبة بن الحُمَيْر	٤
جميل بن مَعْمَر	٤
حاتم طي	٤
عبدالله بن قيس الرقيات	٤
عُمر بن أبي ربيعة	٤
كعب بن جُعيل	٤

اسم الشاعر	عدد الايات
الأعشى	٩٢
الناخبة	٥٥
امرؤ القيس	٥٥
جرير	٥٠
رؤبة	٤٦
لبيد	٤١
زهير	٣٩
ذو الرمة	٣٦
الفرزدق	٣٤
العجاج	٢٨
الأخطل	٢٠
حسان بن ثابت	٢٠
عنتر	٢٠
أبو ذؤيب	١٩
الحطيم	١٧
الناخبة الجعفدي	١٧
عدي بن زيد	١٦
الكميت	١٥
أمية بن أبي الصلت	١٥
طرقة بن العبد	١٥
أوس بن حجر	١٤
تميم بن مقبل	١٢
أبو النجم	١١

اسم الشاعر	عدد الايات
البنخل بن نسيح	٢
تميم بن أبي / بشر بن أبي خازم	٢
جندب بن المثنى	٢
خفاف	٢
ذو الإصبع	٢
راعي نمير	٢
زياد الأعجم	٢
زيد الخيل	٢
عامر بن الطقيّل	٢
عبيد	٢
عتيبة بن شهاب اليربوعي	٢
غيلان	٢
قيس	٢
ليلى الأخيلىة	٢
مزاحم العقيلي	٢
ورقة بن نوفل	٢
إبراهيم بن عمران الصلت	١
ابن الدُمَيْثَة	١
ابن بِيض	١
ابن صغير	١
ابن عبيدة الهذلي	١
ابن عبد ربّه	١
ابن عُمير	١

اسم الشاعر	عدد الايات
كعب بن سعد الغنوي	٤
كعب بن مالك	٤
مُهَلِّهْل	٤
أبو الأسود الدؤلي	٣
أبو زيد	٣
الأضبط بن قريع	٣
الأسدي	٣
الراعي	٣
الشنفري	٣
الفقّيسي	٣
ساعدة بن جُوَيْهَة	٣
عبيد بن الأبرص	٣
عَلَقْمَة	٣
عُثْرُون مَعْدِيكَزْب	٣
أبو طالب	٢
أبو كثير الهلالي	٢
أبو نُخَيْلَة السعدي	٢
الأسود بن يعفر	٢
الأغلب الحجلي	٢
الحارث بن وعله الشيباني	٢
الحارثي	٢
الحارث بن خالد	٢
المنقب العبدي	٢

الباب الثاني: منهجية الشيخ الطوسي في تفسيره / ٢٢٥

اسم الشاعر	عدد الايات
الثقفي	١
الحارث بن عباد	١
الحسن بن عرفة	١
الخوانساري	١
الربيع بن ضبع الفارسي	١
العامري	١
العزيزي	١
المعلّي بن جمال العبدي	١
الصلّان العبدي	١
المسيّب بن علس	١
المعطل	١
المرّار الأسدي	١
بشر بن أبي خازم	١
تأبط شراً	١
تبع	١
تميم بن أبي	١
جبير بن الضحاك	١
جديمة بن الأبرش	١
جويّة بن عائذ	١
حاضنة الأحنف	١
حسين بن صمصم	١
خريم الهمداني	١
خطاط بن جعفر	١

اسم الشاعر	عدد الايات
ابن الزبغري	١
ابن مفرغ	١
ابن ميّادة	١
ابن هرمة	١
أبو الحسن	١
أبو جلدة اليشكري	١
أبو الزحف	١
أبو جندب الهذلي	١
ابو الطحان	١
أبو حيان	١
أبو خراش	١
أبو داود الأزدي	١
ابو زبيد الطائي	١
أبو قيس بن رفاعة	١
أبو كبير الهذلي	١
أبو محمد الثقفي	١
أخيحة بن الجلاح	١
أخت كلن	١
أعشى همدان	١
الأبرد الرياحي	١
الأسود بن يعفر	١
الأسعر الجحفي	١
أرطاة بن سهية	١

اسم الشاعر	عدد الايات
شُريح بن أوفى	١
صخر السلمي	١
عامر الخَصفي	١
عامر بن الحارث	١
عامر بن جوين	١
عامر بن مالك	١
عبدالله بن راحة	١
عبد الرحمن بن حسان	١
عبدالمطلب	١
عُدي بن الرقاع	١
عبد قيس بن خُفاف البرُجمي	١
عَمّار بن أيمن	١
غفيرة بن الحارث	١
عروة بن الورد	١
علقمة بن قُرط	١
علقمة بن عوف	١
عمر بن حطّان	١
عمرو بن شاس	١
عنتره بن دِجاجة	١
عوف بن الخرع	١
عوف بن عطية	١
عوف بن الخزرج	١

اسم الشاعر	عدد الايات
حكيم بن مُعينة	١
ضابيء البرجمي	١
خِداش بن زهير	١
خُزيمة بن مالك	١
خُوَيْلِد بن نوفل الكلابي	١
دُرَيْد بن زيد	١
دكين بن رجاء	١
ذوالخِرق	١
ذو جَدَن الحميري	١
زياد بن الأعجم	١
زيد بن جنيه	١
زيد بن عمر بن زهير	١
زيد بن عمرو بن نفيل	١
زهير بن جَذيمة	١
سابق البربري	١
سُحيم الرياحي	١
سدير بن عنقاء	١
سعيد بن مالك	١
سليمان بن قَتنة	١
سُوَيْد بن أبي كاهل	١
سويد بن أبي الصامت	١
سويد بن كراع	١
شاعر غَطَفان	١

الباب الثاني: منهجية الشيخ الطوسي في تفسيره / ٢٢٧

اسم الشاعر	عدد الايات
مالك بن الحارث الهذلي	١
محمد بن نُمير الثقفي	١
متمم بن نُؤيرة	١
مسكين الدارمي	١
مجنون بني عامر	١
هذبة بن خَشْرَم	١
هُمام بن مُرة	١
هُمام بن قحافة	١
وضاح اليمن	١
يزيد بن جنبه	١
يزيد بن خوغ	١
يزيد بن مفرغ الحميري	١
يزيد بن يربوع	١

اسم الشاعر	عدد الايات
عبد بن الطبيب	١
عمير بن طارق	١
عبدة بن همام	١
عذافر الفقيمي	١
عروة بن حزام	١
غياض بن دُرّة	١
مزرد	١
فرعان بن الأعرف	١
قعب بن أبي صاحب	١
قيس بن الخطيم	١
قيس بن جعدة	١
كثير	١

البابُ الثالث

علوم القرآن والعقائد

الفصل الأول: الشيخ الطوسي وعلوم القرآن
الفصل الثاني: الشيخ الطوسي وعقائد الإمامية

الفصل الأول:

الشيخ الطوسي وعلوم القرآن

النسخ في القرآن الكريم

يطلق النسخ لغة على:

١. النقل، فقد جاء في لسان العرب:

نسخ الشيء ينسخه نسخاً وانتسخه واستنسخه أكتبه عن معارضه، النسخ اكتبك كتاباً عن كتابٍ حرفاً بحرف، والأصل نَسَخَهُ والمكتوب عنه نَسَخَهُ؛ لأنه قام مقامه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نُنْشِخُ مَا كُتِبَ تَفْتَلُونَ﴾^١ أي نستنسخ ما كتب الحفظة من الملائكة الكرام فيثبت عند الله^٢.

٢. الإبطال، فقد جاء في اللسان:

النسخ: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْشِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^٣.

والعرب تقول، نسخت الشمس الظل وانتسخته أزالته، والمعنى أذهب الظل وحلّت

١. الجاثية (٤٥) الآية ٢٩.

٢. ابن منظور، لسان العرب، فصل النون حرف الخاء.

٣. البقرة (٢) الآية ١٠٦.

محله.

ومن الإبطال ما يقال: نسختِ الرِّيحُ آثارَ الديارِ، أي غيَّرتُها، وأبطلتها وأزالها، وهو رفعُ الحكم وإبطاله من غير أن يقيم له بدلاً^١.

وقد كانت لفظةُ النسخ تعني عند الصحابةِ والتابعين مطلقَ التغيير الذي يطرأ على بعض الأحكام، سواء رفعها وحلَّ محلَّها، أو خصَّ ما فيها من عموم، أو قيَّد ما فيها من إطلاقٍ، وأمثالها من أساليبِ البيان^٢.

ثم جاء المفسرون فيما بعد ليجعلوا كلمة النسخ تعني ما يشمل التخصيص والتقييد والاستثناء وترك العمل بالحكم لانتهاء أمده، أو لتغيير ظرفه، أو تبدُّل موضوعه وغيرها^٣.

النسخ في الاصطلاح:

اصطلح الأصوليون على النسخ بأنَّه رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخِّر، وبهذا فإنَّ النسخَ يعني رفعَ حكم النصِّ بعد أن يكون ثابتاً^٤.

«وأنَّه ليس لأحد أن يُنكر على الشارع أو يرفض قوله بالنسخ^٥».

وقد اتَّفَقَ جمعٌ من العلماء على جوازِ النسخ عقلاً وسمعاً، إذ لا محذورَ فيه عقلاً، ولو لم يكن جائزاً عقلاً وواقعاً لما جَوَّزَ المنكرون له أن يأمر الشارع عبادةً بأمرٍ مؤقتٍ ينتهي بانتهاء وقته. وكذلك لو لم يكن النسخُ جائزاً لكانت الشرائعُ الأولى باقيةً، ولو كانت باقيةً ما ثبتت رسالة سيدنا محمد ﷺ إلى الناس كافة^٦ وقد نصَّ القرآن الكريم على وجود النسخ، فقال تعالى: ﴿مَا نُنسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾^٧ وقال أيضاً ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ

١. ابن منظور، لسان العرب، فصل التون حرف الخاء.

٢. علوم القرآن المنقح، ص ١٦٩.

٣. العتائقي الحلي، الناسخ والمنسوخ، مقدمة المحقق الفضلي، ص ٧.

٤. الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، شرح عبدالله دراز، ج ٣، ص ٦٥.

٥. الزرقاني، مناهل العرفان، ج ٢، ص ١٧٦.

٦. الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ٣٠.

٧. البقرة (٢) الآية ١٠٦.

وَيُسَبِّحُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ^١ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^٢.

والتبديل هنا يتألف من رفع الأصل وإثبات البديل، وذلك هو النسخ سواءً كان المرفوع تلاوة أم حكماً.

وهناك من يرفض النسخ ويستنكر وقوعه في القرآن الكريم، ومنهم المفسر أبو مسلم بن بحر (ت ٣٧٢هـ) حيث يقول الفخر الرازي: «اتَّفَقَ الجمهورُ على وقوعِ النسخ في القرآن الكريم وقال أبو مسلم بن بحر: إنه لم يقع»^٣ مستنداً في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ وشبهته في الاستدلال إن هذه الآية تفيد بأن أحكام القرآن لا تبطل أبداً، والنسخ فيه إبطال لحكم سابق^٤، ولعل هذا التأويل بعيد عن ظاهر الآية التي تفيد بأن أحكام القرآن موافقة للعقل، وأن أخباره مطابقة للواقع، وألفاظه محفوظة من التغيير والتبديل، ولربما يكون هذا المعنى أقرب إلى إثبات النسخ ووقوعه منه إلى نفيه وامتناعه؛ لأن النسخ تصرف إلهي حكيم تقتضيه الحكمة، وترتبط به المصلحة^٥.

وقد أجمعت الإمامية على أن الحكم الثابت في القرآن يُنسخُ بآية أخرى، فمرة تكون هذه الآية «الناسخة» ناظرة إلى الحكم المنسوخ ومبينة لرفعه، ومرة أخرى تكون الآية الناسخة غير ناظرة إلى الحكم المنسوخ، وإنما يلتزم بالنسخ لمجرد التنافي بينهما فيلتزم بأن الآية المتأخرة ناسخة لحكم الآية المتقدمة^٦.

أما السنة فهي لا تنسخ القرآن سواءً كانت متواترة أو آحاداً وذلك لأن مثل هذا النسخ

١. الرعد (١٣) الآية ٣٩.

٢. النحل (١٦) الآية ١٠١.

٣. الرازي، مفاتيح الغيب، ج ٣، ص ٢٢٩.

٤. الزرقاني، مناهل العرفان، ج ٢، ص ٢٠٧ الآية: فصلت (٤١) ٤٢.

٥. الزرقاني، مناهل العرفان، ج ٢، ص ٢٠٨.

٦. السيد الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص ٢٨٦؛ الحكيم، الأصول العامة للفقهاء المقارن، ص ٢٤٧.

مخالفاً للأخبار المتواترة بعرض الأخبار على الكتاب وطرح ماخالفة والرجوع إليه^١. وإلى هذا الرأي يذهب الإمام الشافعي أيضاً فيقول:

إِنَّمَا نُسَخُّ مَا نُسَخُّ مِنَ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ وَإِنَّ السَّنَةَ لَانَسَخَةَ لِلْكِتَابِ، وَإِنَّمَا هِيَ تَبْعُ الْكِتَابِ بِمِثْلِ مَا نَزَلَ نَصّاً وَمُفَسَّرَةً مَعْنَى مَا نَزَلَ اللَّهُ مِنْهُ جُمْلَةً^٢.

في حين أجاز الجمهور نسخ الكتاب بالسنة^٣، وإن أجمعوا على أن خبر الواحد لا ينسخ القرآن باعتبار أن الظني لا يقاوم القطعي فيبطله^٤، ويرى الشيخ الطوسي أن النسخ في القرآن لا يخلو من ثلاثة أقسام^٥:

أحدها: نسخ حكمه دون لفظه كآية العدة في المتوفى عنها زوجها المتضمنة للسنة فإن الحكم منسوخ والتلاوة باقية، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^٦ وهذه الآية ناسخة^٧ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾^٨ وكذلك الحال في آية النجوى حيث قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُلَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾^٩.

يقول الشيخ الطوسي:

فنسخ الله تعالى ذلك الحكم بالآية التي بعدها^{١٠}، فقال ناسخاً لهذا الحكم «أَشْفَقْتُمْ أَنْ

١. الطباطبائي، تفسير الميزان، ج ٤، ص ٢٧٥.

٢. الشافعي، الرسالة، ص ١٠٦.

٣. حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، ص ٢٧٨.

٤. الشاطبي، الموافقات، ج ٣، ص ١٠٦.

٥. الطوسي، التبيان، المقدمة، ج ١، ص ١٣.

٦. البقرة (٢) الآية ٢٣٤.

٧. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٢٦١.

٨. البقرة (٢) الآية ٢٤٠.

٩. المجادلة (٥٨) الآية ١٤.

١٠. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٥٥.

تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ...^١
وكذلك وجوب ثبات الواحد للعشرة في حالة الحرب كما في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خُذْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾^٢ وقد نُسخت هذه الآية بما بعدها، حيث يقول تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^٣.

يقول الشيخ المفسر:

هذه الآية نُسخت حُكْمُهَا، لأنَّ في الأولى كان وجوب ثبات الواحد للعشرة والعشرة للمائة، فلما علم الله تعالى أنَّ ذلك يتسبَّب عليهم، وتغيَّرت المصلحة في ذلك، نقلهم إلى ثبات الواحد للثنتين والمائة للمائتين، فحقَّق ذلك عنهم، وهو قول ابن عباس والحسن وعكرمة وقتادة ومجاهد والسدي وعطاء والبلخي والجبائي والرماني وجميع المفسرين^٤.

ومن كلِّ ما تقدَّم يكون الحكم مرتفعاً ومنسوخاً بينما التلاوة باقية، وهذا يبطل قول من منع جواز النسخ في القرآن، لأنَّ الموجود بخلافه^٥.

الثاني: ما نُسَخَ لفظه دون حكمه كآية الرجم، فإنَّ وجوب الرجم على المحصنة لا خلاف فيه، والآية التي كانت متضمنة له منسوخةً بلا خلافٍ، وهي قوله: (والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة فإنهما قضيا الشهوة جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم)^٦.

الثالث: ما نُسَخَ لفظه وحكمه:

١. المجادلة (٥٨) الآية ١٣.

٢. الأنفال (٨) الآية ٦٥.

٣. الأنفال (٨) الآية ٦٦.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ١٥٤.

٥. نفس المصدر، المقدمة، ج ١، ص ١٣.

٦. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ١٣.

وذلك نحو مارواه المخالفون عن عائشة: أنه كان فيما أنزل الله أن عشر رضعات تحرّ من، ونسخ ذلك بخمس عشرة، فنسخت التلاوة والحكم^١.

وهكذا يوضح الشيخ الطوسي أن النوع الثالث من النسخ والمتضمن نسخ اللفظ والحكم لا وجود له في القرآن. وهذا يتضح من إirاده لعبارة مارواه المخالفون، وكأنه يشنّع بهم من خلال ماروؤه. حين يقولون: «ونسخ ذلك بخمس عشرة» وهو ما لا يحتويه الكتاب العزيز أصلاً فيدحض بذلك زعمهم وينفي وقوع مثل هذا النسخ في القرآن الكريم، كما وأنه قد ذكر عبارة قبل هذا يقول فيها: «ولا يخلو النسخ في القرآن من أقسام ثلاثة»^٢ ثم ذكرها لبيّن للقارئ أن بعض هذه الأنواع قد يرد في القرآن، وأن بعضها قد لا يصح ولا يرد كما هو الحال في النوع الثالث من الأنواع التي ذكرها.

ويؤكد الشيخ الطوسي أن القرآن لا يُنسخ بحديث لأئمة أهل البيت (عليهم السلام) وذلك في معرض ردّه على البلخي الذي يقول في كتاب التفسير:

قال قوم - ليسوا ممن يعتبرون ولكنهم من الأمة على حال - إن الأئمة المنصوص عليهم بزعمهم مفوض إليهم نسخ القرآن وتديبره....

فيردّ عليه مفسّرنا بقوله:

وأظنّ أنّه - يعني البلخي - عني بهذا أصحابنا الإمامية لأنّه ليس في الأمة من يقول بالنص على الأئمة (عليهم السلام) سواهم، فإن كان عناهم فجميع ما حكاه عنهم باطل وكذب عليهم؛ لأنّهم لا يجوزون النسخ على أحد من الأئمة (عليهم السلام) ولا أحد منهم يقول بحدوث العلم^٣.

والشيخ الطوسي يخالف بعض المفسرين أحياناً في قولهم بنسخ بعض الآيات الكريمة ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِشْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى

١. نفس المصدر.

٢. نفس المصدر.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ١٤.

أُولَئِكَ لَهُمْ لِيَجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ^١.

يقول مفسرنا: «ليست الآية منسوخة ولا شيء منها، ومن ادعى نسخ شيء منها فعليه الدلالة»، ثم يردف قائلاً:

فإن الحسن وعكرمة: نسخ منها ذبائح الذين أوتوا الكتاب بقوله تعالى: «وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْ لَكُمْ»^٢ وعندنا أن ذلك مخصوص بالحبوب دون الذبائح.

ثم يدعم الشيخ الطوسي رأيه بما قاله غيره في هذا المجال فيقول:
وقال قوم: ليس أهل الكتاب داخلين في جملة من يذكر اسم الله على ذبيحته وليس واحداً من هؤلاء معنياً بالآية فلا يحتاج إلى النسخ^٣.

كما ورد الشيخ الطوسي على ابن عباس قوله:

إن قوله تعالى: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا»^٤، نسخ بقوله: قاتلوهم حتى يقولوا لا إله إلا الله أو يقرّوا بالجزية^٥ والصحيح أنها ليست منسوخة ولكن أمروا بأن يقولوا حسناً في الاحتجاج عليهم إذا دعوا إلى الإيمان وبين ذلك لهم، وقال قتادة نسختها آية السيف والصحيح أنها ليست منسوخة، وإنما أمر الله تعالى بالقول الحسن في الدعاء إليه والاحتجاج عليه، كما قال تعالى لَنُبَيِّنَنَّ لَهُ^٦:

«أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»^٦.

وبين في آية أخرى فقال:

«وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ»^٧.

١. الأنعام (٦) الآية ١٢١.

٢. المائدة (٥) الآية ٥.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٢٥٧.

٤. البقرة (٢) الآية ٨٣.

٥. في قوله تعالى: «قاتلوهم حتى يقولوا لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون» التوبة (٩) الآية ٢٩.

٦. النحل (١٦) الآية ١٢٥.

٧. الأنعام (٦) الآية ١٠٨.

وليس الأمر بالقتال ناسخاً لذلك؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما ثابتٌ في موضعه^١. وهكذا نجد الشيخ الطوسي مُلِمّاً إماماً واسعاً في هذا الميدان حتَّى أنه لا يدعُ قولاً من أقوال المفسرين إلَّا وحاكمه وتعمَّق فيه لذلك نجدُه يتفقُ مع طائفةٍ منهم في رأيٍ ويخالفُ طائفةً أُخرى في آراءٍ، ممَّا يعكس سعةَ اطلاعه ودقَّةَ ملاحظته وتمرُّسه في كتاب الله وآياته حتَّى عرف ناسخها ومنسوخها، وكان سلاحه في كلِّ رأيٍ يطرحه هو الدليل القاطع والحجَّة الدامغة، وقد شخَّص الآيات الناسخة والمنسوخة في القرآن الكريم، وثبَّت ذلك في تفسيره وأنكر على الكثير من المفسرين قولهم بنسخ بعض آيات الكتاب التي كان لا يرى نسخها وفنَّد مزاعمهم.

أسباب النزول

لمعرفة أسباب النزول أهميَّة كبرى في فهم النصِّ القرآني وفي تحديد المراد من آيات الكتاب العزيز. قال الواحدي:

إذ هي - يعني أسباب النزول - أوفى ما يجب الوقوف عليها وأولى ما تصرف العناية إليها؛ لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها^٢. وقد تأتت أهميَّة معرفة أسباب النزول للآيات القرآنيَّة الكريمة بلحاظ كون القرآن قد نزل قسمٌ منه عقب واقعةٍ أو سؤال، والقسم الآخر نزل ابتداءً^٣. ولذلك أشار ابن دقيق العيد إلى هذا المعنى بقوله: «إنَّ بيان سبب النزول طريقٌ قويٌّ في فهم معاني القرآن»^٤. وهذا ما أكَّده ابن تيمية حينما قال: «أنَّ معرفة سبب النزول يعني على فهم الآية فإنَّ

١. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٣٣١.

٢. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري، أسباب النزول، القاهرة، ط ١، ص ٤.

٣. السيوطي، الإتيان، ج ١، ص ٣٠.

٤. نفس المصدر.

العلم بالسبب يورث العلم بالمُسَبَّب»^١ ومفسرنا - كغيره من المفسرين أعطى هذا الموضوع أهمية خاصة، حيث أشار إلى سبب النزول، وذكر آراء العلماء والمفسرين فيها، وكان يرجح ما يطمئن إليه عندما يذكر للمفسرين أكثر من سبب في نزول آية ما، وقد غطى موضوع أسباب النزول صفحات عديدة من تفسيره التبيان، نورد هنا بعض الأمثلة على ذلك منها قوله في سبب نزول الآية الكريمة:

«لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُّونَ أَنْ يُخْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»^٢ قال:

وروي عن ابن عباس وسعيد أن الآية نزلت في اليهود، حيث كانوا يفرحون بإجلال الناس لهم ونسبهم إياهم إلى العلم، وقال الضحّاك والسدي: نزلت في اليهود حين فرحوا بما أثبتوا من تكذيب النبي ﷺ.

وقال سعيد بن جبير: فرحوا بما أتى الله آل إبراهيم، وقال ابن عباس: إن النبي ﷺ سألهم عن شيء فكتموه، وفرحوا بكتماهم؛ وأقوى هذه الأقوال أن يكون قوله: «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ» يعني بها من أخبر الله عنهم أنه أخذ ميثاقهم؛ ليبين للناس أمر محمد ﷺ ولا يكتُمونه؛ لأنّ قوله «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ» في سياق الخبر عنهم وشبيه قصّتهم، مع أن أكثر أهل التأويل عليه^٣.

وهكذا نجد الشيخ الطوسي يطرح جملة آراء لعدد من المفسرين ثم يتبني رأياً آخر ويصفه بالأقوى ومن ذلك قوله تعالى:

«وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ»^٤

قال الشيخ الطوسي:

١. ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٤٧.

٢. آل عمران (٣) الآية ١٨٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٧٧.

٤. آل عمران (٣) الآية ١٩٩.

اختلفوا فيمن نزلت هذه الآية، فقال جابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب وقتادة وابن جريح: إن النبي ﷺ لما بلغه موث النجاشي دعا له واستغفر له وصلى عليه، وقال للمؤمنين صلوا عليه فقالوا: نصلي على رجل ليس بمسلم؟ وقال قوم منافقون: نصلي على علق بنجران؟ فنزلت هذه الآية وكانت الصفات التي فيها صفات النجاشي.

وقال ابن زيد وفي رواية عن ابن جريح وابن إسحاق أنها نزلت في جماعة من اليهود وكانوا أسلموا، منهم عبد الله بن سلام ومن معه. وقال مجاهد: إنها نزلت في كل من أسلم من أهل الكتاب من اليهود والنصارى وهو أولى لأنه عموم الآية، ولا دليل يقطع به على ما قالوه على أنها لو نزلت في النجاشي أو من ذكر لم يمنع ذلك من حملها على عمومها في كل من أسلم من أهل الكتاب لأن الآية قد تنزل على سبب وتكون عامة في كل من تناوله^١.

وهنا يتضح لنا انسجام الشيخ الطوسي في الموقف مع القاعدة الأصولية المعروفة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) لذلك نراه يميل إلى أن المراد من الآية أعلاه هو عموم اللفظ، لأن ما ورد من شأن النزول لا يوجب قصد الحكم على الواقعة فالمرود عنده لا يخص الوارد، لأن البيان عام والتعليل مطلق إذ المدح النازل في حق أفراد المؤمنين، أو الذم النازل في حق أفراد آخرين معلل بوجود صفات فيهم، لا يمكن قصرها على شخص مورد النزول، مع وجود عين تلك الصفات في قوم آخرين.

والطوسي بهذا يتفق مع جملة من العلماء والمفسرين في هذا المجال فقد ذهب ابن تيمية إلى القول بأن الناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه؟ فلم يقل أحد من علماء المسلمين: إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعني وأما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص فتعم ما يشبهه^٢ والذي عليه الشيخ الطوسي في العمل بقاعدة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) يسمى الجري وهو

١. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٩٣.

٢. ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص ٤٧.

مقبول لدى مفسري الإمامية جلهم وقد أخذ لفظ الجري من مجموعة أحاديث مروية عن أئمة أهل البيت منها ما قاله الإمام محمد الباقر عليه السلام:

ولو أن الآية إذا نزلت في قوم ثم مات أولئك القوم ماتت الآية لمباقي من القرآن شيء، ولكن القرآن يجري أوله على آخره مادامت السماوات والأرض ولكل قوم آية يتلونها [و] هم منها من خير أو شر^١.

وقوله (ع) أيضاً:

ظهره: - يعني القرآن - تنزيله، وبطنه: تأويله، منه ماضى، ومنه مالم يكن بعد، يجري كما يجري الشمس والقمر، كلما جاء منه شيء وقع^٢.

وقد درج أتباع المذهب الإمامي على هذا الفهم وحتى المتأخرون منهم، فإنهم يؤكدون ذلك تبعاً لمنهج المدرسة الإمامية التي ينتمون إليها ذلك لأن آيات الكتاب لا تختص بمورد جزئي تلك الآيات التي وردت في مورد خاص، وفُسرت على ذلك الأساس فإنها بصدد بيان معنى عام يستفيد منه الجميع، وأن المورد الذي نزلت فيه ليس في الحقيقة إلا بعض مصاديق المفهوم القرآني... وذكر بعض موارد التنزيل لا يوجب تخصيص الآية بذلك المورد^٣.

وعلى هذا النحو سار المفسرون المتأخرون كالسيد الطباطبائي صاحب الميزان حيث يقول في تفسيره:

إن للقرآن اتساعاً من حيث انطباقه على المصاديق وبيان حالها فالآية منه لا تختص بمورد نزولها، بل يجري في كل مورد يتحد مع مورد النزول ملاكاً، كالأمثال التي لا تختص بمواردها الأول، بل تتعداها إلى ما يناسبها، وهذا المعنى هو المسمى بجري القرآن^٤.

١. العياشي، تفسير العياشي، ج ١، ص ٢١.

٢. الطباطبائي، الميزان، ج ١، ص ٤٢.

٣. السيد إسماعيل الصدر، محاضرات في تفسير القرآن الكريم، ص ٧-٨.

٤. الطباطبائي، الميزان، ج ٣، ص ٦٧-٧٢.

وقد يذكر الشيخ الطوسي أحياناً اختلاف المفسرين في سبب نزول بعض الآيات ولم يرجح رأياً لأحدهم، وإنما يسرد ما ذكره جميعاً دون ترجيح لأحدها، ولعل مرد ذلك إلى استحسانه كل الوجه وإلا لرد بعضها، ووافق بعضها الآخر، ولكنه سكت كما هو الحال في توضيحه لسبب نزول قوله تعالى:

﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَّبِعِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾^١.

فقال:

اختلف المفسرون في سبب نزول هذه الآية، فروي عن ابن عباس أنه قال: قال رافع بن خزيمة ووهب بن زيد لرسول الله ﷺ: ائتنا بكتاب تنزله علينا من السماء نقرأه، وفجّر لنا أنهاراً نتبعك ونصدقك، فأنزل الله في ذلك من قولهما:

﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾.

وقال الحسن: عنى بذلك المشركين من العرب لمأسألوهم فقالوا:

﴿أَوْ تَأْتِي بَالِلُ وَالْمَلَائِكَةُ قِيلًا﴾^٢ وقالوا: ﴿أَوْ نَرَى رَبَّنَا﴾^٣.

وقال السدي: سألت العرب محمداً ﷺ أن يأتيهم بالله فيزوه جهرة.

وقال مجاهد: سألت قريش محمداً أن يجعل لهم الصفا ذهباً، فقال: نعم هو لكم كالمائدة لبني إسرائيل، فأبوا ورجعوا، وقال أبو علي: روي أن النبي ﷺ سأله قومه أن يجعل لهم ذات أنواط كما كان للمشركين - ذات أنواط - وهي شجرة كانوا يعبدونها ويعلقون عليها التمر وغيرها من المأكولات.^٤

كما ويذكر الشيخ الطوسي أحياناً اختلافاً وقع فيه المفسرون حول سبب النزول، وفيمن نزلت الآية، ويكتفي أيضاً بسرد آرائهم دونما تعليقٍ أورد أو ترجيح، كما فعل في تفسيره

١. البقرة (٢) الآية ١٠٨.

٢. الإسراء (١٧) الآية ٩٢.

٣. الفرقان (٢٥) الآية ٢١.

٤. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤١٣.

لقوله تعالى:

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتَّبِلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾^١.

فقال مفسرنا:

اختلفوا فيمن نزلت هذه الآية فقال ابن عباس: إنه لما قدم أهل نجران من النصارى على رسول الله ﷺ أتتهم أحبار اليهود، فتنازعوا عند رسول الله ﷺ فقال رافع بن خويلد: ما أنتم على شيء وكفر بعيسى وبالإنجيل، فقال رجل من أهل نجران من النصارى: ما أنتم على شيء وجحد بنبوّة موسى وكفر بالتوراة فأنزل الله في ذلك الآية إلى قوله: ﴿فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

وقال الربيع: هؤلاء أهل الكتاب الذين كانوا على رسول الله ﷺ^٢.

وبهذا القدر يكتفي الشيخ الطوسي دون أن يعلّق بشيء وكثر مثل هذا في بيانه بسبب

نزول قوله تعالى:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾^٣.

فقال:

قال قتادة: نزلت هذه الآية في المهاجرين والأنصار، وقال عكرمة: نزلت في أبي ذر الغفاري وصهيب بن سهران لأن أهل أبي ذر أخذوا أباذر فانفلت منهم فقدم على النبي ﷺ، فلما رجع مهاجراً عرضوا له، وكان بمصر الظهران فانفلت أيضاً منهم حتّى قدم النبي ﷺ، فلما رجع مهاجراً عرضوا له فانفلت حتّى نزل على النبي ﷺ. فأما صهيب فإنه أخذه المشركون من أهله، فافتدى منهم بما له، ثم خرج مهاجراً، فأدركه منقذ بن ظريف بن خدعان، فخرح له مما بقي من ماله وخلّى سبيله.

١. البقرة (٢) الآية ١١٣.

٢. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤١٥.

٣. البقرة (٢) الآية ٢٠٧.

وروي عن أبي جعفر عليه السلام يعني (محمد الباقر) أنه قال: «نزلت في علي عليه السلام حين بات على فراش رسول الله عليه السلام لما أرادت قريش قتله حتى خرج رسول الله عليه السلام وفات المشركين أغراضهم»، وبه قال عمر بن شبه^١.

كما نجد الشيخ الطوسي يتخذ مثل هذا الموقف عندما يتفق المفسرون والرواة على سبب نزول آيات الكتاب المجيد فيذكر رأيهم الذي اتفقوا حوله، ولم يطرح رأياً مغايراً، وذلك في مواضع عديدة، منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^٢.
فيقول:

ذكر السدي وابن جريج وعكرمة أن هذه الآية نزلت في بقيّة من الربا كانت للعبّاس ومسعود وعبد يألل وحبيب وربيعة وبنو عمرو بن عمير، وروي عن أبي الوليد بن المغيرة كان يُربي في الجاهليّة وكان بقي له بقايا على ثقيف، فأراد خالد بن الوليد المطالبة بها بعد أن أسلم، فنزلت هذه الآية في المنع من ذلك^٣.

وكذلك نجد الشيخ الطوسي في مكان آخر يذكر سبباً للنزول برواية جمع من الرواة والمفسرين، ولا يذكر بعدهم شيئاً؛ ليبين فيه رأيه من يدلّل على اتفاهه معهم في صحّة السبب، وقد ورد ذلك في سبب نزول قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^٤.
قال:

ذكر ابن عبّاس والسدي وابن إسحاق وابن جريج وقتادة: إنّ سبب نزول هذه الآية أن أباسفيان صخرين حرب وأصحابه لما انصرفوا عن أحد ندموا، وقال بعضهم لبعض: لا

١. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ١٨٣.

٢. البقرة (٢) الآية ٢٧٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٦٦.

٤. آل عمران (٣) الآية ١٧٢.

محمدًا قتلتم ولا الكواعب أردفتكم، فارجعوا فأغبروا على المدينة واسبوا ذراريهم، وقيل: إن بعضهم قال لبعض: إنكم قتلتم عدوكم حتى إذا لم يبق إلا الشريد تركتموهم، ارجعوا فاستأصلوهم، فرجعوا إلى حمراء الأسد وسمع بهم النبي ﷺ فدعا أصحابه إلى الخروج وقال: لا يخرج معنا إلا من حضرنا أمس للقتال، ومن تأخر عنا فلا يخرج معنا، وروي أنه ﷺ أذن لجابر وحده في الخروج وكان خلفه أبوه على بناته يقوم بهن، فاعتل بعضهم بأن قال: بنا جراح وآلام فأنزل الله تعالى:

﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ وقيل: نزلت فيهم أيضاً ﴿وَلَا تَهْوَ فِي أَهْوَ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾^١، ثم استجابوا على ما بهم إلى اتباعهم، وألقى الله الرعب في قلوب المشركين فانهزموا من غير حرب، وخرج المسلمون إلى حمراء الأسد، وهي على ثمانية أميال من المدينة^٢.

ويتبنى الشيخ الطوسي أحياناً رأياً خاصاً يخالف فيه كل الآراء التي وردت بخصوص نزول الآية، ويرد عليها، ومثال ذلك مقاله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^٣.

قال شيخنا الطوسي:

نزلت في أبي جهل وفي خمسة من قومه من قيادة الأحزاب، قتلوا يوم بدر في قول الربيع بن أنس، واختاره البلخي والمغربي، وقال ابن عباس: نزلت في قوم بأعيانهم من أحبار اليهود، وذكرهم بأعيانهم من اليهود الذين حول المدينة، وقال قوم: نزلت في مشركي العرب، واختار الطبري قول ابن عباس، والذي نقوله:

إنه لا بد أن تكون الآية مخصوصة؛ لأن حملها على العموم غير ممكن؛ لأننا علمنا أن في الكفار من يؤمن، فلا يمكن العموم، وأما القطع على واحدٍ مما قالوه فلا دليل عليه^٤.

كما خالف الشيخ الطوسي جمع من المفسرين الذين قالوا: إن ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ﴾

١. النساء (٤) الآية ١٠٣.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٥١.

٣. البقرة (٢) الآية ٦.

٤. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٦٠.

الْأَعْمَى^١ كان المراد فيها النبي ﷺ حينما أقبل عليه ابن أم مكتوم، فقال مفسرنا: قال كثير من المفسرين وأهل الحشو: إن المراد به النبي ﷺ قالوا: وذلك أن النبي ﷺ كان معه جماعة من أشرف قومه ورؤسائهم قد خلا بهم، فأقبل ابن أم مكتوم ليسلم، فأعرض النبي ﷺ عنه كراهية أن تكره القوم إقباله عليه، فعاتبه الله على ذلك. وهذا فاسد، لأن النبي ﷺ قد أجل الله قدره عن هذه الصفات، وكيف يصفه بالعبوس والتقطيب، وقد وصفه بأنه «لَقَلْبِي خُلِقَ عَظِيمٌ»^٢ وقال: «وَلَوْ كُنْتُ فَظًّا غَلِيظًا لَأَنْقَضُوا مِنْ خَوْلِكَ»^٣ وكيف يعرض عمن تقدّم وصفه مع قوله تعالى: «وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْقُدُورَةِ وَالْقِسِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ»^٤ ومن عرف النبي ﷺ وحسن أخلاقه، وما خصّه الله تعالى به من مكارم الأخلاق وحسن الصحبة حتى قيل، إنه لم يكن يصافح أحداً قط، فينزع يده من يده، حتّى يكون ذلك الذي ينزع يده من يده، فمن هذه صفته كيف يقطب في وجه أعمى جاء يطلب الإسلام؟ على أن الأنبياء ﷺ منزّهون عن مثل هذه الأخلاق وعمّا هو دونها لما في ذلك من التنفير عن قبول قولهم والإصغاء إلى دعائهم، فلا يجوز مثل هذا على الأنبياء من عرف مقدارهم وتبين نعتهم.^٥

وهكذا يستعين المفسر بالقرآن نفسه ببراء ساحة النبي، ويدحض ما توهمه المفسرون بآيات بينات من كتاب الله تعالى.

من كلّ ما تقدّم تبين لنا مدى سعة اطلاع الشيخ الطوسي وتمكّنه من تتبع الحقائق ومعرفته بأسباب النزول لآيات الكتاب العزيز، وهو يرجّح ما رجّح من الآراء عن بيّنة، ويرد ما رد عن بيّنة، مع تدعيم آرائه بأبلغ الحجج وأوضحها، وتلك سمة لا تتوفر إلا في أولئك القلائل من أعلام المفسرين وكبارهم.

١. عبس (٨٠) الآيات ١ و ٢.

٢. القلم (٦٨) الآية ٤.

٣. آل عمران (٣) الآية ١٥٩.

٤. الأنعام (٦) الآية ٥٢.

٥. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٢٦٩.

المحكم والمتشابه

تعرّض الشيخ الطوسي في التبيان إلى المحكم والمتشابه في القرآن الكريم دون تكلف، إذ تخفف منهما بعبارات واضحات، وأدرجهما ضمن السياق؛ ليعطي لهما من المعاني ما يفيد دون توسعة في القول، فهو حينما يفسر قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ...﴾^١ يقول:

المحكم هو ما علم المراد بظاهره من غير قرينة تقترن إليه ولا دلالة تدلّ على المراد به لوضوحه، نحو قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾^٢.

وقوله:

﴿لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾^٣ لآنه لا يحتاج إلى معرفة المراد به دليل^٤.

كما عرّف المتشابه بقوله:

والمتشابه: ما لا يعلم المراد بظاهره حتّى يقترن به ما يدل على المراد به نحو قوله: ﴿وَأَضَلُّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾^٥ فإنه يفارق قوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾^٦ لأنّ إضلال السامري قبيح، وإضلال الله بمعنى حكمه بأن العبد ضال ليس قبيح، بل هو حسن^٧.

وبعد أن ثبت الشيخ الطوسي رأيه واضحاً وصريحاً في المحكم والمتشابه أورد ما وقع فيه المفسرون من اختلافات في تعريف المحكم والمتشابه فيقول:

١. يونس (١٠) الآية ٤٤.

٢. النساء (٤) الآية ٤٠.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٩٥.

٤. الجاثية (٤٥) الآية ٢٣.

٥. طه (٢٠) الآية ٨٥.

٦. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٩٥.

واختلف أهل التأويل - يعني أهل التفسير - في المحكم والمتشابه على خمسة أقوال^١:

الأول: قال ابن عباس:

المحكم: الناسخ والمتشابه المنسوخ.

الثاني: قال مجاهد:

المحكم: ما لا يشتبه معناه، والمتشابه ما اشتبهت معانيه نحو قوله: «وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ»^٢ ونحو قوله: «وَالَّذِينَ أَقْنَدُوا زَادَهُمْ هُدًى»^٣.

الثالث: قال محمد بن جعفر بن الزبير الجبائي:

أنَّ المحكم ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والمتشابه ما يحتمل وجهين فصاعداً.

الرابع: قال ابن زيد:

أنَّ المحكم هو الذي لم تتكرر ألفاظه، والمتشابه: هو المتكرر الألفاظ.

الخامس: ما روي عن جابر:

أنَّ المحكم: ما يعلم تعيين تأويله. والمتشابه: ما لا يعلم تعيين تأويله. نحو قوله: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا»^٤.

وحينما ذكر الشيخ الطوسي آراء المفسرين لم يعترض على أحدهم، كما لم يرجح رأياً على رأي، ويبدو أنه كان قد استحسَنَ كلَّ هذه التعاريف وإلا لما سكت عنها.

ويضيف الشيخ الطوسي شيئاً إلى ما عرف به المحكم، وهو يفسر «هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ»

فيقول: «معناه أصل الكتاب الذي يُستدلُّ به على المتشابه وغيره من أمور الدين».

وهذا يعني أنَّ المحكم يقومُ دليلاً على المتشابه، وعلى أمور الدين الأخرى.

ولم يكتفِ المفسرُ بهذا الشرح، وإنما يطرح سؤالاً، ثم يجيبُ عنه ليوضحَ العلةَ التي من أجلها أنزل المتشابه في القرآن.

فيقول:

١. نفس المصدر.

٢. البقرة (٢) الآية ٢٦.

٣. محمد (٤٧) الآية ١٧.

٤. النازعات (٧٩) الآية ٤٢؛ الأعراف (٧) الآية ١٨٦.

« فإن قيل: لم أنزل في القرآن المتشابه؟ وهلاً أنزله كله محكماً».

فيجيب الشيخ بقوله:

قيل: للبحث على النظر الذي يوجب العلم دون الاتكال على الغير من غير نظر، وذلك أنه لو لم يعلم بالنظر أن جميع ما يأتي به الرسول حق يجوز أن يكون الخبر كذباً، وبطلت دلالة السمع وفائدته... ولو لا ذلك لما بان منزلة العلماء وفضلهم على غيرهم؛ لأنه لو كان كله محكماً لكان من يتكلم باللغة العربية عالماً به ولا كان يشتبه على أحد المراد به فيتساوى الناس في علم ذلك على أن المصلحة معتبرة في إنزال القرآن. فما أنزله متشابهاً؛ لأن المصلحة اقتضت ذلك، وما أنزله محكماً فلمثل ذلك^١.

ويذهب الشيخ الطوسي إلى القول بأن المتشابه في القرآن يقع فيما يختلف الناس فيه من أمور الدين^٢.

مثال ذلك:

قوله تعالى: «ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ»^٣ فاحتمل في اللغة أن يكون كاستواء الجالس على السرير، واحتمل أن يكون بمعنى الاستيلاء، نحو قول الشاعر.

«ثُمَّ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ من غير سيف ودمٍ مِهْرَاقٍ»
وأحد الوجهين لا يجوز عليه تعالى لقوله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»^٥ وقوله:
«وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»^٦.

والآخر يجوز عليه، فهذا من المحكم الذي يرد إليه المتشابه^٧.

وهذا وقد أورد الشيخ الطوسي معنى آخر في المحكم عندما فسر قوله تعالى:

١. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٩٦.

٢. نفس المصدر.

٣. الأعراف (٧) الآية ٥٣؛ يونس (١٠) الآية ٣.

٤. يريديه بشرين مروان.

٥. الشورى (٤٢) الآية ١١.

٦. الإخلاص (١١٢) الآية ٤.

٧. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٩٦.

﴿الرِّكَابُ أَخْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾^١.

فقال: «الإحكام منع الفعل من الفساد».

واستشهد بقول الشاعر:

«أَبْنِي حَنِيفَةً أَحْكَمُوا سُفْهَاءَ كَمْ
إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضِبَا»

وقال في معنى ﴿أَخْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ﴾

قيل: أقوال^٢:

أحدهما: قال الحسن: أحكمت بالأمر والنهي، وفصلت بالثواب والعقاب.

الثاني: قال قتادة: أحكمت آياته من الباطل، ثم فصلت بالحرام والحلال.

الثالث: قال مجاهد: «أَخْكَمْتُ آيَاتُهُ» على وجه الجملة «ثُمَّ فَصَّلْتُ» أي بيّنت آية آية.

وهكذا نجد الشيخ الطوسي يتحفّظ من هذا الموضوع دون أن يستغرق في التفاصيل

والشرح، وذلك بعد أن طرح رأيه واضحاً، ودلّل عليه بآيات من كتاب الله تعالى.

آيات الأحكام

امتاز الشيخ الطوسي عن كثير من المفسرين ببلوغه درجة الاجتهاد^٣ والتي أصبح بها فقيهاً يمتلك القدرة العلمية على استخراج الحكم الشرعي من دليله المقرر له^٤، وبهذا فقد توفّرت للشيخ الطوسي ذهنيّة إسلاميّة ذات طابع شمولي، استطاع من خلالها الإحاطة بمختلف علوم الشريعة وفنونها، ومنها تمكّن من أن يدقّق النظر في آيات الأحكام التي وردت في القرآن الكريم، ليستنبط منها ومن السنّة الشريفة آراءه الفقهية التي جعلته شيخاً

١. هود (١١) الآية ١.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٤٤٦.

٣. الاجتهاد: هو النظر في الأدلة الشرعية لتحصيل معرفة الأحكام الفرعية التي جاء بها سيّد المرسلين، (راجع

المظفر، عقائد الإمامية، ص ٣٤).

٤. الصدر، الفتاوى الواضحة، ص ١٠٣.

للطائفة الإمامية^١ وفتياً للشيعية^٢.

رغم أن الشيخ الطوسي صنّف كتباً كثيرة في مجال الفقه إلا أن تفسيره (التبيان) قد احتوى الكثير من آرائه الفقهية من خلال تفسيره لآيات الأحكام الواردة في الكتاب العزيز، وكان الطوسي لا يكتفي بطرح رأيه الفقهي فقط، وإنما يذكر آراء غيره من فقهاء المذاهب الإسلامية الأخرى، ويشير إلى كل منها سواء كانت متفقة مع آرائه أو مختلفة، وبهذا يكون الشيخ الطوسي قد تميّز بروح علمية موضوعية عالية، حيث يضع القارئ لتفسيره أمام أغلب الآراء الفقهية، ويناقش ما يرى في مناقشته مصلحة، ويردّ على ما يعتقد بضرورة الردّ عليه من آراء الفقهاء، وهنا نورد^٣ أمثلة لمنهجه هذا:

مثال: قال في تفسيره لقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَجْلِبْكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...﴾^٤

وقوله:

﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ أمر من الله بغسل الوجه.

واختلفوا في حدّ الوجه الذي يجب غسله، فحدّه عندنا من قصاص شعر الرأس إلى محاذي شعر الذقن طولاً، ومادخل بين الوسطى والإبهام عرضاً، وما خرج عن ذلك فلا يجب غسله، وما نزل من الشعر عن المحادر فلا يجب غسله^٥.

ثم يذكر آراء الغير فيقول:

وقال بعضهم:

ما ظهر من بشرة الإنسان من قصاص شعر رأسه منحدرًا إلى منقطع ذقنه طولاً، وما بين

١. آغا بزرك الطهراني، مقدّمة التبيان، ج ١، ص ٤٤.

٢. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٩٧.

٣. أبو العباس أحمد بن يحيى الكوفي النحوي المتوفى سنة ٢٩١ هـ.

٤. المائدة (٥) الآية ٦.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٤٤٩.

الأُذُنَيْنِ عَرَضاً، قالوا: والأُذُنَانِ وَمَابِطِنَ مِنْ دَاخِلِ الْفَمِ وَالْأَنْفِ وَالْعَيْنِ فَلَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُ ذَلِكَ وَلَا غَسْلُ شَيْءٍ مِنْهُ، وَأَمَّا مَاطِنُ الشَّعْرِ كَالذَّقَنِ وَالصُّدْغَيْنِ، فَإِنَّ إِمْرَازَ الْمَاءِ عَلَى مَاعِلَا الشَّعْرِ عَلَيْهِ يَجْزِي مِنْ غَسْلِ مَابِطِنَ مِنْهُ مِنْ بَشْرَةِ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ عِنْدَهُمْ مَظْهَرٌ لِعَيْنِ النَّاطِرِ مِنْ ذَلِكَ يَقَابِلُهَا دُونَ غَيْرِهِ، وَهَذَا بِعَيْنِهِ مَذْهَبُنَا، إِلَّا مَا خَرَجَ عَنِ الْإِبْهَامِ وَالْوَسْطَى إِلَى الْأُذُنِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ.

ذهب إلى ما حكيناه إبراهيم ومغيرة والحسن وابن سيرين وشعبة والزهري وربيعه وقتادة والقاسم بن محمد وابن عباس وابن عمر.

قال ابن عمر: الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ، وَبِهِ قَالَ قَتَادَةُ وَالْحَسَنُ، وَرَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ آخَرُونَ:

الْوَجْهَ كُلِّ مَا دُونَ مَنْابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مَنْقَطَعِ الذَّقَنِ طَوْلًا، وَمِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ الْآخَرَى عَرَضًا، مَظْهَرٌ مِنْ ذَلِكَ لِعَيْنِ النَّاطِرِ، وَمَابِطِنَ مِنْهُ مِنْ مَنْابِتِ شَعْرِ اللَّحْيَةِ وَالْعَارِضَيْنِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ دَاخِلَ الْفَمِ وَالْأَنْفِ، وَمَأْقِبِلَ مِنَ الْأُذُنَيْنِ عَلَى الْوَجْهِ، وَقَالُوا يَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِ ذَلِكَ، وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهُ لَمْ تَجْزِهِ الصَّلَاةَ. ذهب إليه ابن عمر في رواية نافع عنه وأبو موسى الأشعري ومجاهد وعطاء والحكم وسعيد بن جبير وطاووس وابن سيرين والضحاك وأنس بن مالك وأم سلمة وأبو أيوب وأبو أمامة وعقارب بن ياسر وقتادة كلهم قالوا بتخليل اللحية، فأما غسل باطن الفم فذهب إليه مجاهد وحماد وقتادة، وأما مَنْ قَالَ: مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأُذُنَيْنِ يَجِبُ غَسْلُهُ، وَمَا أَدْبَرَ يَجِبُ مَسْحُهُ فَالشَّعْبِيُّ^١.

ومما سبق تبين أن مدى إحاطة الشيخ الطوسي بآراء مختلف الفقهاء ومن مختلف المذاهب، حيث يذكر الرأي الفقهي في المسألة، ثم يذكر من قال بها من الفقهاء، وبهذه الطريقة يضع القارئ أمام معظم الآراء الفقهية المختلفة على حد سواء.

ومثل ذلك في تفسيره لقوله تعالى ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الصَّافِي﴾ حيث بين أوجه الاتفاق والاختلاف بين العلماء والفقهاء في هذه المسألة.

فقال:

يجب عندنا غسل الأيدي من المرافق وغسل المرافق معها إلى رؤوس الأصابع، ولا يجوز غسلها من الأصابع إلى المرافق.

و«إلى» في الآية بمعنى «مع»... وطعن الزجاج على ذلك فقال:

لو كان المراد بإلى «مع» لوجب غسل اليد إلى الكف لتناول الاسم له، وإثما المراد بإلى الغاية والانتهاء، لكن المرافق يجب غسلها مع اليدين، وهذا الذي ذكر ليس بصحيح؛ لأننا لو خلدنا ذلك لقلنا بما قاله، ولكن خرجنا بدليل، ودليلنا على صحة ما قلناه: إجماع الأمة على أنه متى بدأ من المرافق كان وضوؤه صحيحاً، وإذا جعلت غاية ففيه الخلاف، واختلف أهل التأويل في ذلك، فقال مالك بن أنس:

يجب غسل اليدين إلى المرفقين، ولا يجب غسل المرفقين، وهو قول زفر، وقال الشافعي: لأعلم خلافاً في أن المرافق يجب غسلها، وقال الطبري: غسل المرفقين وما فوقهما مندوب إليه غير واجب، وإثما اعتبرنا غسل المرافق؛ لإجماع الأمة على أن من غسلهما صحّت صلاته، ومن لم يغسلهما ففيه خلاف.

وقوله: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» اختلفوا في صحة المسح، فقال قوم: يمسح منه ما يقع عليه اسم المسح، وهو مذهبننا، وبه قال ابن عمر والقاسم بن محمد وعبد الرحمن بن أبي ليلى وإبراهيم والشعبي وسفيان، واختاره الشافعي وأصحابه والطبري. وذهب قوم إلى أنه يجب مسح جميع الرأس ذهب إليه مالك، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: لا يجوز مسح الرأس بأقل من ثلاثة أصابع، وعندنا لا يجوز المسح إلا على مقدم الرأس.

وقوله: «وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» عطف على الرؤوس، فمن قرأ بالجرّ ذهب إلى أنه يجب مسحهما كما وجب مسح الرأس، ومن نصّبهما ذهب إلى أنه معطوف على موضع الرؤوس لأن موضعها نصب لوقوع المسح عليها.. فالقراءتان جميعاً تفيدان المسح على ما ذهب إليه، وممن قال بالمسح ابن عباس والحسن البصري وأبو علي الجبائي ومحمد بن جرير الطبري غير أنهم أوجبوا الجمع بين المسح والغسل، المسح بالكتاب والغسل بالسنة، وخير الطبري في ذلك، وأوجبوا كلهم استيعاب جميع الرجل ظاهراً وباطناً.

وعندنا أن المسح على ظاهرهما من رؤوس الأصابع إلى الكعبين، وهما الناتان في

وسط القدم على ما استدلّ عليه، وقال عكرمة عن ابن عباس: الوضوء غسلتان ومسحتان، وبه قال أنس بن مالك.

وقال عكرمة: ليس على الرجلين غسل إنما فيهما المسح، وبه قال الشعبي: ألا ترى أن التيمم يمسه ما كان غسلاً ويلغي ما كان مسحاً. وقال قتادة: افترض الله مسحتين وغسلتين^١.

وفي مثال آخر:

قال الشيخ الطوسي في تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾^٢ قال:

وعندنا وعند كثير من الفقهاء أن فرض المسافر مخالف لفرض المقيم، وليس ذلك قصراً؛ لإجماع أصحابنا على ذلك؛ ولما روي عن النبي ﷺ.

أنه قال: فرض المسافر ركعتان غير قصر، وأما الخوف بانفراده فإنه يوجب القصر، وفيه خلاف، وقد روي عن ابن عباس أن صلاة الخائف قصر من صلاة المسافر، وأنها ركعة ركعة، وقال قوم: معنى قوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا﴾ يعني من حدود الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا، وهو الذي رواه أصحابنا في صلاة شدة الخوف، وأنه يصلي إيماءً والسجود أخفض من الركوع، فإن لم يقدر فإن التسيب المخصوص يكفي عن كل ركعة^٣، واختلف أهل التأويل في قصر الصلاة فقال قوم: هي قصر من صلاة الحاضر ما كان يصلي أربع ركعات أذن له في قصرها، فيصلّيها ركعتين، ذهب إليه يعلى بن أمية وعمر بن الخطاب، وأن يعلى قال لعمر كيف تقصر الصلاة وقد أمنا؟ فقال عمر: عجبت مما عجبت منه، فسألت النبي ﷺ عن ذلك فقال: صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته، وبه قال ابن جريح وقاتة^٤.

١. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٤٤٩ - ٤٥٢.

٢. النساء (٤) الآية ١٠١.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٣٠٧.

٤. نفس المصدر.

وقال قوم:

القصر لا يجوز إلا مع الخوف، روي ذلك عن عائشة وسعد بن أبي وقاص.
وقال آخرون: عني بها قصر الصلاة، صلاة الخوف في حال غير شدة الخوف^١.
وأما حد السفر الذي يجب فيه التقصير فعندنا أنه ثمانية فراسخ.
وقال أبو حنيفة وأصحابه: مسيرة ثلاثة أيام، وقال الشافعي: ستة عشر فرسخاً، ثمانية وأربعون ميلاً، وقال قوم: يجب في قليل السفر وكثيره.
وهكذا نجد المفسر يشبع الآية شرحاً وتفصيلاً ذاكراً للكثير من الآراء المختلفة حولها بأمانة ونزاهة وموضوعية.

مثال:

وقال عند تفسيره للآية الكريمة:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^٢
وظاهر قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ يقتضي عموم وجوب القطع على كل من يكون سارقاً أو سارقة^٣.

وقد رد الشيخ الطوسي ذلك بقوله:

ظاهر الآية يقتضي وجوب القطع على كل من يسمى سارقاً، وإنما يحتاج إلى معرفة الشروط؛ ليخرج من جملتهم من لا يجب قطعه، فأما من يجب قطعه فإننا نقطعه بالظاهر، فالآية مجملة فيمن لا يجب قطعه دون من يجب قطعه، فسقط ما قالوه^٤.
وقوله ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ أمر من الله بقطع أيدي السارق والسارقة، وإنما اعتبرنا قطع الأيمان، لإجماع المفسرين كالحسن والسدي والشعبي وغيرهم، وفي قراءة ابن مسعود: ﴿وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمْ﴾.
أما النصاب الذي يتعلق القطع به قيل فيه ستة أقوال:

١. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٣٠٨.

٢. المائدة (٥) الآية ٣٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٥١٢.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٥١٢.

أولها: على مذهبنا وهو ربع دينار، وبه قال الأوزاعي والشافعي، لما روي عن النبي ﷺ
إنه قال: «القطع في ربع دينار».

الثاني: ثلاثة دراهم وهو قيمة المجن، ذهب إليه مالك بن أنس.

الثالث: خمسة دراهم روي ذلك عن علي عليه السلام وعن عمر، وأنهما قالوا: «لا يقطع الخمس إلا
في خمسة دراهم» وهو اختيار أبي علي، قال: لأنه بمنزلة من منع خمسة دراهم من
الزكاة في أنه فاسق.

الرابع: قال الحسن: يقطع في درهم؛ لأن مادونته تافه.

الخامس: عشرة دراهم ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه؛ لما روي أنه كان قيمة المجن
عشرة دراهم.

السادس: قال أصحاب الظاهر وابن الزبير يقطع في القليل والكثير ولا يقطع إلا من سرق
من حرز، والحرز يختلف فلكل شيء حرز يعتبر فيه حرز مثله في العادة.
وحده أصحابنا بأنه كل موضع لم يكن لغيره الدخول إليه والتصرف فيه إلا بإذنه فهو
حرز.

وقال أبو علي الجبائي: الحرز أن يكون في بيت أو دار مغلق عليه، وله من يراعيه
ويحفظه.

ومن سرق من غير حرز لا يجب عليه القطع، قال الرماني: لأنه لا يسمى سارقاً حقيقةً
وإنما يقال ذلك مجازاً كما يقال: سرق كلمة أو معنى في شعر؛ لأنه لا يطلق على هذا اسم
سارق على كل حال.

وقال داود: يقطع إذا سرق من غير حرز^١.

ثم حدّد الشيخ الطوسي كيفية القطع فقال:

وكيفية القطع عندنا يجب من أصول الأصابع الأربعة ويترك الإبهام، وهو المشهور عن
علي عليه السلام. وقال أكثر الفقهاء: إنه يقطع من الرسغ وهو المفصل بين الكف والساعد وقالت
الخوارج: يقطع من الكتف.

وقد استدل قوم من أصحابنا على ما قلناه بقولهم «قَوْلُ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ أَنْكِتُ بِأَيْدِيهِمْ»^١. وإنما يكتبون بالأصابع، والمعتمد ما قلناه^٢، ثم بين الشيخ الطوسي حكم من تكررت سرقاته فقال:

ومتى سرق بعد قطع اليد دفعة ثانية قُطعت رجله اليسرى، فإن سرق ثلاثة حُسِّس عندنا، وبه قال الحسن.

وقال أبو عليّ تقطع اليد الأخرى، فإن سرق في الحبس قُتِل عندنا، ولا يعتبر ذلك أحد من الفقهاء.

وظاهر الآية يقتضي وجوب قطع العبد والأمة إذا سرقا لتناول اسم السارق والسارقة لهما^٣.

وهكذا نجد الشيخ الطوسي يتفاعل مع آيات الأحكام بنفسٍ فقهي وروح اجتهادية تؤهله معها ملكة الاستنباط التي حصل عليها لأن يُشبع الآيات الواردة في الأحكام بحثاً وتديقاً، مع مناقشة كل رأي كان قد طرحته المذاهب الإسلامية المختلفة، الأمر الذي يُعطي لتفسير التبيان أهمية خاصة باعتبار أن مؤلفه فقيه مفسر.

التأويل

ظهرت كلمة التأويل إلى جنب كلمة التفسير في البحوث القرآنية عند المفسرين القدماء، واعتبرت من قبلهم متفقة بصورة جوهرية مع كلمة التفسير في المعنى، فالكلمتان معاً تدلّان على بيان معنى اللفظ والكشف عنه، ولعل الاختلاف الذي وقع بين المفسرين حول هاتين الكلمتين إنما كان منصباً في تحديد مدى التطابق بينهما، وهنا نعرض لكل من التفسير والتأويل؛ لنرى مدى الاتفاق والاختلاف بينهما.

فالتفسير في اللغة:

١. البقرة (٢) الآية ٧٩.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٥١٣-٥١٤.

٣. نفس المصدر.

هو الإيضاح والتبيين والفسر: البيان، فسر الشيء يفسره - بالكسر - ويفسره - بالضم - وفسره: أبانه، والتفسير مثله... الفسر: كشف المغطى والتفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل^١.

وبهذا يكون التفسير: هو الكشف الحسي أو المعنوي.

أما التأويل لغة: فهو من

الأول بمعنى الرجوع، آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع وأول إليه الشيء: رجع... وأول الكلام وتأوله: دبّره وقدره، وأوله وتأوله: فسره^٢.

وفي القاموس جاء:

آل إليه أولاً ومآلاً: رجع... وأوله إليه: رجع... وأول الكلام تأويلاً وتأوله: دبّره وقدره وفسره^٣.

وبهذا فليس هناك من فرق في اللغة بين التفسير والتأويل، وفي هذا يشير صاحب لسان

العرب فيقول:

سئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل فقال: التأويل والمعنى والتفسير واحد^٤.

أما التأويل اصطلاحاً فيعني: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوع لدليل يقرن به.

والذي عليه الشيخ الطوسي هو عدم التفرقة بين التفسير والتأويل إذ يرى أنّ التأويل

مرادف للتفسير ومن ذلك فقوله:

واختلف أهل التأويل في المحكم والمتشابه على خمسة أقوال^٥:

الأول: قال ابن عباس: المحكم الناسخ والمتشابه المنسوخ.

والثاني: قال مجاهد.....

١. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، فصل الفاء باب الراء؛ ابن منظور، لسان العرب، فصل الفاء حرف الراء.

٢. ابن منظور، لسان العرب، فصل الهزة حرف اللام.

٣. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، فصل الهزة باب اللام.

٤. ابن منظور، لسان العرب، فصل الهزة حرف اللام.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٩٥.

الثالث: قال محمد بن جعفر بن الزبير والجبائي....

والرابع: قال ابن زيد.....

وهكذا أخذ يعد المفسرين واحداً واحداً مما يدل على أن استعماله لعبارة أهل التأويل بأنها كانت تعني أهل التفسير.

ثم يؤكد ذلك عندما يفسر قوله تعالى:

﴿... فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ...﴾^١

فيقول:

والتأويل: التفسير وأصله المرجع والمصير من قولهم آل أمره إلى كذا يؤول أولاً: إذا صار إليه وأولته تأويلاً إذا صيرته إليه.. وقوله: «وَأَخْسَنُ تَأْوِيلًا»^٢ قيل معناه أحسن جزاء لأن أمر العباد يؤول إلى الجزء. وأصل الباب: المصير «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ» يعني تفسيره^٣.

وقد ظل التأويل يعني التفسير حتى جاء المتأخرون من الفقهاء والكلاميين والمتصوفة فاتخذ معنى اصطلاحياً جديداً، أما فيما مضى فقد كان يعني التأويل - عند السلف - تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مترادفاً^٤ وهذا مانجده واضحاً لدى الشيخ الطوسي إذ لا يفرق بين التأويل والتفسير إطلاقاً وإنما يضع أحدهما مكان الآخر وكأنهما مترادفان.

١. آل عمران (٣) الآية ٧.

٢. النساء (٤) الآية ٥٨: الإسراء (١٧) الآية ٣٥.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٣٩٩.

٤. ابن تيمية، مجموعة الرسائل الكبرى، رسالة الإكليل، ج ٢، ص ١٧.

الفصل الثاني:

الشيخ الطوسي وعقائد الإمامية

تحدّث القرآن الكريم في آياتٍ عديدةٍ عن مسائلٍ عقيديةٍ كانت غايةً في الأهمية كصفاتِ الله وخلق القرآن وأفعال العباد، هل هي من خلق الله أم من تدبير الإنسان نفسه؟ إلى جانب مسائلٍ أخرى لا تقلّ عن هذه أهميةً في مجال العقيدة، وقد قرأها الصحابةُ والرعيّلُ الأوّل من المسلمين، فأمنوا بها دون أن يقولوا شيئاً بصددها، حتّى إذا ما أذن النصفُ الأوّل للقرن الهجري الأوّل بالانصراف، وإذا بالمدرسة الإسلامية تعيش حالة إرهاصاتٍ لولادة بعض الفرق والمذاهب، حيث ظهرت عندئذٍ القدرية، فكان معبد بن خالد الجهني (ت ٨٠هـ) أوّل من تكلم بالقدر حيث كان يقول: «لا قدر والأمر أنف»^١، وبهذا يكون القدرية قد فتحو باباً للكلام بين المسلمين أخذ بالانتشار والتوسع شيئاً فشيئاً، فظهرت بعد ذلك الجهمية التي تنسب إلى جهنم بن صفوان (ت ١٢٨هـ)، وهو من القائلين بالجبر، وقد وافق جهنم آراء المعتزلة في نفي الصفات الأزليّة إلّا أنّه خالفهم في آراء أخرى كثيرة منها: أنّه لا يجوز وصف البارئ بصفة يوصف بها خلقه؛ لأنّ ذلك يقتضي تشبيهاً، فنفي كونه شيئاً عالمًا وأثبت كونه قادراً فاعلاً خالقاً؛ لأنّه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل

والخلق، وإنَّ الإنسان، لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنَّما هو مجبورٌ في أفعاله، لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار^١.

ولم يمضِ وقتٌ طويلٌ حتَّى ظهرت المعتزلة، والتي كان واصل بن عطاء المتوفى سنة ١٣١هـ شيخها وقدَّيسها^٢، وراح هؤلاء ينقضون آراء الجبرية، وينفون ما أكده الصفاتيون، واعتقدوا بأصولٍ خمسة، عرف بها المذهب الاعتزالي فيما بعد، وهي: التوحيد، العدل، المنزلة بين المنزلتين، الوعد والوعيد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^٣.

وقد أثارت آراء المعتزلة موجةً من الصراع الحاد بينهم وبين السلفيين، وخاصّة في مسألة الصفات الإلهية، وفي هذا يقول الشهرستاني:

اعلم أنَّ جماعةً كبيرةً من أهل السلف كانوا يثبتون لله (تعالى) صفاتٍ أزليّةً من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعزة والعظمة، ولا يفرّقون بين صفات الذات وصفات الفعل، بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً، وكذلك يثبتون صفاتٍ خبريّةً مثل اليدين والرجلين، ولا يؤوّلون ذلك إلّا أنّهم يقولون:

هذه الصفات قد وردت في الشرع، فنسمّيها صفاتٍ خبريّة، ولما كان المعتزلة ينفون الصفات، والسلف يثبتون سَمَي السلف صفاتية والمعتزلة معطلة^٤.

وقد دخل حلبة الصراع جمعٌ آخر من أهل السلف، كان أبرزهم أبو الحسن الأشعري، ثم تلاه الباقلاني والجويني والغزالي والشهرستاني والرازي وغيرهم، وهؤلاء جوّزوا الكلام في المسائل الاعتقاديّة على نحو يختلف مع ما كان عليه بعضُ السلفيين من الصحابة والتابعين وتابعيهم من الذين حرموا الكلام فيها، وأوجبوا الإيمان بها على ما هو ظاهر من

١. الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٨٦.

٢. المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٥٤.

٣. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة.

٤. الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٩٢.

نصوص الكتاب والسنة الشريفة^١.

ولقد كان للمدرسة الإمامية رأي في كل مسألة من المسائل التي أثير الكلام حولها، وستعرض لها بشيء من التفصيل، مع ذكر آراء الشيخ الطوسي فيها باعتباره مفسراً يتعرض في تفسيره للآيات القرآنية التي كانت مثار جدل بين الفرق الإسلامية، ولكونه شيخ الطائفة ومتكلم الشيعة^٢ وفقه الإمامية^٣، وسنحاول استجلاء موقف الشيخ الطوسي من خلال تفسير التبيان إزاء أصول الدين الخمسة التي تؤمن بها المدرسة الإمامية، والتي هي (التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد)^٤.

التوحيد

أجمع المسلمون على الإيمان بوحدة الله تعالى، والإمامية^٥ يعتقدون بهذا الأصل كما يعتقد به غيرهم، وقد آمنوا بأن الله (تعالى) واحدٌ أحدٌ ليس كمثله شيءٌ قديمٌ لم يزل ولا يزال، هو الأول والآخرُ عليهمُ حليمٌ عادلٌ حيٌّ قادرٌ غنيٌّ سميعٌ بصيرٌ لا يوصفُ بما توصفُ به المخلوقاتُ، وقالوا: بأنه يجب توحيد الله تعالى من جميع الجهات، فكما يجب توحيدُه في الذات (أولاً)، يجب توحيدُه في الصفات (ثانياً)، وكذلك يجبُ توحيدُه في العبادة (ثالثاً)، فلا تجوزُ عبادةٌ غيره بوجهٍ من الوجوه^٦، ومثل هذا قال المعتزلة فذكروا:

إنَّ اللهَ واحدٌ، ليس كمثله شيءٌ، وليس بجسمٍ ولا شبحٍ ولا جنةٍ ولا صورةٍ، ولا يتحركُ ولا يسكنُ، ولا يتبعَضُ، ولا يحيطُ به مكانٌ، ولا يجري عليه زمانٌ، ولا يوصفُ بشيءٍ من

١. مصطفى حلمي، قواعد النهج السلفي والنسق الإسلامي في مسائل الألوهية والعالم والإنسان عند ابن تيمية.

٢. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٩٧.

٣. ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١٧٩.

٤. الزنجاني، عقائد الإمامية الاثني عشرية، ص ١١١.

٥. يقول الشيخ المفيد في تسمية الشيعة بالإمامية مانصه (فأما السمة للمذهب بالإمامية ووصف الفريق من الشيعة

بالإمامية فهو علم على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان) انظر المفيد، أوائل المقالات، ص ٧.

٦. المظفر، عقائد الإمامية، ص ٣٦-٣٧.

صفات الخلق الدالة على حدتهم، ولا تدركه الحواس، ولم يزل عالماً قادراً حياً، ولا يزال كذلك^١.

وقد أكد الشيخ الطوسي وحدانيّة الله تعالى خلال تفسيره، فقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾^٢:

لوصحّ إلهان أو آلهة لصحّ بينهما التمانع، فكان يؤدّي ذلك إلى أن أحدهما إذا أراد فعلاً وأراد الآخر ضده، إما أن يقع مرادهما فيؤدّي إلى اجتماع الضدين، أو لا يقع مرادهما فينتقض كونهما قادرين، أو يقع مراد أحدهما فيؤدّي إلى نقض كون الآخر قادراً، وكلّ ذلك فاسد، فإذا لا يجوز أن يكون الإله إلا واحداً^٣.

وعلى هذا فإنّ الله (تعالى):

واحد في الإلهيّة والأزليّة، ولا يشبهه شيء، ولا يجوز أن يمانله شيء، وأنّه فرد في المعبوديّة لاثاني له فيها على الوجوه كلّها والأسباب، وعلى هذا أجمع أهل التوحيد إلا من شذّ من أهل التشبيه، فإنّهم أطلقوا ألفاظه وخالفوا في معناه^٤.

ومثل هذا المعنى يوكّده الشيخ الطوسي في مكان آخر من التبيان فيقول:

ويدلّ على أنّ خالق الجسم لا يشبهه؛ لأنّه لو أشبهه لكان محدثاً مثله، ويدلّ على أنّه قديم؛ لأنّه لو كان محدثاً لاحتاج إلى محدث؛ ولأدى ذلك إلى ما لا يتناهى^٥.

صفات الله تعالى

تعرّض الشيخ الطوسي في تفسيره إلى مسألة الصفات، وردّ على المجسّمة والمشبّهة في أكثر من موضع، وأكّد في أكثر من مكان من تبيانه أنّ الله خالق قادر عالم قديم فقال في

١. الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ٢٣٥ وما بعدها.

٢. الأنبياء (٢١) الآية ٢٢.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ٢١١-٢١٢.

٤. المفيد، أوائل المقالات، ص ١٧.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٧٩.

تفسيره لقوله تعالى:

﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^١.

وفي السماوات والأرض آيات للمؤمنين الذين يصدقون بالله، ويقرّون بتوحيده وصدق أنبيائه... وفي السماوات والأرض دلالات على الحق من وجوه كثيرة، منها أنه يدلّ بخلقها على أن لها خالقاً، وأنه قادر لا يعجزه شيء، وأنه مخالف لها، فلا يشبهها، وعلى أنه عالم بما فيها من الإتيان والانتظام، وفي استحالة تعلّق القدرة بها دلالة على أن صانعها قديم غير محدث، ويوقفها مع عظمها وثقل أجرامها بغير عمد ولا سند يدلّ على أن القادر عليها قادر على الإتيان بما لا يتناهى، ولا يشبه أحد من القادرين، وأنه خارج من حد الطبيعة^٢.

وهذا ما أكّده الإمام عليّ بن موسى الرضا ثامن أئمة الإماميّة بقوله:

الإقرار بأنه لا إله غيره ولا شبيه له، ولا نظير له، وأنه مثبت قديم موجود غير فقير، وليس كمثله شيء^٣. كما وقال الطوسي عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿فَاطُرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذَرُوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^٤.

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ قيل في معناه ثلاثة أقوال:

أحدها: ليس مثل الله شيء من الموجودات ولا المعدومات.

الثاني: قال الرماني: إنه بلغ في نفي الشبيه إذا نفى مثله؛ لأنه يوجب نفي الشبه على التحقيق والتقدير، وذلك أنه لو قدر له مثل لم يكن له مثل صفاته، ولبطل أن يكون له مثل، ولتفرّده بتلك الصفات، وبطل أن يكون مثلاً له فيجب أن يكون من له مثل هذه الصفات على الحقيقة لا مثل له أصلاً، إذ لو كان له مثل لم يكن هو بصفاته، وكان ذلك الشيء الآخر هو الذي له تلك الصفات.

١. الجاثية (٤٥) الآية ٣.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٢٤٥.

٣. الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ١٣٣.

٤. الشورى (٤٢) الآية ١١.

الثالث: أنه نفى أن يكون لمثله مثل وإذا ثبت أنه لا مثل لمثله فلا مثل له أيضاً، لأنه لو كان له مثل لكان له أمثال^١.

وقوله: «وَمَوْ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» معناه أنه على صفة يجب أن يسمع المسموعات إذا وجدت ويبصر المبصرات إذا وجدت وذلك يرجع إلى كونه حياً لا آفة به^٢.

وقد أكد الشيخ الطوسي إيمانه بتنزيه الله عن أوصاف المخلوقين متبوعاً في ذلك قول الإمام جعفر الصادق - سادس أئمة أهل البيت - في هذا الصدد حيث يقول (ع):

هو عز وجل مثبتٌ موجودٌ لا مبطل ولا معدود ولا في شيء من صفة المخلوقين، وله (عز وجل) نعوتٌ وصفاتٌ وأسماؤه حاويةٌ على مخلوقين مثل السميع والبصير والرؤوف والرحيم وأشبه ذلك، والنعوت نعوت الذات لا تليق إلا بالله تبارك وتعالى، والله نورٌ لا ظلام فيه وحياً لا موت له وعالمٌ لا جهل فيه وصمدٌ لا مدخل فيه، ربنا نورُ الذاتِ حياً الذاتِ عالمُ الذاتِ صمدٌ الذاتِ^٣.

وقد أوضح الشيخ الطوسي هذا الرأي الذي عليه إجماع الإمامية في كل مناسبة يمر عليها عبر آيات الكتاب العزيز فقال في تفسيره لقوله تعالى:

«وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اشْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا»^٤
قال الطوسي:

اختلف المفسرون في وجه مسألة موسى ﷺ ذلك مع أن الرؤية بالحاشية لا تجوز عليه تعالى على ثلاثة أقوال:

أحدها: إنه سأل الرؤية لقومه حين قالوا له «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً»^٥.

الثاني: في أصل المسألة: إنه سأل العلم الضروري الذي يحصل في الآخرة، ويكون في

١. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ١٤٧.

٢. نفس المصدر، ص ١٤٨.

٣. الصدوق، التوحيد، ص ٩٣.

٤. الأعراف (٧) الآية ١٤٣.

٥. البقرة (٢) الآية ٥٥.

الدنيا؛ ليزول عنه الخواطرُ والشبهاتُ، والرؤية تكون بمعنى العلم كما يكون الإدراك بالبصر كما قال: «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ»^١.

والثالث: إنه سأل آيةً من آيات الساعة التي يعلمُ معها العلم الذي لا يختلجُ فيه الشكُّ، كما يعلمُ في الآخر وهذا قريبٌ من الثاني.

وقوله تعالى: «كُنْ تَرَانِي» جواب من الله (تعالى) لموسى إنه لا يراه على الوجه الذي سألَه، وذلك دليلٌ على أنه لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة؛ لأنَّ «لن» تُفيد التأييد.^٢

وأما التجلي الذي ورد في النصِّ القرآني فيفسره الشيخ الطوسي بما لا يخالف رأي الإمامية في الصفات فيقول:

وقوله «فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ» معناه أظهر آياته التي أحدثها في الجبل لحاضري الجبل بأنَّ جَعَلَهُ دَكًّا.^٣

وقد أكد الشيخ الطوسي عدم جواز رؤية الله تعالى في معرض ردِّه على المجسمة والمشبهة فقال عند تفسيره لقوله تعالى:

«وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبَّنَا قَالَ فَذُقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ»^٤:

وقد ظنَّ قومٌ من المشبهة أنَّ قوله «إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ» أنهم يشاهدونه وهذا فاسدٌ لأنَّ المشاهدة لا تجوزُ إلا على الأجسام أو على ما هو حالٌ في الأجسام وقد ثبت حدوثُ ذلك أجمع فلا يجوزُ أن يكون تعالى بصفة ما هو محدث.^٥

ومثل هذا الموقف كان الطوسي قد اتخذهُ عند تفسيره لقوله تعالى «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ»^٦.

١. الفيل (١٠٥) الآية ١.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٥٣٥-٥٣٦.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٥٣٦.

٤. الانعام (٦) الآية ٣٠.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١١٣.

٦. الانعام (٦) الآية ١٠٣.

فقال:

وفي هذه الآية دلالة واضحة على أنه تعالى لا يرى بالأبصار؛ لأنه تمدّح بنفي الإدراك عن نفسه، وكلّما كان نفيّه مدحاً غير متفضّل به فإنّباته لا يكون إلّا نقصاً، والنقص لا يليق به تعالى.^١

وبهذا يتفق الشيخ الطوسي مع آراء المعتزلة وبعض الصحابة في عدم جواز القول برؤية الله (تعالى) ولذلك يقول:

وقال الشعبي^٢: قالت عائشة: من قال إنّ أحداً رأى ربّه فقد أعظم الفرية على الله وقرأت الآية، وهو قول السدي وجماعة أهل العدل من المفسرين كالحسن والبلخي والجبائي والرماني وغيرهم... وقال أهل الحشو والمجبرة بجواز الرؤية على الله تعالى في الآخرة، وتأولوا الآية على الإحاطة وقديتنا فساد ذلك.^٣

ولم تنفرد الإمامية بالقول بعدم جواز الرؤية على الله (تعالى)، بل شاركهم في هذا الرأي المعتزلة والخوارج والزيدية وكثير من أهل الحديث، وهذا ما أوضحه الشيخ المفيد حيث يقول:

لا يصح رؤية الباري سبحانه بالأبصار، وبذلك شهد العقل ونطق القرآن وتواتر الخبر من أئمة الهدى من آل محمد ﷺ وعليه جمهور أهل الإمامية وعامة متكلميهم إلّا من شذّ منهم لشبهة عرضت له في تأويل الأخبار، والمعتزلة بأسرها توافق أهل الإمامة في ذلك، وجمهور المرجئة وكثير من الخوارج والزيدية وطوائف من أصحاب الحديث، ويخالف فيهم المشبهة إخوانهم من أصحاب الصفات.^٤

وقال الطوسي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾^٥.

١. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٢٢٣.

٢. الشعبي: هو أبو عمر عامر بن شراحيل الكوفي من كبار التابعين كان فقيهاً شاعراً توفي سنة ١٠٤ هـ. انظر

المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٤٠١.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٢٢٦.

٤. المفيد، أوائل المقالات، ص ٢٣.

٥. القيامة (٧٥) الآية ٢٣.

وقوله: «إِنِّي رَبُّهَا نَاطِرَةٌ» معناه منتظرة نعمة ربِّها وثوابه أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِمْ.

وقوله: «وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^١ معناه لَا يُنِيلُهُمْ رَحْمَتَهُ.

وقال الطوسي في تفسيره لقوله تعالى: «وَجُودُهُ يُؤْمِنُهَا نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ»^٢.

وقوله: «إِنِّي رَبُّهَا نَاطِرَةٌ» معناه منتظرة نعمة ربِّها وثوابه أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِمْ وقوله «وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٣ «معناه لَا يُنِيلُهُمْ رَحْمَتَهُ، ويكون النظر بمعنى المقابلة ومنه المناظرة في

الجدل...».

وليس النظر بمعنى الرؤية أصلاً بدلالة أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: نظرتُ إلى الهلالِ فلم أَره

فلو كان بمعنى الرؤية لكان متناقضاً....

ثم يقول:

ولوسلّمنا أَنَّ النَّظَرَ يعدل الرؤية لَجَازَ أَنْ يَكُونَ المراد أَنَّهَا رُؤْيَا ثَوَابٍ: لِأَنَّ الثَّوَابَ

الذي هو أنواعُ المَلَذَّاتِ مِنَ المَأْكُولِ والمَشْرُوبِ والمنكوحِ تصحُّ رُؤْيُهُ ويجوز أيضاً أَنْ

يَكُونَ إِلَى وَاحِدِ الآلَاءِ وَفِي وَاحِدِهَا لِفَاتٍ (أَلَا) مِثْلَ قِفَا (أَلَى) مِثْلَ مَعَى (إِلَى) مِثْلَ

حَسَى فَاذَا أُضِيفَ إِلَى غَيْرِهِ سَقَطَ التَّنْوِينُ، وَلَا يَكُونُ (إِلَى) حَرْفًا فِي الآيَةِ وَكُلُّ ذَلِكَ يَبْطُلُ

قَوْلَ مَنْ أَجَازَ الرُّؤْيَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.^٤

وليس لأحدٍ أَنْ يقول:

إِنَّ الْوَجْهَ الْأَخِيرَ يَخَالِفُ الإِجْمَاعَ، أعني إجماعَ المفسرينَ وذلك لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ لَهُمْ ذَلِكَ بَلْ

قَدَقَالَ مجاهد وأبو صالح والحسن وسعيد بن جبير والضحاك: إِنَّ المراد نظرُ الثَّوَابِ.

وروي مثله عن علي عليه السلام.^٥

وقد فرّق أهل اللغة بين نظر الغضبانِ ونظر الراضي ويقولون: نظرُ الغضبانِ ونظر الراضي

ونظر عداوةٍ ونظر مودةٍ قال الشاعر:

١. آل عمران (٣) الآية ٧٧.

٢. القيامة (٧٥) الآية ٢٣.

٣. آل عمران (٣) الآية ٧٧.

٤. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ١٩٨.

٥. نفس المصدر، ص ١٩٩.

تُخَبِّرُنِي الْعَيْنَانُ مَا الصَّدْرُ كَاتِمٌ ولاحن بالبغضاء والنظر الشرز
والرؤية ليست كذلك فإنهم لا يضيفونها فدل على أن النظر غير الرؤية والمرئي هو
المدرَك ولا تصح الرؤية وهي الإدراك إلا على الأجسام أو الجوهر أو الألوان.. ومن
شرط المرئي أن يكون هو أو محله مقابلاً أو في حكم المقابل وذلك باستحيل عليه تعالى،
فكيف نجيز الرؤية عليه تعالى؟^١

ووفق هذا التصور فسر الشيخ الطوسي «الوجه» في قوله تعالى:
﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^٢
فقال: المراد بالوجه فيه اختلاف، قال الحسن ومجاهد: المراد به ثَمَّ جهة القبلة، وهي
الكعبة؛ لأنه يمكن التوجه إليها من كل مكان.
وقيل: معناه ثَمَّ وجه الله فادعوه كيف توجهتم.
وقال آخرون واختاره الرماني والجبائي: ثَمَّ رضوان الله، كما يقال وهذا وجه العمل،
وهذا وجه الصواب، وكأنه قال: للوجه الذي يؤدي إلى رضوان الله^٣.
ومثل ذلك قاله في تفسيره للفتحة «يُدَّ إِلَهُ» في قوله تعالى: «يُدَّ إِلَهُ قُوزُ أَيْدِيهِمْ»^٤.
قيل في معناه قولان:

أحدهما: عقد الله في هذه البيعة فوق عقدهم؛ لأنهم بايعوا الله ببيعة النبي ﷺ.
والآخر: قول الله في نصره نبيّه ﷺ فوق نصرتهم.
وقيل: يد الله في هدايتهم فوق أيديهم بالطاعة^٥.
وبهذا يكون الشيخ الطوسي وضح المعنى بما ينسجم والرأي الذي أجمع عليه الإمامية
بعيداً عن كل تجسيم أو تشبيه بصفات المخلوقين.
وعند تفسيره لقوله تعالى: «وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

١. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ١٩٩.

٢. البقرة (٢) الآية ١١٥.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ١١٤، ١١٥.

٤. الفتح (٤٨) الآية ١٠.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٣١٧.

وَالسَّمَوَاتِ مَطَوِيَّاتٍ بَيِّنِينَ^١.

قال: ومعنى الآية أنَّ الأرض بأجمعها في مقدوره كما يقبض عليه القابض في قبضته وكذلك قوله «وَالسَّمَوَاتِ مَطَوِيَّاتٍ بَيِّنِينَ» معناه أي في مقدوره طيها وذكرتم اليمين مبالغة في الاقتدار والتحقيق للملك^٢.
وقد أكد الشيخ الطوسي أنَّ التشبيه كفرٌ بالله عزَّ وجلَّ وذلك عند تفسيره لسورة الإخلاص فقال:

وقوله «اللَّهُ الصَّمَدُ» وقيل في معناه قولان:

أحدهما: قال ابن عباس وشقيق وأبو وائل: إِنَّهُ السَّيِّدُ الْمُعَظَّمُ.

الثاني: إِنَّ معناه الذي يصمد إليه بالحوائح ليس فوقه أحد.

ثم أورد قائلًا: ومن قال: الصمدُ بمعنى المصمت، فقد جهل الله؛ لأنَّه المصمت هو المتضاغط الأجزاء، وهو الذي لا جوف له، وهذا تشبيه وكفر بالله تعالى.

وقوله «لَمْ يَلِدْ» نفى منه تعالى لكونه والدًا له ولد.

وقوله «لَمْ يُولَدْ» نفى لكونه مولودًا له والد؛ لأنَّ ذلك من صفات الأجسام وفيه ردُّ على من قال: إِنَّ عزير والمسيح أبناء الله تعالى وإنَّ الملائكة بناتُ الله^٣.

قوله: «لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ» نفى من الله تعالى أن يكون له مثل أو شبيه أو نظير^٤.

خلق القرآن

يجمع الإمامية على أنَّ القرآن مخلوقٌ محدثٌ لم يكن ثمَّ كان^٥.

وهم بذلك يقصدون الألفاظ والحروف المقروءة التي تضمَّنها كتابُ الله تعالى الذي أنزلَه

على نبيه الأمين محمد بن عبد الله ﷺ.

١. الزمر (٣٩) الآية ٦٧.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٤٥.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٤٣٠، ٤٣١.

٤. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤٣١.

٥. المظفر، دلائل الصدق، ج ١، ص ٢٢٦.

وهكذا يتضح اعتقاد الإمامية في هذه المسألة وإلى هذا المعنى أشار السيد الطباطبائي في الميزان بقوله:

إن أُريد بالقرآن هذه الآيات التي تتلوها بما أنها كلام دالٌّ على معانٍ ذهنيّةٍ فهو ليس بحسب الحقيقةٍ لاحتاداً ولا قديماً، وإنما هو متّصف بالحدوث بحدوث الأصوات التي هي معنوّنة بعنوان الكلام والقرآن، وإن أُريد به ما في علم الله من معانيها الحقّة كان كعلمه تعالى بكلّ شيء حقّاً قديماً بقديمه، فالقرآن قديمٌ أي علمه تعالى به قديمٌ^١.

أما الأشعري فيذهب إلى أنّ:

القرآن باعتباره كلاماً يدلّ على معنى العلم الإلهي الذي هو عين الذات، فإنّه قديمٌ من هذه الجهة، وعليه فلا يمكن أن يُوصف بوصفٍ زمني، فهو ليس بقديم ولا مخلوق ولكنّه كلامُ الله^٢.

والشيخ الطوسي قال كغيره من علماء الإمامية بحدوث القرآن، ودافع عن هذا بحماس، ومن ذلك قوله عند تفسيره للآية الكريمة ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾^٣:

وفي هذه الآية دلالة على أنّ القرآن مُحَدَّث؛ لأنّه تعالى أخبر أنّه ليس يأتيهم ذكرٌ مُحَدَّث من ربهم إلّا استمعوه، وهم لاعبون، ثمّ قال: والاستماع لا يكون إلّا في الكلام، وقد وصفه بأنّه مُحَدَّث فيجب القولُ بحدوثه^٤.

كما وأكّد الشيخ الطوسي مثل هذا المعنى عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾^٥

فقال:

١. الطباطبائي، الميزان، ج ١٤، ص ٢٤٧.

٢. الأشعري، مقالات الاسلاميين، ج ١، ص ١١٤.

٣. الأنبياء (٢١) الآية ٢.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ٢٠٢.

٥. الأنبياء (٢١) الآية ٥٠.

وفي ذلك دلالة على حدوثه، لأن ما يوصف بالإنزال وبأنه مبارك يستنزل به لا يكون قديماً؛ لأن ذلك من صفات المحدثات^١.

ونجده في موضع آخر وعند تفسيره لقوله تعالى:
﴿مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^٢
يقول:

وفي الآية دليل على أن القرآن غير الله، وأن الله هو المحدث له والقادر عليه؛ لأن ما كان بعضه خيراً من بعض أو شراً من بعض فهو غير الله لا محالة، وفيها دليل أن الله قادر عليه وما كان داخلاً تحت القدر فهو فعل والفعل لا يكون إلا محدثاً؛ ولأنه لو كان قديماً لما صح وجود النسخ فيه^٣.

وظل الشيخ الطوسي متبنياً لرأي الإمامية في مسألة خلق القرآن، ويستثمر لذلك الرأي والدفاع عنه كل مناسبة يمكنه الحديث من خلالها حول هذا الموضوع، ولذلك نراه عندما يفسر قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^٤
يقول:

وفيه دلالة على حدوثه؛ لأن المفعول هو المحدث؛ ولأن ما يكون عربياً لا يكون قديماً لحدوث العربية، فإن قيل: معنى جعلناه سميانه؛ لأن الجعل قديكون بمعنى التسمية، قلنا: لا يجوز ذلك - هاهنا - لأنه لو كان كذلك لكان الواحد متاً إذا سماه عربياً فقد جعله عربياً، وكان يجب لو كان القرآن على ما هو عليه، وسماه أعجمياً لن يكون أعجمياً، أو كأن يكون بلغة العجم وسماه عربياً لن يكون عربياً؛ وكل ذلك فاسد^٥.

١. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ٢٢٦.

٢. البقرة (٢) الآية ١٠٦.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٣٩٩.

٤. الزخرف (٤٣) الآية ٣.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ١٧٨.

العدل

وهو الأصل الثاني من أصول الدين عند الشيعة الإمامية الذين يعتقدون:
 أن من صفات الله الثبوتية الكمالية أنه عادل غير ظالم، فلا يجوز في قضائه ولا يحيف في حكمه، يُثيبُ المطيعين، وله أن يجازي العاصين، ولا يكلف عبادة ما لا يطيقون، ولا يعاقبهم زيادةً على ما يستحقون، وأنه سبحانه لا يترك الحسن عند عدم المزاحمة، ولا يفعل القبيح لأنه تعالى قادرٌ على فعل الحسن وترك القبيح، مع فرض علمه بحسن الحسن وقبح القبيح وغناه عن ترك الحسن وعن فعل القبيح، فلا الحسن يتضرر بفعله حتى يحتاج إلى تركه، ولا القبيح يفتقر إليه حتى يفعلهُ، وهو مع كل ذلك حكيمٌ لا بد أن يكون فعله مطابقاً للحكمة، وعلى حسب النظام الأكمل... وبذلك فإن الله تعالى منزّه عن الظلم وفعل ما هو قبيح^١.

وقد تطرّق الشيخ الطوسي إلى جملة من المسائل التي تتصل بالعدل، وطرح رأيه فيها، وناقش آراء من يختلف معهم، وفند ما لم يقم عليه دليل من تلك الآراء، كما أنه اتفق مع غير الإمامية في كثير من هذه المسائل، وبين أوجه التشابه بينها، وهنا نعرض لبعض تلك المسائل التي أدلى فيها الشيخ الطوسي بدلوها، وهو يفسر آيات الكتاب المجيد:

١. الظلم والفساد: تعرّض الشيخ الطوسي لمسألة الظلم والفساد، وعلاقة ذلك بالله تعالى، فأكد تنزيهه سبحانه، فقال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾^٢ إنه تعالى لا يريد ظُلماً للعباد ولا يؤثره لهم، وذلك دالٌّ على فساد قول المجبرة الذين يقولون: إن كل ظلم في العالم بإرادة الله^٣.

وقال في تفسيره لقوله تعالى:

١. المظفر، عقائد الإمامية، ص ٤٠ وما بعدها.

٢. غافر (٤) الآية ٣١.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٧٣.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^١.

وفي الآية دلالة على أن منح الثواب ظلم، وفيه أيضاً دلالة على أنه قادر على الظلم لأنّها صفة تعظيم وتنزيه عن فعل ما يقدر عليه، فإنّه لا يفعل له عليه بقبحه ولأنّه غني عنه؛ ولأنّه لو فعل لكان ظالماً... وذلك منزّه عنه تعالى^٢.

وقال عند تفسيره للآية الكريمة: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^٣:

فإنّه تعالى لم يظلم أحداً من العباد، بل كانوا أنفسهم يظلمون بجحدهم نعم الله واتخاذهم مع الله آلهةً عبدوها، وطغيانهم وفسادهم في الأرض، وذلك يدلّ على فساد قول المجبّرة الذين قالوا: إنّ الظلم من فعل الله؛ لأنّه لو كان من فعله لما كانوا هم الظالمين أنفسهم، بل كان الظالم لهم من فعل فيهم الظلم^٤.

كما ويرى المفسّر أنّ في الآية الكريمة ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَجِبُ الظَّالِمِينَ﴾^٥ دلالة على بطلان مذهب المجبّرة في أنّ الله تعالى يريد الظلم؛ لأنّه قال: ﴿لَا يَجِبُ الظَّالِمِينَ﴾ وإذا لم يجب الظلم لم يجب فعل الظلم؛ لأنّه إنّما لم يجب محبة الظالم لظلمه، والمحبة هي الإرادة، وفي الآية دلالة على أنّه لا يجازي المحسن بما يستحقّه المسيء ولا المسيء بما يستحقّه المحسن؛ لأنّ ذلك ظلم^٦.

كما واحتجّ الشيخ الطوسي على المجبّرة الذين ينسبون الظلم إلى الله (تعالى) بدليلين وذلك عندما فسّر قوله تعالى:

١. النساء (٤) الآية ٤٠.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٢٠٠، ٢٠١.

٣. العنكبوت (٢٩) الآية ٤٠.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ١٨٧، ١٨٨.

٥. آل عمران (٣) الآية ٥٧.

٦. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٤٨٠.

﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^١

قال:

إنَّه تعالى لا يفعل القليل من الظلم لأمرين: أحدهما: إنَّه خرج مخرج جواب للمجبرة ورداً عليهم؛ لأنَّهم ينسبون كلَّ ظلمٍ في العالم إليه تعالى، فيبين أنَّه لو كان كما قالوا لكان ظلاماً وليس بظالم.

الثاني: إنَّه لو فعل أقلَّ قليل الظلم لكان عظيماً منه، لأنَّه يفعله من غير حاجة إليه، فهو أعظم من كلَّ ظلم فعله فاعله لحاجته إليه^٢.

أفعال العباد

اختلفت المدارس الإسلامية في آرائها حول مسألة حرية الإرادة بالنسبة للإنسان، وفيما إذا كانت أفعاله التي يقوم بها تأتي بمحض إرادته واختياره أم أنَّه مجبورٌ على فعلها ومسير إزائها، ولا يملك إلا أن يفعل، وفي ذلك نشأت مدارس مختلفة في الرأي ومتباينة في الاتجاه، تطرقت إحداها للقول: إنَّ الإنسان مجبورٌ ومسيرٌ، وأنَّه لا بدَّ له من الاستجابة، لما جبل عليه من فعل الخير أو الشر، وقالت أخرى:

بأنَّ الإنسان مفوضٌ إليه فعله، فهو يفعل كما لو لم تكن هناك إرادة إلهية تتصرّف في هذا الوجود، وبين هذه المدرسة وتلك وقفت المدرسة الإمامية لتقول كلمتها فكانت على لسان الإمام جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) حيث قال:

«لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين»^٣.

وبذلك كانت المدرسة الإمامية تحتلُّ الموقفَ الوسطَ بين المدارس الإسلامية الأخرى وتمثِّل الاعتدالَ في الرأي وقد أكَّد ذلك الإمام الصادق (عليه السلام) حين سُئل عن الجبر والقدر فقال: (لا جبر ولا قدر ولكن منزلةً بينهما، فيها الحق... لا يعلمها إلا العالم أو من علَّمها إياه)

١. الحج (٢٢) الآية ١٠.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ٢٦٢.

٣. الكليني، أصول الكافي، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين.

العالم^١.

وقددافع الشيخ الطوسي عن الرأي الذي تتبناه المدرسة الإمامية في هذا المجال، وطرح رأيه في أكثر من موقف، كما ناقش المجبرة كثيراً، وفند آراءهم، وهو يمرّ بعشرات الآيات القرآنية مفسراً.

فقال في تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا^٢﴾

قال:

فخص من ذلك السيء بأنه مكروه عند الله لأنه تعالى لا يكره الحسن وفي ذلك دلالة على بطلان مذهب المجبرة من أن الله يريد المعاصي لأن هذه الآية صريحة بأن السيء من الأفعال مكروه عند الله^٣.

وقال عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَمَا تُزِيلُ الْفُجُورَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ فَمَنْ أَمَنَّ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمْسُهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ^٤﴾

فقال:

ثم أخبر أن المرسل إليهم مختارون غير مجبرين ولا مضطرين، ودل على أنه غير محدث لشيء من أفعالهم فيهم، وأن الأفعال لهم هم يكتسبونها بما خلق الله فيهم من القدرة وأنه قد هداهم وبين لهم وبشرهم وأنذرهم فمن آمن وأتاه ومن عصاه عاقبه، ولو كانوا مجبورين على المعاصي مخلوقاً فيهم الكفر، ولم يجعل فيهم القدرة على الإيمان لما كان

١. الشيخ المفيد، عقائد الصدوق.

٢. الإسراء (١٧) الآيات ٣٧ و٣٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ٤٧٨.

٤. الأنعام (٦) الآيات ٤٨ و٤٩.

للآية معنى^١.

وقال الطوسي عند تفسيره للآية الكريمة:

﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْخَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنْتَى تُؤَفِّكُونَ﴾^٢

وفي الآية دلالة على بطلان قول من قال: إن الله (تعالى) يحول بين العبد وبين مادعاه إليه، إذ يخلق فيه مانهاة عنه...؛ لأنه قال: ﴿فَأَنْتَى تُؤَفِّكُونَ﴾، ولو كان شيئاً من ذلك لكان هو الموفق لهم والصارف، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً^٣.

وعند تفسيره لقوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^٤

قال الشيخ الطوسي:

أخبر الله تعالى في هذه الآية على وجه التمدح به بأنه لا يظلم أحداً شيئاً، وإنما الناس هم الذين يظلمون أنفسهم بارتكاب ما نهى الله عنه من القبائح، فيستحقون بها عقاباً، فكانهم الذين أدخلوا عليها ضرراً، فلذلك كانوا ظالمين لأنفسهم والمعنى - هاهنا - إن الله لا يمنع أحداً من الانتفاع بما كلفهم الانتفاع به من القرآن وأدلته، ولكنهم يظلمون أنفسهم بترك النظر فيه والاستدلال به وتفويتهم أنفسهم الثواب وإدخالهم عليها العقاب، ففي الآية دلالة على أن فاعل الظلم ظالم كما أن فاعل الكسب كاسب، وليس لهم أن يقولوا بفعل الظلم ولا يكون ظالماً به^٥.

وبهذا يكون الشيخ الطوسي قد نفى الرأي القائل بأن الله هو الخالف لأفعال العباد وليس

للإنسان القدرة على فعلها.

وأكد هذا المعنى أيضاً في تفسيره لقوله تعالى:

١. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ١٤١.

٢. الأنعام (٦) الآية ٩٥.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٢٠٩.

٤. يونس (١٠) الآية ٤٤.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٣٨٣.

﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾^١

فقال:

ومن تعلّق من المجبّرة بقوله ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^٢ على أن أفعال العباد مخلوقة لله فقد أبعد، لأنّ المراد بذلك ماقدّمناه من أنّه تعالى خالق كلّ شيء يستحقّ بخلقه العبادة دون ما لا يستحقّ به ذلك، ولو كان المراد ما قالوه لكان فيه حجة للخلق على الله تعالى وبطل التوبيخ الذي تضمّنته الآية إلى من وجه عبادته الأصنام؛ لأنّه إذا كان الخالق لعبادتهم الأصنام هو الله على قول المجبّرة فلا توبيخ يتوجّه على الكفار، ولالوم يلحقهم، بل لهم أن يقولوا: إنّك خلقت فينا ذلك فما ذنبنا فيه، ولم توبّخنا على فعلٍ فعلته؟ فتبطل حينئذ فائدة الآية^٣.

وهذا المعنى كان قد أكّده الشيخ المفيد وهو أستاذ مفسرنا حين قال:

«الصحيح عن آل محمد عليهم السلام: أن أفعال العباد غير مخلوقة لله».

من هنا نجد الشيخ الطوسي حين يفسر قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^٤ يقول:

ثمّ تنهّهم فقال: والله تعالى هذا الذي خلقكم وخلق الذي تعملون فيه من الأصنام؛ لأنّها أجسام، والله تعالى هو المحدث لها، وليس للمجبّرة أن تتعلّق بقوله ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ فنقول: ذلك يدلّ على أن الله خالق لأفعالنا، لأمر:

أحدها: إنّ موضوع كلام إبراهيم لهم بُني على التقرّيع لهم لعبادتهم الأصنام، ولو كان من فعله تعالى لما توجّه عليهم العيب، بل كان لهم أن يقولوا:

لِمَ تُوَبِّخُنَا عَلَى عِبَادَتِنَا لِلْأَصْنَامِ وَاللَّهُ الْفَاعِلُ لذلك فكانت الحجة لهم لاعليهم.

الثاني: إنّ قال لهم ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجِتُونَ﴾ ونحن نعلم أنّهم لم يكونوا يعبدون نحتهم الذي

١. الرعد (١٣) الآية ١٦.

٢. الرعد (١٣) الآية ١٦.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ٢٣٧.

٤. الصافات (٣٧) الآية ٩٦.

هو فعلهم، وإنما يعبدون الأصنام التي هي الأجسام وهي فعل الله بلا شك. فقال لهم ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ وخلق هذه الأجسام^١.

وقد اتفق الإمامية مع المعتزلة في مسألة أفعال العباد عندما قالوا بأنَّ العبد قادرٌ خالقٌ لأفعاله خيرها وشرها مستحقٌ على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة، والرب تعالى منزلة أن يضاف إليه شرٌ وظلمٌ وفعلٌ، هو كفرٌ ومعصيةٌ؛ لأنه لو خلق الظلم كان ظالماً، كما لو خلق العدل كان عادلاً^٢.

الحسن والقبح

الحسن والقبح صفتان كاملتان في ذوات الأشياء، فبعضها حسنٌ وبعضها قبيحٌ، وأنَّ العقل الذي هو الرسول الباطن يدرّكهما، ويحكمُ بهما قبل ورود الشرع^٣.

ولهذا فالقبح والحسن عقليتان قبل أن يكونا شرعيتين ولذا فالإنسان باعتباره كائناً عاقلاً وخالقاً لأفعاله، فهو مسؤول عنها، ومثل هذا الرأي قالت به المعتزلة فقسّموا الأفعال إلى حسنةٍ وقبيحةٍ، ورأوا أنَّ الإنسان قادرٌ أن يميّزَ بعقله قبلَ ورود الشرع بين حسننها وقبيحها^٤ وإلى هذا يذهب الشيخ الطوسي أثناء التفسير فيقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^٥

قال:

فيه إبطالٌ لمذهب المجبرة في أنَّ الله تعالى يُريد القبيح من أفعال العباد لأنَّ الله تعالى قطع على كذبهم في أنَّ الله تعالى يشاء عبادتهم للملائكة وذلك قبيحٌ لا محالة وعند المجبرة:

١. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٤٧٠.

٢. يدوي، مذاهب الإسلاميين، ج ١، ص ٤٨.

٣. الطهراني، الذريعة، ج ٧، ص ١٧.

٤. جار الله، المعتزلة، ص ١٠٨.

٥. الزخرف (٤٣) الآية ٢٠.

الله تعالى شاءه. وقد نفاه تعالى عن نفسه وكذبهم في قوله^١.

وفي هذا يقول الشيخ الطوسي عند تفسيره للآية الكريمة.

﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^٢

وقوله ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ دلالة على أن المعاصي ليست من عند الله بخلاف ما نقوله المجترء، ولا من فعله لأنها لو كانت من عنده وليس لهم أن يقولوا إنها من عنده خلقاً وفعلأً وليست من عنده إنزالاً ولا أمراً، وذلك أنها لو كانت من عنده فعلأً أو خلقاً لكانت من عنده على أكد الوجوه فلم يجز إطلاقاً النفي بأنها ليست من عند الله. وكما لا يجوز أن تكون من عند الله من وجه من الوجوه لإطلاق النفي بأنه ليس من عند الله، فوجب العموم فيها بإطلاق النفي^٣.

وأكد المفسر هذا المعنى عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾^٤. فقال:

وفي هذه الآية أول دلالة على أن الله لا يشاء المعاصي والكفر، وتكذيب ظاهر لمن أضاف ذلك إلى الله، مع قيام أدلة العقل على أنه تعالى لا يريد القبيح؛ لأن إرادة القبيح قبيحة، وهو لا يفعل القبيح، ولأن هذه صفة نقص فتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً^٥.

وبهذا وغيره أكد الشيخ الطوسي على أن المسؤولية تقع على العبد نفسه في اختياره

١. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ١٨٨.

٢. آل عمران (٣) الآية ٧٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٥٠٩.

٤. الأنعام (٦) الآية ١٤٨.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٣٠٩.

للحسن والقبيح من الأعمال، وأن الله لم يسلب منه حرية الاختيار بعد أن زوّده بالعقل الذي بواسطته يستطيع التمييز بين الخير والشرّ والنفع والضرر والحسن والقبيح.
﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^١.

النبوة

وهي الأصل الثالث من أصول الدين عند الشيعة الإمامية، وهم يعتقدون بأن النبوة وظيفة إلهية وسفارة ربانية يجعلها الله تعالى لمن ينتخبه ويختاره من عباده الصالحين وأوليائه الكاملين في إنسانيتهم فيرسلهم إلى سائر الناس لغاية إرشادهم إلى ما فيه منافعتهم ومصالحهم في الدنيا والآخرة، ولغرض تنزيههم وتزكيتهم من درن مساوئ الأخلاق ومفاسد العادات وتعليمهم الحكمة والمعرفة وبيان طرق السعادة والخير لتبلغ الإنسانية كما لها اللائق بها، فترفع إلى درجاتها الرفيعة في الدارين.... كما وأن الله تعالى لم يجعل للناس حق تعيين النبي أو ترشيحه أو انتخابه وليس لهم الخيرة في ذلك، بل أمر كل ذلك بيده تعالى، وليس لهم أن يتحكموا فيمن يرسله هادياً ومبشراً ونذيراً ولا أن يتحكموا فيما جاء به من أحكام وسنن وشريعة^٢.

ويعتقد الإمامية أن قاعدة اللطف توجب أن يبعث الخالق اللطيف بعباده رسلاً، لهداية البشر وأداء الرسالة الإصلاحية، وليكونوا سفراء الله وخلفاء^٣ وهم بذلك يتفقون مع المعتزلة الذين اعتبروا النبوة لطفاً حين بعث الله الأنبياء؛ لأن المؤمنين ما كانوا بغير بعثتهم يؤمنون^٤، في حين خالفوا الأشاعرة الذين قالوا بأن انبعثت الرسل من القضايا الجائزة لا الواجبة ولا المستحيلة^٥.

١. الزلزلة (٩٩) الآيات ٧ و٨.

٢. المظفر، عقائد الإمامية، ص ٤٨.

٣. نفس المصدر.

٤. القاضي عبد الجبار: أبواب التوحيد والعدل، تحقيق الدكتور أبو العلاء عفيفي، ج ٣، ص ٩٧.

٥. الشهرستاني، الملل والنحل ج ١، ص ١٠٢.

كما ويعتقد الإمامية بوجود عِصْمَةِ الأنبياء ﷺ، ويستدلون على وجوبها بقولهم: لو جاز أن يفعل النبي المعصية، أو يخطأ وينسى، وصدر منه شيء من هذا القبيل فإما أن يجب اتباعه في فعله الصادر منه عصياناً أو خطأً، أو لا يجب، فإن وجب اتباعه فقد جوزنا فعل المعاصي برخصة من الله تعالى، بل أوجبنا ذلك، وهذا باطل بضرورة الدين والعقل، وإن لم يجب اتباعه، فذلك ينافي النبوة التي لا بد أن تقترب بوجود الطاعة أبداً، على أن كل شيء يقع منه من فعل أو قول فنحن نحتمل فيه المعصية أو الخطأ، فلا يجب اتباعه في شيء من الأشياء، فتذهب فائدة البعثة، بل يصبح النبي كسائر الناس ليس لكلامه ولا لعمله تلك القيمة العالية التي يعتمد عليها دائماً، كما لا تبقى طاعة حتمية لأوامره ولا ثقة مطلقة بأقواله وأفعاله.^١

ويذهب الإمامية إلى أكثر من ذلك، حيث يعتقدون بعصمة الأنبياء حتى قبل بعثتهم، وإلى هذا المعنى يشير السيد المرتضى مبيناً وجه الخلاف بين الإمامية وغيرهم من المذاهب الإسلامية في هذا المجال فيقول:

اختلف الناس في الأنبياء ﷺ، فقالت الشيعة الإمامية: لا يجوز عليهم شيء من المعاصي والذنوب كبيراً وصغيراً لا قبل النبوة ولا بعدها، بينما جوز أصحاب الحديث والحشوية على الأنبياء الكبائر قبل النبوة، ومنهم جوزها في حال النبوة سوى الكذب فيما يتعلق بأداء الشريعة، ومنعت المعتزلة من وقوع الكبائر والصغائر المستخفة من الأنبياء ﷺ: قبل النبوة وفي حالها، وجوزت في الحالين وقوع ما لا يستخف من الصغائر.^٢

وقد دافع الشيخ الطوسي في تفسيره عن عِصْمَةِ الأنبياء جميعاً دون استثناء ففي تفسيره قوله تعالى: ﴿لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطاً مُسْتَقِيماً﴾^٣ ذكر احتمالات أربعة كان قد أوردها المفسرون للمراد من الذنب الذي ذكرته الآية الكريمة، ثم جاء عليها لينسفها جميعاً دفاعاً عن الأنبياء وإيماناً منه بعصمتهم، فقال

١. العصمة في التنزه عن الذنوب والمعاصي صغائرهما. وكبائرها راجع عقائد الإمامية للمظفر، ص ٥٤.

٢. المرتضى، تنزيه الأنبياء، ص ٣.

٣. نفس المصدر.

٤. الفتح (٤٨) الآية ٢.

بعد أن ذكر الاحتمالات الأربعة والتي هي:

أحدها: ماتقدم من معاصيك قبل النبوة وماتأخر عنها.

الثاني: ماتقدم قبل الفتح وتأخر عنه.

الثالث: ماقد وقع منك ومالم يقع على طريق الوعد بأنه يغفره له إذا كان.

الرابع: ماتقدم من ذنب أيبك آدم وماتأخر عنه^١.

وهذه الوجوه كلها لا تجوز عندنا، لأن الأنبياء ﷺ لا يجوز عليهم فعل شيء من القبيح

لا قبل النبوة ولا بعدها، لاصغرها ولا كبيرها. فلا يمكن حمل الآية على شيء مما قالوه

ولاصرّفها إلى آدم لأن الكلام فيه كالكلام في نبينا محمد ﷺ^٢.

وبنفس هذه الروح دافع عن عصمة آدم ﷺ وهو يفسر قوله تعالى:

﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ زَرْقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ

فَعَوَّى^٣﴾ فقال:

قال قوم آخرون إنه وقع من آدم عند أكل الشجرة خطأ؛ لأنه كان نهي عن جنس الشجرة

فظن أنه نهي عن شجرة بعينها فأخطأ في ذلك، وهذا خطأ؛ لأنه تنزية له من وجه المعصية

ونسبة المعصية إليه من وجهين: أحدهما: أنه فعل القبيح، والثاني: أنه أخطأ في

الاستدلال، وقال قوم: إنها وقعت منه عمداً وكانت صغيرة، وقعت مُحْبَطَةً، وقد بينا أن

ذلك لا يجوز عليهم ﷺ عندنا بحال^٤.

ونراه في مكان آخر يردّ على الجبائي وهو يفسر قوله تعالى:

﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾^٥.

فيقول:

وقال أبو علي الجبائي في الآية دلالة على أن النبي ﷺ كان وقع منه ذنب في هذا الإذن.

١. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٣١٤.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٣١٤.

٣. طه (٢٠) الآية ١٢١.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ٢١٧.

٥. التوبة (٩) الآية ٤٣.

قال: لأنه لا يجوز أن يقال لم فعلت ما جعلت لك فعله؟ كما لا يجوز أن يقول لم فعلت ما أمرتك بفعله، وهذا الذي ذكره غير صحيح لأن قوله «عفا الله عنك» إنما هي كلمة عتاب له ﷺ لم يفعل ما كان الأولى به أن لا يفعله؛ لأنه وإن كان فعله من حيث لم يكن محظوراً فإن الأولى أن لا يفعله،... وكيف يكون ذلك معصية وقد قال الله في موضع آخر «فإذا أشتأذتوك لبغض شأنهم فأذن لمن شئت منهم» وإنما أراد الله أنه كان ينبغي أن ينتظر تأكيد الوحي فيه، ومن قال: هذا ناسخ لذلك فعليه الدلالة^١.

وهكذا يظل الشيخ الطوسي مدافعاً عن كل ما من شأنه أن يُشِين من عصمة الأنبياء سلام الله عليهم ويردّ من يتوهم وقوعهم حتى في الصغائر، لذلك نجده عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾^٢ يقول:

ومن قال: إنه -أي موسى ﷺ- استغفر من صغيرة كانت منه أو من أخيه فقد أخطأ، ويقال له: الصغيرة على مذهبكم تقع مكفرة مُحِبطة فلامعنى لسؤال المغفرة لها^٣. وقد أكد المفسر:

أن الأنبياء ﷺ لا يجوز عليهم شيء من القبائح لا كبيرها ولا صغيرها لأن ذلك يؤدي إلى التنفير عن قبول قولهم، والأنبياء منزّهون عما ينفر عنهم على كل حال^٤.

الإمامة

وهي الأصل الرابع من أصول الدين عند الشيعة الإمامية الذين يرون أن الإيمان لا يتم إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمرتبين مهما عظموا وكبروا، بل يجب النظر في التوحيد والنبوة، وأنها كالنبوة لطف من الله تعالى، فلا بد أن يكون في كل عصر إمام

١. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٢٢٧.

٢. الأعراف (٧) الآية ١٥١.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٥٥٠.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٤، ص ٥٥٠.

هادٍ يخلفُ النبيَّ في وظائفه من هدايةِ البشر وإرشادهم إلى ما فيه الصلاح والسعادة في النشاطين، وله ما للنبيِّ من الولاية العامة على الناس لتدبير شؤونهم ومصالحهم وإقامة العدل بينهم ورفع الظلم والعدوان من بينهم، وعلى هذا فالإمامة استمرارٌ للنبوّة والدليل الذي يوجبُ إرسالَ الرسل، وبعث الأنبياء هو نفسه يوجب أيضاً نصبَ الإمام بعد الرسول، كما وأنَّ الإمامية يعتقدون بأنَّ الإمامة لا تكونُ إلّا بالنصّ من الله تعالى على لسانِ النبيِّ أو لسانِ الإمام الذي قبله، وليست هي بالاختيار والانتخاب من الناس^١ وأنَّ الإمام كالنبيِّ يجبُ أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش^٢ ومن السهو والخطأ والنسيان، والدليل الذي اقتضى عصمة الأنبياء هو نفسه يقتضي الاعتقادَ بعصمة الأئمة^٣.

ويختلف الإمامية مع المعتزلة في مسألة النصّ على الإمام.

فالشيعية الإمامية يقولون بوجود النصّ من الله تعالى على لسانِ النبيِّ ﷺ للإمام، والإمامة عندهم ليست بالاختيار والانتخاب، وهذا ما أكّده الشيخُ المفيدُ حين قال: اتفقت الإمامية على أنَّ الإمامة لا تثبتُ مع عدم المعجز لصاحبها إلّا بالنصّ على عينه والتوقيف، وأجمعت المعتزلة والزيدية والمرجئة والمتسّمون بأصحاب الحديث على خلاف ذلك، وأجازوا الإمامة في من لا معجز له ولا نصّ عليه ولا توقيف^٤. وترى المعتزلة: «أنَّ الإمامة تكون بانقضاء رأي الأئمة على اختيار من يكون لها إماماً في شؤون دينها ودنياها»^٥.

واختيار الأئمة الذي تراه ملزماً في تنصيب الإمام يختلف تماماً مع النصّ الذي تؤمن به الإمامية والتي لا تدخل للأئمة فيه إطلاقاً، حيث إنَّ النصّ من قبل الله ورسوله بينما الاختيار من قبل الأئمة، وهو ما ترفضه الإمامية ولا ترى في اختيارها لإمام ما ملزماً لطاعته شرعاً.

١. المظفر، عقائد الإمامية، ص ٦٥.

٢. نفس المصدر، ص ٦٧.

٣. الطوسي، تلخيص الشافعي في الإمامة، ص ٦٩ وما بعدها.

٤. المفيد، أوائل المقالات، ص ٩.

٥. بدوي، مذاهب الإسلاميين، ج ١، ص ٣٢٦.

ويرى الإماميون أنَّ الإمامة منصبٌ إلهيٌّ سنَّه الله للبشر كما سنَّ النبوة، وأنَّ الفرقَ بين النبي والإمام هو:

أنَّ الإمامَ لا يوحى إليه كالنبيِّ وإنما يتلقَّى الأحكامَ منه مع تسديدِ إلهيٍّ فالنبيُّ مبلَّغٌ عن الله والإمامُ مبلَّغٌ عن النبيِّ^١.

وبهذا فالإمامة رئاسةٌ دينيَّةٌ وزعامةٌ إلهيَّةٌ ونيابةٌ عن الرسول في أداءِ وظائفه^٢ وقد اشترطوا في الإمام شروطاً لا بدَّ من توفُّرها فيه ففي الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام قال:

الإمامُ عالمٌ لا يجهلُ راعٍ لا ينكلُ.. نامي العلمَ كاملَ الحلمِ.. مضطلعٌ بالإمامةِ عالمٌ بالسياسةِ مفروضُ الطاعةِ قائمٌ بأمر الله عزَّ وجلَّ ناصحٌ لعبادِ الله حافظٌ لدينِ الله^٣.

ومن كل ما تقدَّم يتضح لنا أنَّ من شروط الإمامة هي:

١. العِصْمَةُ.

٢. الأعلَمِيَّة.

٣. النص على إمامته.

وبهذا أجمعت الإماميَّة على أنَّ إمام الدين لا يكون إلَّا معصوماً من الخلافِ لله تعالى، عالماً بجميع الدين، كاملاً في الفضل بايناً من الكلِّ بالفضل عليهم في الأعمال التي يستحقُّ بها النعيمَ المقيم^٤.

وأجمعت المعتزلة والفرقُ الخارجة عن سمة الإماميَّة على خلاف ذلك، وجوزوا أنَّ يكون الأئمة عصاة في الباطن ومتمنِّ يقارِف الآثام، ولا يجوز الفضل، ولا يكمل علوم الدين^٥.

١. كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولها، ص ١٠٢.

٢. المظفر، دلائل الصدق، ج ٢، ص ١٧.

٣. الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٢٢١.

٤. المفيد، أوائل المقالات، ص ٧.

٥. المفيد، الاختصاص، ص ٢٠٣.

والشيخ الطوسي يتطرق لموضوع عصمة الإمام في مواضع كثيرة من التبيان فيقول:
عند تفسيره للآية الكريمة: ﴿وَإِذْ أَتَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ
لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^١ فيقول:

واستدل أصحابنا - يعني الإمامية - بهذه الآية على أن الإمام لا يكون إلا معصوماً من
القبايح لأن الله تعالى نفى أن ينال عهده - الذي هو الإمامة - ظالمٌ ومن ليس بمعصوم فهو
ظالم: إما لنفسه أو لغيره^٢.

ويقول الشيخ الطوسي راداً على مخالفيه في هذا الموضوع عند تفسيره لقوله تعالى:
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْعِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ
أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^٣

يقول:

قال الجبائي: وفي الآية دليل على بطلان قول الرافضة من أن الأئمة معصومون منصوص
عليهم واحداً بعد الآخر إلى يوم القيامة؛ لأن على هذا لا بد أن يعلم آخر الأئمة أن القيامة
تقوم بعده، ويزول التكليف عن الخلق، وذلك خلاف قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾.

وهذا الذي ذكره باطل؛ لأنه لا يمتنع أن يكون آخر الأئمة يعلم أنه لا إمام بعده وإن لم يعلم
متى تقوم الساعة؛ لأنه لا يعلم متى يموت، فهو يجوز أن يكون موته عند قيام الساعة، إذا
أردنا أنه وقت فناء الخلق. وإن قلنا: إن الساعة عبارة عن وقت قيام الناس في الحشر
فقد زالت الشبهة؛ لأنه إذا علم أنه يفنى الخلق بعده لا يعلم متى يحشر الخلق^٤.

وعن وجوب إطاعة الأئمة قال الشيخ الطوسي عند تفسيره لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ

١. البقرة (٢) الآية ١٢٤.

٢. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤٤٩.

٣. الاعراف (٧) الآية ١٨٧.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٥٧.

وَالرَّسُولُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا^١.

روى أصحابنا عن أبي جعفر - يعني محمد الباقر - وأبي عبد الله - يعني جعفر الصادق (ع) - أنهم الأئمة من آل محمد، فلذلك أوجب الله تعالى طاعتهم بالإطلاق، كما أوجب طاعة رسوله وطاعة نفسه كذلك، ولا يجوز إيجاب طاعة أحد مطلقاً إلا من كان معصوماً مأموناً منه السهو والغلط^٢.

وبهذا فإن الشيخ الطوسي كغيره من علماء الإمامية يرى أن الأئمة ليسوا معصومين عن المعاصي والقبائح فحسب، وإنما هم معصومون حتى من السهو أيضاً، من هنا جاء تأكيدُهُ على ولايتهم للأمر بعد الرسول كما ورد في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا^٣﴾. قال أبو جعفر (ع): «هم الأئمة المعصومون^٤».

هذا وقد أكد مفسرنا على إمامة الأئمة وفي أكثر من موضع من تبيانه فهو عندما يفسر قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ^٥﴾ يقول:

واعلم أن هذه الآية من الدلالة الواضحة على إمامة أمير المؤمنين (ع) بعد النبي بلا فصل، ووجه الدلالة فيها أنه قد ثبت أن الولي في الآية بمعنى الأولى والأحق، وثبت أيضاً المعنى بقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: أمير المؤمنين (ع)، فإذا ثبت هذان الأصلان دلَّ على إمامته^٦.

كما وأكد الشيخ الطوسي أفضليَّة الإمام علي (ع) عند تفسيره للآية الكريمة:

١. النساء (٤) الآية ٥٩.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٢٣٦.

٣. النساء (٤) الآية ٨٣.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٢٧٣.

٥. المائدة (٥) الآية ٥٥.

٦. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٥٤٩.

﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^١

يقول المفسر:

وروت الخاصة والعامة أن المراد بصالح المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك يدل على أنه أفضلهم^٢.

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَفْصِلُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾^٣:

قال أبو جعفر وأبو عبد الله عليه السلام: إن الله تعالى لما أوحى إلى النبي صلى الله عليه وآله أن يستخلف علياً كان يخاف أن يشق ذلك على جماعة من الصحابة، فأنزل الله تعالى هذه الآية تشجيعاً له على القيام بما أمره بأدائه^٤.

وهكذا ظل الشيخ الطوسي مدافعاً عن رأي الإمامية في الإمامية والإمام وعصمته فيذكر الرأي المخالف ويُدْحِضُهُ، وتبني الرأي المتفق مع رأيه فيثبتته، مع تبيان أوجه الخلاف إن وجدت، ومثل ذلك قد ورد في تفسيره لقوله تعالى ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾^٥ فقال:

وفي ذلك دلالة على أن كل عصر لا يخلو ممن يكون قوله حجة على أهل عصره عدل عند الله، وهو قول الجبائي وأكثر أهل العدل، وهو قولنا، وإن خالفناهم في من هو ذلك العدل والحجة^٦.

وفي أحيان كثيرة يستشهد الشيخ الطوسي بروايات عن الصحابة ليؤكد ويدعم صحة

١. التحريم (٦٦) الآية ٤.

٢. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٤٨.

٣. المائدة (٥) الآية ٦٧.

٤. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٥٧٤.

٥. النحل (١٦) الآية ٨٩.

٦. الطوسي، التبيان، ج ٦، ص ٤١٧.

ما يذهب إليه من عصمة الأئمة، فيقول عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^١:

روى أبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وعائشة وأم سلمة ووائل بن الأسقع: أن الآية نزلت في النبي ﷺ وعليّ وفاطمة والحسن والحسين ﷺ فروى عن أم سلمة أنها قالت: إن النبي ﷺ كان في بيتي فاستدعى علياً وفاطمة والحسن والحسين، وجلّهم بعبادة خيرية ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً» فقالت أم سلمة: قلت يا رسول الله هل أنا من أهل بيتك؟ فقال: لا ولكنك إلى خير^٢.

ثم قال الشيخ الطوسي بهذا الصدد:

واستدل أصحابنا - يعني الإمامية - بهذه الآية على أن في جملة أهل البيت معصوماً لا يجوز عليه الغلط، وأن إجماعهم لا يكون إلا صواباً بأن قالوا ليس يخلو إرادة الله لإذهاب الرجس عن أهل البيت من أن يكون هو ما أراد منهم من فعل الطاعات واجتناب المعاصي، أو يكون عبارة عن أنه أذهب عنهم الرجس بأن فعل لهم لطفاً، واختاروا عنده الامتناع من القبائح^٣.

والشيخ الطوسي حين يمرّ على قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَشْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْماً غُيُوساً قَنَطَرٍ﴾^٤ يقول:

إنها نزلت في عليّ وفاطمة والحسن والحسين عندما آثروا المسكين واليتيم والأسير ثلاث ليالٍ على إفطارهم، وذلك برواية الخاصة والعامة^٥.

وهنا يؤكد إجماع المسلمين على أن هذه الآية نزلت في عليّ وزوجته وولديه عليهما السلام، وهكذا يبقى الشيخ الطوسي وثيقاً لمعتقده، يدافع عنه بحرارة، ولن يمرّ على آية من كتاب الله،

١. الأحزاب (٣٣) الآية ٣٣.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٣٣٩.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٣٤٠.

٤. الإنسان (٧٦) الآيات ٨-١٠.

٥. الطوسي، التبيان، ج ١٠، ص ٢١١.

يَتَلَمَّسُ فِيهَا دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ رَأْيِهِ إِلَّا وَاسْتَشْهَدَ بِهَا، وَأَشْبَعَهَا بَحْثًا وَتَحْلِيلًا وَاسْتِقْصَاءً.

التَّقِيَّةُ

وهي سمة عرفت بها الإمامية دون غيرها من الطوائف والأُمم، وقد كانت شعاراً لآل البيت عليهم السلام دفعاً للضرر عنهم وعن أتباعهم وحَقناً لدمائهم واستصلاحاً لحال المسلمين وجمعاً لكلمتهم ولَمّاً لشعثهم،

وهذا أمر تقتضيه الفطرة، ومعلوم أنَّ الإمامية وأئمتهم لا قوا من ضروب المحن وصنوف الضيق على حرياتهم في جميع العهود ما لم تلاقه أئمة طائفة أو أئمة أخرى، فاضطروا في أكثر عهودهم إلى استعمال التقية بمكاتمة المخالفين لهم وترك مظاهرهم وستر اعتقاداتهم وأعمالهم المختصة بهم عنهم لما كان يتعقَّب ذلك من الضرر في الدين والدنيا، ولهذا السبب امتازوا بالتقية، وعرفوا بها دون سواهم^١.

والشيخ الطوسي يرى أنَّ التقية واجبة عند الخوف على النفس، ولذلك نجده في تفسيره

لقوله تعالى:

﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾^٢
يقول:

والتقية عندنا واجبة عند الخوف على النفس وقد روي رخصة في جواز الإفصاح بالحق عندها. روي الحسن أنَّ مسيلمة الكذاب أخذ رجلين من أصحاب الرسول الله صلى الله عليه وآله فقال لأحدهما أتشهد أنَّ محمداً رسول الله؟ قال: نعم، فقال له: أتشهد أنَّي رسول الله؟ قال: نعم، ثم دعا بالآخر ففقال، أتشهد أنَّ محمداً رسول الله؟ قال: نعم، فقال له: أتشهد أنَّي رسول الله؟ قال: إني أصم - قالها ثلاثاً كلَّ ذلك تقيّة - فتقول ذلك، ف ضرب عنقه فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله - فقال:

١. المظفر، عقائد الإمامية، ص ٨٤، ٨٥.

٢. آل عمران (٣) الآية ٢٨.

أما هذا المقتول فمضى على صدقه وتقيته وأخذ بفضلِه فهنيئاً له، وأما الآخرُ فقبل رخصة الله فلا تبعة عليه، فعلى هذا التقيّة رخصة والإفصاح بالحق فضيلة، وظاهر أخبارنا يدلُّ على أنّها واجبة وخلافها خطأ^١.

وهذا ما استند عليه الشيخ الطوسي في الحديث المروي عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام حيث يقول:

«التقيّة ديني ودين آبائي» «وَمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ لَا دِينَ لَهُ»^٢.

وهو ما أجمعت عليه الإماميّة، حيث يقول الشيخ المفيد:

التقيّة جائزة في الدين عند الخوف على النفس، وقد تجوز في حال دون حالٍ للخوف على المال ولضروب من الاستصلاح، وأقول: إنّها قد تجب أحياناً وتكون فرضاً^٣. وقال أيضاً:

التقيّة كتمانُ الحقِّ وسترُ الاعتقادِ فيه ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرهم بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا، وفرض ذلك إذا علم بالضرورة، أو قوي في الظنّ، فمتى لم يعلم ضرراً بإظهار الحقِّ، ولا قوي في الظنّ ذلك لم يجب فرضُ التقيّة^٤.

وقد ناقش الشيخ الطوسي رأي الجبائي المعترلي القائل بمنع التقيّة على النبي والإمام فقال عندما فسر قوله (تعالى):

﴿وَإِذَا زَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِئَنَّ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^٥ فقال:

واستدلَّ الجبائي بهذه الآية على أنّه لا يجوزُ على الأئمة المعصومين على مذهبنا التقيّة

١. الطوسي، التبيان، ج ٢، ص ٤٣٥.

٢. المظفر، عقائد الامامية، ص ٨٤.

٣. المفيد، أوائل المقالات، ص ٩٦.

٤. المفيد، تصحيح الاعتقاد، ص ٦٦.

٥. الأنعام (٦) الآية ٦٨.

قال: لأنهم إذا كانوا الحجة كانوا مثل النبي وكما لا يجوزُ عليه التقية فكذا الإمام - على مذهبكم.

وهذا ليس بصحيح لأننا لا نجوزُ على الإمام التقية فيما لا يعرف إلا من جهته كالنبي وإنما نجوزُ التقية عليه فيما يكون عليه دلالة قاطعة موصلة إلى العلم لأن المكلف عساه مُراحة في تكليفه، وكذلك يجوزُ في النبي ﷺ أن لا يبين في الحال لأئمة ما يقوم منه بيان منه أو من الله أو عليه دلالة عقلية، ولذلك قال النبي ﷺ لعمر حين سأله عن الكلالة، فقال: «يكفيك آية السيف» وأحال آخر في تعرف الوضوء على الآية. فأما ما لا يعرف إلا من جهته والإمام فيه سواء لا يجوزُ فيهما التقية في شيء من الأحكام^١.

وبهذا يكون الشيخ الطوسي قد اتفق مع إجماع الإمامية في مسألة التقية، ودافع عنها بإصرار وحماٍ بعد أن ردَّ كلَّ إشكالٍ حولها، ودعم رأيه بالدليل والحجة.

المتعة

دافع الشيخ الطوسي عن الزواج الموقت والمعروف بالمتعة دفاعاً رائعاً، وأكد شرعيَّتها وحليَّتها مستنداً في دفاعه على النصوص القرآنية التي لم يثبت نسخها معتمداً في إثباتها على السنة الصحيحة وتواتر الأخبار التي تؤكد استمرار العمل بها إلى ما بعد وفاة رسول الله ﷺ.

كما أنه استطاع أن يردَّ على كلِّ الإشكالات التي توصل بها المانعون، واعتمد شهادة العديد من القراء والمفسرين الذين أجمعوا على جواز العمل بها انسجاماً مع كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وأخبار الأئمة عليهم السلام والصحابة رضي الله عنهم وقد كرس الشيخ الطوسي بعضاً من صفحات تفسيره - التبيان - للحديث حول المتعة والدفاع عنها.

فقال:

وقوله: «فَمَا اسْتَنْتَضَيْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ» قال الحسن، ومجاهد، وابن زيد: هو النكاح، وقال ابن عباس والسدي: هو المتعة إلى أجل مسمى، وهو مذهبنا؛ لأن لفظ الاستمتاع إذا أُطلق

لا يستفاد به في الشرع إلا العقد المؤجل ألا ترى أنهم يقولون: فلان يقول بالمتعة، وفلان لا يقول بها، ولا يريدون إلا العقد المخصوص ولا ينافي ذلك قوله: «وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُوجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ»^١.

لأننا نقول: إن هذه زوجته، ولا يلزم أن يلحقها جميع أحكام الزوجات من الميراث والطلاق، والإيلاء، والإظهار، واللعان؛ لأن أحكام الزوجات تختلف، ألا ترى أن المرتدة تبين بغير طلاق، وكذلك المرتدة عندنا، والكتابية لا ترث، وأما العدة فتلحقها عندنا، ويلحق بها أيضا الولد فلا شناعة في ذلك، ولو لم تكن زوجة لجاز أن يضم ما ذكر في هذه السورة إلى ما في تلك الآية؛ لأنه لا تنافي بينهما، ويكون التقدير:

إلا على أزواجهم، أو مملكت أيمانهم، أو ما استمتعتم به منهن، وقد استقام الكلام. وروي عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وسعيد بن جبير: أنهم قرأوا «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَىٰ أَجَلٍ مَّسْمُومٍ» وذلك صريح بما قلناه، على أنه لو كان الراد به عقد النكاح الدائم لوجب لها جميع المهر بنفس العقد، لأنه قال «فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ» يعني مهرهن، عند أكثر المفسرين، ذلك غير واجب بلا خلاف، وإنما يجب الأجر بكمال في عقد المتعة. وفي أصحابنا من قال: قوله «أَجُورَهُنَّ» يدل على أنه أراد المتعة، لأن المهر لا يسمى أجراً، بل سماه الله صدقة ونخلته، وهذا ضعيف، بأن الله سمى المهر أجراً في قوله «فَأَتَيْنَهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ»^٢.

وقال: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ»^٣ ومن حمل ذلك كله على المتعة كان مرتكباً لما يعلم خلافه، ومن حمل لفظ الاستمتاع على الانتفاع فقد أبعد؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن لا يلزم من ينتفع بها شيء من المهر، وقد علمنا أنه لو طلقها قبل الدخول لزمه نصف المهر، وإن خلا بها خلوة تامة لزمه جميع المهر عند كثير من الفقهاء، وإن لم يلتد ولم ينتفع، وأما الخبر الذي يزعمونه أن النبي ﷺ نهى عن المتعة، فهو خبر واحد لا يترك له ظاهر القرآن، ومع ذلك يختلف لفظه وروايته فتارة

١. المؤمنون (٢٣) الآيات ٥ و ٦: المعارج (٧٠) الآيات ٢٩ و ٣٠.

٢. المؤمنون (٢٣) الآيات ٥ و ٦: الآيات ٢٩ و ٣٠.

٣. سورة المائدة (٥) الآية ٦.

يرؤونه أنه نهى في عام الفتح، وقد طعن أيضاً في طريقه بما هو معروف، وأدّل دليل على ضعفه قول عمر: مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْهَيْتُهُمَا وَأُعَاقِبُ عَلَيْهِمَا، فَأُخْبِرُ أَنَّ هَذِهِ الْمُتَعَةَ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ الَّذِي نَهَى عَنْهُمَا لَضَرْبٍ مِنَ الرَّأْيِ، فَإِنْ قَالُوا إِنَّمَا نَهَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ نَهَى عَنْهُمَا، قُلْنَا: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ يَقُولُ: مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَهَى عَنْهُمَا، وَأَنَا أَنْهَيْتُهُمَا أَيْضاً، فَكَانَ يَكُونُ أَكْدَ فِي بَابِ الْمَنْعِ، فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ لَمْ يَكُنْ صَدَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَصَحَّ مَا قُلْنَاهُ، وَقَالَ الْحَكَمُ بْنُ عَتِيبَةَ، قَالَ عَلِيٌّ ﷺ: «لَوْلَا أَنَّ عُمَرَ نَهَى عَنِ الْمُتَعَةِ مَا زِنَى إِلَّا شَقِي» وذكر البلخي عن وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم عن عبد الله بن مسعود، قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَنَحْنُ شَبَابٌ، فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَسْتَخْصِي، قَالَ: لَا، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَنْكَحَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ، إِلَى أَجْلِ ١.

المعاد

وهو الأصلُ الخامسُ من أصول الدين عند الشيعة الإمامية، والذين يعتقدون بأن الله تعالى يبعثُ الناس بعد الموتِ في خلقٍ جديدٍ في اليوم الموعود به عبادته، فيثيبُ المطيعين، ويعذبُ العاصين، كما وأنَّ من يعتقد بالله اعتقاداً قاطعاً ويعتقد كذلك بمحمد رسولاً منه أرسله بالهدى ودين الحق لا بدَّ أن يؤمن بما أخبر به القرآن الكريم من البعث والشواب والعقاب والجنة والنعيم والنار والجحيم، كما ويعتقد الإمامية بأنَّ المعادَ الجسماني ضرورةً من ضروريات الدين الإسلامي، وأنَّ هذا المعادَ هو إعادةُ الإنسانِ في يوم البعثِ والنشورِ بيدنه بعد الخرابِ وإرجاعه إلى هيئته الأولى بعد أن أصبحَ رميمًا ٢.

وقد تعرّض الشيخ الطوسي إلى هذا المعنى في أكثر من موضعٍ وحسبما تقتضيه الآياتُ القرآنيةُ الكريمةُ ففي تفسيره لقوله تعالى:

﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُخْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُخْيِهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنْ

١. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ١٦٥ - ١٦٧.

٢. المظفر، عقائد الإمامية، ص ١٢٦، ١٢٧.

الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مُنْهُ تُوقَدُونَ^١

قال الطوسي:

ثم قال مُنْهَآ لَخْلُقِهِ عَلَى الاستدلالِ عَلَى صَحَّةِ الإِعَادَةِ وَالنَّشْأَةِ الثَّانِيَةِ فَقَالَ: «أَوْ لَمْ يَزَلِ الْإِنْسَانُ»، وَمَعْنَاهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ «أَنَا خَلَقْنَا مِنْ نُطْقَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ»، وَمَعْنَاهُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنَ النُّطْفَةِ إِلَى الْعَلَقَةِ وَمِنَ الْعَلَقَةِ إِلَى الْمَضْغَةِ وَمِنَ الْمَضْغَةِ إِلَى الْعِظَمِ وَمِنَ الْعِظَمِ إِلَى أَنْ جَعَلْنَاهُ سَوِيًّا، وَجَعَلْنَا فِيهِ الرُّوحَ، وَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ، وَرَبَّيْنَاهُ، وَنَقَلْنَاهُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ إِلَى أَنْ كَمَلَ عَقْلُهُ، وَصَارَ مُتَكَلِّمًا خَصِيمًا عَلِيمًا، فَمَنْ قَدَّرَ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ كَيْفَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الإِعَادَةِ، وَهِيَ أَسْهَلُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ؟

ثم قال:

وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى صَحَّةِ اسْتِعْمَالِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَقَامَ الْحِجَّةَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ بِقِيَاسِ النَّشْأَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى النَّشْأَةِ الْأُولَى، وَأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ أَقَرِّ بِالْأُولَى أَنْ يُقَرَّ بِالثَّانِيَةِ^٢.
ثُمَّ حَكَى تَعَالَى عَنْ بَعْضِ الْكُفَّارِ أَنَّهُ «ضَرَبَ لَنَا» أَيَّ ضَرْبِ اللَّهِ «مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ» كَيْفَ يَكُونُ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَقَالَ: «مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ».
قَالَ الْحَسَنُ: جَاءَ أُمِّيَّةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِعِظَمٍ بِالْقَدْبَلِيِّ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَتَزْعِمُ أَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ هَذَا بَعْدَ مَا بَلَى؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ.

ثم أورد الشَّيْخُ الطُّوسِي قَائِلًا:

فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ قُلْ يَا مُحَمَّدُ لِهَذَا الْمُتَعَجِّبِ مِنَ الإِعَادَةِ «يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ»؛ لِأَنَّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ لِمَا يَبْقَى مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ عَنْ صِفَةِ الْقَادِرِ، فَهُوَ عَلَى إِعَادَتِهِ قَادِرٌ لَا مُحَالَةَ^٣.

وَقَالَ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

«أَفْعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ»^٤.

١. يس (٣٦) الآيات ٧٧ - ٨٠.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٤٣٨.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٨، ص ٤٣٨.

٤. ق (٥٠) الآية ١٥.

«والمعنى: أنا كما لانعبي بالخلق الأول لانعيا بخلقهم على وجه الإعادة^١».

ومثل هذا قاله عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُرَابٍ﴾^٢.

خاطب الله تعالى بهذه الآية جميع المكلفين من البشر، فقال لهم: إن كنتم في ريب من

البعث والنشور - والريب أقبح الشك - فإننا خلقناكم من تراب^٣.

وقد أكد الشيخ الطوسي في تبيانه أن الشك في البعث والنشور كفر، وذلك عند تفسيره

لقوله تعالى:

﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا﴾^٤

فقال المفسر:

وفي الآية دلالة على أن الشك في البعث والنشور كفر، والوجه في خلق البشر وغيره من

الحيوان، وتنقله من تراب إلى نطفة ثم إلى علقة ثم إلى صورة ثم إلى طفولية ثم إلى حال

الرجولية ما في ذلك الاعتبار الذي هو دال على تدبير مدبر مختار يصرف الأشياء من

حال إلى حال^٥.

وقد حاول الشيخ الطوسي أن يعرض لمسألة البعث والنشور بإيجازٍ واقتضابٍ بعيداً عن

التفاصيل والشروح، ولعل ذلك راجع إلى إيمانه بعدم وجوب الاعتقاد في تفصيلات المعاد

الجسماني أكثر مما نادى بها القرآن الكريم^٦ وهذا ما عليه أكثر علماء الإمامية حيث

يؤكدون بأنه:

لا تجب المعرفة على التحقيق التي لا يصلحها إلا صاحب النظر الدقيق كالعلم بأن الأبدان

هل تعود بذواتها، أو إنما يعود ما يماثلها بهيئات؟ وأن الأرواح هل تعدم كالاجساد، أو

١. الطوسي، التبيان، ج ٩، ص ٣٦.

٢. الحج (٢٢) الآية ٥.

٣. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ٢٥٨.

٤. الكهف (١٨) الآية ٣٧.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٧، ص ٣٩.

٦. المظفر، عقائد الإمامية، ص ١٢٧.

تبقى مستمرة حتى تتصل بالأبدان عند المعاد؟ وأنَّ المعاد هل يختصَّ بالإنسان، أو يجري على كافة ضروب الحيوان؟ وأنَّ عودها بحكم الله دفعي أو تدريجي؟^١

الشفاعة

مما أجمع الإمامية عليه هو الشفاعة وتحدّث الشيخ الطوسي في مسألة الشفاعة، وأكد عليها في تفسيره وقد عرّفها بأنّها «المسألة في إسقاط الضرر»^٢.

وقد رفض ماذهب إليه المفسّرون من أنّها تكون في زيادة المنافع - وهو ما قال به الحسن ومجاهد - وردّهم بقوله:

إنّها لو استعملت في ذلك لكان أحدنا شافعاً للنبي ﷺ إذا سأل الله أن يزيد في كراماته وذلك خلاف الإجماع^٣.

ويرى الشيخ الطوسي ثبوت الشفاعة للنبي ﷺ وكثير من أصحابه ولجميع الأئمة المعصومين وكثير من المؤمنين الصالحين^٤.

وهو عندما يفسّر قوله تعالى: ﴿يُذَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾^٥ يقول:

الشفيع هو السائل غيره لإسقاط الضرر عنه... والمعنى أن تدبيره للأشياء وصنعه لها ليس يكون منه بشفاعة شفيع ولا بتدبير مدبّر لها سواء، وأنّه لا يجسر أحد أن يشفع إليه إلا بعد أن يأذن له فيه، من حيث كان تعالى أعلم بموضع الحكمة والصواب من خلقه بمصالحهم^٦.

وقال في تفسيره لقوله تعالى:

١. كاشف الغطاء، كشف الغطاء، ص ٥.

٢. الطوسي، التبيان، ج ٣، ص ٢٧٧.

٣. نفس المصدر، ج ١، ص ٢١٤.

٤. نفس المصدر.

٥. يونس (١٠) الآية ٣.

٦. الطوسي، التبيان، ج ٥، ص ٣٣٥.

﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾^١

قال:

وقوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ مخصوصٌ عندنا بالكفار.
والمؤمنون عندنا يشفعُ لهم النبي ﷺ فيشفعه الله تعالى ويسقطُ بها العقابُ عن المستحقين من أهل الصلاة لما روي من قوله ﷺ:
أَدَخَرْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي^٢.

ثم ذكر الشيخ الطوسي:

أن نفي الشفاعة من هذه الآية يختص باليهود من بني إسرائيل؛ لأنهم ادَّعوا أنهم أبناء الله وأحباؤه وأولاد أبنائه، وأن آباءهم يشفعون إليه فأيسهم الله من ذلك^٣.

وقال عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾^٤

وفي ذلك دلالة واضحة على أنه يجوز أن يغفر الله بلا توبة تفضلاً منه وبشفاعة النبي ﷺ؛ لأنه لم يشترط التوبة، بل أطلقها^٥.

ونحن هنا نجد الشيخ الطوسي يتفق مع رأي استاذه الشيخ المفيد حينما يقول بشفاعة النبي ﷺ لأُمَّته:

إن رسول الله ﷺ يشفع يوم القيامة في مذيبي أُمَّته من الشيعة خاصة، فيشفعه الله عز وجل، ويشفع أمير المؤمنين عليه السلام في عصاة شيعته، فيشفعه الله عز وجل، وتشفع الأئمة عليهم السلام في مثل ما ذكره من شيعتهم، فيشفعهم الله، ويشفع المؤمن البر لصديقه المؤمن المذنب، فتشفعه شفاعته، وشفعه الله. وعلى هذا القول إجماع الإمامية إلا من شذَّ منهم^٦.

١. البقرة (٢) الآية ٤٨.

٢. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٢١٣.

٣. الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٢١٤.

٤. الزمر (٣٩) الآية ٥٣.

٥. الطوسي، التبيان، ج ٩ - ص ٣٧.

٦. المفيد، أوائل المقالات، ص ٥٢ - ٥٣.

الخاتمة

الخاتمة

بعد هذه الدارسة التي عشنا فيها مع الشيخ الطوسي، وهو يفسّر كتاب الله العزيز نستطيع أن نجمل ما توصلنا إليه خلال البحث في النقاط التالية:

١. مفسّرنا هو الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي المتولّد في مدينة طوس بإيران، سنة ٣٨٥هـ والمتوفى سنة ٤٦٠هـ في مدينة النجف الأشرف بالعراق، حيث أصبح مرقدّه هناك مزاراً ومسجداً.

٢. عُرف الطوسي بشيخ الطائفة ومتكلم الشيعة وفقيه الإمامية، وهو أحد علماء الإمامية في القرن الخامس الهجري، حيث يمتلك القابلية على استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية لبلوغه مرتبة الاجتهاد.

٣. تميّز الشيخ الطوسي بثقافة موسوعية ذات طابع شموليّ باتجاهيّها الأفقي والعمودي حيث السعة والإحاطة والعمق والأصالة، الأمر الذي جعل منه مفسّراً ذا ذهنيّة إسلاميّة استطاع من خلالها أن يصل بالتفسير القرآني إلى مرحلة متطورة آنذاك بما لديه من سعة أفق وقوّة ملاحظة وعمق تفكير.

٤. تميّز عصر الشيخ الطوسي بكثرة الفتن وضخامة الأحداث السياسيّة وتعاقبها بين الشدّة واللين، حيث عاصر مفسّراً عدداً من الحكّام والولاة الذين تفاوّهوا في طريقة تعاملهم مع الناس، فمنهم من أزد هرت إبان حُكمه الحياة الثقافيّة والفكريّة لتوفّر المناخ الملائم لها، كما هو الحال في العهد البويهي، وبين من تشدّد في سلطانه، ومال إلى فئة من

الناس، ليضطهدَ غيرَهم، كما هو الحالُ في العهدِ السلجوقي، وتأثرَ الشيخُ الطوسي بهذه الأجواء المتفاوتة، فنراه تارةً يحظى باحترام السلطة، ويُعطى له كرسيُّ الكلام، كما حدث في عهد الخليفة العباسي القائم بأمر الله، بينما تضيق تارةً أخرى في أيام الحكم السلجوقي، ليهربَ من بغداد إلى مدينة النجف الأشرف بعيداً عن مسرح السياسة والفتن، بعد أن احترقت دارُهُ وكتبُهُ والكرسيُّ الذي كان يجلسُ عليه.

٥. شهدَ عصرُ الشيخ الطوسي حركةً علميةً نشيطةً ساهمتَ فيها المدارس الإسلامية المختلفة المذاهب والاتجاهات، ممّا أفرز ظاهرة الحوار والجدل والمناظرة التي كثيراً ما كان الشيخُ الطوسي يُدلي بدلوها فيها، فيناقش أصحاب المذاهب الأخرى فيما يقولون من آراء، كما ويتصدى للدفاع عن عقيدته الشيعية بكل ما يملك من أدلة وحُجج وبراهين، الأمر الذي صار معه الشيخُ الطوسي علماً من أعلام التشيع، حيث يشار إليه بالبنان، إذ ليس في علماء عصره إلّا من يرى له حقّ التقدّم، وقد يجد الباحث آثارَ النزعة الجدلية واضحة في التبيان، حيث يتلمّس القدرة الفائقة التي يتحلّى بها الطوسي في محاكاة الخصم وإسقاط ما في يده، فلا يملك بعدها غير الإذعان والإقرار بما عند مفسرنا من رأي مدعوم، بالدليل والبرهان.

٦. امتاز الشيخُ الطوسي بروح علمية نزيهة وبموضوعية عالية، حيث يشهدُ له بذلك تفسيره التبيان والذي كان لا يضيق ذرعاً بآراء غيره من المفسرين، وكما شهدناه يتفق مع صاحب الرأي السليم بغض النظر عن انتمائه المذهبي واتجاهه العقيدي، كما وجدناه يعتمدُ في نقله الرواية والأثر على من سبقه من العلماء والمفسرين والرواة الذين تيقنَ بصحة ما يروونه، وإن لم يكونوا من الشيعة الإمامية، كذلك لم يقتصر في أخذه الرواية على النبي ﷺ والأنمة من أهل البيت ، بل كثيراً ما كان يستشهد بآراء الصحابة والتابعين الذين يطمئن لمنقولاتهم.

٧. سلك المفسرُ في تفسيره منهجاً مزدوجاً بين التفسير بالأثر والتفسير بالرأي وفق أسس علمية رصينة، إذ لا يأخذ من المنقولات إلّا ما يطمئن لصحتها مما تعضده الأدلة كالإجماع أو التواتر رافضاً لروايات الآحاد وأخبارهم إذا لم تسعفهم القرائن فيما يروون.

ولم يكتفِ بالنقل في تفسيره وإنما أعمل عقله في استنباط الرأي السديد وفنّ الذهنية الإسلامية، ذات الطابع الشمولي التي تميّز بها الطوسي باعتباره فقيهاً مجتهداً وعالمًا متكلمًا.

٨. اعتمد الآيات القرآنية الكريمة، لكي يفسّر بها آياتٍ أخرى، وفنّ منهج التفسير القائل بأنّ القرآن يفسّر بعضه بعضاً، ويشهد بعضه على بعض، كما واعتمد السياق القرآني، ونظّم الآيات في أحيان كثيرة، ليستنبط منها رأياً أو يستخرج منها معنى.

٩. استعان المفسّر بأسباب النزول باعتبارها قرائن حالية، يمكن أن توضّح معنى النصّ القرآني، وتُسهم في توجيهه وجهة أكثر دقّة، وضمن هذا المنهج لم يكن المفسّر ليقبل كلّ ما روي في أسباب النزول، وإنما كان يقف موقف الفاحص الخبير ليرفض ما يرى ضرورة رفضه ويقبل ما تطمئن إليه نفسه، ويرجّح ما يراه مناسباً بعد تدقيقٍ وتمحيصٍ، وبحثٍ واستقصاءٍ يتم عن روح علمية عالية وموضوعية جديرة بالثناء.

١٠. أما بالنسبة للجانب اللغوي، فقد رأينا الشيخ الطوسي لغوياً ونحوياً بكلّ ما في الكلمة من معنى، حيث كان يسرد آراء اللغويين والنحاة، ثم يأتي عليها لينسف ما ينسف منها بدليل، ويثبت ما يثبت منها بحجّة وبرهان، وكان يطرح رأيه الواضح المتميّز والمغاير لآراء غيره من أهل اللغة والنحو بجرأة عظيمة تُنبئ عن وجود ثقافة لغوية ونحوية ضخمة تؤهّله أن يكون في مصاف علماء النحو واللغة، أما بالنسبة للقراءات فلم يستنكر على أحد من القراء قراءةً، وإنما كان يقول: بجواز القراءة بما يتداوله القراء، ولذلك يطرح آراءهم جميعاً في تبيانها، وإن كان يرجّح بعض القراءات على البعض الآخر.

١١. أما موقفه من الشعر والشعراء، فكان سلبياً حيث يقول:

ولولا عناد الملحدين وتَعَجُّرُهم لما احتيج إلى الاحتجاج بالشعر وغيره، للشيء المشتبه في القرآن؛ لأنّ غاية ذلك أن يستشهد عليه بيت شعر جاهلي، أو لفظ منقول عن بعض الأعراب، أو مثل سائر عن بعض أهل البادية، ولا تكون منزلة النبي ﷺ - وحاشاه من ذلك - أقلّ من منزلة واحد من هؤلاء.

ورغم قناعة المفسّر بعدم جواز الاحتجاج بشعر الشعراء على القرآن، إلّا أنّه استشهد

بالشعر مبرراً ذلك بقوله: «إنما يحتج علماء الموحدین بشعر الشعراء وكلام البلغاء اتساعاً في العلم وقطعاً للشغب».

١٢. ناقش الطوسي آراء المفسرين، ورجح آراء بعضهم على البعض الآخر، كما رفض أقوالهم أحياناً، وطرح رأياً يخالف ما قالوه مستنداً في كل ذلك إلى حجة أو دليل.

١٣. رغم أن الطوسي لم يفرّد أبواباً للموضوعات الفلسفية إلا أنه ضمن تبيان الكثير من الآراء الفلسفية في معرض مناقشته لأصحاب المذاهب المختلفة والمدارس الكلامية كما هو الحال في ردوده على إشكالات وآراء المعتزلة والخوارج والمجسمة والمشبّهة والمجبرة والمفوضة وغيرهم.

١٤. دافع الشيخ الطوسي عن آراء الإمامية ومعتقداتهم، وكان يقيم الأدلة القاطعة على كل متبنياتهم الفكرية والعقائدية كما هو وارد في موضوع العدل والعصمة والمتعة، وخلق القرآن وماشابه ذلك.

١٥. تخفّف الشيخ الطوسي في حديثه عن المبهات في القرآن الكريم، وسكت عما سكت عنه القرآن الكريم، ولم يتكلف في التأويل بأكثر مما يجب، وربما كان يعتبر الخوض في مثل تلك المسائل والعمق فيها من صوارف التفسير التي لا يرى الطوسي ضرورة في سبر غورها والغوص في تفاصيلها.

١٦. لم نجد الشيخ الطوسي يميّز بين التأويل والتفسير، كما هو الحال عند المتأخرين من المفسرين، وإنما كان يورده باعتباره مرادفاً للتفسير ولا يفرّق بينهما، وكان عندما يريد طرح آراء المفسرين يقول:

«وقال أهل التأويل» ويعني بهم أهل التفسير.

١٧. أشبع المفسر آيات الأحكام شرحاً وبحثاً وتفصيلاً، وقد طرح آراء بعض المجتهدين والمفسرين، وناقش أكثرهم راداً على قسم منهم ومبيناً رأيه الفقهي بوضوح وجلاء باعتباره مجتهداً.

١٨. ذكر في تفسيره الآيات الناسخة والمنسوخة، مع رده على بعض المفسرين الذين خالفوه في الرأي، كما ورفض الرأي القائل بأن السنة ناسخة للقرآن الكريم مؤكداً أن الآية

القرآنيّة لا تُنسخُ إلاّ بآيةٍ قرآنيّةٍ أخرى، وفق ما تقتضيه المصلحةُ ومشيةُ الله تعالى.

١٩. ساهم الشيخ الطوسي مساهمةً جادةً في عمليّة تطوير المنهج التفسيري واستطاع أن ينقل التفسيرَ نقلَةً كبيرة بعد تأليفه التبيان، حيث يقول في معرض حديثه عن الدوافع التي حملته على المشروع في كتابة تفسيره:

«إني لم أجذأ أحداً من أصحابنا من عمل كتاباً يحتوي على تفسير جميع القرآن، ويشتمل على فنون معانيه» وبذلك يُعتبر التبيان أوّل محاولة تفسيرية وافية في تاريخ الإمامية.

٢٠. مال الشيخ الطوسي إلى الإيجاز غير المخل في تفسيره، لذلك نجده يتخفّف كثيراً عمّا لا طائل تحته، بينما يشبع الآيات الكريمة شرحاً ليوفّيها حقّها من البحث والتفسير متحاشياً الخوض في شروح هامشية وتفصيلات جانبية لا علاقة لها بالتفسير، ولا تخدم في استيضاح المعنى المراد من النصّ القرآني.

٢١. احتوى التبيان على بعض الإشارات العلميّة التي تنمّ عن سعة أفقٍ لتفكير الطوسي وانفتاحه على الآيات الكونيّة بروح علميّة ورؤية ناضجة، حيث كان لا يستبعد أن تكون الأرض كرويّة الشكل، مخالفاً بذلك جمعاً من المفسرين وأصحاب الرأي، كما كان يؤكّد حركة الأفلاك ونشوء السحاب من بخار الأرض، ومثل هذه التطوّرات السليمة تعني سبقاً علمياً رائداً، إذا ما علمنا أنّ ألف عامٍ تفصل بيننا وبين عصر الطوسي حيثُ القرن الخامس الهجري.

٢٢. وختاماً يبقى اسم الشيخ الطوسي مقترناً باسم الحوزة العلميّة التي أرسى قواعدَها في النجف الأشرف، يوم هاجر إليها؛ ليفتح أوّل مدرسةٍ من نوعها هناك، صارت فيما بعد من أكبر الجامعات الإسلاميّة والمعاهد العلميّة التي تخرّج منها ما يعدّ بالآلاف من أساطين وأعاضل الفقهاء وكبار الفلاسفة ونوابغ المتكلّمين وأفاضل المفسرين وأجلّ اللغويين والأدباء وغيرهم ممّن خبّر العلوم الإسلاميّة بأنواعها، وبرع فيها أيّما براعة.

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. الاتجاهات الفكرية في التفسير، الشحات السيد زغلول، الاسكندرية، ١٣٩٧هـ، ط ٢.
٣. اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، تقديم الدكتور جمال الدين الشيال، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة، ١٣٦٧هـ.
٤. الاتقان في علوم القرآن، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.
٥. آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا ابن محمد ابن محمود القزويني، بيروت ١٩٦٠م.
٦. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، المقدسي المعروف بالبشاري (ت ٣٨٠هـ) طبع بريل ليدن، ١٩٠٦، ط ٢.
٧. الاختصاص، المفيد أبو محمد ابن محمد ابن عثمان العكبري، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٩٠هـ.
٨. أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، مطبعة العلوم، القاهرة، ١٣٧٩هـ، ط ١.
٩. أصل الشيعة وأصولها، محمد حسين كاشف الغطاء، مطبعة العباد، بيروت، ط ٩.
١٠. أصول التشريع الاسلامي، علي حسب الله، مصر، ١٣٧١هـ، ط ١.
١١. أصول التفسير، خالد عبدالرحمن العك، دمشق، ١٣٨٨هـ.
١٢. الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، بيروت، ١٩٦٣م، ط ١.
١٣. أصول الفقه، بدران أبو العينين بدران، دار المعارف، مصر، ١٩٦٥م، ط ٢.
١٤. أصول الفقه، زكي شعبان، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٩٦٥م، ط ٣.
١٥. أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٣٧٧هـ.
١٦. أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، مطبعة حيدري، طهران، ١٣٨١هـ.
١٧. الأعلام، خير الدين الزركلي، القاهرة، ١٣٧٣هـ.
١٨. أعيان الشيعة، محسن الأمين العاملي، بيروت، ١٣٧٠هـ.
١٩. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أدوارد فنديك، القاهرة، ١٨٩٧هـ.

٢٠. الأمامي، الشيخ الطوسي، تقديم محمد صادق بحر العلوم، مطبعة النعمان، النجف ١٣٨٤هـ.
٢١. الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، أسد حيدر، مطبعة النجف، ط ٢، ١٩٦٣م.
٢٢. الإمتاع والمؤانسة، علي بن محمد الواسطي التوحيدي، أبوحيان، شرح أحمد أمين وأحمد الزين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، النجف، القاهرة، ط ٢، ص ١٩٥٣م.
٢٣. أمل الآمل، محمد بن الحسن الحر العاملي، مطبعة الآداب، النجف، ط ١، ١٣٨٥هـ.
٢٤. أوائل المقالات، الشيخ المفيد، شرح فضل الله الزنجاني، النجف، ١٣٨١هـ ط ٣.
٢٥. البداية والنهاية في التاريخ، ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ.
٢٦. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢م.
٢٧. بشارة المصطفى، العماد الطبري.
٢٨. البلدان، أحمد بن واضح اليعقوبي، المطبعة الحيدرية، النجف، ط ٣، ١٣٧٧هـ.
٢٩. البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، بيروت، ١٣٩٤هـ ط ٣.
٣٠. التاريخ، زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي، المطبعة الحيدرية، النجف، ط ٢، ١٣٨٩هـ.
٣١. تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، دار الهلال، القاهرة.
٣٢. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، مطبعة دار المعارف، مصر، ١٩٦٢م.
٣٣. التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، الدكتور أحمد شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٣م.
٣٤. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، مطبعة السعادة، مصر.
٣٥. تاريخ التربة عند الإمامية وأسلانهم من الشيعة بين عهدي الصادق والطوسي، الدكتور عبدالله الفياض، مطبعة أسعد، بغداد، ١٣٩٢هـ.
٣٦. تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى، محمد عبد الرحيم غنيم، دار الطباعة المغربية، تطوان، ١٩٥٣م.
٣٧. تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر، وسوريا، وبلاد العرب، الدكتور حسن إبراهيم حسن، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ط ٣، ١٩٦٤م.
٣٨. تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه، الدكتور عبد الحليم منتصر، شركة مطابع محرم، الاسكندرية، ط ٣، ١٩٦٩م.
٣٩. تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبوزهرة، دار الفكر العربي.
٤٠. التبيان في تفسير القرآن، الشيخ أبو جعفر الطوسي، تحقيق أحمد حبيب العاملي، النجف، ١٣٦٤هـ.

فهرس المصادر والمراجع / ٣١١

٤١. تجارب الأمم، أبو علي أحمد بن محمد مسكويه، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، ١٣٣٢هـ.
٤٢. تحفة العالم في شرح خطبة المعالم، جعفر بن محمد باقر الطباطبائي بحر العلوم، مطبعة الغري، النجف، ١٣٥٤هـ.
٤٣. تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي، المطبعة العلمية، قم، ١٣٨٠هـ.
٤٤. تفسير القرآن العظيم، الحافظ بن كثير، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٧٣هـ، ط ٣.
٤٥. تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي.
٤٦. التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، القاهرة، ١٣٩٦هـ، ط ٢.
٤٧. التفسير ومناهجه في ضوء المذاهب الاسلامية، محمد بسيوني فوده، مطبعة الأمانة، مصر، ١٣٩٧هـ.
٤٨. تنزيه الأنبياء، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي المرتضى، المطبعة الحيدرية، النجف، ط ٢، ١٣٨٠هـ.
٤٩. تنقيح المقال في أحوال الرجال، عبدالله بن محمد حسن المامقاني، المطبعة المرتضوية، النجف، ١٣٥٠هـ.
٥٠. التوحيد، الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، تقديم السيد محمد مهدي الخراسان، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٨٦هـ.
٥١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٥٨م.
٥٢. الجامع الصحيح، البخاري.
٥٣. جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد، الأردبيلي محمد بن علي الغروي الحائري، مطبعة نكين، ايران، ١٣٣٤هـ.
٥٤. حديقة الرضوية، هروي.
٥٥. الحصون المنيعه في طبقات الشيعة، كاشف الغطاء علي ابن الشيخ محمد رضا، مخطوطة مكتبة كاشف الغطاء في النجف، رقم ٧٤٩.
٥٦. الحضارة الاسلامية، خدابخش، ترجمة الدكتور علي الخربوطي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٠م.
٥٧. الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، أو عصر النهضة في الاسلام، آدم متز، ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريده، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط ٣، ص ١٣٥٧هـ.
٥٨. خزائن الكتب القديمة في العراق، گورگيس عواد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٨م.
٥٩. خطط الشام، محمد بن عبدالرزاق بن محمد كرد علي، مطابع الترقى، دمشق، ١٣٤٣هـ.
٦٠. الخلاصة في اصول الحديث، الحسين بن عبدالله الطيبي، تحقيق صبيحي السامرائي، بغداد، ١٣٩١هـ.

٦١. الخلاف، الشيخ أبو جعفر الطوسي، المطبعة الاسلامية، طهران، ١٣٧٠ هـ.
٦٢. دائرة المعارف الاسلامية، تعليق أمين الخولي، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧١ م.
٦٣. دائرة المعارف الشيعية، حسن الأمين، بيروت، ١٣٩٠ هـ.
٦٤. الدر المنثور في التفسير المأثور، جلال الدين السيوطي، طنجة، ١٨٦٩ م.
٦٥. الدراية في علم مصطلح الحديث، الشهيد الثاني زين الدين العاملي، مطبعة النعمان، النجف.
٦٦. الدرّة البهية، مخطوطة مكتبة مدرسة السيد البروجردي في النجف، رقم ٢٦٦، مرزوق بن محمد بن عبدالله الشوبكي الجهراني.
٦٧. دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، بيروت، ١٩٧٨ م، ط ١.
٦٨. دلائل الصدق، محمد حسن المظفر، القاهرة، دار العلم، ١٣٩٦ هـ، ط ١.
٦٩. دليل القضاء الشرعي، اصوله وفروعه، محمد صادق بحر العلوم، مطبعة النجف (١٣٧٥ هـ).
٧٠. الدولة الحمدانية في الموصل وحلب، الدكتور فيصل السامر، مطبعة الايمان، بغداد، ط ١، (١٩٧٠ م).
٧١. دمية القصر وعصرة أهل العصر، أبو الحسن علي بن الحسن بن علي البخارزي، تحقيق الدكتور سامي مكي، مطبعة المعارف، بغداد، ط ١، ١٣٩١ هـ.
٧٢. ديوان المؤيد، المؤيد في الدين هبة الله الشيرازي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط ١، ١٩٤٩ م.
٧٣. الذريعة الى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهراني، مطبعة القضاء، النجف.
٧٤. ذيل تجارب الامم، ظهير الدين أبوشجاع محمد بن الحسين الرودراري، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، ١٣٣٤ هـ.
٧٥. الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد الحنبلي الدمشقي البغدادي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٢٧٢ هـ.
٧٦. الرجال، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي، مطبعة مصطفى.
٧٧. الرجال، الشيخ أبو جعفر الطوسي، المطبعة الحيدرية، النجف، ط ١، ١٣٨١ هـ. تقديم السيد محمد صادق بحر العلوم.
٧٨. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الخوانساري، طهران، ١٣٩٠ هـ.
٧٩. الروضة البهية في الطرق الشيعية، سيد شفيع ابن السيد علي أكبر الحسيني الموسوي، طبع حجر.
٨٠. رياض العلماء، مخطوطة مكتبة الامام الحكيم العامة في النجف، الميرزا عبدالله بن الميرزا عيسى الاصفهاني الأفندي.
٨١. السرائر، ابن إدريس أبو جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي الحلبي، طبع حجر ايران، ١٢٧٠ هـ.
٨٢. سر السلسلة العلوية، أبو نصر سهل بن عبدالله بن داود البخاري، المطبعة الحيدرية، النجف (١٣٨٢ هـ).

٨٣. سنن الترمذي، الترمذي، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ١٣٨٣هـ
٨٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحى الحنبلى ابن العماد، مكتبة القدسي، ١٣٥٢هـ
٨٥. شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار أحمد الهمداني، تحقيق عبد الكريم عثمان، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، ١٩٦٥م، ط ١.
٨٦. شرح عقائد الصدوق، الشيخ المفيد، النجف، ١٣٨١هـ، ط ١.
٨٧. شرح نهج البلاغة، للإمام علي ابن أبي طالب، محمد عبده، بيروت.
٨٨. الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر السلجوقي، علي جواد الطاهر، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٨م.
٨٩. الشيعة وفنون الاسلام، حسن الصدر، صيدا، مطبعة العرفان، ١٣٣١هـ.
٩٠. صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل ابن إبراهيم، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ١٣١٢هـ.
٩١. ضبط التاريخ بالأحرف، جعفر نقدي.
٩٢. ضحى الاسلام، أحمد أمين بيروت، لا، ت، ط ١٠.
٩٣. الطباطبائي ومنهجه في تفسير الميزان، علي رمضان، كلية دار العلوم، القاهرة، رسالة ماجستير، ١٤٠٠هـ
٩٤. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبونصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق عبد الفتاح محمد الجلولو، مطبعة عيسى البابي، ط ١، ١٣٨٥هـ
٩٥. العالم الاسلامي في العصر العباسي، الدكتور حسن أحمد محمود والدكتور أحمد إبراهيم شريف، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١.
٩٦. عقائد الامامية، محمدرضا المظفر، دار الغدير، بيروت، لا، ت.
٩٧. عقائد الامامية الاثنى عشرية، إبراهيم الموسوي الزنجاني، بيروت، ١٣٩٣هـ
٩٨. علماء النظاميات ومدارس المشرق الاسلامي، الدكتور ناجي معروف، مطبعة الارشاد، بغداد، ط ١، ١٣٩٣هـ
٩٩. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، جمال الدين أحمد بن علي بن الحسن بن علي بن مهنا الداودي الحسني، ابن عتبة، مطبعة الحيدرية، النجف.
١٠٠. عيون أخبار الرضا، أبو جعفر محمد بن علي، الصدوق، تصحيح السيد، مهدي الحسيني اللاجوردي، طبعة دار العلم، قم، ١٣٧٧هـ
١٠١. عيون الرجال، الصدر حسن السيد هادي الكاظمي، مطبعة تصوير عالم بريس، لكنهو، الهند.
١٠٢. غرائب القرآن و رغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مطبعة الحلبي، مصر، ١٩٦٢م.

١٠٣. الفتاوى الواضحة، محمد باقر الصدر، دار المعارف للطبوعات، بيروت، ط ٤، ١٩٨١م.
١٠٤. فرحة الغري في تعيين قبر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في النجف، غياث الدين عبد الكريم ابن طاووس، المطبعة الحيدرية، النجف، ط ٢، ١٣٦٨هـ.
١٠٥. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق محمد زاهد الكوثري، القاهرة، ١٣٦٧هـ.
١٠٦. فضائح الباطنية، أبو أحمد الغزالي، تحقيق عبدالرحمن بدوي، الدار القومية، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
١٠٧. الفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم، مطبعة الاستقامة، القاهرة.
١٠٨. الفهرست، الشيخ أبو جعفر الطوسي، تعليق محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف، ط ٢، ١٣٨٠هـ.
١٠٩. فقهاء الفيحاء وتطور الحركة الفكرية في الحلة، هادي السيد أحمد كمال الدين، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٢م.
١١٠. قاموس الرجال، محمد تقي التستري، المطبعة العلمية، قم، ١٣٨٧هـ.
١١١. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المطبعة الميرية ببولاق، مصر، ١٣٠١هـ ط ١.
١١٢. القرآن في الاسلام، محمد حسين الطباطبائي، تعريب أحمد الحسيني، بيروت، ١٣٩٣هـ ط ١.
١١٣. القرآن المجيد، محمد عزة دروزة، بيروت، لا.ت.
١١٤. قواعد المنهج السلفي والنسق الاسلامي في مسائل الألوهية والعالم والانسان عند ابن تيمية، الدكتور مصطفى حلمي، القاهرة، ١٣٩٦هـ ط ١١.
١١٥. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، المطبعة الأزهرية المصرية، ط ١، ١٣٠٠هـ.
١١٦. كتاب الاربعين حديثاً، محمد بن مكي العاملي الشهيد الأول، طبع حجر، طهران، ١٣١٨هـ.
١١٧. الكشف في تفسير القرآن، جلاله الزمخشري، المطبعة العامة الشريفة، القاهرة، ١٣٠٧هـ، دارالمعرفة، بيروت، لا.ت.
١١٨. كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار، الكتوري إعجاز حسين النيسابوري، مطبعة بيتس مشن، كلكتا، ١٣٣٠هـ.
١١٩. لباب الألقاب في ألقاب الأطباء، الشيخ حبيب الله كاشاني، مطبعة مصطفوي، قم، ١٣٧٨هـ.
١٢٠. اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير، مكتبة القدسي، ١٣٥٦هـ.
١٢١. لسان العرب، ابن منظور، المطبعة الاميرية ببولاق، ١٣٠٠هـ ط ١.
١٢٢. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، ١٣٣١هـ ط ١.
١٢٣. ماضي النجف وحاضرها، جعفر باقر المحبوبة، مطبعة العرفان، صيدا، ١٣٥٣هـ.
١٢٤. المبسوط، الشيخ أبو جعفر الطوسي، طبع حجر.

١٢٥. مجمع البحرين، الطريحي فخرالدين بن محمد علي الرماحي، النجفي، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف، ط ١، ١٣٨٦هـ.
١٢٦. مجمع البيان، الطبرسي، داراحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٩هـ.
١٢٧. مجموعة الرسائل الكبرى، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية.
١٢٨. محاضرات في تفسير القرآن الكريم، اسماعيل الصدر، النجف، لا.ت.
١٢٩. محاضرات من الشعر الفارسي والحضارة الاسلامية في ايران، الدكتور علي اكبر فياض، مطابع الإصلاح، الاسكندرية.
١٣٠. المختصر في أخبار البشر، عماد الدين إسماعيل أبو الفداء، المطبعة الحسينية المصرية، ط ١، ١٣٢٥هـ.
١٣١. مذاهب الاسلاميين، الدكتور عبدالرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٧١م.
١٣٢. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، البلاغي أبو محمد عبدالله بن أسعد بن علي اليمني المكي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن، ط ١، ١٣٣٨هـ.
١٣٣. المراجعات، عبدالحسين شرف الدين، القاهرة، ١٣٩٧هـ، ط ١٩.
١٣٤. مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، دارالرجاء للطباعة، مصر.
١٣٥. مستدرك الوسائل، الميرزا محمد حسين الطبري التوري، مطبعة دار الخلافة، طهران، ١٣١٨هـ.
١٣٦. مصباح المتعجل وسلاح المتعبد، الشيخ أبو جعفر الطوسي، تقديم إسماعيل الأنصاري الزنجاني، قم.
١٣٧. مصفى المقال في مصنفى علم الرجال، آغا بزرك الطهراني، مطبعة دولتي، ايران، ط ١، ١٣٨٧هـ.
١٣٨. معتزلة، زهدي حسن جارالله، مطبعة مصر، القاهرة، ١٣٦٦هـ.
١٣٩. معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، مطبعة دار المأمون، مصر.
١٤٠. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٧٥م.
١٤١. المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٤هـ.
١٤٢. المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبدالجبار، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفي، مطبعة دارالكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٢م.
١٤٣. مفاتيح الغيب، فخرالدين محمد بن عمر الرازي، المطبعة البهية، القاهرة، ١٣٥٧هـ، ط ١.
١٤٤. مقالات الاسلاميين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، ١٣٨٩هـ، ط ٢.
١٤٥. المقدمة، ابن خلدون، بيروت، ١٩٥٦م.

١٤٦. مقدمة ديوان الرضي، عبدالحسين الحلبي، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠٧هـ.
١٤٧. مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، تحقيق عدنان زررور، بيروت، ١٣٩٢هـ، ط ٢.
١٤٨. الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق عبدالعزيز الوكيل، مؤسسة الحلبي، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
١٤٩. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبدالعظيم الزرقاني، المطبعة الفنية، القاهرة، لا. ت.
١٥٠. المنتظم في تاريخ الملوك والامم، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد، الدكن، ط ١، ١٣٥٩هـ.
١٥١. مهج الدعوات ومنهج العبادات، غياث الدين عبدالكريم ابن طاووس، طبع ١٣٢٣هـ.
١٥٢. الموافقات في أصول الشريعة، ابو اسحاق الشاطبي، شرح الشيخ عبدالله دراز، مصر، ١٣٨٨هـ.
١٥٣. موسوعة العتبات، جعفر الخليلي، النجف، لا. ت.
١٥٤. الناسخ والمنسوخ، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد العتائقي الحلبي، تحقيق عبدالهادي الفضلي، النجف، لا. ت.
١٥٥. نشأة التفسير في الكتب المقدسة والقرآن، الدكتور أحمد خليل، الاسكندرية، ١٣٧٣هـ، ط ١.
١٥٦. نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام، الدكتور علي سامي النشار، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م، ط ٧.
١٥٧. الوجيزة، محمد باقر المجلسي، مطبعة دار الخلافة، طهران.
١٥٨. وفيات الأعيان، شمس الدين أحمد بن أبي بكر بن خلكان، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٣٦٧هـ.

المجلات:

١. مجلة الإسلام، القاهرة.
٢. مجلة رسالة الإسلام، كلية أصول الدين، السنة ٥، العدد ١.
٣. مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٤، ج ٢.

الفهرس

الإهداء	٥
المقدمة	٧

البابُ الأول: الطوسي؛ حياته، ثقافته، عصره

الفصل الأول: حياة الشيخ الطوسي وثقافته	١٣
حياة الشيخ الطوسي	١٣
أ) من أعلام أهل السنة	١٧
ب) من أعلام الشيعة	١٨
شيوخه	١٩
تلاميذُ الشيخِ الطوسي	٢٣
ثقافة الشيخ الطوسي	٢٥
مؤلفات الشيخ الطوسي	٣٥
الشيخ الطوسي وزعامته الفكرية للإمامية	٤٤
الشيخ الطوسي ومدرسته في النجف الأشرف	٤٧
أولاده	٥٢
وفاة الشيخ الطوسي	٥٣

٥٥ الفصل الثاني: عصر الطوسي

٥٥ عصر الشيخ الطوسي

الباب الثاني: منهجية الشيخ الطوسي في تفسيره

٧٣ الفصل الأول: نشأة التفسير وتطور مناهجه

٧٣ وصف مجمل لتفسير التبيان

٨٦ وصف مجمل للتبيان

٩٥ الفصل الثاني: الجانب العقلي في التبيان

٩٦ ١. موقف الطوسي من النظر والاستدلال في آيات الله

٩٨ ٢. رفضه للفكرة القائلة بأن المعارف ضرورية

٩٩ ٣. رفضه التقليد في أصول الدين

١٠١ ٤. تأكيده على أهمية العقل واعتباره حجة

١٠٣ ٥. وجود بعض الإشارات العلمية في تفسير التبيان

١٠٤ ٦. موقف الشيخ الطوسي من عقائد الإمامية

١٠٥ ٧. ردوده على المفسرين ومناقشته لآرائهم

١٠٥ ١. الطوسي والبلخي

١٠٧ ٢. الطوسي والطبري

١١٠ ٣. الشيخ الطوسي والرماني

١١٢ ٤. الشيخ الطوسي والجبائي

١١٤ ٥. مناقشته لأهل الكتاب والفرق الإسلامية

١٢٧ الفصل الثالث: الجانب الأثري في التبيان

١٢٧ تفسير القرآن بالقرآن

١٤١ اعتماده مبدأ السياق والنظم في القرآن

١٤٥ التفسير بالسنة

١٥٣	اعتماده للأحاديث في بيان الأحكام
١٥٥	اعتماده الأحاديث والأخبار في معرفة أسباب النزول
١٥٨	اعتماده الحديث والأخبار في تفسيره للآيات القرآنية
١٦٦	موقفه من التوراة والإنجيل
١٦٩	الفصل الرابع: الجانب اللغوي في التبيان
١٦٩	اللغة
١٨٣	النحو
١٩٧	القراءة
٢١١	الشعر

الباب الثالث: علوم القرآن والعقائد

٢٣١	الفصل الأول: الشيخ الطوسي وعلوم القرآن
٢٣١	النسخ في القرآن الكريم
٢٣٨	أسباب النزول
٢٤٧	المحكم والمتشابه
٢٥٠	آيات الأحكام
٢٥٧	التأويل
٢٦١	الفصل الثاني: الشيخ الطوسي وعقائد الإمامية
٢٦٣	التوحيد
٢٦٤	صفات الله تعالى
٢٧١	خلق القرآن
٢٧٤	العدل
٢٧٦	أفعال العباد
٢٨٠	الحسن والقبح

٢٨٢	النبوة
٢٨٥	الإمامة
٢٩٢	التقية
٢٩٤	المتعة
٢٩٦	المعاد
٢٩٩	الشفاعة

الخاتمة

٣٠٣	الخاتمة
٣٠٩	فهرس المصادر والمراجع
٣١٦	المجلات

